ديوان الوقف الشيعي

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)

المنطـــق

عنـــد العلّامة الحـــلّي

ـ دراسة تحليلية ـ

رسالة تقدم بها الطالب

كرار مهـدي عبد الصاحـــب

إلى مجلس كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الفكر الإسلامي

إشراف

أ. م . د أحمد عبد السادة زوير

١٤٤٢هـ ٢٠٢٠م

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً ﴾

صدق الله العلي العظيم

(طه : ١١٤)

الإهـــــداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى آل بيت النبوة

محمد وآله الطاهرين وبالخصوص بقية الله في أرضه

الإمام الحجة المنتظر (عج)

وإلى أمـي وأبـي

وإلى زوجتي رفيقة دربي وابنائي

الباحث

الشكر والثناء

الشكر لله عز وجل أولاً الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة، والصلاة والسلام على محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين، وبعد الانتهاء من انجاز مفردات رسالتي بالصيغة المنهجية.

لا يسعني إلا أن اتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى الأستاذ المساعد الدكتور(أحمد عبد السادة زوير) المشرف على الرسالة لما قدمه لي من نصائح وارشادات وآراء علمية سديدة وتشجيعه وحثه المتواصل ومتابعته لي طيلة كتابة الرسالة لإتمامها بصورة منهجية.

ويسرني أن اتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى جميع اساتذتي في قسم الفكر الإسلامي بداية من رئيس القسم الدكتور أحمد حسن البطاط والدكتورة نظلة أحمد الجبوري والدكتورة فضيلة عباس.

كما واتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى استاذي العزيز الدكتور صلاح عبد الأمير الموسوي الذي ساعدني في اختيار موضوع رسالتي وقدم لي النصائح والارشادات طيلة فترة دراسة الماجستير ورفدني بآرائه العلمية فكان له الفضل بعد الله سبحانه وتعالى في اتمام رسالتي.

واتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل والتقدير وخالص الود والمحبة إلى استاذي العزيز الدكتور حسين على الساعدي مقرر قسم الفكر الإسلامي اقسام ميسان لما له من الفضل بعد الله من وصولي إلى مرحلة الدراسات العليا فكان تشجيعه ونصحه لي هو احد الاسباب والدوافع لدخولي الدراسات العليا وإلى ما وصلت إليه الان.

واتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل وخالص الود والمحبة والاحترام إلى أستاذي وأخي وصديقي ومرشدي الدكتور حيدر عبد الكريم المكصوصي الذي مد لي يد العون طيلة كتابتي الرسالة وقدم لي المساعدة الكبيرة من نصائح وآراء علمية وارشادات كثيرة.

كما واتقدم بالشكر الجميل وخالص الود والمحبة إلى استاذي الكبير صاحب القلب الطيب الدكتور شاكر عطية الذي كان له الفضل بعد الله في مساعدتي؛ إذ كانت بداية الشروع في كتابة الرسالة على يده لما قدم لي من نصائح وآراء علمية.

واتقدم بالشكر الجزيل والثناء الجميل إلى أخي الكبير وصديقي الاستاذ حسين جهاد ظاهر الحساني الذي كان له الفضل بعد الله عليّ لما قدم لي من مساعدة في توفير بعض مصادر الرسالة فله مني خالص الشكر والمحبة.

واتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع زملائي في قسم الفكر الإسلامي في مرحلة الماجستير لما قدموا لي من مساعدة ولم يقصروا جميعاً في ذلك.

فلكم مني جميعاً خالص الشكر والثناء والود والمحبة ووفقكم الله لكل خير وصلاح.

المحتويات

العنوان	الصفحة
المقـــدمـــــــة	١-٦
الفصل الأول العلامة الحلي والمنطق	
المبحث الاول :	٨-٣٦
١. مفهوم المنطق	٨
التعريف بالمنطق	٨-١٠
١- الكندي	١٠
٢- الفارابي	١٠-١١
٣- ابن سينا	١١
٤- الغزالي	١٢
٥- الساوي	١٢
٢. عصر العلامة الحلي	١٣-١٥
أولاً : سراج الدين الأرموي(٥٩٤-٦٨٢)	١٥-١٧
ثانياً : أثير الدين الأبهري(٥٩٧-٦٦٣هـ)	١٨-٢٠
ثالثاً- الخواجه نصير الدين الطوسي(٥٩٧-٦٧٢هـ)	٢٠-٢٤
رابعاً : نجم الدين الكاتبي القزويني(٦٠٠-٦٧٥هـ)	٢٤-٢٧
خامساً : شمس الدين محمد السمرقندي(٦١٩-٦٩٠هـ)	٢٨
سادساً : ابن كمونة(ت٦٨٣هـ)	٢٨-٣٠
سابعاً : شمس الدين محمد الكيشي(٦١٥-٦٩٤هـ)	٣٠-٣١
ثامناً : ابن تيمية(٦٦١-٧٢٨هـ)	٣١-٣٤
تاسعاً : أبن الصلاح الشهرزوري(٥٧٧-٦٤٣هـ)	٣٥-٣٦
المبحث الثاني : المنطق عند العلّامة الحلّي ومؤلفاته المنطقية	٣٧-٤٦

العنوان	الصفحة
أولاً : المنطق لدى الحلّي	٣٧-٣٨
ثانيا : مؤلفاته المنطقية	٣٩-٤٥
الفصل الثاني المنطق واللغة	
المبحث الأول : علاقة المنطق باللغة	٤٧-٥٩
اولاً : نشأة المنطق	٤٧-٤٩
ثانياً- تعريف اللغة	٤٩
ثالثاً- نشأة اللغة	٥٠-٥٥
رابعاً- وظيفة اللغة	٥٥-٥٦
خامساً- علاقة المنطق باللغة	٥٦-٥٩
المبحث الثاني : العلاقات المنطقية بين الالفاظ	٦٠-٧٨
أولاً : الاسم والكلمة والحرف	٦٠-٦١
ثانياً : المفرد والمركب	٦١-٦٢
ثالثاً- الكلي والجزئي	٦٢-٦٣
رابعاً : الدلالة واقسامها	٦٤-٦٦
خامساً : مشتركات المفرد والمركب : (الاسم والفعل والاداة) ، (الجزئي والكلي)	٦٦-٧٨
المبحث الثالث : الحدود وبناء المعرفة التصورية	٧٩-٨٣
الفصل الثالث القضايا وأقسامها	
المبحث الأول : القضايا الحملية	٨٧-٩٨
أولاً- عناصر القضية الحملية	٨٨-٩٠
ثانياً- تقسيم القضية الحملية	٩٠-٩٨
المبحث الثاني : القضايا الشرطية	٩٩-١١١
أولاً- تعريف القضية الشرطية	١٠١-١٠٢
ثانياً- أجزاء القضية الشرطية	١٠٢-١٠٣

العنوان	الصفحة
ثالثاً- أقسام القضية الشرطية	١٠٣-١١١
المبحث الثالث: القضايا الموجهة	١١٢-١٢٥
البسائط الستة	١١٤-١١٧
المركبات السبع	١١٧-١٢٥
الفصل الرابع الاســـــــــــــــتدلال	
المبحث الاول: الاستدلال المباشر (التناقض – عكس المستوي – عكس النقيض)	١٣١-١٥٣
اولاً - التناقض	١٣١
تعريف التناقض	١٣١-١٤١
ثانياً: العكس المستوي	١٤١-١٤٨
ثالثاً: عكس النقيض	١٤٨-١٥٣
المبحث الثاني: الاستدلال غير المباشر (القياس – الاستقراء – والتمثيل)	١٥٤-٢٠٢
أولاً- القيـــــــــاس	١٥٣-١٩٩
ثانياً: الاستقـــــــراء	١٩٩-٢٠٠
ثالثاً: التمثـــــــيل	٢٠١-٢٠٢
المبحث الثالث – تكوين العلم البرهاني	٢٠٣-٢١٦
اولاً – مرتبة البرهان	٢٠٣
ثانياً – تعريف البرهان ومنفعته وفائدته	٢٠٣
ثالثاً - العلم او اليقين ينقسم إلى :- ضروري وكسبي	٢٠٣-٢٠٤
رابعاً- اقسام المقدمات	٢٠٤-٢٠٦
خامساً - شرائط المقدمات	٢٠٦-٢٠٧
سادساً - أقسام البرهان	٢٠٨-٢١٠
سابعاً – انواع المطالب	٢١٠-٢١٢
ثامناً - ترتيب المطالب	٢١٢
تاسعاً- أجزاء العلوم	٢١٢-٢١٥

العنوان	الصفحة
عاشراً- تناسب او تعاون العلوم	٢١٥
احد عشر- نقل البرهان من علم لآخر	٢١٦
اثنتا عشر – مشاركة الحد والبرهان	٢١٦
الخاتـمـة	٢١٧-٢٢١
المصادر والمراجع	٢٢٢-٢٣٥
الملخص باللغة الانكليزية	A–C

المقدمـــــة

المقدمـــــــــــــــــة

يعد علم المنطق من العلوم التي لم ينتجها الفكر الإسلامي بل كان وافداً معرفياً على الثقافة الإسلامية كغيره من العلوم التي دخلت إلى المنظومة الإسلامية بعد انفتاح الساحة الإسلامية على الثقافات الاخرى، وبفضل حركة الترجمة التي ازدهرت في عهد الحكم العباسي وعن طريق بيت الحكمة وكذلك مدرسة جند يسابور التي أسسها كسرى أنو شروان(٥٣١-٥٧٩م) تم ترجمة تلك العلوم الوافدة من تلك الثقافات وبالأخص الثقافة اليونانية وأهمها علم المنطق.

وبعد دخول المنطق إلى الفكر الإسلامي ونظراً لأهميته الكبيرة تناوله الفلاسفة المسلمون بدرجة كبيرة من الأهمية بداية من أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الكندي(٢٦٠هـ)، وأبو نصر محمد بن محمد الفارابي(٣٣٩هـ)، و أبو علي الحسين ابن سينا(٤٢٨هـ)، ثم بعد ذلك أبو حامد محمد الغزالي(٥٠١هـ)، الذي يكاد يجمع المؤرخون على انه أول من ادخل علم المنطق في العلوم الإسلامية كعلم الفقه والاصول وعلم الكلام.

بعد هذه الحقبة وصل المنطق إلى عصره الذهبي بعد القرن الخامس الهجري إلى القرن الثامن الهجري حيث كانت حقبة ازدهاره ورواجه في الثقافة الإسلامية إذ كان العلماء المسلمون في ذلك العصر كثيري العمل في كيفية تناول المنطق كعلم خاص أو في توظيفه في العلوم الإسلامية كعلم الكلام والفقه والاصول وغيرها.

ومن أشهر علماء القرن السابع الذين أبدعوا في المنطق هو **(العلّامة الحلي)** الذي يعد من أبرز فلاسفة وشخصيات ذلك العصر التي كان لها أثر كبير في أغلب العلوم سواء كانت العقلية أو النقلية.

فقد أهتم العلّامة بالمنطق وألف فيه الكثير من المؤلفات لما له من منزلة مهمة في تلك الحقبة إذ تعالت الاصوات من اجل رفضه عن طريق التحريم من قبل بعض العلماء أمثال تقي الدين ابن تيمية(٧٢٨هـ)، و تقي الدين أبو عمرو ابن الصلاح(٦٤٣هـ).

إذ يرى انه لشرف هذا العلم الذي لا يضاهى ولخلوصه عن الاعتقادات التقليدية وحصوله بالبراهين العقلية لهذا فمن الواجب صرف العناية إلى تحصيل هذا المطلب، فهو الميزان الذي به توزن العلوم.

وبموجب ما تقدم للبحث تتضح لنا مشكلة البحث ومضمونها بيان جهود الحلّي المنطقية؟ والتساؤلات المطروحة هنا: أكان عمله في المنطق مشابهاً لمن سبقه من المناطقة ولم تكن له أية إضافات؟ أم أنه ملخصاً وشارحاً للجهود السابقة عليه؟ وهل بالإمكان عد الحلّي مجدداً في المنطق؟ إذا ما وجدنا عنده من إضافات على من سبقه وتعليقات وتوسعة فكانت مهمة هذه الدراسة بيان آراؤه المنطقية.

فكانت الدراسة الموسومة (المنطق عند العلّامة الحلّي/ دراسة تحليلية) التي إقتضت توظيف المنهج التحليلي في استقصاء جهد العلّامة الحلّي في كيفية تناوله للمنطق وبيان آراؤه ونهجه المنطقي إلى جانب مقارنته بالفلاسفة السابقين لمعرفة أوجه الاتفاق والأختلاف مع من سبقه في المباحث المنطقية.

إذ كان العلّامة متمكناً من المفاهيم المنطقية مستوعباً لميراث المناطقة السابقين حتى انه رد عليهم سواء بالنقد أو الشرح أو الحكم فيما بينهم فمثلاً: ناقش ابن سينا في أفكاره ورد عليه في كتابه(إيضاح التلبيس من كلام الرئيس)، وكتابه (المحاكمات بين شراح الإشارات)، وكما شرح (تجريد المنطق) للشيخ الطوسي وشرح (الرسالة الشمسية) القزويني، وله الكثير من المؤلفات المنطقية سواء كانت كبيرة او متوسطة او صغيرة على أختلاف منهجيتها وفيها كان رداً على السابقين ونقد وإشكال على آرائهم، ومنها مؤلفات منطقية مستقلة كالأسرار الخفية في العلوم العقلية التي تعد موسوعة منطقية يشار لها بالبنان، والتي كانت أكثر آراؤه المنطقية الخاصة في هذا الكتاب، ومنها ما كانت على شكل شروحات على كتب المناطقة السابقين.

اما أهم المؤلفات التي اعتمدناها والتي اقام عليها العلّامة الحلّي نظريته المنطقية فهي (الاسرار الخفية في العلوم العقلية)، (ومراصد التدقيق ومقاصد التحقيق)، (والقواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية)، (والجوهر النضيد في شرح منطق التجريد)، وبعض كتبه الكلامية التي كانت فيها آراء منطقية ككتاب (مبادئ الوصول إلى علم الاصول)، (ونهاية الوصول إلى علم الاصول)، مع بعض كتب المناطقة السابقين على العلّامة الحلّي، ككتاب (منطق

أرسطو)، وكتاب (المنطق عند الفارابي)، وكتاب (الإشارات والتنبيهات لابن سينا).

وقد واجهتُ جملة من الصعوبات المتمثلة فقدان أغلب مؤلفات العلّامة الحلّي المنطقية والفلسفية وما صاحب كتابتي لهذه الرسالة من ظروف اجتماعية وصحية مع صعوبة دراسة المنطق كعلم تخصصي.

اما اهم الدراسات السابقة التي تناولت آراء العلّامة المنطقية والفلسفية فللأمانة العلمية أذكرها وإن كانت قليلة جداً وهي عبارة عن (رسالة ماجستير في جامعة طهران عام (١٣٨٠هـ) للأستاذ حسين محمد خاني بإشراف الدكتور احد فرامرز قراملكي تناول بها آراء العلّامة الحلّي المنطقية)، ولم اتمكن من الحصول على تلك الرسالة لصعوبة النظام المتبع في جامعة طهران في اخراج الرسائل والأطاريح، وكذلك من الدراسات الي تناولت آراء العلّامة الحلّي المنطقية الفلسفية هي عبارة عن بحث مصغر نشر عام ٢٠١٧م، في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية للأستاذ التدريسي في كلية التربية الأساسية / جامعة واسط الدكتور رياض سحيب الذي تناول (مبحث الالفاظ عند العلّامة الحلّي).

وجاءت دراستي في اربعة فصول، تضمن الفصل الاول (العلّامة الحلّي والمنطق) ويقع في ثلاثة مباحث، تناولت في المبحث الاول: المنطق في عصر الحلّي وقد تناولت فيه أبرز المناطقة وماذا قدموا من نتاج منطقي في ذلك العصر الذي كان عصر رواج وازدهار المنطق وأوضحت في هذا المبحث قسمين من المناطقة قسم كان منهجه القبول بالمنطق الأرسطي والقسم الآخر كان منهجه الرفض للمنطق.

بينما جاء المبحث الثاني متضمناً مؤلفات العلّامة الحلّي المنطقية مبيناً كل واحد منها من حيث التنظيم والترتيب وبيان منهجية العلامة الحلّي في تلك المؤلفات.

اما المبحث الثالث فقد خصص لمفهوم المنطق لدى الحلي متناولاً تعريفه وفقاً للتسلسل التاريخي بين المناطقة السابقين عليه مجيباً أكان العلّامة مختلفاً أم متفقاً معهم؟

أما الفصل الثاني فكان بعنوان (المنطق واللغة لدى العلامة الحلي) وهو الآخر يقع في ثلاثة مباحث، فكان المبحث الاول يدرس علاقة المنطق باللغة مبيناً استقلالية الاول عن الآخر مقارناً أكان مستقلاً عن الآخر أم كان مكملاً له، مجيباً عن أسبقية اللغة عن المنطق أم بخلافها، لبيان موقع المنطق وفقاً للسياق الفلسفي في الثقافة الإسلامية، مظهراً لمذاهب ونظريات وآراء درست نشأة كل واحد منهما وفقاً لسياق تاريخي.

واتممنا المبحث الثاني الذي جاء بعنوان (العلاقات المنطقية بين الالفاظ) موضحاً ما يخص تلك الالفاظ من علاقات كالترادف، والتباين، والمتواطئ، والمشكك، والكلي، والجزئي، والدلالة بأقسامها، كالتضمن، والمطابقة، والالتزامية، والنسب الاربع وما بين تلك الالفاظ من تناسب وارتباط.

بينما المبحث الثالث كان مخصصاً لدراسة (الحدود والمعرفة الصورية) وقد شمل التعريف بالحد الناقص، والتام، والرسم الناقص، والتام، والتعريف بالكليات الخمسة، كالجنس، والنوع، والفصل، والعرضي العام، والخاص، وبيان ما يعرف منها بالتام وكيف يكون تاماً وما هو منها ناقص وكيف يكون ناقصاً، وكذلك تضمن هذا المبحث بيان المعرفة التصورية وما هو الضروري وما هو النظري.

اما الفصل الثالث كان لبيان (الرأي المنطقي للعلاّمة الحلّي في القضايا وأقسامها) ويقع في ثلاثة مباحث ايضاً فالمبحث الاول يدرس القضية الحملية واقسامها وبينا فيه القضايا الحملية تعريفها واجزاءها واقسامها بتسلسل تاريخي منذ أرسطو حتى الحلي وما قدم فيها الحلّي من إضافات جديدة كالقضية الخامسة للأقسام الأربعة هي القضية العامة.

اما المبحث الثاني فخصص للقضية الشرطية واقسامها من حيث التعريف والاجزاء والاقسام بما فيها المتصلة والمنفصلة وبيان ما بينهما من تلازم وما كان للعلاّمة في هذه القضية من دور وإضافات والتفاتات جزئية منها تشارك الموضوع والمحمول في بعض الموارد وتباينهما في أخرى.

اما المبحث الثالث فأنه مخصص للقضية الموجهة واقسامها موضحاً فيها تعريف القضية الموجهة والفرق بينها وبين المطلقة وبيان أن الجهة تعد جزأً رابعاً بعد الموضوع والمحمول والرابطة وكذلك التفاتات في البسائط والمركبات.

اما الفصل الرابع فتناولت فيه (الاستدلال في منطق العلاّمة الحلّي) وهو في ثلاثة مباحث، فكان المبحث الاول: بعنوان الاستدلال المباشر وتضمن ثلاثة اقسام القسم الاول التناقض والقسم الثاني عكس المستوي والقسم الثالث عكس النقيض وقد كان للحلّي فيه آراء منطقية ونقد فمنها توحيد شروط التناقض الثمانية وعدم تحديد أي واحد منها للموضوع او المحمول بخلاف أبو عبدالله محمد بن عمر الفخر الرازي(٦٠٦هـ)، مع توسعه في مبحثي عكس المستوي وعكس النقيض بشكل مفصل.

بينما جاء المبحث الثاني معنوناً بـ(الاستدلال غير المباشر) وكان في ثلاثة اقسام وهي القياس والاستقراء والتمثيل، اما في مبحث القياس فتوسع الحلّي فيه بشكل كبير جداً باعتباره خلاصة المباحث المنطقية فكانت له آراء منطقية عديدة منها ما كان في مبحث الاقتراني الحملي وكذلك الشرطي وما بينهما من تداخل بين القضايا ومنها ما تألف من الحملية والشرطية بكلا قسميها المتصلة والمنفصلة، وهذا هو سبب توسعنا بشكل كبير جداً في هذا المبحث قياساً مع غيره من المباحث، اما القسم الثاني والثالث فهما الاستقراء والتمثيل فاختصر القول فيهما وذكرهما بشكل جزئي مكتفياً بتعريفهما واقسامهما.

اما المبحث الثالث فخصص لبيان (تكوين العلم البرهاني) متناولاً فيه تعريف البرهان ومرتبته واقسام البرهان والمطالب البرهانية واقسامها من حيث الاصول والفروع وترتيبها والمقدمات البرهانية واقسامها وشروطها، وقد كانت للعلاّمة آراء في هذا المبحث من حيث ترتيب المطالب واقسام المقدمات وأجزاء العلوم ومنها مشاركة الحد والبرهان.

وختمت هذه الرسالة بخاتمة لبيان ما توصل إليه الباحث من النتائج عن طريق الدراسة طيلة اربعة فصول، ثم بعد ذلك قائمة لأهم المصادر والمراجع التي تناولتها في الرسالة.

هذا وأسأل الله تعالى أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه تعالى وأن يكون لي ذخراً في يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلاّ من أتى الله بقلبٍ سليم .

هذا والله ولي التوفيق

الفصل الأول

العلّامة الحلّي والمنطق

المبحث الاول : المنطق وعصر العلّامة الحلّي

١- مفهوم المنطق

٢- عصر العلامة الحلي

المبحث الثاني : المنطق عند العلّامة الحلّي ومؤلفاته المنطقية

١- المنطق لدى الحلّي

٢- مؤلفاته المنطقية

المبحث الأول

المنطق وعصر العلّامة الحلّي

١- مفهوم المنطق

التعريف بالمنطق:

إن أي علم من العلوم عند دراستها لابد من تعريفها وبيان معناها لكي يتضح للقارئ مفهوم ذلك العلم وماذا يتضمن من مفاهيم ومن تلك العلوم علم المنطق الذي يعد من اهم العلوم التي دخلت إلى الفكر الإسلامي عن طريق الترجمة وتأثر بها المسلمين.

والذي سنوضح معناه في اللغة اليونانية والانكليزية والعربية، ثم تعريفه في اللغة والاصطلاح وبيان كيف عرفه الفلاسفة بعد ارسطو والذي اقترن باسمه حيث يقال منطق ارسطو والذي يراد به النظريات المنطقية التي استعملها ارسطو[١] حيث هذب قواعده ورتب مسائله وفصوله إلا انه سماه بالتحليلات لا بالمنطق وأول من اطلق اسم المنطق على هذا العلم هم شراح ارسطو ثم شاع استعماله بعد (الاسكندر الفروديسي)[٢]، بعد ذلك عرفه الفلاسفة، فمنهم من جعله رئيساً للعلوم ومنهم من قال بأنه آلة قانونية ومنهم من قال بأنه مقدمة للعلوم ومنهم من جعله ميزان تقاس به العلوم وسنتطرق لها تباعاً بداية من أصل كلمة المنطق واشتقاقها في اللغات.

يزعم أصحاب المنطق أن المنطق نوعان ظاهر وباطن والظاهر هو الالفاظ والكلام وتقويمه إنما يكون بالنحو في النثر وبالعروض في الشعر وأما الباطن فهو عمل العقل وفكره وتقويمه إنما يكون بالمنطق الاصطلاحي[٣] وكذلك هو مشهور بعدة تعاريف منها (ألة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر أو أن يزل في تفكيره)[٤] ومنها (انه مقدمة العلوم

---

(١) خليل، ياسين(ت١٩٨٦)، نظرية ارسطو المنطقية دراسة تحليلية لنظرية ارسطو في اللغة والمربع المنطقي والقياس الحملي وقياس الجهات، ط١، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٤م، ص١٣.

(٢) صليبا، جميل(ت١٩٧٦م)، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، ط١، دار الكتب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م، ج٢، ص٤٢٨.

(٣) الرازي، قطب الدين محمد بن محمد(ت٧٦٦هـ)، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ط٢، شريعة، قم، ١٤٢٦ه، ص٥٨-٥٩.

(٤) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص٨-٩؛ وينظر: الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر(ت٧٢٦هـ)، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ط٢، مؤسسة بستان، طهران، ١٣٨٧هـ، ص٧ ؛ ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس أحمد(ت١٣٢٨هـ)، الرد على المنطقيين، ط١، د. مط، د. ت، ص٧ .

كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلاً)[١].

أصل كلمة منطق:

اشتقت كلمة (Logic) الإنكليزية او (LOgique) الفرنسية من الكلمة اليونانية (LOgOS) ومعنى (لوجوس)- الكلمة ثم اخذت معنى اصطلاحياً وهو ما وراء الكلمة من عملية عقلية ثم ارتباطها بكلمة اخرى ثم الاستدلال على الاحكام والبرهنة عليها وارتباطها ارتباطا عقلياً بعضها ببعض وهذا يدل على ان كلمة (LOgike) عند ارسطو اخذت معنى خاصاً حيث شملت الدراسات المنهجية العقلية[٢] اما كلمة المنطق فأخذت معناها الحديث بعد حوالي ٥٠٠ سنة[٣] حينما وضعها الشراح المشاؤون من اتباع ارسطو فنجدها عند اندرو نيقوس الروديسي(*) ثم عند شيشرون(*) ثم عند الاسكندر الافروديسي(*) وجالينوس(*) وكتاب اليونان المتأخرين على العموم حيث انتشرت في كتاباتهم كلمة المنطق ، والعلم المنطقي ، وفن المنطق، والفن المنطقي ، ويتبين من ذلك ان ارسطو لم يعرف الكلمة ولم ترد في كتاباته وإنما اطلق عليه العلم التحليلي[٤] هذا فيما يخص المنطق في اللغة اليونانية اما تعريفه في اللغة والاصطلاح وكذلك تعريف الفلاسفة بعد ارسطو فكالآتي. **تعريف المنطق لغة:** جاء من نطق الناطق ينطق نطقا اي تكلم والمنطق: الكلام، والمنطيق: البليغ وقد انطقه الله واستنطقه اي كلمه وناطقه وكلام كل شيء منطقه ؛ ومنه قوله تعالى:﴿عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ﴾[٥]؛ والناطق الحيوان

---

(١) الغزالي، ابو حامد(ت٥٠٥هـ)، المستصفى من علم الأصول، تحيق، عبدالله محمود، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م، ص٢٢.

(٢) النشار، علي سامي(١٩٨٠م)، المنطق الصوري منذ ارسطو حتى عصرنا الحاضر، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م، ص١-٢.

(٣) ريشر، تطور المنطق العربي، ص٢٧.

(*) فيلسوف يوناني مشائي من القرن الأول ق. م. عاش في روما وعاصر شيشرون وقد عرف اليونانيون بفضله مؤلفات أرسطو إذ عمد إلى جمع هذا النتاج الضخم ونشره في روما سنة ٦٠ ق. م. ينظر: إيلي ألفا، موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، تح، شارل حلو، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ج١، ص١٣٩ .

(*) فيلسوف وكاتب وخاطب لاتيني ولد في ١٠٦ ق. م. ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٤٠٩

(*) فيلسوف يوناني مشائي من مدرسة الإسكندرية عاش ما بين القرن الثاني والثالث للميلاد. ينظر: إيلي ألفا، موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، ص٨١ .

(*) فيلسوف وطبيب يوناني ولد في برغاما عام ١٢٩ او ١٣١ ومات في روما ١٩٩ او ٢٠١، ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٢٥٦ .

(٤) النشار، المنطق الصوري منذ ارسطو حتى عصرنا الحاضر، ص٢ .

(٥) سورة النمل، جزء من آية ١٦ .

من الرقيق وغيره سمي ناطقاً لصوته، وصوت كل شيء منطقه ونطقه[١].

تعريف المنطق اصطلاحاً: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر[٢] فالمنطق بالنسبة للفكر كنسبة النحو للكلام فكما يقوم النحو الكلام ويهذبه كذلك المنطق للفكر يقومه ويعصمه من ان يزل او يخطأ في التفكير فنسبة علم المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة النحو إلى اللسان والالفاظ[٣]، اما الفلاسفة بعد ارسطو.

اولاً. الكندي(١٨٥-٢٥٦هـ): لم يعرف المنطق على الرغم من ان بداية الفلسفة الإسلامية كانت على يده فقد تناول كتب ارسطو المنطقية بأجزائها الثمانية فقط بالعرض ولم يقدم اي إيضاحات منطقية حيث يكتفي بذكر العناوين مستثنياً المقولات التي وقف معها وقفة اطول[٤].

ثانياً. الفارابي(٢٦٠-٣٣٩هـ): بعد ان ذكرنا ان الكندي لم يعرف المنطق بعدّه اول الفلاسفة المسلمين جاء الفارابي ليعرف المنطق بتعاريف مختلفة منها ما اطلق عليه اسم الصناعة حيث يقول:((فصناعة المنطق هي التي تشتمل على الاشياء التي تسدد القوة الناطقة نحو الصواب في كل ما يمكن ان يغلط فيه وتعرف كل ما يتحرر به من الغلط في كل ما شأنه أن يستنبط العقل))[٥] ثم بعد ذلك يعطي تعريفاً اخر مشابهاً لهذا التعريف فيقول:((فصناعة المنطق تعطي بالجملة القوانين التي من شأنها أن تقوم العقل وتسدد الإنسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كل ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطأ والزلل والغلط في المعقولات والقوانين التي يمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط))[٦] ثم بعد ذلك يجعل المنطق او القواعد المنطقية بمثابة الآلات التي هي كالميزان الذي يزن بها الإنسان افكاره حيث يقول:((فأن القوانين المنطقية التي هي الآت يمتحن بها في المعقولات ما لا يؤمن أن يكون العقل قد غلط فيه او قصر في إدراك حقيقته تشبه الموازين والمكاييل التي هي

---

(١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(ت٧١١هـ- ١٣١١م)، لسان العرب، تحقيق، أمين محمد عبد الوهاب، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٦ه، ج١٤، ص١٨٨ .

(٢) الجرجاني، علي بن محمد(ت٨١٦هـ)، التعريفات، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ، ص١٨٩.

(٣) الفارابي، ابي نصر محمد بن محمد(ت ٣٣٩هـ- ٩٥٠م)، المنطق عند الفارابي، تحقيق، رفيق العجم، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٥، ص٥٥ .

(٤) ينظر: بورشان، إبراهيم ، هل كان الكندي ارسطياً، بحث محكم منشور في مجلة الحكمة، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١٥/٩/٢٩، ص٧

(٥) الفارابي، المنطق عند الفارابي، ج١، ص٥٥

(٦) الفارابي، ابي نصر محمد بن محمد(ت ٣٣٩هـ- ٩٥٠م)، إحصاء العلوم، ط١، مركز الأنهاء القومي، بيروت، ١٩٩١، ص١٣

الآت يمتحن بها في كثير من الاجسام))[١] ثم بعد ذلك يجعل المنطق جزءً من الفلسفة بقوله:((أن موضوعات العلوم وموادها لا تخلو من أن تكون أما الهَية وامَا طبيعية واما منطقية واما رياضية او سياسية وصناعة الفلسفة هي المستنبطة لهذه))[٢] ثم بعد ذلك يأتي الفارابي بتعريف يبطل كل هذه العناوين، فيقول:((فكذلك صناعة المنطق وإن كان ما تشتمل عليها هي أحد الموجودات فليست ننظر فيها على انها أحد الموجودات لكن على أنها آلة نتوصل بها إلى معرفة الموجودات فنأخذها كأنها شيء آخر خارجة عن الموجودات وعلى أنها آلة لمعرفة الموجودات فلذلك ليس ينبغي أن يعتقد في هذه الصناعة أنها جزء من صناعة الفلسفة ولكنها صناعة قائمة بنفسها وليست جزءاً لصناعة أخرى ولا أنها آلة وجزء معاً))[٣]، وعن طريق هذه التعاريف نصل إلى أن المنطق عند الفارابي هو علم مستقل عن الفلسفة وليس جزءاً منها وهذا ما صرح به بنفسه.

ثالثاً. ابن سينا(٣٧٠-٤٢٧هـ): يعرف ابن سينا المنطق بأنه((أن تكون لدى الإنسان آلة قانونية تعصم مراعاتها عن أن يضل في فكره))[٤] وبهذا التعريف يعد ابن سينا اول من اطلق كلمة آلة عن المنطق وإن كان الفارابي قد ذكر معنى الآلة في تعريف المنطق ولكن ليس كما عرفه ابن سينا ثم بعد ذلك يطلق الشيخ الرئيس تعريفاً اخر للمنطق فيجعله صناعة حيث يقول:((فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه من اي الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً والقياس الصحيح الذي يسمى بالحقيقة برهاناً))[٥] بعد ذلك يعرفه بصورة اخرى فيقول:((فالمنطق علم يتعلم فيه ضروب الانتقالات من امور حاصلة في ذهن الإنسان إلى امور مستحصلة))[٦] ثم بعد ذلك يعطي وظيفة للمنطق من حيث الالتفات والتنبيه والإحاطة فيقول((وإنما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم لأنه يكون علماً منبهاً على الاصول التي يحتاج إليها كل من يقتنص المجهول من المعلوم باستعمال للمعلوم على نحو وجهة يكون ذلك النحو وتلك الوجهة مؤدياً بالباحث إلى الإحاطة بالمجهول))[٧].

---

(١) الفارابي، إحصاء العلوم، ص١٣

(٢) الفارابي، ابي نصر محمد بن محمد(ت ٣٣٩هـ- ٩٥٠م)، الجمع بين رأيي الحكيمين، تحقيق، ألبير نصري، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م، ص٨٠

(٣) الفارابي، ابي نصر محمد بن محمد(ت ٣٣٩هـ- ٩٥٠م)، الالفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق، محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٠٧-١٠٨ .

(٤) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٨٠٩ .

(٥) ابن سينا، ابو علي الحسين بن عبد الله(ت٤٢٧هـ-١٠٣٧م)، النجاة في المنطق والطبيعيات والإلهيات، تحقيق، محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٤ه- ٢٠١٣م، ص٤٤ .

(٦) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٧ .

(٧) ابن سينا، ابو علي الحسين بن عبد الله(ت٤٢٧هـ-١٠٣٧م)، منطق المشرقيين، تحقيق، احمد فريد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م، ص٢٠ .

رابعاً. أبو حامد الغزالي(٤٥٠-٥٠٥هـ): يعرف الغزالي المنطق بأنه القانون فيقول: ((فعلم المنطق هو القانون الذي يميز صحيح الحد والقياس عن فاسدهما فيتميز العلم اليقيني هما ليس يقينياً وكأنه الميزان والمعيار للعلوم كلها))[١] والغزالي في هذا التعريف يكون قريباً من ابن سينا في تعريفه للمنطق وذكر الحد والقياس ثم بعد ذلك يذكر تعريفاً يوضح فيه أهمية المنطق ومنزلته من العلوم إذ جعله مقدمة لجميع العلوم حيث يقول((وليست هذه المقدمة من جملة علم الاصول ولا من مقدماته الخاصة به بل هي مقدمة العلوم كلها ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه اصلاً))[٢] فالغزالي يجعله اساساً ومنطلقاً لكل العلوم فمن لا يحيط به فلا ثقة بعلومه وفي مكان اخر يطلق عليه((معيار العقل))[٣].

خامساً. الساوي(ت٥٠٠هـ): لم يختلف الساوي عن الغزالي في تسمية المنطق على انه قانون إذ يقول((هو قانون صناعي عاصم للذهن عن الزلل مميز لصواب الرأي عن الخطأ في العقائد بحيث تتوافق العقول السليمة على صحته))[٤] اما إذا اردنا ان نذكر تعريفات المسيحين في الحقبة التي جاءت بعد الغزالي فأن اوضح تعريف كان عند القديس توما الأكويني[٥] الذي يقول((بأنه الفن الذي يقودنا بنظام وبسهولة بدون خطأ في عمليات العقل الاستدلالية))[٦] اما من جاء بعده فبعضهم يطلق على المنطق ١- (فن) وقسم يصفه ٢- (بدراسة القواعد العامة للاستدلال الصحيح) واخر يسميه ٣- (علم قوانين الفكر) واخر يطلق عليه ٤- (العلم الذي يبحث في النواحي العامة للفكر الصحيح) وبعضهم يصفه (بعلم العمليات التي بواسطتها يتكون العلم) وكل هذه التعاريف لم تخرج من التعريف الارسطي[٧]، اما مع ابن رشد(٥٢٠-٥٩٥هـ)، والرازي(٥٤٤-٦٠٦هـ)، والسهروردي(٥٤٥-٥٨٦هـ)، فلا جديد يذكر في التعريف.

---

(١) الغزالي، ابي حامد محمد بن محمد(ت٥٠٥هـ)، مقاصد الفلاسفة، تحقيق، سليمان دنيا، ط١، دار مصر، ١٩٦١، ص٣٦ .

(٢) الغزالي، ابي حامد محمد بن محمد(ت٥٠٥هـ)، المستصفى من علم الاصول، تحقيق، أحمد زكي، ط١، د. مط، د. ت، ص١٥ .

(٣) الغزالي، ابي حامد محمد بن محمد(ت٥٠٥هـ)، معيار العلم في المنطق، تحقيق، احمد شمس الدين،ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٦.

(٤) الساوي، زين الدين عمر بن سهلان(ت٥٤٠هـ)، البصائر النصيرية في علم المنطق، تحقيق، رفيق العجم، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٣م، ص٢٥.

(٥) فيلسوف لاهوتي وقديس كاثوليكي إيطالي من الرهبانية ولد سنة ١٢٢٥م، لقب بالمعلم الجامع أو المعلم الملائكي، ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٢٤١ .

(٦) النشار، المنطق الصوري منذ ارسطو حتى عصرنا الحاضر، ص٨.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ص٨-١٤.

٢- عصر العلّامة الحلّي(*)

إن دراسة اي شخصية من العلماء لابد من الإحاطة بالعصر الذي نشأ فيه لما له من تأثير كبير عليه ولأن الاطلاع على ذلك العصر يعطي ملامح وبياناً واضحاً على ابعاد تلك الشخصية، فبعد ان كان لحركة الترجمة الأثر الكبير في نقل ثقافات الأمم الأخرى إلى العالم الإسلامي حيث امتزجت العلوم الإسلامية بالعلوم الاخرى وكان من بين تلك العلوم التي نُقلت هو علم المنطق فبدأ المسلمون يستعملون المنطق في علومهم ولا سيما في القرن الخامس الهجري حيث عُدّ هذا القرن فاصلاً بين عهدين دقيقين- عهد لم يلجأ المسلمون فيه إلى مزج علومهم بالمنطق والفلسفة اليونانية- وعهد بدأ فيه المسلمون بعملية المزج، حيث قام الفقهاء

(*)الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر ابو منصور الحلّي مولداً ومسكناً ولد في التاسع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ٦٤٨هـ، في محيط مملوء بالتقوى والعلم وبين اسرتين علميتين من ابرز أسر الحلة علماً وتقوى وإيماناً ألا وهما أسرة بني المطهر وأسرة بني سعيد فحضي برعاية خاصة من قبل الأسرتين لما شاهدوا استعداده الكبير لتحصيل العلم والتقى وذهنيته الوقادة حتى احضروا له معلماً خاصاً اسمه محرم ليعلمه القرآن والكتابة، كان يعرف عند الشيعة الإمامية بالحلي وهو اول من تلقب بآية الله درس الفقه عند خاله المحقق الاول نجم الدين أبي القاسم وأكمله عند أبيه يوسف بن المطهر والسيد جمال الدين أحمد بن طاووس والسيد رضي الدين علي بن طاووس والشيخ ميثم البحراني شارح نهج البلاغة وتعلم الحكمة والعلوم العقلية على يد الخواجة نصير الدين الطوسي وعلي ابن عمر الكاتبي القزويني والشيخ شمس الدين محمد ابن أحمد الكيشي الحكيم المتكلم العارف وغيرهم من علماء العامة والخاصة وقد فاق اقرانه في علوم الاوائل جميعها فقد نشأ تحت رعاية والده الفقيه وخاله المحقق الحلّي الذي شارك في تربيته وتعليمه فهو عالم كبير فكان لهما الأثر الكبير في حياة العلامة الحلي حتى اصبح بارعاً في العلوم العقلية لكن علوٌ شأنه في الفقه والأصول والكلام قد جعل كثير من المتأخرين يغفلوا عن اعماله في المنطق إذ انه عمل وألف في المنطق ما يتجاوز العشرين أثراً منها ما كانت شروح كشرح الإشارات والتنبيهات والشفاء لأبن سينا، وحل المشكلات للسهروردي، ومنها ما كان خاصاً بالمنطق كرسالته الموسوعية في العلوم الفلسفية بعنوان الأسرار الخفية في العلوم العقلية، فهو من كبار وجهابذة هذا الفن، اما اقوال العلماء فيه فهي تدل على مكانته العلمية بين علماء عصره اما وفاته فقد اتفقت اغلب المصادر على ان وفاته كانت في شهر محرم في ليلة السبت او يومها سنه ٧٢٦هـ، وهو الرأي المشهور. وللمزيد، ينظر: الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت٦٤٨-٧٢٦هـ)، رجال العلامة الحلي، ط٢، المطبعة الحيدرية ، النجف الاشرف، (ت١٣٨١هـ- ١٩٦١م)، ص٤٥ ؛ الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهر (٦٤٨- ٧٢٦هـ)، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، تحقيق، فارس الحسون، ط٤، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤٣٦هـ، المقدمة ص١٧-١٨؛ رضوي، محمد تقي مدرس، العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي حياته وآثاره، ط١، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للاستانة الرضوية المقدسة ، ١٤١٩هـ، ص١٧٧؛ الحلّي، الحسن بن يوسف بن المطهر(ت ٧٢٦هـ)، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، تحقيق، محمد غفوري، ط١، دار الكفيل للطباعة والنشر، كربلاء، ١٤٣٨هـ- ٢٠١٧م، المقدمة، ص١١؛ رجال ابن داود، تقي الدين الحسن بن علي(ت٧٠٧هـ)، ط١، د. مط، طهران، ١٣٤٣هـ، ص١١٩؛ الأمين، محسن(ت ١٩٥٢م)، اعيان الشيعة، تحقيق، حسن الأمين، ط١، دار المعارف، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ج٥، ص٣٩٦؛ طرابيشي، جورج(ت١٤٣٧هـ)، معجم الفلاسفة، ط٣، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٦م، ص٢٧٥.

وعلماء الأصول بإدخال المنطق في الفقه وعلم الأصول وبقية العلوم.

وحسب رأي النشار فإنه يكاد يجمع علماء المسلمين على ان هذه الحركة الأخيرة قام بها أبو حامد الغزالي(٥٠١هـ)[١]، إذ انه وإن كان قبل الغزالي من قام بالمزج بين المنطق وبعض العلوم امثال الفارابي(٣٣٩هـ)، وابن سينا(٤٢٨هـ) إلا أن الغزالي قد أتضح المزج بصورة منهجية حينما مزج المنطق بعلم الأصول، ومن ثم كانت المرحلة ما بعد ابي حامد الغزالي هي مرحلة ازدهار المنطق حيث نشأت حركة فكرية شديدة الأثر إذ بدأ علماء الاصول يخرجون حدودهم على طريقة المنطق الارسطي ويحاولون تحديد مصطلحاتهم على هذا الأساس ويضعون لها تعريفات واضحة... علاوة على ان مباحث المنطق دخلت في جميع مباحث الابحاث اللغوية والأصولية[٢] ولا سيما في القرن السابع حيث ازدادت العناية بالمنطق وكاد يصبح جزءً ضرورياً من العلوم الدينية نفسها كالكلام واصول الفقه لأنه علم ظاهر للبرهان[٣] وعن طريق ذلك كانت العناية الفائقة بالمنطق ولا سيما في القرن السابع الذي كان رواج البحث والكتابة في علم المنطق وازدهاره وشيوعه لان جميع المصادر المنطقية بعد ابن سينا هي أما شروح[٤] على كتابه الشفاء او على كتابه الإشارات وقد مهد لهذا الازدهار بعض كبار المنطقيين بعد ابن سينا من القرن الرابع إلى السادس فكان مناطقة القرن السابع قد أشتهروا بتأليفهم في المنطق وأثروا في من جاء من بعدهم نذكر البعض منهم، كأبن رشد الاندلسي (٥٢٠- ٥٩٥هـ)، وفخر الدين الرازي(٦٠٦هـ) ونصير الدين الطوسي(٥٩٧-٦٧٢هـ)، وشهاب الدين السهروردي(٥٨٧هـ) شيخ الاشراق، وأثير الدين الأبهري (٥٩٧-٦٦٣هـ)، استاذ العلّامة الحلّي ونجم الدين دبيران[٥] الكاتبي القزويني(٦٠٠-٦٧٥هـ) ولعله أكثر عملاً من غيره في علم المنطق والذي أصبحت رسالته الشمسية متناً تعليمياً طوال قرون، وسراج الدين الأرموي (٥٩٤-٦٨٢هـ)، وابن كمونة (٦٢٤-٦٨٣هـ)، وشمس الدين محمد الكيشي (٦١٥-٦٩٤هـ)، وشمس الدين محمد

(١)النشار، علي سامي، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م، ص١٦٦.

(٢) النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي،ص١٧٩.

(٣) طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى(ت٩٦٨هـ)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ،١٩٨٥م، ج١، ص٢٦٥.

(٤) نذكر منها، شرح الإشارات والتنبيهات للطوسي، وشرح الإشارات والتنبيهات لأبن كمونة، وكشف الخفا من كتاب الشفاء للحلي.

(٥) اي حكيم منطقي.

السمرقندي(١٢٤٠-١٣٠٤)[١].

هذا من جانب المناطقة الذين برزوا في القرن السابع ولا سيما في عصر العلّامة الحلي، حيث سنتناول منهم الذين عاصروا العلّامة في حياته وخاصة الذين تتلمذ علي ايديهم امثال الطوسي والكاتبي القزويني والكيشي وغيرهم ممن عاصرهم العلامة امثال ابن تيمية وابن الصلاح وبيان أثارهم في المنطق وكيف تناولوه سواء بالقبول او الرفض وما هي مكانة العلامة بينهم في هذا العلم؛ من جانب اخر برز في القرن السابع الهجري العشرات من الفلاسفة العرب المسلمين كل منهم يستحق الوقوف عنده ودراسة فلسفته غير اننا اقتصرنا البحث على أولئك الذين عاصروا العلّامة الحلّي[٢]، وهم كالتالي :

أولاً: سراج الدين الأرموي(٥٩٤-٦٨٢هـ) :

هو ابو الثناء سراج الدين محمود بن أبي بكر بن أحمد بن حامد الأرموي[٣] الأذربيجاني الدمشقي الشافعي. ولد في مدينة أرمية من أعمال أذربيجان وهي الان تسمى رضائية تابعة لدولة إيران وذلك سنة ٥٩٤هـ... فيها نشأ وتلقى علومه الأولية في بلده ولم نجد من ذكر على من أخذ علومه ومتى كانت بداية طلبه العلم ولا نوع العلوم التي حصلها ولا متى هجر بلاده ليلتقي بموسوعة العلوم أنذاك في الموصل كمال الدين بن يونس؛ والظاهر انه بعد ان بلغ مبلغ الرجال لأن العلوم العقلية المنطقية والفلسفية لا يبدأ بها في الطلب[٤] فقد ذكر المترجمون على انه برع في عدة علوم وأجاد في اخرى فهو لم يختص بنوع واحد من الفنون فهو منطقي واصولي فقيه ومتكلم وشاعر ومؤلفاته في المنطق عديدة منها كتاب بيان الحق ومطالع الأنوار والمناهج في المنطق والحكمة[٥] وقد عاش في عصر غلبت عليه العلوم العقلية وخاصة في بلاد المشرق فلذا كان لابد له ان يتسلح بسلاح العلم بها.

---

(١) الحلّي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق،ص١٥-١٦ المقدمة.

(٢) هاشم، صالح مهدي، المشهد الفلسفي في القرن السابع الهجري دراسة في فكر العلامة ابن مطهر الحلي ورجال عصره، ط١، مكتبة الثقافة لدينية، القاهرة، ١٤٢٦هـ، ص٧ المقدمة.

(٣) نسبة إلى أرمية بضم الهمزة وسكون الثاني وميم مكسورة ياء مفتوحة خفيفة وهاء، ينظر: الحموي، ياقوت(ت١٢٢٩م)، معجم البلدان، ط١، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ، ج١، ص١٦١

(٤) الأرموي، سراج الدين محمود بن أبي بكر(ت٦٨٢هـ)، التحصيل من المحصول، تحقيق، عبد الحميد علي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص١٥-١٦

(٥) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ج١، ص٢٧٤

وقد قامت طائفة اخرى في نفس العصر تعادي هذه العلوم وترمي اهلها بالزيغ والضلال والانحراف وعلى رأسهم ابن الصلاح الذي حرم الاشتغال بالمنطق واعتبره هو مدخل الفلسفة الذي يؤدي إلى الزيغ والانحلال والزندقة[١]، ولذا وصف رأي علماء عصره في المنطق بقوله: ((ابن الصلاح والنواوي حرما– وقال قوم ينبغي ان يعلما))، وفعلاً رمي جهابذة علماء ذلك العصر بالانحراف لغلبة العلوم العقلية عليهم وكانوا ينسبون من تكلم بتلك العلوم إلى فساد الاعتقاد[٢].

وعلى الرغم من تعدد الاتجاهات وكثرة النزعات في عصره إلاّ ان القاضي الأرموي قد أجاد في الفنون العقلية الثلاثة المنطق والحكمة والجدل وصنف فيها انفع المصنفات حتى اصبحت مؤلفاته يشار لها بالبنان فإذا ذكر علم المنطق تبادر للذهن (مطالع الانوار)[٣] الذي تلقاه بعض العلماء بالشرح والتعليق مثل قطب الدين الرازي الذي الف كتابه (لوامع الاسرار في شرح مطالع الانوار) ولم يكتف القاضي الأرموي بمصنف واحد في المنطق بل صنف مؤلفات عديدة فبالإضافة لمطالع الانوار فقد صنف (بيان الحق في المنطق والحكمة) (والمناهج في المنطق والحكمة) التي ذكرها طاش كبرى زاده و(شرح الإشارات والتنبيهات لابن سين)ا و(لطائف الحكمة) وربما توجد له مؤلفات لم تصل الينا[٤].

أ. مطالع الانوار في المنطق :

وهو كتاب اعتنى بشأنه الفضلاء واهتموا ببحثه وتدريسه واستكشفوا من مظان درسه رتبه على طرفين الاول في المنطق والثاني يشتمل على اربعة اقسام الاول في الامور العامة والثاني في الجواهر والثالث في الاعراض والرابع في العلم الالهي خاصة[٥]. وهذا الكتاب شرحه الكثير من العلماء كقطب الدين الرازي(٧٦٦هـ) وكان على هذا الشرح حاشية السيد الشريف الجرجاني... وحاشية للقاضي شمس الدين محمد ابن احمد البساطي (المتوفي سنة ٨٤٢هـ)، ثم

(١) ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان أبن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن(ت٦٤٣هـ)، فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، تحقيق، عبد المعطي أمين، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ، مج١،ص٢٠٩
(٢) الأرموي، التحصيل من المحصول، ص٢٨
(٣) المصدر نفسه، ص٢٩
(٤) الارموي، التحصيل من المحصول، ص٢٩
(٥) حاج خليفة، مصطفى بن عبدالله(ت١٠٦٨هـ)، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، مج٢، ص١٧١٥

شرحه شمس الدين أبو الثناء محمود عبد الرحمن الاصفهاني (المتوفي سنة ٧٤٩هـ)[١].

ب- شرح الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة:

للشيخ الرئيس ابي علي الحسين بن عبد الله الشهير بابن سينا (المتوفي سنة ٤٢٨هـ) وهو كتاب صغير الحجم كثير العلم مستصعب على الفهم منطو على كلام اولى الالباب مبين للنكت العجيبة والفوائد الغريبة التي خلت عنها اكثر المبسوطات اورد المنطق في عشرة مناهج والحكمة في عشرة انماط... ولها شروح منها شرح الإمام فخر الدين الرازي (المتوفي سنة ٦٠٦هـ) ست وستمائة... ومن شروحها شرح الفاضل سراج الدين الأرموي[٢].

ج- بيان الحق في المنطق والحكمة:

وهو في المنطق والفلسفة إذ تابع فيه ارسطو وتنقيح الفارابي[٣] .

د- المناهج في المنطق والحكمة:

وذكره الحاج خليفة في كشف الظنون[٤].

هـ- لطائف الحكمة في المنطق:

ذكره الزركلي في الاعلام[٥] ومن ثَمّ فأن هذه الكتب والمؤلفات للقاضي الأرموي توضح لنا كيف كان متمكناً من المنطق على وجه الخصوص والعلوم العقلية على وجه العموم فهو من اعلام القرن السابع الذين كان لهم أثر في العلوم العقلية.

---

(١) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج٢، ص١٧١٧
(٢) المصدر نفسه، مج١، ص٩٥
(٣) المصدر نفسه، ص٢٦١؛ الأرموي، التحصيل من المحصول، ص٥٨
(٤) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج٢، ص١٨٤٦.
(٥) الزركلي، خير الدين(ت١٣٩٣هـ)، الاعلام، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦، ج٣، ص٨١؛ المصدر السابق، ص٥٩ .

ثانياً- أثير الدين الأبهري(٥٩٧-٦٦٣هـ):

هو المفضل بن عمر الفاضل المحقق المنطقي[١] الفاضل لم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاده تحديداً إذ تشير إلى إنه ولد في القرن السادس، ولكن محقق كتاب (مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق) للعلّامة الحلّي ذكره (٥٩٧-٦٦٣)[٢]، في مدينة أبهر[٣].

حيث لقب بأثير الدين الأبهري نسبة إليها وهو أحد طلاب فخر الدين الرازي الكبار والفضلاء الذين كانت لهم تصانيف ومؤلفات في العلوم العقلية والحكمة والمنطق[٤] توجه إلى الشام بعد فتنة التتر واقام بدمشق مدة عند محيي الدين محمد بن محمد بن سعيد بن ندي (المتوفي سنة ٦٥١هـ) [٥]، ثم يمم وجهه صوب بلاد الروم وتوطنها وكان محباً لأهل العلم والعلماء وكان قلما يجالس او يعاشر أحداً من العلماء او الحكماء لأنه كان يقضي اوقاته في التدريس والتأليف[٦] كان الأبهري تلميذ لكمال الدين بن يونس وعضواً رئيسياً في المدرسة المشرقية وترجع مساهمته في المنطق إلى كونه عارضاً من الطراز الأول ومن هذا المنطلق فأن أهمية كتاب إيساغوجي للأبهري تتجلى في ذلك العدد الهائل من الشروح، وكذلك تمثل رسائله تمثيلاً دقيقاً عملية التنظيم العربي للمنطق اليوناني في اعلى درجة من درجات تطوره إضافة إلى مظهر هام في كتاب إيساغوجي هو ذلك التقدير البغيض للشكل الرابع من القياس الذي رفضه معظم المناطقة العرب[٧] وللأبهري مؤلفات في المنطق منها:

---

(١) القمي، عباس(ت١٣٥٩هـ)، الكنى والالقاب، ط١، مكتبة، مكتبة طهران، د.ت، ج٢، ص١١.

(٢) الحلي، الحسن بن يوسف(٧٢٦هـ)، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، تحقيق، محمد غفوري، ط١، دار الكفيل، كربلاء، ١٤٣٨هـ، ص١٦ .

(٣) وهي مدينة فارسية تقع بين قزوين وزنجان.

(٤) ينظر، الزركلي(ت١٤١٠هـ)، الأعلام، ط٥، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٠، ج٧، ٨٩٣؛ سركيس، يوسف أليان(١٣٥١هـ)، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ت، ج١، ص٢٩٠.

(٥) الصفدي، صلاح الدين خليل(ت٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق، تركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج١، ص١٤٣ .

(٦) رضوي، العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي حياته وأثاره، ص١٣٨-١٣٩.

(٧) ريشر، نيقولا، تطور المنطق العربي، ترجمة، محمد مهران، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص٤٤٣.

أ. إيساغوجي[١]:

وهو الذي صنف فيه جماعة من المتقدمين والمتأخرين ك:فرفوريوس الحكيم ومختصر كتاب فرفوريوس لابي العباس أحمد بن محمد ابن مروان السرخسي (المقتول سنة ٢٨٦هـ) ومنهم الشيخ موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي... وأما المشهور والمتداول في زماننا فهو المختصر المنسوب إلى الفاضل أثير الدين الابهري... وهو مشتمل على ما يجب استحضاره من المنطق وقد سمي إيساغوجي مجازاً من باب اطلاق اسم الجزء واردة الكل او المظروف على الظرف او تسمية الكتاب باسم مقدمته[٢] ولهذا الكتاب شروحات عدة وحواشي بعدما لقي قبولاً وشهرة بين أهل العلم منها: شرح العلّامة المحقق حسام الدين حسن الكاتي (المتوفي سنة ٧٦٠هـ) الذي تميز بالإيجاز وسهولة التعبير ورصانة الأسلوب وكتب عليه حواشي رائقة تكفلت بإتمام بعض ابحاثه وإبراز فوائده[٣] ومن الحواشي على هذا حاشية البردعي ... وشرح الفاضل العلّامة شمس الدين محمد بن حمزة الفناري (المتوفي سنة ٨٣٤هـ) وهو شرح دقيق وممزوج لطيف... وما تقدم من الشروحات تدل على القيمة العلمية للكتاب[٤].

ب. الهداية (او) هداية الحكمة:

وهي متن متين مرتب على ثلاثة أقسام وهي المنطق والعلم الطبيعي والعلم الإلهي اي إنه إتبع في التقسيم ابن سينا في بعض مؤلفاته قال فهذه الرسالة في المنطق والحكمة امليتها لبعض الاخوان على سبيل الارتجال[٥] وهذا كلامه ان دل على شيء انما يدل على عبقرية هذا العالم و تمكنه من المنطق، وهذا الكتاب قد شرحه الشيرازي وكذلك حسين معين الدين الميبدي.

---

(١) هو لفظ يوناني معناه الكليات الخمس اي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهو باب من الابواب التسعة للمنطق.

(٢) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج١، ص٢٠٦.

(٣) الكاتي، حسام الدين حسن(ت٧٦٠هـ)، شرح متن الإيساغوجي في المنطق، تعليق، قاسم بن نعيم الحنفي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٦هـ، ص٥، المقدمة.

(٤) حاج خليفة، كشف الطنون عن اسامي الكتب والفنون، مج١، ص٢٠٧.

(٥) سركيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، د. ت، ج٢ ، ص٢٩١.

ج- تنزيل الأفكار في المنطق:

وهو من الكتب القيمة؛ ولهذا تم شرحه من نصير الدين الطوسي الذي اطلق على شرحه أسم (تعديل المعيار في نقد تنزيل الأفكار)[١] .

د- كشف الحقائق:

ويشتمل على اربعة اقسام وهي المنطق والالهي والطبيعي والرياضي[٢] ومن كتبه في المنطق ايضاً(زبدة الأسرار والبيان) وله رسالتين وهما الرسالة الزاهرة في إبطال بعض المقدمات الجدلية ورسالة تضم ثماني عشرة مسألة من مسائل الحكمة التي يختلف فيها الحكماء والمتكلمون[٣].

ثالثاً- الخواجه نصير الدين الطوسي(٥٩٧-٦٧٢هـ) :

هو محمد بن محمد بن الحسن الطوسي المكنى بأبي جعفر والملقب بنصير الدين الطوسي والمشهور بالمحقق الطوسي او الخواجه الطوسي ولد من جمادي الاولى سنة ٥٩٧هـ ولقب أستاذ البشر والعقل الحادي عشر والمعلم الثالث ايضاً[٤] اي بعد ارسطو المعلم الأول والفارابي المعلم الثاني كان عالماً فاضلاً ورعاً حكيماً وكان أفضل اهل عصره في العلوم العقلية والنقلية وله مصنفات كثيرة في العلوم الحكمية والأحكام الشرعية على مذهب الإمامية[٥] وهو أحد الأفذاذ القليلين الذين ظهروا في القرن السادس الهجري وأحد حكماء الإسلام الذين يشار لهم بالبنان وهو من الذين اشتهروا بلقب العلّامة[٦]، وكذلك من الذين اشتهروا بالعلم والفلك والفلسفة والارصاد وغيرها[٧].

درس في صغره علم اللغة من نحو وصرف وآداب بعد دراسته القرآن ثم درس الرياضيات على كمال الدين محمد الحاسب ثم درس الحديث والأخبار والفقه على العلماء وعلى والده ودرس

---

(١) رضوي، العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي حياته وأثاره، ص١٣٩.
(٢) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج٢، ص١٤٨٩.
(٣) رضوي، العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي حياته وأثاره، ص١٣٩.
(٤) المصدر نفسه، ص١١.
(٥) المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الأئمة الأطهار، ج٢٥، ص٦٠ .
(٦) طوقان، قدري حافظ(ت١٩٧١هـ)، تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ط١، د. مط، نابلس، ١٣٦٠هـ، ص٢٠٢ .
(٧) نعمة، عبدالله، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، تعليق، محمد جواد مغنية، ط١، دار الكتاب الإسلامي، قم، ١٩٨٧هـ، ص٥٣١ .

المنطق والحكمة على خاله وسافر بعد وفاة والده بوصية منه إلى نيسابور التي كانت في ذلك العهد مجمع العلماء ومنتجع الطلاب، فحضر حلقة درس مشايخ العلماء كسراج الدين القمري وقطب الدين السرخسي وفريد الدين الداماد وابو السعادات الأصفهاني[١]، وهؤلاء كان لهم الأثر الكبير في شخصية الطوسي إلى جانب والده وخاله حتى اصبح الطوسي واحداً من أبرز علماء المسلمين في مختلف العلوم كما ذكرنا في الفلك والرياضيات والهندسة والطب والعلوم العقلية من فلسفة ومنطق واخلاق وكتاباته في العلوم الدينية ولا سيما في علم الكلام[٢].

وما يهمنا في شخصية الطوسي هو مجال العلوم العقلية ولا سيما المنطق حيث كان العصر الذي عاش فيه هو عصر ازدهار المنطق ورواجه والكتابة فيه، فسنتناول ما هو أثر الخواجه في هذا الفن؟ وماهي مكانته بين علماء عصره؟ وما هي ابرز مؤلفاته المنطقية؟

فبعد ان كان المنطق من اكثر أجزاء التراث الفلسفي الإغريقي إثارة لاهتمام المسلمين إذ عني به الأوائل بعد ان تمت عملية الترجمة ثم توفر على دراسته المشتغلون بالفلسفة كالفارابي وابن سينا وبعدهم الغزالي الذي حاول ان يرد اشكاله وموازينه إلى القران...وقد بقيت العناية بالمنطق في القرن السادس والتي نجدها عند فخر الدين الرازي(٦٠٦هـ) في (المباحث المشرقية) ولدى ابي البركات في الجزء الاول من كتابه (المعتبر) ولدى شهاب الدين السهروردي الإشراقي(٥٨٧هـ)[٣]، وعند الشيخ الطوسي(٦٧٢هـ) في مؤلفاته إلا انه رغم تعمقه في الفلسفة والمنطق والكلام، وما له من قدم راسخة في المعقول والطبيعيات فإن شهرته لدى باحثي العصور المتأخرة قائمة على مواهبه واثاره في الرياضيات والفلك والجغرافيا...الذين اهملوا إهتماماته بالمنطق والفلسفة والطبيعيات إهمالاً يكاد يكون كلياً[٤] فقد عنى الطوسي عناية خاصة بدراسة المنطق فدرس مبادئه عند خاله وهو استاذه الاول في الفلسفة ثم على الشيخ محمد حاسب، وتعمق فيه على يد استاذه الحقيقي في الفلسفة فريد الدين الداماد الذي درس عليه كتاب الشيخ الرئيس ابن سينا (الإشارات والتنبيهات) وعنى الطوسي بدراسة منطق الشفاء وغيره من مؤلفات

(١) المشكيني، إبراهيم، أصحاب الإجماع وثلاثون من فطاحل العلماء، ط١، مؤسسة الإمام الحسين، قم، ١٤١٣هـ، ص٩١ .
(٢) الطوسي، أبو جعفر محمد بن محمد بن الحسن(ت٦٧٢هـ)، أساس الاقتباس، تحقيق، حسن الشافعي، ط١، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٤، ج١، ص٦ .
(٣) الطوسي، اساس الاقتباس،ج١، ص٣ المقدمة.
(٤) نعمة، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، ص٥٣٢ .

الشيخ الرئيس ابن سينا [١].

وقد كان منهجه سينوياً اي متبع الشيخ الرئيس ابن سينا في اغلب كتاباته في المنطق وكان يرد ويشكل على كثير من المناطقة سوى الذين سبقوا ابن سينا كالفارابي او الذين جاءوا بعد ابن سينا كالرازي والقاضي الساوي او الشهرستاني او أثير الدين الابهري او الكاتبي القزويني فمثلاً عندما يرد على فخر الدين الرازي يقول((وفي نيتي دفع اعتراضات الإمام والانتصار للشيخ))[٢].

ويرد على أثير الدين الأبهري على كتابه (تنزيل الافكار)، حينما ألف كتاباً اطلق عليه (تعديل المعيار)، ليتضح لنا ألمّام الطوسي إلماماً دقيقاً بإنتاج المناطقة المسلمين الذين كانوا قبل ابن سينا والذين بعده[٣] اما مؤلفاته المنطقية والتي كانت ما بين تأليف وشرح ونقد فهي:

أ. أساس الاقتباس:

ألفه في المنطق ويحتوي على اثني عشر ألف بيت... وهو مرتب على مقدمة في تقسيم العلوم وتسع مقالات أولها في المدخل إلى المنطق أو إيساغوجي حيث يتناول فيه الألفاظ والكلي والجزئي والذاتي والعرضي، وثانيها في المقولات أو قاطيغوراس، وثالثها في الأقوال الجازمة أو باري أرمينياس، ورابعها في علم القياس أو أنا لوطيقا الأولى، وخامسها في البرهان أو أنا لوطيقا الثانية، وسادسها في الجدل أو الطوبيقا، وسابعها في المغالطة أو السوفسطيقا، وثامنها في الخطابة أو الريطوريقا، وتاسعها في الشعر أو البويطيقا[٤] ويعد من اهم كتبه المنطقية وقد أتمه سنة ٦٤٢هـ وقد ذكر الطوسي لماذا اطلق عليه هذه التسمية حيث يقول:((ولما كان علم المنطق بالنسبة للعلوم الاخرى وخاصة اقسام الحكمة بمثابة القاعدة والاساس سميت هذه المجموعة بأساس الاقتباس))[٥].

ب. التجريد في المنطق:

وقد ذكره حاج خليفة في ذكره لمؤلفات الطوسي المنطقية إذ يقول مختصر اوله الحمد لله

---

(١) الطوسي، اساس الاقتباس، ج١، ص٦.
(٢) ابن سينا، ابي علي الحسين(ت٤٢٧هـ)، الإشارات والتنبيهات، تحقيق، نصير الدين الطوسي، ط٢، النشر البلاغة، قم، ١٤٣٥هـ، ج١، ص٣- كلام الطوسي .
(٣) الطوسي، أساس الاقتباس، ج١، ص٩.
(٤) المصدر نفسه، ص١٢.
(٥) الطوسي أساس الاقتباس، ج١، ص١١ .

حمد الشاكرين الخ[١] وهو عدل كتابه تجريد الكلام... فيقول ((فانا أردنا أن نجرد أصول المنطق ومسائله على الترتيب ونكسوها حلي الإيجاز والتهذيب))[٢]، وهذا الكتاب عليه عدة شروحات منها شرح العلّامة الحلّي المسمى (الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد) وهو مرتب على تسعة فصول[٣] وهو متن مختصر باللغة العربية لأهم مسائل المنطق ويجري فيه على نسق أساس الاقتباس، وشرح الحكيم القوشجي والفيلسوف اللاهيجي.[٤]

ج- رسالة المقولات أو قاطيغورياس:

ألفها بالعربية ورتبها على عشرة فصول وكما ذكر محقق كتاب أساس الاقتباس على انها ترجمة دقيقة للمقالة الثانية من أساس الاقتباس وانه توجد لها نسخ عديدة في إيران وقد كانت المقولات من بين أجزاء المنطق الأرسطي موضع عناية وانتقاد في ذلك الوقت[٥] ومدار واحد من الأسئلة الأربعة التي وجهها فردريك الثاني إلى علماء المسلمين وأجاب عنها عبد الحق بن سبعين[٦].

د- شرح الإشارات والتنبيهات:

في الفلسفة وهو مطبوع في مصر[٧] والأصل للشيخ الرئيس ابن سينا والشرح مشهور[٨] وفي هذا الشرح انتصر الطوسي فيه للشيخ الرئيس ودفع اعتراضات فخر الدين الرازي وسماه حل مشكلات الإشارات[٩].

و- تعديل المعيار في نقد تنزيل الافكار:

وهو في المنطق والحكمة اوله الحمد لله محقق الحق ومبدع الكل فرغ من الاصول المنطقية منه في (سنة٦٦٥هـ) وأصله (تنزيل الافكار في تعديل الاسرار) من القوانين المنطقية

(١) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ج١، ٣٥١.
(٢) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٣، ص٣٥٦.
(٣) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٣،، ص٣٥٦ .
(٤) نعمة، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، ص٥٥٦ .
(٥) ينظر: الطوسي، أساس الاقتباس، ص٩، المقدمة
(٦) الأندلسي، ابي محمد عبد الحق بن سبعين(ت٦٦٩هـ)،رسائل ابن سبعين، تحقيق، عبد الرحمن بدوي، ط١، الدار المصرية، القاهرة، د. ت، ص٢-٣ .
(٧) نعمة، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، ص٥٥٦.
(٨) الأعسم، عبد الأمير، الفيلسوف نصير الدين الطوسي مؤسس المنهج الفلسفي في علم الكلام الإسلامي، ط١، دار الاندلس، بيروت، ١٩٧٥، ص٩١ .
(٩) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٢، ص٩٦-٩٧ .

والحكمية لأثير الدين المفضل بن الأبهري صاحب (الهداية) وقال انه شرحه بعض الافاضل واثبت فيه ما سنح له من الرد والقبول وسماه (تعديل المعيار في نقد تنزيل الافكار)[١] وهذا الكتاب في نقد الكتاب الذي ألفه في المنطق أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري بوصفه احد الحكماء في القرن السابع ومن أكبر تلاميذ الرازي وقد اشار الطوسي انه قد ألفه بعد وفاة الأبهري إذ يترحم عليه في المقدمة قائلاً:((أما بعد فأني لما تصفحت كتاب الفاضل أثير الدين الأبهري رحمه الله المسمى بتنزيل الافكار الذي قصد فيه تحرير ما ادى إليه افكاره واستقر عليه رأيه و ذكر فيه فساد بعض الاصول المشهورة واردت ان ابين ما سنح لي من الرد والقبول))[٢]، فهذه الإشكالات والردود والنقد والشروحات التي يعطيها الطوسي إنما تدل على تمكنه من المنطق وعبقريته في هذا الفن حتى ان العلاّمة الحلّي حينما يذكره يمجده ويثني عليه ويحمد الله على انه تعلم واستفاد منه فيقول ((وبعد- فإن الله تعالى لما وفقني للاستفادة من شيخنا المولى الإمام الأعظم والعالم المعظم أفضل المتأخرين على الاطلاق وأكمل المعاصرين في الفضائل والاخلاق))[٣]، وحينما يذكره في إجازته لبني زهرة يقول ((وكان هذا الشيخ افضل اهل عصره في العلوم العقلية والنقلية وله مصنفات كثيرة في العلوم الحكمية والاحكام الشرعية))[٤] فكان الطوسي من كبار العلماء والحكماء في العلوم العقلية وبالتحديد المنطق.

رابعاً- نجم الدين الكاتبي القزويني(٦٠٠-٦٧٥هـ) :

هو نجم الدين ابو الحسين علي بن عمر بن علي الشافعي[٥] الكاتبي القزويني ويقال له دبيران[٦] ولد سنة (٦٠٠هـ)[٧] بينما في مقدمة كتاب حكمة العين يشير المحقق إلى ان كتب التراجم لا يوجد فيه عن ترجمة الكاتبي إلا النادر والقليل حيث يقول((لم يذكر المؤرخون موطن مولده غير انه يفهم من اسمه انه ولد في قزوين اي في فارس))...، كذلك لم يثبت تاريخ ولادته

(١) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٤، ص٢١١ .
(٢) الطوسي، أساس الاقتباس، ج١، ص٩ .
(٣) الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي(ت٧٢٦ه)، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، تحقيق، محسن بيدارفر، ط١، شريعة، قم، ١٤٣٠هـ، ص٢٠ .
(٤) المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، ج٢٥، الإجازات، ص٦٠.
(٥) القمي، عباس(١٣٥٩هـ)، الكنى والالقاب، ط١، مكتبة الصدر، طهران، د. ت، ج٣، ص١٠٠ .
(٦) اي حكيم منطقي، ينظر: فضل الله، مهدي(ت١٩٩١م)، الشمسية في القواعد المنطقية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨م، ص٣١.
(٧) الزركلي، الاعلام، ج٤، ص٣١٥ .

واختلف في تاريخ وفاته[١]، نشأ نجم الدين الكاتبي بقزوين وتعلم عند مشايخ عصره مثل شمس الدين السمرقندي وأثير الدين الابهري وغيرهم وكان له مجلس درس في قزوين حتى طلبه معاصره الخواجه نصير الدين الطوسي إلى مراغة للاشتراك في عمل الزيج الإيلخاني[٢] كان الكاتبي من العلماء الكبار الذين يشار اليهم بالبنان حيث كان اعلم اهل عصره بالمنطق والهندسة والات الرصد[٣] وهو من تلاميذ الخواجه نصير الدين الطوسي[٤] حيث درس على يده الفلسفة والعلم لأنه كان مقرباً جداً منه وقد كرس حياته جزئياً للفلك إلا انه كرسها أساساً للمنطق[٥] ويعد نجم الدين من اكثر العلماء في عصره كتابة في المنطق حتى ان كتابه (الرسالة الشمسية) كان يدرس لقرون حتى ان العلماء المعاصرين له كانوا يجعلونه من كبار هذا الفن فمنهم العلّامة الحلّي الذي يقول:((كان من فضلاء العصر وأعلمهم بالمنطق وله تصانيف كثيرة قرأت عليه شرح الكشف إلا ما شذ))[٦].

كان الكاتبي عارضاً للمنطق له منطلقات أصيلة[٧] وله مؤلفات عديدة منها:

أ. الرسالة الشمسية:

وهي رسالة صغيرة في المنطق إلا ان تأثيرها في الشرق كان كبيراً جداً وكانت موضوعاً لعدد لا يحصى من الشروح وشرح الشروح وعلى الرغم من صغر حجمها إلا ان الكاتبي قد اشتهر بهذه الرسالة[٨] ومن الذين شرحوا هذه الرسالة العلامة سعد الدين مسعود بن عمر

---

(١) فيذكر كحالة انه ولد في (٦٠٠هـ) ووفاته (٦٧٥هـ) وهذا ما ذكرناه انفاً وهذا يذكره على قول إسماعيل باشا وكاتب جلبي(١٢٩٤/٦٩٣م) على قول بروكلمان وعلى قول بعض الكتاب المعاصرين انه توفي سنة (١٢٥٥م) والراي الراجح انه تاريخ وفاته (١٢٩٤م) لان من اساتذته شمس الدين السمرقندي توفى في عام(١٢٩١م) واثير الدين الابهري توفى في عام(١٢٦٤م)والطوسي توفى(١٢٧٤م) والشخص يكون اصغر من اساتذته، ينظر: الكاتبي، نجم الدين ابو الحسن علي بن عمر(٦٧٥هـ)، حكمة العين، تح، صالح آيدين، ط١، د. مط، د. ت، المقدمة، وللمزيد، ينظر: كحالة، عمر، معجم المؤلفين، ج٧، ص٣١٧ .

(٢) الرازي، قطب الدين محمد بن محمد(ت٧٦٣هـ)، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ص٤-٥ المقدمة .

(٣) القمي، الكنى والالقاب، ج٣، ص١٠٠.

(٤) الزركلي، الأعلام، ج٤، ص٣١٥.

(٥) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٥٦.

(٦) المجلسي، بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، ج٢٥، الإجازات، ص٦١ .

(٧) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٥٨.

(٨) ينظر: الكاتبي، حكمة العين المقدمة.

التفتازاني (المتوفي سنة ٧٩١هـ)الذي فرغ منه سنة ٧٥٣هـ ببلدة جام حيث حقق فيه القواعد المنطقية وفصل مجملاتها وشرح هذا الشرح ولي الدين القراماني[١] قطب الدين الرازي (المتوفي سنة ٧٦٦هـ)ـ حيث شرحها شرحاً جيداً متداولاً بين الطلبة ألفه للوزير غياث الدين محمد ابن خواجه رشيد من وزراء السلطان خدا بنده حيث سماه (تحرير القواعد المنطقية في شرح الشمسية) وكان على هذا الشرح حاشية للمحقق الفاضل السيد الشريف الجرجاني (المتوفي سنة ٨١٦هـ) وهي التي يقال لها حاشية كوجك وفرغ منه سنة ٧٥٣هـ[٢]، ومن الشروحات ايضاً شرح الشمسية لجلال الدين المحلي (المتوفي سنة ٨٦٤هـ) إلا انه لم يكملها، وشرح الشمسية لأحمد عثمان التركماني الجوزجاني (المتوفي سنة ٨٤٤هـ)ـ، وشرح الشمسية لابي احمد زين الدين العيني (المتوفي سنة ٨٩١هـ) ، شرح الشمسية لمحمد بن موسى البسنوي (المتوفي سنة ١٠٤٥هـ) [٣]،و شرح الشمسية للزين سريجا بن محمد الملطي (المتوفي سنة ٧٨٨هـ) وسماه خرج البسالة السنية[٤]، وشرح الشمسية للعلامة الحلّي والذي اطلق عليه اسم (القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية) والذي سنتناوله في مؤلفات العلّامة الحلّي وبيان الفرق بين شرح العلّامة الحلّي والشروح الأخرى، وما السبب في شرح العلامة للرسالة الشمسية؟.

ب.حكمة العين:

وهو متن متين مختصر في المنطق أضاف إليه أقسام الطبيعي والالهي كما طلب منه طلابه[٥] وقد ذكره نيقولا ريتشر في كتابه[٦] إلا اننا نجد في مقدمة كتاب حكمة العين ان المحقق يرفض هذا الرأي ويقول:((نود أن نصحح خطأ نيقولا ريتشر الذي يعقبه كثير من المصنفين المعاصرين وهو عده بين كتب المنطقية وهذا ليس بصحيح إلا إن هذا لا يعني أن هناك لا يوجد موضوع يتعلق بالمنطق خصوصاً موضوعات منطقية تتعلق بالميتافيزيقا))[٧]،

ويعد هذا الكتاب من المؤلفات المهمة والقيمة في العالم العربي والإسلامي لذا تم شرحه

---

(١) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ص١٠٦٣.
(٢) المصدر نفسه، ص١٠٦٣.
(٣) الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر(ت٧٢٦هـ)،القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، تحقيق، فارس الحسون، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٢هـ، ص١٦٦.
(٤) حاج خليفة، كسف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ص١٠٦٤.
(٥) المصدر نفسه، مج١، ص٦٨٥.
(٦) تطور المنطق العربي، ص٤٥٦ .
(٧) الكاتبي، حكمة العين، ص١٠ .

شروحات عدة منها: شرح شمس الدين محمد بن مبارك شاه الشهير بميرك البخاري شرحاً مفيداً، وشرح العلامة الحلي وأسمه (ايضاح المقاصد من حكمة العين)، وسنذكره في مؤلفات العلّامة الحلّي وشرح محمد ابن موسى التالشي وذكر انه الفه للسلطان يعقوب ابن الحسن الطوسي[١].

ج- عين القواعد في الحكمة والمنطق:

وقد رتبه على مقدمة وثلاث مقالات وخاتمة المقدمة فيها بحثان الاول في ماهية المنطق والثاني في موضوعه، اما المقالة الاولى في المفردات والثانية في القضايا والثالثة في القياس ثم شرحه ممزوجاً غير مميز عن المتن وسماه (بحر الفوائد)[٢] وهذا الكتاب هو رسالة موسوعية تنصب على المنطق والطبيعيات بما فيها الرياضيات والالهيات وهوغير منشور[٣]

د- جامع الدقائق في كشف الحقائق:

كتاب في المنطق والطبيعية والالهيات ومع انه لم يشتهر كثيراً إلاّ إنه يعد من المؤلفات الرئيسية للكاتبي على المنطق والطبيعية والالهية[٤] فهو حاوٍ لأصوله وفروعه بحيث لا يشذ عنه شيء وعليه شرح يسمى بالكشف[٥]، وقد ذكره ريتشر إلا انه يقول ربما هو نفسه كتاب (عين القواعد)، وهو موجود وغير منشور[٦].

هـ - المنصص في شرح الملخص:

وهو شرح نقدي على كتاب الملخص لفخر الدين الرازي وان هذا الشرح له تأثير كبير في الشرق طبقاً لما يقوله ماركس هورتن[٧].

و- مغالطات ومحاورات في المنطق:

وكانت بين نجم الدين القزويني وبعض علماء عصره وتوجد منه نسخة واحده في اسطنبول في مكتبة ايا صوفيا تحت رقم ٤٨٥٦/١، وهو ما وصلنا من مؤلفاته ورغم عدد هذه المؤلفات القليل لكن تأثيرها كبيراً في الفكر المنطقي الإسلامي ولا سيما (الرسالة الشمسية) لهذا عُد القزويني من العلماء الذين اهتموا بالمنطق اهتماماً كبيراً وبرزوا فيه.

---

(١) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج٢، ص٦٨٥.
(٢) المصدر نفسه، ص١١٨٢ .
(٣) الكاتبي، حكمة العين، ص١٠، المقدمة .
(٤) المصدر نفسه، ص١٠، المقدمة.
(٥) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج١، ص٥٤٠.
(٦) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٥٧ .
(٧) الكاتبي، حكمة العين، ص١١، المقدمة.

خامساً- شمس الدين محمد السمرقندي(٦١٩-٦٩٠هـ) :

هو محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي الحكيم المحقق صاحب الصحائف والقسطاس[١]، ولد سنة ١٢٤٠م[٢] كان السمرقندي من رياضي العرب الذين اشتغلوا بالمنطق ومن كبار الفلكيين، ألّف أكثر مؤلفاته في اللغة العربية وتنسب اليه بعض الرسائل باللغة الفارسية له كتاب اشكال التأسيس في الهندسة وهو خمسة وثلاثون شكلاً من كتاب اقليدس[٣] وله كتب ومؤلفات منطقية إلا انها لم تلقى تلك العناية الفائقة على رغم من انها لها شروح ولكنها لم تكن مؤثرة في العالم العربي الإسلامي، وهي:

أ. آداب البحث:

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم (٣٦٤) منطق وأدب بحث وقد رتبه على ثلاثة فصول، حتى أن حاج خليفة اطلق على هذا الكتاب آداب الفاضل شمس الدين[٤].

ب. ميزان القسطاس:

وهو رسالة في المنطق وشرح في الوقت نفسه[٥]، او هو مخطوط بدار الكتب تحت رقم(٣٨) منطق وأدب بحث كما يذكر المحقق في الصحائف الالهية[٦].

ج- عين النظر في علم الجدل:

وهو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم(١٩٧) منطق وآدب بحث وكذلك قسمه إلى عدة ابحاث[٧]، وبالتالي كما ذكرنا انه لم يكن بذلك التأثير في عصره وخاصة في المنطق.

سادساً. ابن كمونة(ت٦٨٣هـ) :

هو سعد بن منصور بن سعد بن الحسن بن هبة الله بن كمونة الإسرائيلي[٨]، فيلسوف

---

(١) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج١، ص٣٩ .
(٢) ريشر، تطور المنطق العربي، ص٤٦٩.
(٣) طوقان، تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ص٢١٦ .
(٤) حاج خليفة،كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج١، ص٣٩.
(٥) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٦٩.
(٦) السمرقندي، الصحائف الالهية، نقلاً عن المحقق، ص٢٦.
(٧) المصدر نفسه، ص٢٥.
(٨) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج١، ص٤٨٢.

إشراقي[١] ويلقب بعز الدولة ولم تذكر المصادر شيئاً عن تاريخ ميلاده لكنها ذكرت أن تاريخ وفاته في سنة(٦٧٦هـ) [٢] إلا ان ريتشر يذكر انه توفي في (سنة ٦٨٣هـ).[٣] لم تذكر المصادر اساتذته أو تلاميذه إلا ابن كمونة وعن طريق ما تذكره المصادر كان مطلعاً اطلاعاً كبيراً وواسعاً على الفكر الفلسفي لسابقيه ومعاصريه[٤]، وبما انه يعد من تلاميذ الشيخ الطوسي حتى عده البعض على انه تلميذ متقدم من تلاميذ السينوية وكان في كثير من طروحاته مستخلص افكار فلاسفة عصره الذين عاصرهم[٥] وقد نسبت اليه المصادر بعض المؤلفات التي تخص المنطق، وقد كان ابن كمونة منطقياً حكيماً، في الوقت الذي قرأ فيه بدقة واتقان رسالة ابن ميمون[*] (ت ٦٠٢هـ) التي وضعها العلماء اليهود وذوو الالمام بالأدب العربي الذين يحتاجون إلى علم الفلسفة والمنطق الإسلاميين فاتخذها ابن كمونة دليل عمل في مسائل المنطق الذي ابدع فيه وهضم قواعده بصيغ تلفت النظر[٦] ومن مؤلفاته المنطقية:

أ. شرح كتاب التلويحات:

وهو شرح على كتاب التلويحات لشهاب الدين السهروردي(٥٨٧هـ) وهو موسوعة فلسفية ثلاثية الموضوع وهو موجود وقد ذكره الحاج خليفة[٧]

ب. الحكمة الجديدة في المنطق:

هو موسوعة ثلاثية الموضوع من النمط المألوف في المنطق والالهيات الميتافيزيقا والطبيعي[٨]، ويعتبر هذا الكتاب هو امتداد لكتاب (المعتبر في الحكمة) لابي البركات البغدادي في القرن السادس الهجري ووجه آخر للفلسفة العربية الإسلامية ومتمم لما كانت عليه الفلسفة

---

(١) طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٣٣.
(٢) ينظر: حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ص٩٥؛ ابن كمونة، سعد بن منصور(ت٦٨٣هـ)، الجديد في الحكمة، تحقيق، حميد مرعيد، ط١، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٤٠٢ه، ص١٥، المقدمة.
(٣) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٥٩.
(٤) ابن كمونة، الجديد في الحكمة، ص١٦، المقدمة.
(٥) هاشم، المشهد الفلسفي في القرن السابع الهجري، ص٢٨٢.
(*) طبيب ولاهوتي وفيلسوف يهودي من اسبانيا، كان من ابرز الرجال الذين تصدروا ديوان الفلسفة في العصور الوسطى، وله كتاب دلالة الحائرين، ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٣٤-٣٥.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٥٩.
(٧) كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج١، ٤٨٢ .
(٨) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٥٩.

على عهد الغزالي وخلفائه من بعده مثل الشيخ فخر الدين الرازي والشيخ الآمدي وقد ناقش المسائل الفلسفية وفق الصيغ القديمة بثوبها الجديد وتبويبها المنطقي وفي بيئتها الإسلامية[١].

ج. شرح الإشارات والتنبيهات:

وهو شرح على كتاب ابن سينا الإشارات والتنبيهات وقد الفه لولد شمس الدين صاحب ديوان الممالك ممزوجاً أتى فيه بجميع الفاظ الرئيس من غير اخلال إلا بما هو لضرورة اندراج الكلام ومزج ما التقطه من كتب الحكماء ومن شرح العلّامة نصير الدين الطوسي وما استنبطه بفكره مزجاً غير مميز فصار كتاباً كالشرح للإشارات وسماه شرح الاصول والجمل من مهمات العلم والعمل[٢]، وهذا ما يؤكد أنه تلميذ سينوي فلم يخالف آراء ابن سينا وكانت هذه أهم مؤلفات ابن كمونة في المنطق، إلا انه رغم هذه المؤلفات والكتابات الواسعة في المنطق إلا أن ريتشر لا يرى فيه منطقياً في الاصل بل معالج للمنطق بوصفه احد فروع الدراسة الفلسفية[٣].

سابعاً- شمس الدين محمد الكيشي(٦١٥-٦٩٤هـ) :

هو محمد بن احمد بن عبد اللطيف شمس الدين القرشي الكيشي ولد بكيش (٦١٥هـ)[٤] وهو أحد حكماء إيران الكبار ومن معاصري المحقق الطوسي وكان ضليعاً في اكثر العلوم وله تصانيف وكتب في الفروع والاصول والعلوم العقلية والنقلية[٥] وكان استاذاً في المدرسة النظامية ببغداد[٦] وقد تتلمذ على يديه كبار العلماء امثال الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي حتى ان العلّامة الحلّي حينما يذكره يمجده ويثني عليه لعلو قدره ومكانته العلمية فيقول((ومن ذلك ما صنفه الشيخ المعظم شمس الدين محمد بن محمد بن احمد الكيشي في العلوم العقلية والنقلية وما قرأه ورواه واجيز له روايته عني عنه وهذا الشيخ كان افضل من افضل علماء الشافعية وكان من انصف الناس في البحث))[٧] وقطب الدين الشيرازي الذي درس على يديه واطلع على شروح ابن سينا في الطب وكذلك اعمال فخر الدين الرازي[٨]، ومن كتبه (الهادي في النحو) الفه

(١) صالح مهدي هاشم، المشهد الفلسفي في القرن السابع الهجري، ص٢٧٤.
(٢) حاج خليفة، كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ص٩٥.
(٣) ينظر: ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٦٠.
(٤) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢، ص١٠٠.
(٥) رضوي، العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي حياته وآثاره، ص١٤١.
(٦) الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٢، ص١٠٠.
(٧) المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الأئمة الاطهار، ج٢٥، باب الاجازات، ص٦١.
(٨) مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، قطب الدين الشيرازي حياته ومصنفاته العلمية، المجلد،١٥، العدد-٣، سنة، ٢٠١٩، ١١٢٣.

بعبارات موجزة ومعاني غريزة[١]، وله رسائل عديدة منها ما ذكرها الحاج خليفة في شرح قول الإمام علي عليه السلام (الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا)[٢] وكانت بينه وبين الخواجة الطوسي مراسلات إذ كانا يتبادلان الرسائل التي ما زالت بعضها موجوداً[٣] ولم تذكر كتب التراجم مؤلفات منطقية للكيشي إلاّ اننا قد ذكرناه لسببين: الأول لأنه كان استاذ العلامة الحلي وقد اثنى عليه الحلي ولا سيما في العلوم العقلية والثاني باعتباره من المعاصرين للعلامة الحلي في القرن السابع الهجري.

ثامناً- تقي الدين بن تيمية(٦٦١-٧٢٨هـ):

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبدالله بن ابي القاسم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي تقي الدين ابو العباس بن شهاب الدين ابن مجد الدين ولد في عاشر ربيع الاول سنة ٦٦١هـ[٤] في بلدة حران[٥] وفي سنة ٦٦٧هـ قدم مع أهله وأبيه إلى دمشق حيث كان هناك لوالده كرسي بجامع دمشق يتكلم عليه عن ظاهر قلبه وولي مشيخة دار القصاعين وبها كانت سكنه[٦] فنشأ في دمشق ودرس وتعلم... حتى انه كان منذ صغره مستغرقاً اوقاته في الجد والاجتهاد والقراءة وحفظ القران وقد ختمه صغيراً ثم اشتغل بالحديث والفقه والعربية حتى برع في ذلك[٧] وكان غزير العلوم منها معرفته بالقرآن وتفسيره وقضاياه... واحكامه وبسنة النبي صلى الله عليه وسلم واقواله وافعاله... ومنها معرفته بأقوال العلماء واختلافاتهم ونصوصهم... وكذلك معرفته بصحيح المنقول وسقيمه... وموهبته في استنباط المعاني من الالفاظ النبوية والاخبار المروية وإبراز الدلائل منها على المسائل وتبيين مفهوم اللفظ ومنطوقه... وما خصه الله تعالى به من معارضة اهل البدع والاهواء... وقد دفعه هذا إلى الدفاع عن دينه وبيان الباطل فيما يرى من العلوم التي

---

(١) رضوي، العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي حياته وآثاره، ص١٤٣.
(٢) القضاعي، محمد بن سلامة(ت١٠٦٢م)، دستور معالم الحكم ومأثور مكارم الشيم، تحقيق، طاهرة قطب الدين، ط١، المكتبة العربية، د، ت، ص١٠٩.
(٣) رضوي، العلامة الخواجة نصير الدين الطوسي حياته وآثاره، (المصدر السابق)، ص١٤٣.
(٤) ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ص١٤٤.
(٥) وهي بلدة شمال سوريا وهي في الجمهورية التركية الآن وكانت موطن الصابئة، ينظر: الحموي، معجم البلدان، مج٢، ص٢٣٥.
(٦) ابن كثير، ابو الفداء الحافظ(ت٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، ط٧، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٨هـ، ج١٣، ص٣٠٣.
(٧) ينظر: البزاز، ابي حفص عمر بن علي الحافظ(ت٧٤٩هـ)، الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق، صلاح الدين المنجد، ط١، در الكتاب الجديد، بيروت، ١٣٩٦هـ، ص٢١.

تؤدي إلى هدم قواعد الإسلام، وقد دافع ونقد ورفض الذين يعملون بالفلسفة واصطلاحاتهم التي سموها بزعمهم حكميات وعقليات[١] ومن هذه العلوم التي نقدها علم المنطق بعد أن اطلع عليه وعرف احكامه وقضاياه وقوانينه ورأى ما فيه حيث يقول ((اما بعد فأني كنت دائماً اعلم أن المنطق اليوناني لا يحتاج إليه الذكي ولا ينتفع به البليد ولكن كنت احسب أن قضاياه صادقة لما رأيت من صدق كثير منها ثم تبين لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه وكتبت في ذلك شيئاً)).[٢] وهنا يتضح أن ابن تيمية لم يرفض المنطق رفضاً تاماً بل رفض بعض قضاياه كما يذكر هو ذلك بقوله: ((ولم يكن ذلك من همتي فإن همتي إنما كانت فيما كتبته عليهم في الإلهيات وتبين لي أن كثير مما ذكروه في أصولهم في الإلهيات وفي المنطق هو من أصول فساد قولهم في الإلهيات مثل ما ذكروه من تركب الماهيات من الصفات التي سموها ذاتيات وما ذكروه من حصر طرق العلم فيما ذكروه من الحدود والاقيسة البرهانيات بل فيما ذكروه من الحدود التي بها تعرف التصورات بل ما ذكروه من صور القياس ومواده اليقينيات فأراد بعض الناس أن يكتب ما علقته إذ ذاك من الكلام عليهم في المنطق فأذنت في ذلك لأنه يفتح باب معرفة الحق وإن كان ما فتح من باب الرد عليهم يحتمل إضعاف ما علقته تلك الساعة))[٣].

وعن طريق هذا يتضح كيف كان ابن تيمية يحث على ان الفرد إذا اراد ان يزداد معرفة لابد له من الاطلاع على الثقافات الاخرى والاستفادة منها إلا ما كان منها معارضاً للدين والقواعد الدينية وهذا عنده مرفوض فكان ايجابياً في مناظراته وواثقاً في آرائه، ويؤكد ان المعرفة الحقيقية تكون عن طريق احتكاك الفكر واطلاعه على مختلف العلوم[٤] ثم انه حتى لو قبل في بعض قضايا المنطق كما يقول على انها تفتح باب معرفة الحق إلا انه يرفض ما قاله بعض الفلاسفة والمناطقة في وجوب الاشتغال في المنطق فيقول: ((ومن المعلوم أن القول بوجوبه قول غلاته وجهال اصحابه ونفس الحذاق منهم لا يلتزمون قوانينه في كل علومهم بل يعرضون عنها إما لطولها وإما لعدم فائدتها وإما لفسادها وإما لعدم تمييزها وما فيها من الاجمال والاشتباه))[٥].

---

(١) ينظر: البزاز، الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، ص٢٣-٣٥.
(٢) ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس أحمد بن شهاب(ت٧٢٨هـ)، الرد على المنطقيين، ط١، د. مط، د. ت، ص٣.
(٣) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص٤.
(٤) الزين، محمد حسني، منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ، ص٣٩.
(٥) ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس أحمد بن شهاب(ت٧٢٨هـ)، نقض المنطق، تحقيق، محمد بن عبد الرزاق، ط١، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، د. ت، ص١٥٥.

وهذا الموقف من ابن تيمية تجاه الفلاسفة يتضح للمتتبع انه شبيهُ لأبي حامد الغزالي إلا ان ابن تيمية اكثر اعتدالاً حيث انه كان يحسن الظن ببعض فلاسفة اليونان القدامى الذين كانوا ينفون الصفات الالهية[١] ومن جملة الامور التي رفضها ابن تيمية من المناطقة هو قولهم ان المنطق هو ميزان العلوم العقلية وان مراعاته تعصم الذهن من ان يزل او يغلط في فكره... فيقول:((إلاّ ان الأمر ليس كذلك فأن العلوم العقلية تعلم بما فطر الله عليه بني ادم من اسباب الادراك لا تقف على ميزان وضعي لشخص معين))[٢] ثم يؤكد على ان المنطق لا يفيد في العلوم العقلية والدليل ان الناس كانوا يعرفون الاشياء ويعلمونها قبل وضع المنطق الارسطي فيقول:((وقد كانت الامم قبلهم تعرف حقائق الاشياء بدون هذا الوضع وعامة الامم بعدهم تعرف حقائق الاشياء ... ولو تدبروا انفسهم لوجدوا انفسهم يعلمون حقائق الاشياء بدون هذه الصناعة الوضعية وقد زعموا ان هذه الصناعة تفيد تعريف حقائق الاشياء ولا تعرف إلا بها وكلا هذين غلط))[٣] ثم يخاطب كل إنسان ذي عقل في أنه لا يمكن ان يظن ان الميزان العقلي الذي انزله الله هو منطق اليونان ويوضح ذلك عن طريق ذكر حال الامم التي سبقت ظهور المنطق إذ ان الله انزل ذلك بواسطة كتب الانبياء السابقين فيقول((ولا يجوز لعاقل أن يظن أن الميزان العقلي الذي انزله الله هو منطق اليونان وذلك من عدة وجوه هي أولاً: أن الله انزل الموازين قبل خلق اليونان من عهد نوح وموسى... وثانياً: أن أمتنا أهل الاسلام ما زالوا يزنون بالموازين العقلية ولم نسمع ذكراً للمنطق عندهم بل عرفوه بعد ما عربت الكتب. وثالثاً: أنه ما زال نظار المسلمين بعد ان عُرب وعرفوه يعيبونه ويذمونه ولا يلتفتون اليه ولا إلى أهله في موازينهم العقلية))[٤].

وعليه فإن ابن تيمية كان ناقداً للمنطق الارسطي في بعض جوانبه فقسم ينقد فيه الحد وقسم ينقد فيه القضية وقسم ينقد فيه القياس[٥] وكان نقده واضحاً فيقول:((بنوا المنطق على الكلام في الحد ونوعه والقياس البرهاني ونوعه قالوا لأن العلم إما تصور وإما تصديق وكل منهما إما بديهي وإما نظري فأنه من المعلوم أنه ليس الجميع بديهياً ولا يجوز ان يكون الجميع نظرياً لافتقار النظري إلى البديهي فيلزم الدور القبلي او التسلسل في العلل التي هي هنا اسباب

(١) ينظر: فؤاد، عبد الفتاح أحمد، ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص١٥٢-١٥٣.
(٢) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص٢٦ .
(٣) المصدر نفسه، ص٢٨.
(٤) المصدر نفسه، ص٣٧٣-٣٧٤.
(٥) النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، ص١٨٧ .

العلم وهي الادلة وهما ممتنعان والنظري منهما لابد له من طريق ينال به فالطريق الذي ينال به التصور هو الحد والطريق الذي ينال به التصديق هو القياس))[١]، ثم بعد ذلك يعطي بياناً اكثر تفصيلاً للمنهج الذي يسير عليه فيقول((والمقصود هنا شيء آخر فنقول الكلام في اربعة مقامات مقامين سالبين ومقامين موجبين.

فالأولان: احدهما في قولهم (إن التصور المطلوب لا ينال إلا بالحد).

والثاني:(إن التصديق المطلوب لا ينال إلا بالقياس).والآخران: (في إن الحد يفيد العلم بالتصورات)، (وأن القياس أو البرهان الموصوف يفيد العلم بالتصديقات)[٢] وهكذا يتضح أن ابن تيمية كان يحاول الاعتماد على منطق إسلامي منطلقاً من الفكر الإسلامي ولا يستمد من المنطق الارسطي إلا ما كان مطابقاً للعقل ولهذا يعد الخصم اللدود للفلسفة ومن اكثر المفكرين الإسلاميين الحنابلة انتاجاً وتأثيراً[٣].

اما مؤلفاته المنطقية فهي:

أ. نصيحة أهل الإيمان في الرد على منطق اليونان او الرد على المنطقيين:

فقد ذكره حاج خليفة بعنوان نصيحة ذوي الإيمان في الرد على منطق اليونان[٤] وفي هذا الكتاب يرد على المنطق الارسطي بأسلوب منهجي ويحاول الاستغناء عنه بمنطق إسلامي وهذا الكتاب موجود وقد نشره عبد الصمد شرف الدين الكتبي بومباي دار القيمة (١٩٤٩)[٥].

ب. نقض المنطق:

وهذا الكتاب موجود ايضاً حيث يرد فيه على المناطقة بحجج وأدلة منهجية ويثبت فساد بعض اقوالهم وخاصة ما يتعلق بالإلهيات.

ج. مقتطفات عن مسائل المنطق:

هذا قد ذكره نيقولا ريتشر ويقول إنه من الممكن ان يكون مأخوذ من الكتاب الأول[٦].

---

(١) ابن تيمية، الرد على المنطقيين، ص٤ .
(٢) المصدر نفسه، ص٧ .
(٣) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٧٥ .
(٤) كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، مج٢، ص١٩٥٧ .
(٥) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٤٧٥ .
(٦) المصدر نفسه، ص٤٧٥ .

تاسعاً- تقي الدين بن الصلاح الشهرزوري(٥٧٧-٦٤٣هـ) :

هو تقي الدين أبو عمرو عثمان بن المفتي صلاح الدين عبد الرحمن بن عثمان بن موسى الكردي الشهرزوري الموصلي الشافعي صاحب علوم الحديث ولد سنة ٥٧٧هـ [١] سمع الحديث ببلاد الشرق وتفقه هناك بالموصل وحلب وغيرها وكان ابوه مدرساً بالأسدية التي بحلب، قدم الشام وهو في عداد الفضلاء الكبار ...وقد صنف في الحديث والفقه وله تعاليق حسنة على الوسيط وغيره[٢].

كان ابن الصلاح من اشد المعارضين للمنطق الارسطي حتى انه افتى بتحريمه إذ انه كان في بداية دراسته للعلوم قد ذهب إلى كمال الدين بن يونس الموصلي[٣] كي يتلقى دروساً في المنطق سراً إلاّ أنه على الرغم من تردده عليه مدة من الزمان طويلة وعلى الرغم مما اظهره الشيخ من حسن استعداد لإفادته لم يستطع هذا العلم أن ينفذ إلى دماغ هذا الطالب الشاب الذي كان اتجاه عقله اتجاهاً دينياً خالصاً فلم يكن في وسع كمال الدين إلا ان يقول لابن الصلاح أرى من المصلحة أن تترك الاشتغال بالمنطق لان الناس يرون فيك كل الخير ومن عمل بهذا الفن ينعتونه بالفساد في الاعتقاد[٤]، فترك العمل بالمنطق إلاّ انه لم يترك المنطق فحسب بل صار خصماً لدوداً للفلاسفة والمناطقة حتى أنه كَفرّ كل من يتعلم أو يعلم تلك العلوم حتى أخذ يعطي الفتاوى واحدة تلو الاخرى في تحريم تلك العلوم حيث سئل فيمن يشتغل بالمنطق تعليماً وتعلماً وهل المنطق مباح الاشتغال به أم لا؟ وهل يجوز ان يستعمل في اثبات الاحكام الشرعية المصطلحات المنطقية ثم ماذا على السلطان ان يفعل إذا وجد في البلاد شخصاً من اهل الفلسفة او المنطق حتى لو كان في مدرسة من المدارس فأجاب: ((الفلسفة رأس السفه والانحلال ومادة الحيرة والضلال ومن تفلسف عميت بصيرته عن محاسن الشريعة واستحوذ عليه

---

(١) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق، محيي هلال السرحان، ط١١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ، ج٢٣، ص١٤٠ .

(٢) أبن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص١٦٨.

(٣) الشيخ العلامة ذو الفنون كمال الدين أبو الفتح موسى بن يونس بن محمد بن منعة بن مالك الموصلي الشافعي. ولد سنة ٥٥١هـ ، تفقه على أبيه واخذ العربية عن يحيى بن سعدون القرطبي وتتلمذ على يد السلماسي في النظامية وقد اشتهر اسمه وصنف ودرس وتكاثر عليه الطلبة وكان يعرف الفقه والأصليين والخلاف والمنطق والطبيعي والإلهي، ينظر: الذهبي، سير اعلام النبلاء، ج٢٣، ص٨٥-٨٦ .

(٤) بدوي، عبد الرحمن(ت٢٠٠٢م)، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية دراسات لكبار المستشرقين، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٠م، ص١٥٩ .

الشيطان... واما المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشر شر وليس الاشتغال بتعليمه او تعلمه مما اباحه الشرع والاحكام الشرعية لا تحتاج إلى مصطلحات منطقية لأنها من المنكرات المستبشعة))[١]، فهو يرفض رفضاً قاطعاً كل من تسول له نفسه الاشتغال بالمنطق إذ ان الشريعة لا تبيح له العمل بهذا العلم وعلى الحاكم ان يتعامل معه بحزم وشدة حتى لو كان يدرِّس في اي مدرسة كانت فيقول:((حيث لا منطق ولا فلسفة ولا فلاسفة ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدة يزعمها فقد خدعه الشيطان ومكر به فالواجب على السلطان أعزه الله وأعز به الإسلام أن يدفع عن المسلمين شر هؤلاء المشائيم ويخرجهم من المدارس ويبعدهم ويعاقب على الاشتغال بفنهم ويعرض من ظهر منه اعتقاد عقائد الفلاسفة على السيف أو الاسلام لتخمد ناره))[٢] وكانت لهذه الفتاوى الأثر الكبير في العالم الإسلامي في ذلك العصر وما تبعه حتى انها اصبحت كأنها دليل يعتمد عليه ويستشهد به خصوم المنطق ويرى البعض انها كانت موجهة ضد الغزالي لأن ابن الصلاح كانت له إشكاليات ومآخذ على الغزالي[٣] والسبب في ذلك إن الغزالي هو اول من ادخل المنطق في العلوم الإسلامية في القرن الخامس ثم ان فتاوى ابن الصلاح هي ليست إلا تمثيلاً لذلك الرأي السائد في البيئات السنية في ذلك العصر[٤].

وعلى الرغم من ذلك التعصب والتحريم للمنطق في ذلك العصر إلا انه لا يمثل إلا النسبة الأقلية التي رفضت هذا الفن والدليل على ذلك ما رأيناه من كتابات في ذلك العصر اي القرنين السادس والسابع والتي كانت فترة رواج وازدهار المنطق على يد المناطقة المسلمين أمثال الأبهري والكاتبي القزويني والشيخ الطوسي والعلّامة الحلّي وغيرهم وبعد أن تناولنا ابرز شخصيتين من القسم الاخر الرافض للمنطق ربما يسأل سائل فيقول إن ابن الصلاح لم يكن معاصراً للعلامة الحلي حتى يذكر في عصر العلامة فالجواب على ذلك ان تناول شخصية ابن الصلاح يكون من جانبين، وهي انه من جانب أنه نقد معاصر للطوسي معلم العلّامة الحلّي، ومن جانب آخر يعد من اشهر الشخصيات التي حرمت المنطق ورفضت الاشتغال به.

---

(١) أبن الصلاح، فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والاصول والفقه، ص٢٠٩-٢١١ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢١١ .
(٣) بدوي، التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية دراسات لكبار المستشرقين، ص١٦٢ .
(٤) المصدر نفسه، ص١٦٢ .

المبحث الثاني

المنطق عند العلّامة الحلّي ومؤلفاته المنطقية

أولاً- المنطق لدى الحلي:

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي المعروف بالعلّامة الحلّي من ابرز الشخصيات في القرن السابع التي كانت لها الأثر الكبير في العالم الإسلامي فكان حاملاً لواء العلم والفكر وواحداً من نوابغ الدهر الافذاذ الذين ما دخلوا مناظرة او مجلس في مختلف العلوم إلا وكانت لهم الكلمة العليا ومن ابرز الادلة على ذلك نذكر واحداً منها وهو تشيع خدا بنده حفيد هولاكو وقادته وامرائهم عام (٧٠٧هـ) على يد العلّامة الحلّي بعد مناظرة جرت بينه وبين قاضي قضاة نظام الدين عبد الله مراغي والسيد ركن الدين الموصلي وغيرهما بحضرة السلطان المذكور[١] فقد اشتهر العلّامة بذكائه المفرط وفطنته المرهفة وحضور جوابه وقوة حجته فكان شخصية علمية عظيمة في العالم الإسلامي حيث برز في الأصول والحكمة والكلام والمنطق الذي هو موضوع بحثنا والطبيعيات وعلم الشريعة والعربية وهذه المعرفة الواسعة في مختلف العلوم العقلية والنقلية إنما تدل على شخصيته الفلسفية والكلامية ومعرفته الواسعة في تلك العلوم حيث كان له الحضور الواضح في تلك المجالات وخاصة علم المنطق الذي قدم فيه إبداعات وآراء لم يقدمها الفلاسفة والمناطقة الذين سبقوه في هذا الفن حيث يقولك:((فكان هذا الكتاب اجود من غيره من كتب السابقين لاشتماله على ما لم يذكروه من التفريعات ومن تصانيف المتأخرين))[٢].

فكان يرى انه من الواجب صرف العناية وتحصيل هذا المطلب والبحث والكتابة في هذا العلم لأسباب عدة يذكرها العلامة الحلي فيقول: ((اما اولاً: فلشرف هذه العلوم الذي لا يضاهى واما ثانياً: فللوقوف على ترتيب الموجودات ومعرفة حقائقها وأعراضها التي لا تتناهى واما ثالثاً: فلخلوصه عن الاعتقادات التقليدية بل انما حصلت استنتاجاً من البراهين العقلية فكان من الواجب صرف العناية إلى تحصيل هذا المطلب وتنقيح البحث في هذا المأرب))[٣] لا سيما ان العصر الذي عاش فيه العلّامة الحلّي كان فيه المنطق ذا منزلة مهمة وقد تعالت الاصوات من

(١) ينظر: نعمة، فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، ص٢٧٣.
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤ .
(٣) المصدر نفسه، ص٣-٤ .

اجل تحريمه من قبل بعض العلماء امثال ابن تيمية وابن الصلاح فكان العلّامة الحلّي يرى ان عدم الخوض والكتابة في هذا الفن يعد بداية الرؤية القشرية غير المتعمقة في الفكرة الدينية وكذلك ورود الافكار المزيجة بالخرافات فكان هذا واحداً من الاسباب التي جعلت العلامة يهتم بالمنطق، وكذلك ليكون المنطق السد المنيع ضد تلك الرؤية غير المتعمقة في الافكار الدينية وكذلك هو الميزان الذي به توزن احكام العقائد الدينية وتثبت به لأن هذه العقلانية عند العلّامة هي التي تحافظ على اصالة التفكير الديني[١].

فبرز العلّامة الحلّي في هذا الفن وألف فيه الكتب العديدة التي يشار لها بالبنان والتي سنتناولها في مبحث مؤلفاته المنطقية فكان العالم الفذ المجدد الذي استوعب هذا الفن وتألق فيه فكان سلس العبارة لين المنهج واضح المعنى ليس فيه اي غموض معتمداً الإيجاز والاختصار بعيداً عن التطويل والاكثار لم يعتمد على اي مذهب من القدماء. وكان منهجه البرهان كما يقول:((فإنا لم نتبع فيه مذهب أحد من القدماء ولم نعول فيه على قول من غبر من الحكماء))[٢] لا سيما انه كان منصفاً في نقده للقدماء ولم يستعمل التخليط والتخبيط إذ يقول:((ولم نرم من تقدمنا من المخالفين بالتخليط ولم نرتكب معهم طريقة التخبيط بل استعملنا فيه نهج الانصاف وتجنبنا البغي والاعتساف))[٣] .

فكان متمكناً من المفاهيم المنطقية مستوعباً لميراث المناطقة السابقين حتى انه رد عليهم سوى بالنقد او الشرح او الحكم فيما بينهم، فقد ناقش ابن سينا في افكاره ورد عليه في كتابه(إيضاح التلبيس من كلام الرئيس) ومنها شرح (تجريد المنطق) للشيخ الطوسي وشرح (الرسالة الشمسية) للكاتبي القزويني إضافة إلى انه حاكم بين شراح الإشارات في كتابه المحاكمات، وأما تعريف العلّامة الحلّي(٦٤٨-٧٢٦هـ)، للمنطق فيعرفه بنفس التعريف بأنه آلة قانونية إلاّ انه يقصد بالفكر هو حركة النفس الإنسانية فيقول((والفكر يطلق على حركة النفس بالقوة التي آلتها مقدم البطن الأوسط من الدماغ أي حركة كانت من الحركات العقلية فإن كانت الحركة من المحسوسات سميت تخيلاً، ويطلق على معنى أخص منه وهو حركة من هذه الحركات تتوجه النفس بها من المطالب، مترددة في المعاني المرتسمة فيها، طالبة مبادئ المطالب، إلى أن تجدها ثم ترجع منها نحو المطالب))[٤]

(١) ينظر:الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧ ، المقدمة .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤
(٣) المصدر نفسه، ص٤
(٤) المصدر نفسه، ص٧-٨

ثانياً- مؤلفاته المنطقية:

ألف العلّامة الحلّي مؤلفات ومصنفات في شتى انواع العلوم في الكلام والفقه والحديث والاصول والرجال والالهي والطبيعي وفي العلوم العقلية ولا سيما في المنطق حيث اشبع البحث في ذلك[١] حيث استطاع العلّامة الحلّي ان يشكل وينتقد ويرد على من سبقوه من المناطقة الذين صنفوا في هذا الفن فكانت مؤلفاته قد تجاوزت العشرين مؤلفاً وكانت هذه المؤلفات مقسمة إلى عدة تقسيمات فمنها ما كان خاصاً بالمنطق ومنها ما كان يشتمل على العلوم الثلاثة وهي المنطق والطبيعي والالهي هذا من ناحية تقسيم تلك المؤلفات اما من ناحية نوع تلك المصنفات فمنها ما كان تأليفات منطقية ومنها ما كان شروحات على كتب المناطقة السابقين ومنها ما كان تلخيص ومنها ما كانت عبارة عن رسائل قصيرة.[٢]

ومن ناحية اخرى فأن المنهج الذي اتبعه العلّامة الحلّي في كتبه المنطقية كان مقسم بين المنطق ذي القسمين[٣]والمنطق ذي الاقسام التسعة[٤] وقسم اخر كان مزجي بين الثنائي والتساعي وهذه المؤلفات منها ما تم طبعة وسوف نذكرها بالتفاصيل ومنها ما لم يتم طبعة وبقي مخطوطاً ومنها ما لم يعثر عليه ومنها ما لم يتم كما ذكر العلّامة بنفسه بقوله ((وهذه الكتب فيها كثير لم يتم نرجو من الله تعالى اتمامه))[٥] وكانت هذه المؤلفات ولا زالت محط أنظار العلماء تدريساً وشرحاً وتعليقاً[٦] لما لها من قيمة علمية كبيرة وهي كالآتي:

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص١٦٨ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١، المقدمة.
(٣) اي قسم المعرف وقسم الحجة: ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣١، المقدمة.
(٤) وهذه الاقسام التسعة عبارة عن قاطيوغورياس او المقولات، باري إرمانياس او العبارة، أنالوطيقا الاولى او التحليلات الاولى، انالوطيقا الثانية او التحليلات الثانية(البرهان)، طوبيقا او الجدل، سوفسطيا او السفسطة، ريطوريقا او الخطابة، بويطيقا او الشعر، إيساغوجي المدخل، ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣١، المقدمة.
(٥) الحلي، ابي منصور الحسن بن يوسف(ت٧٢٦هـ)، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، تحقيق، جواد القيومي، نشر الفقاهة، قم، ١٤٣١هـ، ص١١٣ .
(٦) الحلي، ابي منصور الحسن بن يوسف(ت٧٢٦هـ)، إرشاد الأذهان إلى احكام الإيمان، تحقيق، فارس الحسون، مؤسسة النشر الإسلامية، قم، ١٤١٠ه، ج١، ص٦٧ .

أولاً. الاسرار الخفية في العلوم العقلية: ذكره في الخلاصة[١] وذكره في إجازته لابن سنان بانه مجلد[٢]وله مخطوطات اخرى للاطلاع عليها مراجعة كتاب مكتبة العلّامة الحلّي من تأليف السيد عبد العزيز الطباطبائي[٣] وقد لاحظنا تتبع العلّامة الحلّي لإبن سينا في المنهجية من حيث إنه قسمه إلى قسمين وهما مباحث المعرف ومباحث الحجة وهذا التقسيم اول من ابتكره الشيخ الرئيس ابن سينا بعد ارسطو الذي كان منهجه تساعي فالعلامة تبع ابن سينا في ذلك مع تقديم مبحث القول الشارح والحدود على مبحث القضايا كما فعل ابن سينا في كتابه (الإشارات والتنبيهات) واكتفى في مبحث الصناعات الخمسة بالبرهان والمغالطة[٤] فابن سينا قسم كتابه إلى عشرة مناهج وهي النهج الاول: غرض المنطق، والثاني: الخمسة المفردة، والثالث: التركيب الخبري، والرابع: مواد القضايا، والخامس: التناقض والعكس، والسادس: القضايا، والسابع: التركيب الثنائي للحجج، والثامن: القياسات الشرطية، والتاسع: العلوم البرهانية، والعاشر: المغالطة[٥]. أما العلّامة فقد قسم الاسرار إلى ستة مقالات وهي المقالة الاولى: يذكر فيها مباحث مهمة وكلام في المفردات، والمقالة الثانية: في القول الشارح وتشتمل على مباحث، والمقالة الثالثة: في القضايا واحكامها وفيها مباحث، والمقالة الرابعة: في القياس وفيها باحث، والمقالة الخامسة: في البرهان وفيها مباحث، والمقالة السادسة: في المغالطات[٦] ولكن رغم هذه المنهجية في اتباعه ابن سينا إلا ان العلّامة كان مستقلاً في آراءه المنطقية كما يذكر هو ((فأنا لم نتبع فيه مذهب أحد من القدماء ولم نعول فيه على قول من غبر من الحكماء بل سلكنا فيه طريق البرهان الذي يعرج اليه))[٧] .

---

(١) الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١١، ألفه باسم هارون بن شمس الدين الجويني (المتوفى سنة ٦٨٥هـ) ومخطوطاته عديدة منها نسخة الاصل بخط المؤلف في مكتبة آية الله الحكيم العامة في النجف الاشرف رقم ٣٨٠.

(٢) الحلي، اجوبة المسائل المهنائية، ص١٥٧ .

(٣) الطباطبائي، عبد العزيز(ت١٤١٦هـ)، مكتبة العلامة الحلي، تحقيق، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، ط١، مطبعة سيد الشهداء، قم، ١٤١٦هـ، ص٥١-٥٣ .

(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٢، المقدمة .

(٥) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص١-٢ الفهرست .

(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥ .

(٧) المصدر نفسه، ص٤ .

ثانياً. الإشارات إلى معنى الإشارات:وهو شرح على كتاب (الإشارات والتنبيهات) لابن سينا وهذا أحد شروحه الثلاثة على هذا الكتاب وهو مجلد[١] وقد ذكره في موضع اخر باسم (بسط الإشارات إلى معاني الإشارات)[٢] وقد ذكره باسم اخر اطلق عليه (إيضاح المعضلات).. ولعل هذا الشرح هو مراد الشيخ البهائي[*](١٠٣٢هـ) من قوله المحكى عنه وهو((ان من جملة تصانيف العلّامة الحلّي التي لم يذكر اسمه في خلاصته هو شرح الإشارات الموجود عندي بخطه الشريف))[٣] وهذا من المصنفات التي لم تذكر لها اي نسخ خطية او يذكر بأنها موجودة في مكتبة ما بل من المصنفات التي لم تظهر للعيان.

ثالثاً. إيضاح التلبيس من كلام الرئيس: وهذا الكتاب يقول عنه باحثنا فيه الشيخ الرئيس ابن سينا[٤] وفي إجازته لمهنا ابن سنان[*](٧٥٤هـ) يذكره فيقول((كشف التلبيس في بيان سير الرئيس)) مجلد[٥] وهذا من مؤلفاته التي لم يعثر على نسخة منها.

رابعاً. إيضاح المعضلات من شرح الإشارات: لم يذكره في الخلاصة إلا انه ذكره في الاجازة[٦] وكذلك في اجازة مهنا بن سنان(٧٥٤هـ)[٧] وهذا الكتاب هو شرح لشرح النصير الطوسي على إشارات ابن سينا المسمى بحل مشكلات الإشارات[٨] واحد شروحه على الإشارات[٩].

---

(١) ينظر: الطباطبائي، مكتبة العلّامة الحلّي، ص٥٣؛ المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار، ج٢٥، ص٨١.

(٢) ينظر: الحلي، ابي منصور الحسن بن يوسف(ت٧٢٦هـ)، اجوبة المسائل المهنائية، ط١، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠١هـ، ص١٥٧؛ الأمين، اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٦.

(*) هو الفقيه والمحقق أبو الفضائل محمد بن الحسين بن عبد الصمد بن محمد، ينظر: البهائي، محمد بن الحسين(١٠٣٢هـ)، الحبل المتين في إحكام أحكام الدين، ط١، دار الهادي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص٥، المقدمة.

(٣) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٣ ص١٠٨.

(٤) ينظر: الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١١ ؛ الأمين، اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٥؛ الطباطبائي، مكتبة العلامة الحلي، ص٦١.

(*) هومهنا بن سنان بن عبد الوهاب بن نميلة الحسني الإمامي قاضي المدينة، ينظر: العسقلاني، ابن حجر(٨٥٢هـ)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، د. ت، ج٤، ص٣٦٨.

(٥) الحلي، اجوبة المسائل المهنائية، ص١٥٧؛ وينظر: الامين، اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٥.

(٦) المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار، ج٢٥، ص٨١.

(٧) المصدر السابق، ص١٥٧.

(٨) الأمين، اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٦.

(٩) الطباطبائي، مكتبة العلامة الحلي، ص٦٣.

خامساً. إيضاح المقاصد من حكمة عين القواعد: وقد ذكره في الخلاصة[١]، ولم يذكره في الاجازتين وهو شرح لكتاب (حكمة العين) للكاتبي القزويني[٢]، وله عدة مخطوطات[٣] .

سادساً. بسط الإشارات إلى معاني الإشارات: وقد ذكره في الاجازة ولابن سنان(٧٥٤هـ) ولم يعثر على نسخة منه[٤].

سابعاً. تحرير الابحاث في معرفة العلوم الثلاث: في المنطق والطبيعي والالهي[٥] .

ثامناً. الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد: وهو كتاب شرح فيه قسم المنطق من كتاب التجريد لأستاذه الطوسي وقد ذكره في مؤلفاته[٦] وقد استعمل فيه الطوسي اسلوب المنطق التساعي الذي كان يستعمله ارسطو فقام العلّامة بشرحه مستعملاً اسلوب الايجاز والاختصار في شرحه للعبارات بعد ان يعرضها ويحللها ثم يجيب عنها بطريقة لطيفة لأنها كانت عسيرة على القارئ وغامضة في معناها وفحواها فشرع العلّامة في بيان وتوضيح تلك المشكلات وتحليل تلك المعضلات وهو الذي يقول:((وقفت على المختصر الموسوم بالتجريد في علم المنطق فوجدته قد اشتمل على مسائل شريفة بعبارات لطيفة تعسر الاطلاع على معانيها وتعذر الوقوف على فحاويها قد جمع فيه مطالب القدماء وما زاده المتأخرين من العلماء فشرعت في املاء هذا الكتاب الموسوم بالجوهر النضيد في شرح كتاب التجريد لإبانة مشكلاته وتحلل معضلاته))[٧] فمنهج العلّامة هو توضيح العبارة بعد تحليلها وفي بعض العبارات يشكل على الطوسي فيقول ((ولقد اوردت عليه قدس روحه هذا الإشكال))[٨] ويذكر مسألة اللفظ وكيف اجاب الخواجه.

تاسعاً. حل المشكلات من كتاب التلويحات: وقد ذكره في الخلاصة[٩] الا انه ذكره في اجازة بن سنان(٧٥٤هـ) باسم كشف المشكلات من كتاب التلويحات[١٠] .

---

(١) الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١٢.
(٢) الأمين، اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٥.
(٣) الطباطبائي، مكتبة العلامة الحلي، ص٦٣.
(٤) ينظر: المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار؛ والحلي، اجوبة الرسائل المهنائية، ص١٥٧؛ والطباطبائي، مكتبة العلامة الحلي، ص٧١ .
(٥) المصدر نفسه، ص٨١ .
(٦) ينظر: الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١٢؛ الطباطبائي، مكتبة العلامة الحلّي، ص١١٤؛ الأمين، اعيان الشيعة، ص٤٠٥ .
(٧) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٠، المقدمة.
(٨) المصدر نفسه، ص٢٥ .
(٩) ينظر: الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١٢؛ الامين، اعيان الشيعة، ص٤٠٥ .
(١٠) الحلي، اجوبة المسائل المهنائية، ص١٥٧ ؛ المصدر السابق، ص١١٥ .

عاشراً. الدر المكنون في علم القانون: وقد ذكره العلّامة في الخلاصة[١] والإجازة[٢] وكذلك في إجازته لمهنا بن سنان(٧٥٤هـ)[٣] وكذلك ذكره صاحب اعيان الشيعة[٤].

حادي عشر. القواعد والمقاصد: في المنطق والطبيعي والالهي[٥] وقد ذكر على انه مجلد صغير[٦] وهو من المؤلفات التي لم يحصل عليها.

ثاني عشر. القواعد الجلية في شرح الشمسية: وهو مجلد في المنطق[٧] كان شرحاً على كتاب الكاتبي القزويني (الرسالة الشمسية) هذه الرسالة التي كانت من اهم الكتب المنطقية في زمن العلّامة الحلّي ومدار اهتمام المناطقة ومحط أنظارهم حتى تلقوها بالشرح والتعليق، وكل الشروح التي ذكرناها إنما تدل على القيمة العلمية الكبيرة لهذه الرسالة وهذه الرسالة كما ذكرنا قد شرحها العلّامة الحلّي الذي يوضح سبب شرحه لها فيقول:((وبعد فأن جماعة من الذين شاركتهم في البحث لما وقفوا على الرسالة الشمسية للإمام العالم العلامة أفضل المتأخرين ملك الحكماء والمنطقيين نجم الملة والدين علي بن عمر بن علي الكاتبي استصعبوها لما فيها من الفوائد والنكات والمسائل والمشكلات في الايجاز والاختصار سألوني أن املي عليه شرحاً لتلك المسائل فأجبتهم إلى ذلك))[٨] كما شرحها الاخرون إلى ان العلّامة قد تميز في شرحه لهذه الرسالة عن الاخرين بعدة امور منها سلاسة العبارة ووضوح المعنى وتقريب المطالب إلى الذهن بطريقة عذبة عنوانه قال اقول فأورد متنها قطعة قطعة بعنوان قال ثم يردفه باقول[٩] ومن المميزات الاخرى هي باعتبار العلّامة تلميذ القزويني وهو اعرف بأستاذه من غيره كما يقول:((قرأت عليه شرح الكشف إلا ما شذ))[١٠] فيكون اقرب من غيره في معرفة اسرار وخفايا كتب شيخه القزويني وقد شرحه العلّامة فقط للتوضيح من غير بيان

(١) الحلي، اجوبة المسائل المهنائية، ص١١١ .
(٢) المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار، ج٢٥، ص٨١ .
(٣) الحلي، أجوبة المسائل المهنائية، ص١٥٧
(٤) الأمين، أعيان الشيعة ج٥، ص٤٠٥
(٥) ينظر: الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١١ ؛ الأمين، اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٥
(٦) ينظر: المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار، ج٢٥، ص٨١ ؛ الحلي، اجوبة المسائل المهنائية، ص١٥٧
(٧) ينظر: الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١٢؛ الحلي، المسائل المهنائية، ص١٥٦؛ الأمين اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٥
(٨) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص١٧٩-١٨٠
(٩) المصدر نفسه، ص١٦٧
(١٠) المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار، ج٢٥، ص٦١

او كشف مسائل الخلاف والادلة وقد ذكر هذا بقوله:((فهذا اخر ما أردنا إيراده من شرح هذه الرسالة وقد قصدنا فيه وجه الإيضاح ولم نتعرض لذكر ما هو الحق عندنا إلا في مواضع قليلة وتركنا ذلك إلى كتاب الاسرار الخفية))[١] ولهذا الكتاب عدة مخطوطات[٢].

ثالث عشر. كاشف الاستار في شرح كشف الاسرار: وقد ذكره على انه مجلد[٣] وهذا الكتاب المتن فيه لدبيران الكاتبي القزويني وهو من الكتب المفقودة وقد ذكره في الخلاصة[٤].

رابع عشر. كشف الخفاء من كتاب الشفاء: وهو شرح على كتاب الشفاء لابن سينا في مجلدين ذكره في اجازته لمهنا بن سنان(٧٥٤هـ) وقال خرج منه مجلدان[٥].

خامس عشر. المحاكمات بين شراح الإشارات: وهو في ثلاث اجزاء وقد ذكره في الخلاصة[٦] وفي هذا الكتاب قد حاكم بين الذين شرحوا كتاب (الإشارات والتنبيهات) لابن سينا وميز بين ما هو ظاهر العبارات وباطنها وفصلها تفصيلاً من غير ميل إلى احد في بيان المشكلات وحل المعضلات بل كشف لهم ما هو الحق في ذلك الكتاب وقد خاطب الشارحين بأن يحسنوا الظن به في كشفه للأسرار التي لم يسمعوا بها مؤكداً ان طريق الفيض لم ينقطع وابداع المعاني لم يمتنع حيث يقول:((وبعد اخواني كلامي في شرح الشرح برياً عن النقص سليماً عن الحرج على وفق ملتمسكم وموجب مقتبسكم وان لنا فيه بين الشرحين واخرجت اللآلئ من الصدقين ووجهت المباحث من الطرفين بل اخرجت ماء البيان في اسحار المباني وملأت أكمام الافهام واردان الاذهان من انهار المعاني وجلوت ابكار الافكار بيد القريحة الوقادة وجنيت ثمار الأسرار بمعونة الفطنة النقادة))[٧] فقد اعطاهم من المعاني والمباني ما قد وصل اليه من المعرفة والاسرار التي لم يلتفتوا اليها في شرحهم للإشارات حيث رفع الابهام والغموض عن المباحث حيث يقول:((ورفعت النقاب عن كل شكل في الكتاب وميزت بين القشر واللباب وكم الجهد في توجيه الاسولة وتقرير الاجوبة وإبانة المشكلات والكشف عن

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٤١٥
(٢) الطباطبائي، مكتبة العلامة الحلي، ص٦٩
(٣) ينظر: الأمين اعيان الشيعة، ج٥، ص٤٠٥؛ الحلي، المسائل المهنية، ص١٥٦
(٤) الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١١
(٥) ينظر: الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، ص١١٢؛ الحلي، المسائل المهنائية، ص١٥٧؛ الطباطبائي، مكتبة العلامة الحلي، ص١٦١
(٦) ينظر: المصدر نفسه، ص١١٣
(٧) الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر(ت٧٢٦هـ)، المحاكمات بين شراح الإشارات، مخطوطة في خزانة مسجد الكوفة، ص٢، المقدمة

المعضلات جانحاً في الكلام إلى ما يصح الصواب إليه معولاً على الحق الصريح الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه لا عصبية على احد فأعنف ولا ميل إلى اخر فأعرف فأن ورد عليكم في بعض الابواب ما لم تجد في مطاوي الكتاب او سرد لديكم من الاسرار ما لم تسمعوا إلى علماء الامصار فأحسنوا الظن ولا تفظوا عنه العين فأن طريق الفيض بعد لم ينقطع وأبداع المعاني من القوى العقلية لم يمتنع))[١].

سادس عشر. مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق: في المنطق والطبيعي والالهي ألفه لخزانة سعد الدين صاحب الديوان وله عدة مخطوطات[٢] وقد ذكره في الخلاصة[٣] وهذا الكتاب تم طبعه في سنة (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م) في مطبعة دار الكفيل للطباعة والنشر بعد العمل والجهد الحثيث من قبل مركز تراث الحلّة حيث تم تدقيقه ومراجعته وضبطه من قبل مركز تراث الحلة قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية قسم العلّامة الحلّي هذا الكتاب إلى اربعة مقاصد وكل مقصد يحتوي على عدة مراصد[٤]اما المنهج الذي اتبعه العلامة في هذا الكتاب فيشير إلى المنطق المزجي ما بين ارسطو وابن سينا والطوسي اي المنهج التساعي والثنائي ولكن مع الاحتفاظ باستقلالية الآراء المنطقية كما صرح هو في كتبه مع اتباعه منهج الايجاز والاختصار والابتعاد عن التطويل والاكثار[٥] لأنه ترك ذلك إلى كتاب اخر حيث يقول:((إذ جعلنا ذلك موكولاً إلى كتابنا الكبير المسمى بتحرير الأبحاث في معرفة العلوم الثلاث))[٦].

سابع عشر. المقاومات الحكمية: يقول ((باحثنا فيه الحكماء السابقون وهو يتم مع تمام عمرنا))[٧]

ثامن عشر. النور المشرق في علم المنطق: وقد ذكره لمهنا بن سنان[٨]

تاسع عشر. نهج العرفان في علم الميزان: وهو مجلد ذكره لمهنا بن سنان[٩].

---

(١) الحلي، المحاكمات بين شرح الإشارات، ص٢
(٢) الطباطبائي، مكتبة العلامة الحلي، ص١٨٥
(٣) الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال ص١١٢
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٤٥، المقدمة
(٥) المصدر نفسه، ص٤٤
(٦) المصدر نفسه، ص٦٣
(٧) الحلي، خلاصة الاقوال في معرفة الرجال ص١١١
(٨) ينظر: الحلي، اجوبة المسائل المهنائية، ص١٥٧؛ المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار، ص٨١
(٩) المجلسي، بحار الانوار الجامع لدرر الائمة الاطهار، ص٨١

الفصل الثاني

المنطق واللغة

لدى العلّامة الحلّي

المبحث الاول : علاقة المنطق باللغة

المبحث الثاني : العلاقات المنطقية بين الالفاظ

المبحث الثالث : الحدود وبناء المعرفة التصورية

المبحث الأول

علاقـــــة المنطـــــق باللغـــــــــة

قال الله تعالى في محكم كتابه الكريم ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾[١] وفي حديث قدسي قال الله تعالى مخاطباً العقل ((وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً هو أحب إلي منك إياك أعاقب وإياك أثيب))[٢] فالعقل جعله الله في الإنسان وميزه به عن غيره من المخلوقات وبالعقل يهتدي الإنسان ليصل إلى الكمالات فهو مركز التفكير والتدبر عند الإنسان وهذا التفكير عند الإنسان لابد له من مهذب وعاصم يعصمه من الخطأ ويهديه إلى الصواب وهذا العاصم هو المنطق الذي كما ذكرنا يعرف بأنه آلة تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ والإنسان يحتاج إلى وسيلة يعبر بواسطتها عن ذلك التفكير حتى يستطيع التفاهم مع الاخرين ومخاطبة المجتمع الذي يعيش به وهذه الوسيلة هي اللغة التي تختلف من مجتمع لأخر فالمنطق بينه وبين اللغة ترابط متين وعلاقة وطيدة إذ لا انفكاك بينهما يقول العالم دولا كروا:((ان الفكر يصنع اللغة في نفس الوقت الذي يصنع فيه من طرف اللغة))[٣] وهذا الترابط بين المنطق واللغة لابد ان يكون موضع تفسيرات وتساؤلات عدة وللإجابة على هذه التساؤلات لابد من بيان تاريخي لهذه الصلة.

اولاً: نشأة المنطق: ان من المعروف والمشهور لدى كثير من المؤرخين والفلاسفة على ان المنطق كانت نشأته على يد الفيلسوف اليوناني ارسطو حتى انه اصبح يعرف بمنطق ارسطو إلا ان بداية نشأة المنطق لم تكن على يد ارسطو بل كانت قبل ارسطو وهذا بشهادة ارسطو ذاته... فمن عادته كأستاذ جيد ان يبدأ بذكر ما قاله الآخرون قبله في الموضوع... فهو يعلن في آخر الكتاب الذي سيكون منطلقاً لدراسته المنطقية((لا يوجد حول هذه المسألة جزء موضوع سابقاً وآخر غير موضوع فلم يكن هناك شيء اطلاقاً))[٤]، ثم بعد ذلك يوضح أنه لابد من البحث وبذل الجهد في مسائل كانت قبله قد بحثوا فيها الفلاسفة السابقين إذ

---

(١) سورة التين، آية ، ٤ .
(٢) الكليني، محمد بن يعقوب(ت٣٢٩هـ)، أصول الكافي، ط١، منشورات الفجر، بيروت، ١٤٣٥هـ، ج١، ص٥ .
(٣) حماد، أحمد عبد الرحيم، العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر والعقل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥م، ص١٧.
(٤) بلانشي، روبير(ت١٩٧٥)، المنطق وتاريخه من ارسطو حتى راسل، ترجمة، خليل احمد، ط١، المؤسسة الجامعية، لبنان، د. ت، ص٢٤.

قال ((إذا كان هناك أعمال قديمة كثيرة حول البيان فالأمر خلاف ذلك بالنسبة إلى القياس العقلي إذ ليس لدينا ما نستشهد به وكان علينا أن ننكب ليس بدون مجهود على أبحاث أخذت كثيراً من الوقت))[١] فيوضح انه كان هناك نظريات وافكار وأراء للفلاسفة السابقين فاستقراها وقام بتهذيب المنطق وجعله علماً قائماً بذاته له قوانينه الخاصة وتلك الآراء كانت عبارة مراحل تكوين المنطق يمكن تميزها كالآتي:

أولاً: ممارسة الجدل على نحو واعٍ حقاً ولكنه غير منظر بعد وواقف عند مستوى وصفاتٍ تجريبية مستخدمة اكثر مما هي ظاهرة علناً

ثانياً: التصريح والتنظيم المنهجي لقواعد هذه المجادلة وهذا هو العمل الجديد المعترف به بهذه الصفة الذي اتاه ارسطو في الطوبيقا

ثالثاً: الانتقال من دراسة المجادلة إلى نظرية التعقل الشكلي عموماً اي إلى المنطق[٢]، فهذه المراحل التي سبقت ارسطو كان فيها المنطق قد انتشر في بيئات مختلفة غير اليونانية والتحم بلغات متعددة لكنه لم يتأثر بها في جوهره فهو واحد بقضاياه وأسسه[٣] ومن اهم الشخصيات التي اهتمت بالمنطق قبل ارسطو بارمنيدس وهو احد الفلاسفة الذين قدموا اراء منطقية لها اهمية كبيرة، إذ يعد اول من قدم الصياغة الميتافيزيقية لقانون الهوية... ثم جاء بعده السوفسطائية في القرن الخامس قبل الميلاد حيث اهتموا باللغة اهتماماً شديداً فصارت مهنتهم التلاعب بالألفاظ لأقناع الخصوم فشرعوا في تأسيس نظرية الخطابة والجدل ثم جاء ديمقريطس الذي قدم اراء منطقية كثيرة حتى عرف منطقه بالمنطق التجريبي بعد ذلك جاء سقراط الذي اهتم بقضية المنهج التي ظهر فيها اتجاهه إلى المنطق واول نقطة في اتجاهه المنطقي هي التصور حيث قال ان اي موضوع لا يمكن فهمه إلا برده إلى التصور[٤] إضافة إلى ذلك فانه ((لا يمكن انكار دور افلاطون في التحضير للمنطق واكتشافه الرئيسي الذي لم يستثمره هو شخصياً والذي اعلنه بوضوح كافٍ ويتضح ذلك في اواخر حياته ظهور فكرة المنطق بالذات اي فكرة القانون المنطقي

(١) بلانشي، المنطق وتاريخه من ارسطو حتى راسل، ص٢٤ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢٤ .
(٣) ينظر: صالح، حسن بشير، علاقة المنطق باللغة عند الفلاسفة المسلمين، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠٣م، ص٣٥ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٣٨-٤٢.

فكما توجد قوانين تدير حركة الافلاك كذلك توجد قوانين تدير حركة الأحكام العقلية))[١].

ثانياً - تعريف اللغة:

لغة: وهو من لغو: اللام والغين والحرف المعتل أصلان صحيحان: أحدهما يدل على الشيء لا يعتد به، والأخر على اللهج بالشيء، فالأول اللغو: ما لا يعتد به من أولاد الإبل في الدية، يقال منه لغا يلغوا لغوا وذلك في لغو الإيمان، واللغا هو اللغو بعينه، قال الله تعالى ﴿ لاَّ يُؤَاخِذُكُمُ اللّهُ بِاللَّغْوِ فِيَ أَيْمَانِكُم﴾[٢]، أي ما لم تعقدوه بقلوبكم، والفقهاء يقولون هو قول الرجل لا والله وبلى والله[٣]، واللغة أصلها لُغيٌ أو لغو وجمعها لغىً، وتجمع على لغات ومنه، سمعت لغاتهم أي اختلاف كلامهم[٤].

اصطلاحاً: نظام تعبير لفظي عن الفكر يتضمن مصطلحاً ونحواً محددين ثابتين نسبياً يشكلان مؤسسة اجتماعية مستديمة تفرض نفسها على سكان بلد وتظل شبه مستقلة عن إرادتهم الفردية[٥]. وهي ((اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم))[٦]، اما العلّامة فعرفها بقوله:((هو ما يللفظه اللسان ويخرج به الإشارات والرقوم))[٧]، والحلّي جعل هذا التعريف شامل للمفرد والمركب، وكذلك مشابه للكلام عند الاصوليين فقال:((وهذا الحد يشمل للمفرد والمركب وهو مرادف للكلام عند الاصوليين، فأنهم حدوه: بأنه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة المتواضع عليها))[٨].

---

(١) بلانيشي، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، ص٢٩ .
(٢) سورة البقرة، جزء من آية ٢٢٥ .
(٣) ابن فارس، أبي الحسن أحمد(ت٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد، ط١، مكتب الاعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٤هـ، ج٥، ص٢٥٥ .
(٤) الطريحي، فخر الدين(ت١٠٨٥م)، مجمع البحرين، تحقيق، أحمد الحسيني، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ، مج١، ص٢٣٢ .
(٥) لالاند، اندريه(ت١٩٦٣)، موسوعة لالاند الفلسفية، تحقيق، احمد عويدات، ط٢، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١م، مج١، ص٧٢٢ .
(٦) ابن جني، ابي الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩١٣م، ج١، ص٣٣ .
(٧) الحلي، (الحسن بن يوسف ت٧٢٦هـ)، نهاية الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، ط١، قم، ١٤٣١هـ، ج١، ص١٧١
(٨) المصدر نفسه، ص١٧١

ثالثاً - نشأة اللغة:

ان دراسة اللغة يعد من اهم المسائل التي بحث فيها العلماء والمفكرون والنحاة وقدموا فيها نظريات ودراسات ونتائج كثيرة ولم يختلفوا في شيء مثلما اختلفوا في نشأتها؛ إذ ان أغلب النظريات والدراسات في هذه المسألة لم تصل إلى مرحلة اليقين على الرغم من البحوث والنظريات التي قدموها في هذا المجال، فكانت آراء وفرضيات تمثل رأياً شخصياً من الباحثين والدليل على ذلك انهم لم يتفقوا على رأي واحد في تحديد ذلك فكانت آراؤهم منقسمة ما بين من يقول بأن اللغة توقيفية اي انها متوقفة على نص دال عليها وبين من يقول انها اصطلاحية ومن اجل الوصول إلى معرفة أصل اللغة اجريت عدة تجارب من علماء وفلاسفة ومؤرخين مسلمين وغيرهم، وكان لآرائهم الأثر الكبير في التوصل إلى نتائج ونظريات قيمة أبرزها نظريتا التوقيف والاصطلاح[١] ويمكن تلخيص الآراء والمذاهب التي حاولت تفسير نشأة اللغة إلى عدة مذاهب:

المذهب الأول: مذهب التوقيف ومن ابرز القائلين بهذا المذهب ابن فارس حيث يقول((أن لغة العرب توقيف ودليل ذلك قوله جل ثناؤه ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾[٢] فكان ابن عباس يقول علمه الأسماء كلها وهي هذه التي يتعارفها الناس من دابة، وأرض، وسهل، وجبل، وحمار، وأشباه ذلك من الامم وغيرها))[٣] هذا ما يستند عليه العرب اما ما يستند عليه اليهود والنصارى من اصحاب هذا المذهب فهو نصوص مقتبسة من التوراة منها ﴿وقال الرب الإله ليس جيداً أن يكون آدم وحده فأصنع له معيناً نظيره﴾، ﴿وجبل الرب الإله من الارض كل حيوانات البرية وكل طيور السماء فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها وكل ما دعا به آدم ذات نفس حية فهو اسمها﴾﴿فدعا آدم بأسماء جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية﴾[٤] وبالتالي فهذا المذهب يؤكد ان اللغة توقيفية.

المذهب الثاني: مذهب المواضعة والاصطلاح وهذا المذهب قد اشكل على المذهب الأول ومن ابرز شخصيات هذا المذهب ابن جني الذي يقول:((فلنقل لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً

---

(١) ابن جني، الخصائص، ص١١١ .
(٢) سورة البقرة، الآية: ٣١.
(٣) ابن فارس، ابي الحسين احمد(ت٣٩٥هـ-١٠٠٥م)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق، احمد حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص١٣.
(٤) الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التكوين، الإصحاح الثاني، ١٨-١٩-٢٠.

وذلك انهم ذهبوا إلى أن أصل اللغة لابد فيه من المواضعة قالوا وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاث او اكثر فيحتاجوا إلى الإبانة عن الاشياء المعلومات فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز من غيره... فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومئوا إليه إنسان إنسان فأي وقت سمع هذا اللفظ علم ان المراد هو هذا المخلوق وإن ارادوا سمة عينه ويده او نحو ذلك فمتى ما سمعت اللفظة من هذا عرف معناها وهلم جرا فيما سوى هذا من الاسماء والافعال والحروف))[١] وهذان المذهبان في نشأة اللغة قد أشكل عليهما العلّامة الحلّي إذ يقول: ((ذهب جماعة إلى ان اللغات توقيفية لقوله تعالى:﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[٢] وقوله تعالى ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ ﴾[٣] والمراد به اللغات وقال ابو هاشم الجبائي[*] إنها اصطلاحية لقوله تعالى ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾[٤] ولا يجب ان يكون لكل معنى لفظ وإلا لزم عدم تناهي الألفاظ بل الواجب وضع اللفظ لما تكثر الحاجة إلى التعبير عنه))[٥].

المذهب الثالث: مذهب المحاكاة وهو ان الإنسان حينما سمع اصوات الاشياء سماها عن طريق صوتها وهذا المذهب ايضاً ذكره ابن جني حيث يقول:((وذهب بعضهم إلى ان اصل اللغات كلها انما هو من الاصوات المسموعات كدوي الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونريب الظبي ونحو ذلك ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد وهذا عندي وجه صالح ومذهب متقبل))[٦] وهذا المذهب يدل على مدى تأثر الإنسان بالبيئة التي يعيش فيها وهذا يدل على طبيعة الاحساس بالبيئة لدى الإنسان ولكن ما يؤخذ على هذا المذهب انه يعطي سبب نشأة اللغة من خلال الاحساس بتلك الاصوات وتتجاهل الحاجة الطبيعية الماسة للتخاطب والتفاهم والتعبير عما في النفس تلك الحاجة التي هي من اهم الدوافع

---

(١) ابن جني، الخصائص، ص٤٤ .
(٢) سورة البقرة، الآية: ٣١.
(٣) سورة الروم، آية ١٢ .
(*) أبو علي محمد بن عبد الوهاب من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره، ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٢٥٨
(٤) سورة إبراهيم، آية٤ .
(٥) الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي(ت٧٢٦هـ)، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، عبد الحسين محمد، ط٢، دار الاضواء، بيروت، ١٤٠٦ه، ص٥٨-٥٩ .
(٦) ابن جني، الخصائص، ص٤٦-٤٧ .

المؤدية إلى نشأة اللغة[١].

المذهب الرابع: نظرية التنفيس عن النفس وهذا المذهب يفسر ان قبل الالفاظ كانت هناك اصوات تصدر من الانسان بشكل تلقائي وانفعالي نتيجة لأسباب مختلفة منها الألم والسرور والرضا او النفور وغيرها من الاحاسيس[٢]،وهذا المذهب قد فسره العالم الفرنسي فندريس[٣] حيث يقول:((عند هذا السلف البعيد الذي لم يكن مخه صالحاً للتفكير بدأت اللغة بصفة انفعالية محضة ولعلها كانت بصفة غناء ينظم بوزنه حركة المشي او العمل اليدوي او صيحة كصيحة الحيوان تعبر من الالم او الفرح وتكشف عن خوف او رغبة وبعد ان زودت الصيحة بقيمة رمزية اصبحت كأنها إشارة... حتى اصبح الجهاز الصوتي يسير بنفس الخطى مع تقدم المخ وكان تثبيت اللغة في داخل الحشود الإنسانية الاولى يسير على نفس القوانين التي تحكم كل مجتمع))[٤] وهذا المذهب يفسر ان نشأة اللغة يكون امراً شخصياً خاصاً بالإنسان؛ إذ يبدأ منذ الطفولة مع الإنسان ويستمر ويتطور مع مرور الزمن ومع ما قدمته هذه النظرية من بحث في منشأ اللغة إلا انها تعد ناقصة وغامضة فالنقص في عدم بيان منشأ الكلمات الكثيرة التي لا يمكن ردها إلى اصوات انفعالية واما غموضها فلأنها لا تشرح لنا السر في تلك الاصوات الساذجة الانفعالية تحولت إلى ألفاظ او اصوات مقطعية[٥].

المذهب الخامس: نظرية الاستعداد الفطري وكان من ابرز القائلين بهذه النظرية ماكس مللر[*] وخلاصة هذا المذهب ان هذا الإنسان بفطرته قادر على صوغ الالفاظ كما انه مطبوع على الرغبة في التعبير عن اغراضه بشتى الوسائل ولكن النطق بالألفاظ يظهر في الوقت المناسب إذ انه شبه تلك القوة الفطرية بلولب الساعة الذي يدور بمرور الزمن فيخرج القوة الكامنة في الساعة وكأن النفس البشرية مخزن ممتلئ بالألفاظ ينفتح شيئاً فشيئاً بمفتاح الزمن

---

(١) التواب، رمضان عبد(ت٢٠٠١م)، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص١١٢-١١٤ .

(٢) التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١١٥.

(٣) لغوي فرنسي وباحث، كان عميداً سابقاً لكلية الآداب بجامعة باريس وعضو المعهد الفرنسي، ينظر: فندريس، اللغة.

(٤) فندريس، جوزيف(١٩٦٠م)، اللغة، تحقيق، فاطمة خليل، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٣٨-٣٩.

(٥) التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١١٦.

(*) فيلسوف آلماني معاصر(١٩٠٦) من الممثلين الرئيسين لما سمي بـهايدغرية كاثوليكية، طور مذهباً شخصياً في فلسفة التاريخ سماه (وسط التاريخ)، ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٦٥٧ .

ومقتضيات الحياة الواقعية[١]، وهذا المذهب قد يتفق مع رأي الحلّي الذي يرى بأن الإنسان مدني بالطبع ولابد له من التفاهم مع بني نوعه لكي يساعد بعضهم البعض، إذ يقول:((الإنسان مدني بالطبع لا يمكن أن يعيش وحده كيره من الحيوانات بل لابد من مشاركة أشخاص أُخر من بني نوعه، بحيث يستعين بعضهم ببعض في إصلاح جميع ما يحتاج إليه كل واحد منهم بحسب الشخص، ويفعل كل واحد منهم بعض الأمور الضرورية في البقاء من الحرث، وإصلاح المأكل، والملبس، والمسكن، ولابد في ذلك من أن يعرف كل واحد منهم ما في نفس صاحبه من الحاجات، فيضطر إلى سلوك طريق التعريف وهي متعددة كالحركات، والإشارات، والرقوم، إلا أنهم وجدوا الكلام أنفع))[٢] وهذا المذهب منطلق من مراقبة الاطفال الذين يولدون ولديهم معرفة بالنحو العام ثم يقومون ببساطة بتكييف هذه المعرفة الفطرية او وضعها في الشكل المتغير حتى تتطابق اللغة او اللغات المحددة التي يكتسبونها[٣] إلا أن هذا المذهب كان محل نقد وإشكال في افتراضها ان الطفل يمكن ان ينطق الكلمة من دون ان يمر بمراحل التطور

المذهب السادس: نظرية الملاحظة ومن ابرز القائلين بها العالم الالماني (جيجر) الذي أكد ان اقدم ما امكنه الوصول اليه من الاصوات اللغوية الاولى يعبر عن أعمال او إشارات إنسانية... وعن طريق هذه استنبط هذه النظرية وهي ملاحظة ما يصدر من اخيه الإنسان كصوت ساذج او إشارة تلقائية وغيرها أثارت اهتمامه وجعلته يتأثر به تأثراً آلياً بطرق المحاكاة العكسية فكما تظهر علامات على وجه اخيه تظهر عليه نفس العلامات وعلى مر الايام وبتكرار التجارب المتشابهة تطورت الاصوات إلى كلمات واستغنى عن الإشارات كلها او بعضها[٤].

المذهب السابع: نظرية التطور اللغوي وبيان هذه النظرية هو ان النمو عند الإنسان يشبه إلى حد ما تطور لغة النوع الإنساني وإن دل هذا على شيء انما يدل على تأثر اصحاب هذه النظرية بنظرية التطور العام الداروينية التي دفعتهم لدراسة النمو اللغوي لدى الطفل إذ انهم يقولون إن لغة الإنسان الاول سلكت مراحل فطرية متعددة ملازمة لمراحل النمو العقلي.

---

(١) التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١١٦.
(٢) الحلي، نهاية الوصول إلى علم الأصول، ج١، ص١٧٤-١٧٥
(٣) كوربااليس، مايكل، في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ط١، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، ١٤٢٧هـ، ص١٤.
(٤) التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١١٧-١١٨.

وهذه المراحل هي:

١- مرحلة الاصوات الساذجة الإنبعاثية.

٢- مرحلة الاصوات المكيفة والمنبئة عن الاغراض والرغبات.

٣- مرحلة المقاطع اي من اصوات غير محددة إلى اصوات محددة.

٤- مرحلة الكلمات المكونة من المقاطع .

٥- مرحلة الوضع والاصطلاح[١].

وبعد بيان هذه المذاهب في كيفية نشأة اللغة على الرغم من أن جميعها لم تخلُ من الإشكالات إلا ان كل مذهب من هذه المذاهب قد أدى إلى فتح باب للبحث في نشأة اللغة ثم انها وان لم تتفق على رأي واحد في نشأة اللغة لكن البعض منها كان مقبولاً نوعاً ما مثل مذهب المحاكاة الذي قال عنه ابن جني انه متقبل كذلك المذهب الأكثر قبولاً منه هو مذهب نظرية التطور اللغوي وذلك لأسباب عدة منها:

أ- انه يخضع نشأة اللغة وتطورها إلى سنة التطور العام شأنها شأن اي كائن حي يتطور بعملية النمو العام.

ب-انه يشرح السر في نمو اللغة من حيث متنها واساليبها ويعزو ذلك إلى سلوك الإنسان مسلك التقدم والرقي.

ج- انه لا يمانع من ان يكون اكثر من عامل واحد في نشأة اللغة وتطورها[٢].

فربما يرى القارئ أن جميع المذاهب التي تقدمت مذهب التطور واللغة قد اجتمعت في هذا المذهب من حيث اجتماع العوامل كلها في نشأة اللغة وتطورها وعلى الرغم من ذلك يبقى تحديد نشأة اللغة من المسائل المعقدة التي وان توسعت البحوث فيها لا يمكن ان تحدد بل تبقى فرضيات شخصية تمثل اصحابها لا يمكن ان تصل إلى القبول العام والاتفاق عليها.

---

(١) التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص١١٩-١٢١.
(٢) المصدر نفسه، ص١٢١-١٢٢

ولكن ربما يمكن تحديدها في ثلاثة اتجاهات او نظريات وهي:

الاولى: تقول بأن اللغة توقيفية من الله يلهمها إلى البشر

الثانية: تقول بأن اللغة اصطلاحية ووضع من عند الإنسان

الثالثة: توفيق بين النظريتين السابقتين إذ تقول تبدأ اللغة بالتوقيف وتنتهي بالاصطلاح[١] فلابد إذاً من التطرق لوظيفة اللغة وخاصيتها المنطقية وعلاقتها بالمنطق.

رابعاً - وظيفة اللغة:

لا يختلف اثنان على ان وظيفة اللغة هي التعبير عما في داخل الإنسان من افكار واحاسيس وهي وسيلة للتخاطب والتفاهم بين ابناء المجتمع حيث يقول هنري سويت[٢] ((ان اللغة هي التعبير عن الافكار بوساطة الاصوات الكلامية المؤتلفة في كلمات))[٣] إذ لولاها لم يكن المجتمع يفهم بعضهم بعضا او يتعامل احدهم مع الاخر وفي هذا الصدد يقول الكيا الهراسي[٤] ((أن الإنسان لما لم يكن مكتفياً بنفسه في معاشه ومقيمات معاشه لم يكن له بدُ من ان يسترفد المعاونة من غيره ولهذا اتخذ الناس المدن ليجتمعوا ويتعاونوا وقيل ان الإنسان متمدن بالطبع والتوحش دأب السباع ولهذا المعنى توزعت الصنائع فيأخذ كل واحد حاجته من الاخر ليسد حاجته... فوضعوا الكلام دلالة ووجدوا اللسان اسرع الأعضاء حركة وقبولاً للترداد))[٥] فهي وسيلة للاتصال او ونقل تلك الافكار إلى الاخرين فهي بمثابة المرآة العاكسة للفكر او مستودعاً له او وسيلة لتجسيد الفكر والتعبير عنه وهذا ما ذهب اليه كثير من علماء اللغة الذين تقوم دراستهم على اساس فلسفي او منطقي او نفسي إلا انه لم يقتصر على علماء اللغة بل يصدق على كثير من المناطقة المحدثين الذين تعرضوا للغة مثل جفونز الإنكليزي فقد قال إن للغة ثلاثة أغراض وهي ١- أنها وسيلة للتوصيل، ٢- أنها عون إلى التفكير، ٣- أنها وسيلة

---

(١) صالح، علاقة المنطق باللغة عند الفلاسفة المسلمين، ص١٣١

(٢) عالم في فقه اللغة التاريخي والمقارن وعالم صوتيات انكليزي تخصص في اللغات الجزمانية وخاصة الانكليزية القديمة

(٣) حماد، العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر والعقل، ص٤٩.

(٤) ابو الحسن علي بن محمد بن علي الملقب بعماد الدين المعروف بالكيا الهراسي فقيه شافعي مفسر ولد في طبرستان وسكن بغداد توفى سنة ٥٠٤هـ.

(٥) السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين(ت٩١١هـ)، المزهر في علوم اللغة وانواعها، تحقيق، محمد ابو الفضل واخرين، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص٣٦.

للتسجيل او الرجوع إلى ما يسجل[١] وبما أن اللغة تتكون من حروف فأن الوظيفة الأساسية للغة هي اطلاق مسميات على الاشياء من خلال ربط الحروف وتكوين مقاطع لتلك الاشياء وفي ذلك تأكيد على دور اللغة في إظهار المعاني التي في الذات وفي وضع سمات للأشياء وهي المسميات التي تقال عليها وهذه الوظيفة التي قامت بها اللغة كي تتفق فيها مع المنطق الذي جاء هو الاخر وتناول الأسماء التي عرفها بالحدود فكل شيء يحد باسم فالاسم "لفظ في اللغة" "وحد في المنطق".[٢] وهذا الاتفاق او العلاقة بين المنطق واللغة كانت محل تساؤلات وإشكالات طرحت واجريت عليها دراسات للوصول إلى تلك العلاقة لأنها تعتبر علاقة مناسبة ومشابهة قريبة فيما بينهم وتلاحم وترابط حتى تناولها الباحثون بالدراسة على مختلف علومهم وثقافتهم وفنونهم.

خامساً - علاقة المنطق باللغة:

تعتبر مسألة العلاقة بين المنطق واللغة او بين الفكر واللغة او بين اللفظ والمعنى من المسائل التي شغلت الباحثين في مختلف العصور والازمنة فكانت موضع خلاف ولا تزال التساؤلات تثار حول هذه المسألة وخصوصاً من علماء النفس المهتمين بدراسة اللغة ومن أمثلة هذه الأسئلة هل نحن في حاجة إلى لغة لكي نستطيع التفكير؟ ام هل نحن في حاجة لتفكير لكي نستطيع الكلام؟ وهل نمو التفكير واللغة كل واحد منهم بشكل منفصل عن الاخر ام هناك ترابط؟ وهل يعتمد احدهما على الاخر؟ ومن اسبق؟ وهل نستطيع ان نتكلم بدون تفكير ام نفكر دون ان نتكلم؟[٣].

كل هذه التساؤلات جعلت العلماء والفلاسفة يتساءلون هل الكلمات تعبر بالطبيعة وبالضرورة عن المعاني التي تشير إليها أم إنها مجرد رموز اصطلاحية لمعان يمكن أن يعبر عنها بأصوات اخرى[٤] هذه وغيرها من الأسئلة في العلاقة بين المنطق واللغة كانت مثار جدل وحوار ونقاش بين الفلاسفة والعلماء من المناطقة والنحاة وكذلك علماء النفس فالترابط بين

---

(١) السعران، محمود، اللغة والمجتمع رأى ومنهج، ط٢، د. مط، الاسكندرية، ١٩٦٣، ص١٣.

(٢) صالح، علاقة المنطق باللغة عند الفلاسفة المسلمين، ص١٤٠.

(٣) يوسف، جمعة، سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠م، ص١٤٣.

(٤) حماد، العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر والعقل، ص١٠.

المنطق واللغة موجود منذ اقدم العصور فهذا سقراط عميد الفلسفة اليونانية كان يوصي بتحديد الألفاظ في اللغة بسبب تمادي السوفسطائيين في جدلهم[١] واستعمالهم له في اقناع الخصم وخاصة اهتماهم باللغة والخطابة والنحو بوجه أخص فقد أرجعوا التصور ((المعنى)) إلى اللفظ مما يسر لهم أن جعلوا من الجدل وسيلة للانتصار على الخصم وفن الاقناع في نظرهم هو فن التفكير ومعنى هذا أن السوفسطائين قد بحثوا في اللغة فأدى بهم ذلك إلى المنطق[٢] وكذلك ارسطو الذي اهتم ببيان الصلة بين الالفاظ والمعاني في مبحث التصورات حينما تعرض للكلام عن اللفظ المفرد والمركب بل كان يرى ان جميع البحوث والموضوعات المنطقية تتصل اتصالاً وثيقاً بخصائص اللغة اليونانية[٣] ثم بعد ذلك ازداد ذلك الترابط عند الذين جاؤوا بعد ارسطو حتى وصل إلى الشرق او الاسلام على وجه الخصوص ولعل مناظرة بشر بن متى وأبي سعيد السيرافي خير دليل على هذا الترابط والتجاذب بين اللغة والمنطق او النحو والمنطق وإن كانت فيها خصومة واثبات من قبل السيرافي على ان المنطق بحاجة إلى اللغة لأن المنطق يفهم من خلال اللغة حيث يقول ((النحو منطق ولكنه مسلوخ من العربية والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي ولهذا كان اللفظ بائداً على الزمان لأن مستملي المعنى عقل والعقل الهي ومادة اللفظ طينية)) [٤].

ثم بعد ذلك يوجه السيرافي سؤاله إلى أبي بشر متى فقال له اسألك عن حرف واحد وهو دائر في كلام العرب ومعانيه متميزة عند اهل العقل فاستخرج معانيه من ناحية منطق ارسطو الذي تدل به وتباهي بتفخيمه وهو الواو ما احكامه ؟ وكيف مواقعه؟ فبهت متى وقال هذا نحو والنحو لم انظر فيه لأنه لا حاجة بالمنطقي اليه وبالنحوي حاجة شديدة إلى المنطق لأن المنطق يبحث عن المعنى والنحو يبحث عن اللفظ فأن مر المنطقي باللفظ فبالعرض وإن عثر النحوي بالمعنى فبالعرض والمعنى اشرف من اللفظ واللفظ اوضع من المعنى فقال ابو سعيد أخطأت لأن الكلام والنطق واللغة واللفظ ... كلها من واد واحد بالمشاكلة والمماثلة[٥] وهذا

(١) نظمي، محمد عزيز، تاريخ المنطق عند العرب، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٣م ، ص٨٧.
(٢) مهران، محمد(ت٢٠٠٥م)، مدخل إلى المنطق الصوري، ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٨-٢٩.
(٣) نظمي، تاريخ المنطق عند العرب، (المصدر السابق)، ص٨٧.
(٤) التوحيدي، ابي حيان علي بن محمد بن العباس(ت٤١٤هـ-١٠٢٣م)، الإمتاع والمؤانسة، تحقيق، هيثم خليفة، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ، ج١، ص٩٣.
(٥) التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة، ج١، ص٩٣.

الترابط بين اللغة والمنطق يؤكده الفارابي بقوله((وهذه الصناعة ويقصد بها صناعة المنطق تناسب صناعة النحو ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والالفاظ فكل ما يعطينا علم النحو من القوانين في الالفاظ فأن علم المنطق يعطينا نظائرها في المعقولات))[١].

اما ابو حيان التوحيدي فبعد ان ذكر مناظرة متى والسيرافي في هذا المجال يأتي ليعطي رأيه ويدلوا بدلوه في هذه العلاقة فيقول((النحو منطق عربي والمنطق نحو عقلي وجل نظر المنطقي في المعاني وإن كان لا يجوز له الاخلال بالألفاظ التي هي لها كالحلل والمعارض وجل نظر النحوي في الألفاظ وإن كان لا يسوغ له الاخلال بالمعاني التي هي لها كالحقائق والجواهر))[٢] . ثم يردف ذلك بعبارة يؤكد فيها كل التأكيد على الصلة والترابط بين اللغة والمنطق بقوله((أن البحث عن المنطق قد يرمي بك إلى جانب النحو والبحث عن النحو يرمي بك إلى جانب المنطق ولولا ان الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحوياً والنحوي منطقياً خاصة والنحو واللغة عربية والمنطق مترجم بها ومفهوم عنها))[٣] .

ثم بعد ذلك يأتي ابن سينا ليؤكد هذا التناسب والترابط بين اللغة والمنطق عن طريق إشارته إلى ان المنطقي لابد ان يبحث في الالفاظ لوجود دلالة بينها وبين المعنى بقوله ((ولأن بين اللفظ والمعنى علاقة فيلزم المنطقي ايضا أن يراعي جانب اللفظ المطلق من حيث ذلك غير مقيد بلغة قوم دون قوم لأنه ربما أثرت احوال في اللفظ في احوال في المعنى فالانتقالات الذهنية قد تكون بألفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة في الأذهان))[٤] ، ثم ان هذه الصلة اخذت تزداد وثاقة بين المنطق واللغة فكان يرى البعض انهما يكمل احدهما الاخر ومن جمع الاثنين فهو الغاية والكمال إذ يقول ابو حيان التوحيدي حينما سأل هل يعين احدهما الاخر فقال ((نعم وأي معونة إذا اجتمع المنطق العقلي والمنطق الحسي فهو الغاية والكمال وأن فوائد النحو مقصورة على عادة العرب بالقصد الاول قاصرة عن عادة غيرهم بالقصد الثاني))[٥] .

---

(١) الفارابي، إحصاء العلوم، ص١٣.
(٢) التوحيدي، ابي حيان علي بن محمد بن العباس(ت٤١٤هـ-١٠٢٣م)، المقابسات، تحقيق، حسن السندوبي، ط٢، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢، ص١٦٩-١٧٠.
(٣) التوحيدي، المصدر نفسه، ص١٧٧ .
(٤) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص٢٢ .
(٥) ابي حيان التوحيدي، المقابسات، ص١٧١ .

وهذا ما أكده العلّامة الحلّي في مسألة القصد من الالفاظ إذ ظن البعض ان موضوع المنطق هو الالفاظ فأجاب العلامة بقوله ((أن هذا خطأ فاحش فأن نظر المنطقي في اللفظ ليس بالقصد الاول فأنه لو امكنه إيصال ما في ذهنه إلى الغير لا بواسطة اللفظ لاستغنى عن اللفظ مطلقاً ونسبة اللفظ إلى الحاضرين كنسبة الكتابة إلى الغائبين فكيف يجعلون موضوعه مختصاً بما يتعلق بالحاضرين دون الغائبين))[١] . وبالتالي على الرغم من ان احدهما يكمل الاخر يبقى كل واحد منهم يؤدي عمله بالشكل الذي يعطي الاتصال مع الاخر فالنحو يرتب اللفظ ترتيباً يؤدي إلى الحق المعروف كعادته والمنطق يرتب المعنى ترتيباً يؤدي إلى الحق المعترف به على غير عادة سابقة والشهادة للمنطق مأخوذة من العقل والشهادة للنحو من العرف ودليل النحو طباعي ودليل المنطق عقلي والنحو مقصور والمنطق مبسوط والنحو يتبع ما في طباع العرب وقد يعتريه الاختلاف اما المنطق فيتبع ما في غرائز النفوس ومستمر بالإتلاف والحاجة إلى النحو اكثر من الحاجة إلى المنطق فأول مباحث الإنسان النحو وأخر مطالبه المنطق[٢] فهذا الرأي ربما يعطي الاولوية للغة في حاجة المنطق إليها إلا أن هناك رأياً آخر يرى أن اللغة تخضع للمنطق في تركيبها والعلة في ذلك أن الفاعل في التطور اللغوي هو العقل الإنساني فلا يمكن إذن أن لا يكون لوظائفه وعملياته أثر في تكوينها وتركيبها والعقل الإنساني واحد بين جميع الشعوب والاجناس فلابد إذن أن يكون في اللغات شيء ثابت ومشترك بينها جميعاً[٣].

وبسبب هذين الرأيين بقي الجدل والنقاش حول العلاقة بينهما وبقيت الأسئلة شائكة فيما يخص من المحتاج إلى الآخر ومن هو أسبق من الآخر لذلك ازدادت وتوسعت الدراسات وتطورت حول هذا الموضوع، وقد أسهمت الفلسفة التحليلية في إيضاح جديد للعلاقة بين المنطق واللغة.

---

(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠ .
(٢) ابي حيان التوحيدي، المقابسات،(المصدر السابق)، ص١٧١ .
(٣) بدوي، عبد الرحمن(ت٢٠٠٢م)، المنطق الصوري والرياضي، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م، ص٤٠ .

المبحث الثاني

العـــلاقـــــات المنطقيـــة بـــــين الالفـــــاظ

بعد أن تطرقنا إلى العلاقة بين المنطق واللغة وذكرنا الصلة والترابط بينهما وكيف كان دور اللغة التي هي مكونة من عبارات والفاظ واصوات في الوصول إلى المعاني العقلية عن طريق تلك الالفاظ نأتي لبيان العلاقة بين تلك الالفاظ إذ ان مباحث الالفاظ قد شغلت حيزاً هاماً في قسم التصورات في المنطق فترى المناطقة والفلاسفة قد اعتنوا بتقسيم الالفاظ وقدموا فيها المباحث العديدة والتقسيمات المختلفة ومن هذه المباحث تقسيم الالفاظ إلى الاسم والفعل والحرف وكذلك مبحث الكلي والجزئي والمفرد والمركب ومبحث الدلالة وغيرها من المباحث التي سنتطرق لها بالتعريف والتفصيل وبيان العلاقات فيما بينها.

أولاً- الاسم والكلمة والحرف:

إن التعريف بهذه المباحث يبدأ من ارسطو باعتباره اول من تطرق لهذه المباحث فقال **فالاسم:** هو لفظ دال بتواطؤ مجرد من الزمان وليس واحداً من أجزائها دالاً على انفراده وذلك أن قلبس إذا افرد منه ((لبس)) لم يدل بانفراده على شيء[١] اما الفارابي فقد تبع أرسطو في التعريف من حيث المعنى وإن اختلف التعبير حيث يقول ((فالاسم: لفظ دال على معنى مفرد يمكن أن يفهم بنفسه وحده من غير أن يدل ببنيته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى))[٢] وكذلك ابن سينا قد عرف الاسم كما عرفه الفارابي بقوله((هو لفظ دال في نفسه مجرد من الزمان))[٣] اما الغزالي فكذلك لم يخالف الذين سبقوه من حيث التعريف وبيان أن الاسم والفعل تامان اما الحرف فهو تام بغيره[٤] وكذلك ابن رشد وفخر الدين الرازي والسهروردي لم يأتوا بشيء جديد اما العلّامة الحلّي فقد عرف الاسم بأنه ((بأنه لفظ دال بتواطؤ على معنى تام مجرد من الزمان ولا يكون واحد من أجزائه دليلاً بانفراده)) [٥].

---

(١) ارسطوطاليس(ت ٣٢٢ق.م)، المنطق، الترجمة القديمة، تحقيق، عبد الرحمن بدوي، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م، ج١، ص١٠٠.

(٢) الفارابي، ابو نصر محمد بن محمد(ت٣٣٩هـ-٩٥٠م)، المنطقيات للفارابي، تحقيق، محمد تقي دانش، ط٢، مكتبة السيد محمود المرعشي النجفي، قم، ١٤٣٣هـ، مج١، ص٨٣ .

(٣) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٣٣.

(٤) ينظر: الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص٤١ .

(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٧-١٨ .

اما الكلمة: فقد عرفها ارسطو بأنها لفظ يدل على زمان وليس واحداً من أجزائه يدل على انفراده[١] اما الفارابي فقد اتفق مع ارسطو في نفس المعنى وإن كان تغير التعبير حيث يقول((لفظ مفرد دال على معنى يمكن ان يفهم بنفسه وحده ويدل ببينته لا بالعرض على الزمان المحصل الذي فيه ذلك المعنى))[٢] اما ابن سينا فعرف الكلمة بأنها لفظ متعلق بزمان معين من الازمنة الثلاثة ويطلق عليها النحاة الفعل[٣] اما الغزالي وابن رشد والرازي والسهروردي فلم يختلفوا في تعريفهم للكلمة اما الحلّي فقد عرفها بأنها ما دل مع ما يدل عليه الاسم على الزمان المعين ولا يكون واحد من أجزائه دليلاً بانفراده ويكون أبداً دليلاً على ما يقال على غيره[٤].

اما الحرف: فقد اطلق عليه ارسطو بالكلمة غير المحصلة[٥] فلا تعطي معنى بنفسها اما الفارابي فقد اطلق عليه بالأداة وهي لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرن باسم او كلمة مثل: من وعلى وما اشبه ذلك[٦] اما ابن سينا فلم يختلف عن الفارابي إذ يقول هو لفظ دال في غيره[٧] اما الغزالي وابن رشد والرازي والسهروردي فقد اتفقوا مع ابن سينا في التعريف اما العلّامة الحلّي فيقول ما دل على معنى مفرد في غيره[٨]، فمثلاً لو قيل (على أو في)، يمكن أن يعرفان بأنهما حروف جر من ناحية اللفظ ولكن يمكن أن يعطيان معنى في حال قلنا (الكتاب على المنضدة، أو محمد في الدار)، فيكون معناه في غيره، واما في نفسه فقط يخبر عن اللفظ[٩]

ثانياً- المفرد والمركب:

ومن هذه المباحث مبحث المفرد والمركب فقد عرفه المناطقة بداية من ارسطو الذي اطلق عليه **البسيط والمؤلف** حيث عرف **البسيط:** بأنه بمنزلة إيقاع شيء على شيء أو انتزاع شيء من شيء اما **المؤلف:** فهو القول الذي صار مركباً[١٠] اما الفارابي فلم يختلف عن ارسطو من

(١) ارسطو طاليس، المنطق، ص١٠١.
(٢) الفارابي، المنطقيات، ص٨٣.
(٣) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٣٣.
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨ .
(٥) ارسطو طاليس، المنطق، ج١، ص١٠٣.
(٦) الفارابي، المنطقيات، ص٨٣.
(٧) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٣٣.
(٨) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨.
(٩) ينظر: المصدر نفسه، ص١٩
(١٠) ارسطوطاليس، المنطق، ج١، ص١٠٤.

حيث المعنى فقد عرف **المفرد:** هو إذا قرن بشيء دل على شيء او سبب لشيء فلا يمكن الفصل بينهما بل يتم المعنى بهما معاً؛ **والمركب:** من الاسماء والكلم منه ما هو مركب من اسمين مثل قولنا زيد قائم، ومنها ما هو مركب من اسم وكلمة مثل قولنا زيد يمشي[١] إلا أن الفارابي لم يقتصر المركب على الاسم فقط بل جعل من المركب ما جمع بين الاسم والكلمة اي الفعل، بينما ابن سينا فقد عرف **المفرد:** وهو اللفظ الذي لا يراد بالجزء منه دلالة اصلاً حين هو جزء مثل عبد الله فلا يراد دلالة اللفظين بحيث يعطي كل واحد منهم معنى بل الكلمة مجتمعة هي المفرد، اما المركب فهو ما يخالف المفرد بحيث إذا اخذت لفظ عبد الله وقسمته إلى قسمين فيكون كل واحد دال على معنى فهذا يكون مركب، وينقسم المركب إلى قسمين ما هو تام الذي يكون كل جزء منه هو لفظ تام وما هو ناقص إذ لا يتم إلا بقرينة [٢] أما الغزالي لم يخالف ابن سينا في تعريفه للمركب فقد اتفق معه في التعريف[٣] بينما ابن رشد وفخر الدين الرازي والسهروردي والعلّامة الحلّي لم يضيفوا شيء على التعريف بل أن العلامة قد جعل المفرد مقسم إلى ثلاث اقسام وهي الاسم والكلمة والاداة[٤] وهذه الاقسام بينها علاقات منطقية سنتطرق لها.

ثالثاً- الكلي والجزئي:

عرف المناطقة **الكلي:** على انه المفهوم الذي ينطبق صدقه على كثيرين او بعبارة اخرى هو عدم امتناع الشركة فيه[٥] في حين ابن سينا قد قسم هذه الشركة إلى ثلاثة انواع حيث قال ((فبعضه يكون مشتركاً فيه بالفعل مثل الإنسان وبعضه يكون مشتركاً فيه بالقوة والإمكان مثل شكل الكرى المحيط باثني عشرة قاعدة مخمسات وبعضه ليس يقع فيه شركة لا بالفعل ولا بالقوة والإمكان بسبب غير نفس مفهومه مثل الشمس عندما لا يجوز وجود شمس اخرى))[٦] ولم يخالفه كل من الغزالي وابن رشد والرازي والسهروردي فلم يخالفوا ابن سينا في تعريفه للكلي، بينما العلّامة الحلّي فقد اشكل على من قال إن الكلي هو اللفظ الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد فقد وصف هذا الكلام بأنه لا يخلوا من رداءة فعند لفظ الإنسان بما هو كلي لا يدل على

(١) الفارابي، الالفاظ المستعملة في المنطق، ص٤١-٤٢.
(٢) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٣١.
(٣) ينظر: الغزالي، معيار العلم، ص٥٠.
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٠٠.
(٥) ينظر: ارسطو طاليس، المنطق ، ج١، ص١٠٥؛ الفارابي، الالفاظ المستعملة في المنطق، ص٥٨؛ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٣٧.
(٦) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٣٧ .

الكثرة اصلاً في مفهومه ثم بعد ذلك ناقش كلام ابن سينا فيما يخص اقسام الشركة بقوله((واعلم ان الكلي قد يكون ممتنعاً في الخارج كشريك الباري، وقد يكون ممكن الوجود إلا انه غير موجود كالكرة المحيطة باثنتي عشرة قاعدة مجسمات وقد يكون موجوداً لكنه غير متعدد الافراد بل يمتنع فيها التعدد كالباري او يمكن فيها التعدد كالشمس وقد يكون متعدداً متناهياً كالكواكب او غير متناه كالنفوس))[١] اما **الجزئي:** فقد عرفه المناطقة بأنه اللفظ الذي ليس من شأنه ان يحمل على اكثر من واحد اي انه لا يجوز الشركة فيه بل يقع على شخص محدد مثل زيد[٢] وقد اطلق الفارابي على الجزئي بالشخصي وقد سار المناطقة بعد ابن سينا على نفس التعريف إلا ان العلّامة الحلّي وإن اتفق مع ابن سينا في التعريف إلاّ انه اضاف على ذلك مسألة وهي ان هذا الجزئي بما هو جزئي فهو كلي ايضاً بقوله ((واعلم ان هذا الجزئي من حيث هو جزئي كلي ايضاً لوقوعه بمعنى واحد على كثيرين واعلم ان لفظة زيد وامثالها من اسماء الاعلام جزئية وإن كان يسمى به جماعة لأنها لم توضع لمعنى يقع عليهم بل كل واحداً يسمى زيداً لذاته))[٣] ثم بعد ذلك رد على من قال بأن لفظة الرجل الواحد هي جزئية بقوله((ولم يدر إن الرجل والواحد كليان وتقييد الكلي بالكلي لا يقتضي الجزئية))[٤] إضافة إلى ذلك فقد أضاف لمن يقول أن لفظة هذا إنسان هي جزئية شخصية انها تحتاج إشارة تلفت نظر السامع بقوله ((وقولنا هذا الإنسان ما لم يكن معه إشارة حسية او خيالية لا يتعين مفهومه لشخص اصلاً))[٥] هذا فيما يخص الجزئي الحقيقي اما بالنسبة للجزئي الاضافي فقد اطلق عليه الذي يكون تحت الحقيقي إذ يقول((يقال له الاضافي كالإنسان إذا قيل له جزئي للحيوان ...وهو اعم لأندراج كل شخص تحت ماهيته))[٦] كذلك مسألة العامة التي اطلقها الفارابي على الكلي وضحها بأن مسألة العموم او الكلي ليس بشرط وجود افراده في الاعيان لأنه هناك من الكليات ما يمتنع وجودها في الخارج لكن ما يصدق عليها هي لاحتمال وجود الشركة الذهنية فيها[٧].

---

(١) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢١-٢٢.
(٢) ينظر: ارسطو طاليس، المنطق، ص١٠٥؛ الفارابي، الالفاظ المستعملة في المنطق، ص٥٨؛ ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص٣٧.
(٣) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٢-٢٣.
(٤) المصدر نفسه، ص٢٣.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٣.
(٦) المصدر نفسه، ص٢٢.
(٧) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٣.

رابعاً- الدلالة واقسامها:

بعد أن ذكرنا ان المنطق يختص بالمعاني وأن الوصول لتلك المعاني لابد له من وسيلة ولما كانت هذه الوسيلة هي الالفاظ وكان دورها إيصال تلك المعاني الموجودة في الذهن وبالتالي فبين اللفظ والمعنى علاقة ترابط والتزام إذ كما ذكرنا يدل احدهما على الاخر وعن طريق هذا المفهوم فالعلاقة بينهما هي علاقة دلالة اي دال ومدلول فاللفظ هو الدال والمعنى هو المدلول، اما معنى ومفهوم الدلالة هو بيان وتوضيح وكشف شيء عن شيء اي انك تعلم شيئاً يؤدي بك إلى العلم بشيء اخر فالمراد من الدلالة هو فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه او تخيله بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع[١] لأن غاية المنطقي عند العلّامة الحلّي هي المعاني ومن ثم تأتي الالفاظ إذ يقول((المنطقي لا قصد له اولاً إلى النظر في الالفاظ، نعم لما كانت المعاني إنما تستفاد من الالفاظ وهو يبحث عن المعاني صار البحث عن الالفاظ مقصوداً بالقصد الثاني))[٢] او بعبارة اخرى **فالدلالة:** هي الانتقال من العلم بشيء إلى العلم بشيء اخر[٣]، أي إنك إذا رأيت دخاناً فأن ذهنك يذهب إلى وجود نار فبين الدال والمدلول تلازم إذ لا ينفك احدهما عن الاخر وبذلك يتضح المراد من القول في تعريف الدلالة بأنها كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر فمناط الدلالة والانتقال من الدال إلى المدلول هو العلم بالشيء الدال والعلم بالملازمة بينه وبين الشيء الاخر المدلول[٤] وهذا التلازم بينهما لابد أن يكون ذهنياً وإذا لم يكن لا يمكن الفهم كما قيل ((ويشترط في الالتزام اللزوم الذهني وإلا لم يجب الفهم لعد الوضع والدخول فيه والاستلزام فتنتفي الدلالة المفروض في ثبوتها))[٥] والدلالة ثلاثة اقسام وضعية وعقلية وطبعية وكل واحدة تنقسم إلى قسمين لفظية وغير لفظية وهي:

الدلالة الوضعية اللفظية: وهي دلالة لفظ على معنى يلزم من اطلاق اللفظ تصور المعنى اي تلازم بين اللفظ والمعنى، مثل لفظ الماء على السائل المخصوص.

الدلالة الوضعية غير اللفظية: وهي دلالة شيء غير اللفظ على المعنى بحيث يلزم من رؤية ذلك الشيء الانتقال منه إلى المعنى، مثل العلامات الموضوعة في الطريق وكذلك اشارات

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص١٩٥ .
(٢) المصدر نفسه، ص١٩٤ .
(٣) علي، محمد صنقور، أساسيات المنطق، ط١، دار جواد الائمة، بيروت، ١٤٣٥ه، ص٥٨ .
(٤) المصدر نفسه، ص٥٩ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٧٦ .

المرور

الدلالـة الطبعيـة اللفظيـة: وهـي ان دلالـة اللفظ علـى المعنـى ناشـئ من الطبـع مثل((اح)) على الوجع.

الدلالة الطبعية غير اللفظية: وهي ان الدال على المعنى ليس اللفظ مثل حمرة الوجه من الغضب.

الدلالة العقلية اللفظيـة: وهي دلالـة وجود شيء علـى وجود شيء آخر مثل وجود الحرارة بوجود النار.

الدلالة العقلية غير اللفظية: وهي العلم بتلازم شيئين كمثال النار والحرارة[١].

اما العلامة الحلي فيقسمها إلى ثلاثة اقسام إلى ما هو بالطبع وما بالعقل وما بالوضع.

مثال الاول: دلالة آح على آذى الصدر

مثال الثاني: دلالة الصوت على المصوت

اما الثالث فهي تنقسم إلى ثلاثة اقسام وهي:

دلالــة المطابقــة وهــي : أن يكـون اللفـظ قـد دل بتوسـط الوضـع علـى المعنـى كالبيـت الموضوع للسقف والجدار

دلالـة التضـمن وهـي: مـا تكون بتوسط دخولـه فيمـا وضـع لـه، كدلالـة البيت علـى احد جزئيه.

ودلالــة الالتــزام وهــي: مـا تكـون بتوسـط اللـزوم لمـا وضـع لـه[٢] كدلالـة السـقف علـى الجدار[٣]، وهذه الدلالـة قال فيها البعض[٤] علـى انها مهجورة مطلقاً إلا ان العلامـة رفض ذلك فقال ((وظن أن دلالـة الالتزام مهجورة مطلقاً هو خطأ فأن الحدود النواقص والرسوم إنمـا تدل

(١) علي، اساسيات المنطق، ص٦١-٦٤.
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦.
(٣) الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر(ت٧٢٦هـ)، نهاية الوصول إلى علم الاصول، تحقيق، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، ط١، ستارة، قم، ١٤٣١ه، ج١، ص٢٠٩.
(٤) القائل هو الفخر الرازي، ينظر: المنطق الملخص، ص٢٠-٢١.

بالالتزام نعم هي مهجورة في جواب ما هو))[١] وهذه الدلالات الثلاث يمكن ان تكون تابعة واحدة إلى الاخرى ويمكن أن تنفك فمثلاً دلالة المطابقة قد تنفك عن التضمن كما في البسائط فأن البسيط هو الذي لا جزء له فإذا وضع الواضع للبسيط لفظاً كان ذلك اللفظ دالاً بالمطابقة مع عدم التضمن[٢] واما دلالة التضمن ودلالة الالتزام يستحيل وجودهما بدون دلالة المطابقة فأن دلالة التضمن هي دلالة اللفظ على بعض ما وضع له ودلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المعنى الموضوع له فهما تابعتين لدلالة المطابقة[٣].

اما فيما يخص العلاقات المنطقية فأن الالفاظ تشترك فيما بينها بعلاقات متعددة فمنها ما بين الاسم والكلمة والاداة فأنها تشترك بكونها كلها مفردة كما يذكر العلّامة الحلّي حيث يقول:((والمفرد إن استقل بالمفهومية ودل على معنى زمان معين فهو كلمة وإن تجرد عن الزمان فهو الاسم وإن لم يستقل فهو اداة والمشترك بين الثلاثة كونها ألفاظاً مفردة دالة على معاني بالوضع))[٤] إضافة إلى ذلك فأن الاسم يختلف عن الكلمة والاداة بأنه مجرد ذكره يحمل على الصحة بخلاف الكلمة والاداة فهما ليس كذلك[٥] لأن نفس اللفظ مفرداً كان ام مركباً قد يكون جزئي او كلي او قد يكون مترادف او متباين ومنها ما يكون متواطئ او مشكك او مشترك وكذلك يكون اما حقيقة او مجاز وهذه سنتطرق لها فيما يخص نفس اللفظ من علاقات مختلفة.

خامساً- مشتركات المفرد والمركب: (الاسم والفعل والاداة)، (الجزئي والكلي)

المفرد والمركب: فاللفظ يكون مرتبطاً بدلالة على المعنى عن طريق مطابقته لذلك المعنى وهذا ما ذكره العلامة الحلي بقوله((اللفظ الدال على المعنى بطريق المطابقة إما أن يقصد بجزئه الدلالة على جزء المعنى فيكون مركباً كرامي الحجارة فأن مجموع هاتين اللفظتين يدلان على مجموع معنى الرامي ومعنى الحجارة وكل واحد من هذين اللفظين يدل على جزء مجموع المعنيين فلفظة الرامي تدل على معنى الرامي ولفظة الحجارة تدل على معناها))[٦] في هذا النص بيان على ان كل لفظ دل على معنى وهو من القصد فالعلّامة في هذا يتبع استاذه

(١) الحلي، نهاية الوصول إلى علم الاصول، ص١٦.
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص١٩٨ .
(٣) المصدر نفسه، ص١٩٩.
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٧٩ .
(٥) المصدر نفسه، ص٨٢ .
(٦) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص١٩٩ .

الطوسي في تعريف المفرد ويشكل على الفخر الرازي إذ يرتضي تعريف ارسطو للمفرد إذ يقول((وهذا خطأ فأن الدلالة تابعة للقصد والإرادة))[١] إلا انه في نص اخر يؤكد انه نفس هذا اللفظ يكون مفرد إذ لا يدل جزؤه على معنى وهو من غير قصد فيقول((وإما ان لا يقصد كالإنسان فأن ال(إن) من لفظة الإنسان لما لم يقصد به الدلالة على جزء معناه سمي مفرداً))[٢]. وكذلك هذا اللفظ له دلالات اخرى وعلاقات منها ((إن تشخص موضوعه فهو العلم والمضمرات*))[٣] اي يكون مختصاً ومحدداً اي ليس مشتركاً والعلم: هو الذي يكون معناه شخصاً معيناً ومثاله أسماء الاشارة[٤] ومنها كذلك ((إن تساوت أفراده في مقوليته عليها فهو المتواطئ وإلا فهو المشكك))[٥] اي لا يوجد اختلاف بين الافراد **والمتواطئ:** هو أن يكون المعنى الواحد صادقاً على كثيرين بالسوية اي ليس وجوده في واحد اولى من الاخر كالإنسانية الموجودة في زيد وعمر إذ لا تفاوت فيها بينهم **والمشكك:** هو ((أن يكون وجود بعض الافراد اولى او اقدم او اشد من البعض الاخر))[٦] هذه التقسيمات بلحاظ معناه المختص وهذا اللفظ ايضاً إن نسب إلى لفظ اخر وكان متفقاً معه في المعنى كان مرادفاً له وإن اختلف كان متبايناً له.

والترادف: هو أن تكون الالفاظ الكثيرة تدل على معنى واحد كالأسد والليث فهي معنى واحد.

والتباين: هو كثرة الالفاظ التي تدل على معانٍ مختلفة كالإنسان والفرس[٧] وهناك تقسيم آخر للألفاظ يكون بلحاظ تعدد معناه ومنها.

المشترك: وهو أن يكون اللفظ وضع لحقيقتين مختلفتين وضعاً أولياً كالعين فأنه موضوع لعين الركبة ولعين الشمس والعين الباصرة[٨].

---

(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٧ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص١٩٩.
(*)المضمر: المخفي.
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، (المصدر السابق)، ص٢٠ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧ .
(٧) المصدر نفسه، ص٢٩ .
(٨) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٠٣ .

التقابل: هو عدم اجتماع شيئين في زمان واحد ولا في موضوع واحد بالفعل ويجوز ان يجتمعا فيه بالقوة، وهو على اقسام:

أ- **المتقابلان بالسلب والإيجاب،** وهو نوعان: مفرد كالفرس واللافرس، ومركب كزيد فرس وزيد لا فرس فمن المحال ان يجتمعا.

ب- **المتقابلات بالتضايف:** كالأبوة والبنوة فهما محال ان يجتمعا في وقت واحد.

ج- **المتقابلان بالتضاد:** كالسواد والبياض، والحرارة والبرودة.

د- **المتقابلان بالملكة والعدم:** كالبصر والعمى[١].

الحقيقة: وهي استعمال اللفظ فيما وضع له كالأسد وضع للحيوان المفترس وهذا ما ذكره العلّامة الحلّي بقوله ((فأن اللفظ المفرد إن استعمل فيما وضع له فهو الحقيقة))[٢] والحقيقة تكون على ثلاثة اقسام هي لغوية وعرفية وشرعية.

اما اللغوية: التي اطلقت عليها من اللغة ومثالها الأسد الموضوع لغة للحيوان المفترس

والعرفية: اي اطلق عليها من العرف ومثالها كالدابة اي من دب بمعنى مشى وبعد ذلك صار حقيقة عرفية للحيوانات التي تمشي على الاربع

والشرعية: والتي هي مأخوذة من الشرع ومثالها الصلاة الموضوعة لغة للدعاء وصارت بعد ذلك حقيقة شرعية للفعل المخصوص[٣].

المجاز: وهو استعمال اللفظ في غير ما وضع له كالأسد للرجل الشجاع[٤]

المنقول: وهو أن يكون اللفظ قد وضع أولاً لمعنى من المعاني ثم نقل من ذلك المعنى لمعنى آخر مع ترك المعنى الاول وقد يكون الناقل اما العرف مثل الدابة كانت لمن دب على الارض ثم نقلت للفرس او الشارع كالصلاة كانت للدعاء ثم نقلت إلى الاركان المعهودة او قد

(١) الطوسي، أساس الاقتباس في المنطق، ص٧٦.
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠.
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٨٣.
(٤) الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر(ت٧٢٦هـ)، مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، عبد الحسين محمد، ط٢، دار الاضواء، بيروت، ١٤٠٦هـ، ص٧١.

يكون جماعة اصطلحوا على إطلاق اللفظ للمعنى[١]

الاسم والفعل والاداة: قد يطلق على اللفظ المفرد مرة اسم ومرة فعل ومرة اداة لأن اللفظ المركب لا يمكن ان يكون اسم علم لان المركب كما ذكرنا كل جزء يكون له معنى وقد ذكر العلامة هذا بقوله((واللفظ المفرد اما اسم واما كلمة واما اداة، **والاسم:** هو لفظ دال بتواطؤ على معنى تام مجرد من الزمان ولا يكون واحد من اجزائه دليلاً بانفراد، واما **الكلمة:** وهو ما يدل عليه الاسم على الزمان المتعين ولا يكون واحد من اجزائه دليلاً بانفراده، واما **الاداة:** ما دل على معنى مفرد في غيره))[٢] .

إذ اشار إلى أن هناك قسمين من المفرد احدهما تام والاخر غير تام فالتام هو الاسم مثل قولك (زيد) او (علي) من الاسماء التي هي تامة كذلك الكلمة والتي هي الفعل المقرون بأحد الازمنة الثلاث فهو كذلك حينما يذكر فهو تام في معناه مثل شرب او يشرب او سيشرب اما غير التام فهو الاداة التي تكون تامة في غيرها فلا يمكن ان تقول في او على وتسكت فهذا غير تام وقد ذكر هذا بقوله:((فتمام القول ونقصانه تابعان لتمام مفرداته ونقصانها **فالتام** من القول هو الذي يتألف من مفردين تامين والناقص منه ما يتألف من مفردين ناقصين او احدهما ناقص وإذا ثبت هذا فالمفرد التام هو ما يتم دلالته بنفسه كالاسم والفعل، إذ كل واحد منهما لا يفتقر في دلالته على معناه إلى انضمامه لغيره، **وغير التام** هو الذي لا يتم دلالته بنفسه ويفتقر في دلالته على معناه إلى غيره كالأداة، وقد ظهر من ذلك أن التام شامل للاسم والفعل إلا ان الاسم يتجرد عن الدلالة على الزمان كـ(زيد)، والفعل هو الذي يقترن بأحد الازمنة الثلاث بحسب التصاريف اللاحقة به كـ(قام) و(يقوم)، ويسمى الكلمة، والاداة، كـ(في) و (لا)،))[٣]، إضافة لذلك فإن الاسم مجرد ذكره يخبر بصحة مسماه بخلاف قسيميه إذ لا يمكن ان تقول ضرب وتدل على صحة الإخبار او تقول على او في وتخبر بصحة ذلك فلا يمكن هذا إلا مع الاسم مجرد ذكره[٤] .

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٠٤.
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٧-١٨ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١ .
(٤) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٨٢.

ثم إن هناك بعض الالفاظ قد تخرج عن التعريف العام للكلمة مثل ((الصبوح، والغبوق، والمتقدم، والماضي، إذ لا تعيين للزمان فيها وإذا أريد التعيين صرفت فقيل أصطبح، واغتبق، وتقدم، ومضى، واليوم والامس وإن دلا على الزمان المعين إلا انه كل المعنى، ثم ان في اللفظ ما يصح السكون عليه وهو المركب التام وما لا يصح عليه السكوت وهو غير التام الذي يطلق عليه بالمركب التركيب التقييدي إن كان التركيب من اسمين او من اسم وفعل ويكون الثاني قيداً في الاول، وإن تركب من كلمة وأداة او اسم وأداة فهو غير منتفع به. والتام إما أن يتركب من اسمين او اسم وفعل))[١].

-مشتركات الكلي والجزئي:

بعد أن تناولنا مفهوم الكلي والجزئي وعرفنا كل واحد منهم نأتي لنذكر بعض المشتركات بين الالفاظ. فمثلاً اسماء الاعلام ومنها لفظة زيد فهي تعد جزئية على الرغم من أن كثيرين من يطلق عليهم لفظة زيد إلا أنه ليس كلهم نفس المعنى فهي تدل على زيد لذاته اما لفظة إنسان فهي تدل على معنى الإنسان غير المتخصص اي هذا الكائن المنتشر وبالتالي يكون الفرق بينهم هو أن زيد لا يمكن أن يقال لشخصين في نفس المعنى والمفهوم على العكس من لفظة إنسان التي تطلق على كثيرين[٢]. ثم أن هذا اللفظ الجزئي يقسم إلى قسمين:

الحقيقي: وهو الذي يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه[٣]

الإضافي: وهو المندرج تحت غيره كالإنسان إذا قيل له جزئي للحيوان وهذا الإضافي أعم وذلك لاندراج كل شخص تحت ماهيته[٤] ثم إن المعيار بالنسبة للكلي او العام قد يطلق عليه كالإنسان العام ليس هو وجود افراده في الاعيان بل لاحتمال وجود الشركة الذهنية فيه. وكذلك فالكلي ليس هو كلياً بالنسبة إلى اجزائه بل إلى جزئياته اي نسبته إلى آحاد البيوت وليس نسبته إلى السقف او الحائط[٥] إضافة لذلك فأن نفس هذا الكلي يقسم عدة تقسيمات منها انه قد لا يكون له فرد في الخارج إما مع الامتناع كشريك الباري أو مع الامكان كجبل الياقوت؛ او قد يكون له فرد إما مع امتناع تعدده كـ(الباري تعالى) ، او مع امكانه كـ(الشمس)وقد يتعدد إما مع

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢١ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢٣ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٨٧ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٢.
(٥) المصدر نفسه، ص٢٣ .

التناهي كـ(الكواكب)، او مع عدمه كـ(النفوس)[١]. وكذلك في نفس مفهوم الكلي ثلاثة عناوين فإذا قلنا إن (الحيوان كلي) فيتضح ثلاثة امور وهي المعروض والعارض والمجموع، فالمعروض هو **الكلي الطبيعي:** وهو الموجود بما يدل من لفظة الحيوان على مفهوم الحيوان الكلي لأنه جزء من الشخص الموجود، والعارض هو **الكلي المنطقي:** وهو إضافة بين الطبيعي وجزئياته، والمجموع وهو **الكلي العقلي:** وفيهما خلاف[٢]، اي في المنطقي والعقلي اي خلاف بين الحكماء والسبب هو أن مسألة الإضافة تكون في العلم الالهي وليس في علم المنطق والعقل لكون جزئه إضافياً فكان وجوده مختلفاً فيه أيضاً[٣]. وكذلك للكلي اعتبار اخر يتكون من صورتين وهي: الكلي إما قبل الكثرة، وهو الصورة المعقولة في المبدأ الفياض قبل وجود الجزئيات بالذات. او معها، وهو الذي في ضمن الجزئيات حال وجودها في الخارج إلا ان العلّامة يقول فيه نظر إذ يعد هذا الكلي هو جزء من الكثرة فكيف يكون معها إضافة إلى ان من خواص هذا الجزء التقدم في الوجود[٤].

ثم يؤكد على أن علاقة الكلي بالجزئي هي علاقة المحمول بالموضوع فالمحمول هو وصفاً للموضوع فمثلاً تقول زيد كاتب فالكاتب هو المحمول فلا يمكن ان يكون الشخصي هو وصفاً ولا يمكن أن يكون الموضوع كلياً كأن تقول الإنسان كاتب فيكون كذب وكذلك لا يمكن أن يكون جزئياً لأن ذلك يغير في الوضع الطبيعي مثل (بعض الإنسان زيد) فهذا لا يصح، إلا انه قد وضح ذلك في مسألة السلب فمثلاً (زيد ليس بعمرو) او (لا شيء من الحجر بزيد)[٥]. ثم انه لما كان الكلي يحمل على كثيرين كان بين المحمول والموضوع علاقة يطلق عليها حمل المواطأة والاشتقاق وهي كالتالي فمثلاً إذا قلنا الإنسان ضاحك فالإنسان هو الموضوع والضاحك هو المحمول وهذا يطلق عليه حمل المواطأة اي انه يكون المحمول هو نفس الموضوع وبالعكس فيطلق عليه حمل هوهو، اما حمل الاشتقاق فهو انه الضحك بعدما حمل على الإنسان فقد اشتق منه اسم الضاحك فيحمل عليه بالمواطاة فيقال للمشتق إنه محمول بالمواطاة والمشتق منه محمول بالاشتقاق[٦] إضافة إلى ذلك فأن بين الكلي والجزئي نسباً وعلاقات من

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٨٨ .
(٢) المصدر نفسه، ص٨٨ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٢٢.
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٨٩ .
(٥) المصدر نفسه، ص٨٩ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٣-٣٤ .

حيث حمل احدهما على الآخر او مطابقة احدهما الاخر وهي كالتالي:

اولاً. نسبة التساوي: وتعني أن يصدق كل واحد منهما على افراد الاخر مثل الإنسان الناطق فكل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان.

ثانياً. نسبة العموم والخصوص المطلق: وتعني أن يصدق احدهما على كل افراد الاخر مثل الإنسان والحيوان فكل إنسان هو حيوان ولكن ليس كل حيوان هو إنسان.

ثالثاً. نسبة العموم والخصوص من وجه: وتعني أن يصدق احدهما على بعض افراد الاخر مثل الحيوان والابيض فبعض الابيض حيوان وكذلك بعض الحيوان ابيض.

رابعاً. نسبة التباين: وتعني انه لا يصدق احدهما على افراد الاخر مثل الإنسان والفرس[١].

ثم ان هذا الكلي قد يقسم بالنسبة إلى افراده بحسب الذاتي والعرضي وهو كالتالي فأما ان يكون من نفس الذات اي غير خارج عنها ويطلق عليه بالذاتي كالإنسانية بالنسبة لزيد. او بمعنى اخر اما ان يكون نفس ما تحته من الجزئيات وإنما تزيد عليه هذه الجزئيات بأمور مشخصة، واما أن يكون بعضاً من الجزئيات التي تحته، وهذا ما يطلق عليه بالذاتي، واما أن يكون خارجاً عنها، وهذا هو العرضي[٢] ، أو بعبارة اخرى هو ليس كالذاتي بل خارج عن الذات كالضاحك بالنسبة للإنسان وفيما بين الذاتي والعرضي فروق وهي كالتالي.

الذاتي: وهو ((ما يقوم ذات الشيء اي ليس خارج عنه اي هي نفس الماهية او هو جزء الماهية بالمجاز كالحيوان او الناطق بالنسبة للإنسان))[٣]، وهذا المقوم يكون للماهية وليس للوجود[٤]، ويقسم ثلاث اقسام وهي الجنس والنوع والفصل.

والعرضي: وهو عكس الذاتي فهو يلحق به بعد تقومه بالذاتي إذ هو خارج عنه ولا علاقة له بالتقويم[٥]، ويقسم إلى عرضي عام، وعرضي خاص.

والفرق بين مقوم الماهية ومقوم الوجود هو ان مقوم الماهية يراد به جزء الشيء كالجنس

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٢٣-٢٢٤ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٩ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٦ .
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٧ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٧ .

والفصل او المادة والصورة اما مقوم الوجود فيقصد العلة الخارجية الموجدة للشيء[١].

إضافة لذلك ان نفس هذا الذاتي له خواص تميزه عن العرضي وهي:

اولاً. تقدمه في الوجودين والعدمين على ما هو ذاتي له وهذه مطلقة، إذ يقصد انه متقدم على الماهية في الوجودين الخارجي والذهني وكذلك العدمين بمعنى اخر انه ليس ان للجزء وجود متقدم على وجود الكلي بل ان الكلي متوقف على الجزئي إذ انه لو انعدم الجزئي لما وجد الكلي ولكن العكس ممكن إذ لو انعدم الكلي ممكن وجود الجزئي وهذه ذاتية للجزئي، وبالتالي فأن الماهية لا تنعدم إلا بانعدام أحد اجزائها.

ثانياً. استحالة انفكاكه عما هو ذاتي له.

ثالثاً. عدم احتياجه إلى العلة؛ بمعنى استغنائه عن علة مغايرة لعلة الماهية، لا عن العلة مطلقاً. والثاني والثالث إضافيان لأن هناك من العوارض ما يشارك الذاتي كالزوجية بالنسبة للأثنين[٢] **والذاتي،** ينقسم كما قلنا إلى ثلاثة اقسام وهي الجنس والنوع والفصل فهو في المعنى الاول ينحصر بالجنس والفصل فإن لم يكن مشتركاً فهو الفصل اي انه يفصله عن غيره كما في المثال (الإنسان حيوان ناطق) فالناطق هو الفصل الذي يفصله على مثلاً الصاهل وغيره، وإن كان مشتركاً، فأن كان تمام المشترك بين الماهية وبين نوع ما كان جنساً[٣]، كالاشتراك بين الإنسان والحيوان فهما يشتركان في الحيوانية أي إن جنس كل منهما هو الحيوان، وهنا مسألة وقعت بين استاذه الطوسي والفخر الرازي حول المقول في جواب ((ما هو)) والواقع في طريق ((ما هو)) وهذه المسألة ذكرها الطوسي في شرح الإشارات[٤].

وعلى الرغم من اتباع اغلب المنطقيين رأي الفخر الرازي وهؤلاء لم يفرقوا بين ذلك إذ يقول((إن جماعة من المنطقيين لم يفرقوا بين الذاتي وبين المقول في جواب ما هو لأنهم سمعوا أن الجنس مقول في جواب ما هو فظنوا أن المقول في جواب ما هو هو الجنس، ولم يميزوا بين الجنس والفصل كما نقل عنهم في كتاب الجدل فلزمهم أن الذاتيات هي اجزاء الماهية والجنس

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٧ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٩٤-٩٥.
(٣) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٨ .
(٤) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٦٨ .

هو جزء الماهية فلم يبق فرق بين الذاتي والمقول في جواب ما هو))[١] وهنا يبين العلّامة في ان الفصول هي التي تعطي الجواب في((ما هو)) إلا انهم اخرجوا الفصول من ذلك بقوله((وتنبه بعضهم للفصول وأخرجها عن صلاحياتها للقول في جواب ما هو فجعل المقول في جواب (ما هو) هو الذاتي الأعم وهو الجنس. وهؤلاء يضطربون عند تحققهم لفصول الأجناس))[٢]، بعد ذلك يعطي العلّامة رأيه ويوضح الفرق بين ذلك وأن رأيهم لا فائدة منه فيقول((والحق في هذا الباب أن يتبع القانون اللغوي فأن (ما هو) إنما وضع لطلب الحقيقة فالجواب إنما يكون بذكر جميع أجزائها التي هي المشترك والمميز. وانه فرق بين المقول في جواب (ما هو) الذي هو نفس الماهية- وبين الداخل في جواب (ما هو) الذي هو الذاتي مطلقاً، وفرق ايضاً بين المقول في جواب (ما هو) وبين الواقع في طريق (ما هو) أعني الذاتي الأعم. والمتأخرون زعموا أن الداخل هو المذكور بالتضمن من الأجزاء، والواقع في الطريق هو المذكور بالمطابقة وهو تغير لا فائدة فيه. على ان الداخل يشمل المذكور بالمطابقة او بالتضمن، والواقع في الطريق يختص بالذاتي الأعم؛ فإنه يذُكر اولاً، ثم يقيد بالفصل))[٣].

اما بيان وتعريف كل من الجنس والنوع والفصل فهي كالتالي:

الجنس: وهو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو[٤]، وهذا التعريف قد عرفه ابن سينا ولم يختلف عليه الطوسي إلا أن العلّامة قد زاد في القول((قولاً بحال الشركة من حيث هو كذلك))[٥]، فالعلامة أراد بهذا القول ان يتم الحد وليس للتمييز إذ ان هذه الإضافة لم يذكرها ابن سينا كما صرح العلّامة بنفسه. والجنس ينقسم إلى قريب وبعيد.

فالقريب: هو الذي يقع في الجواب عن ماهية نوع ما تحته وأخر يشترك معه في السؤال، كأن تسأل عن الإنسان والفرس، فيجاب عنهما بالحيوان، فكلاهما من جنس الحيوان وهو القريب.

اما البعيد: فهو الذي يقع في الجواب عن ماهية نوع ما تحته ونوع أخر يشاركه ببعض ما

(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٣٠ .
(٢) المصدر نفسه، ص٣٠ .
(٣) المصدر نفسه، ص٣٠ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢١١ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٣٢ .

فيه وليس كل ما فيه، كالإنسان والشجر فأنهما يتشاركان بالجسم النامي[١].

اما النوع: فهو الكلي المقول على واحد او كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو هذا كزيد وعلي وغيرهم فيشمل الشركة والخصوصية بينهم[٢].

واما الفصل: وهو الذي يميز الماهية عما يشاركها في الجنس فهو الكلي المقول على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره. وهو على ثلاث اقسام، **عام**، وهو الذي يفصل الشيء عن غيره في الجملة وقتاً ما ويندرج فيه المفارق، **وخاص**، وهو الذي يفصله عن الغير ولا يفصل الغير عنه إما دائماً او وقتاً ما، **وخاص الخاص**، وهو المميز الذاتي[٣]. وهناك قسمة اخرى إذ يقسم باعتبار العموم والخصوص إلى ما لا اعم منه وهو يطلق عليه جنس الاجناس وهو الجوهر إذ ليس شيء أعم منه إلا الوجود، وإلى ما لا اخص تحته وهو الإنسان إذ لا ينقسم إلى معان عرضية ويطلق عليه نوع الانواع، وإلى ما هو متوسط ويسمى نوعاً بالإضافة إلى ما فوقه، وجنسً بالإضافة إلى ما تحته[٤].

اما العرضي: فيقسم إلى الخاصة، والعرض العام.

والخاصة على نوعين: مطلقة وإضافية،

والمطلقة: ((هي التي تختص بشيء واحد ولا توجد في غيره))[٥].

والإضافية: ((هي التي توجد في شيء مع وجودها في غيره إلا انها لا توجد في شيء ثالث فهي خاصة بالقياس اليه))[٦] وهذه الخاصة المطلقة منها ما هو شامل وما هو قاصر، ومنها ما هو لازم وما هو مفارق، ومنها ما هو بين وما هو ليس ببين:

والبين: له تفسيران: ((**أخص**، وهو الذي يلزم من تصور الملزوم تصوره، مثل، ذي الزوايا للمثلث، **وأعم**، وهو الذي يلزم من تصورهما تصور اللزوم، مثل إنه إذا تصورت الاثنين والاربعة يلزم منه نصفية الاثنين للأربعة))[٧]، واجود الخواص في التعريف، الشامل اللازم البين[٨].

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢١١-٢١٢ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٩ .
(٣) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٣٧ .
(٤) الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص٤٨-٤٩ .
(٥) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٣٩ .
(٦) المصدر نفسه، ص٣٩ .
(٧) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٩٩.
(٨) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٣٩ .

وكذلك يقسم العرضي إلى لازم ومفارق.

فاللازم: وهو الذي يمتنع انفكاكه عن الشيء، وهذا اللازم قد يكون للماهية مثل(الزوجية للأثنين)، وقد يكون للوجود مثل(السواد للزنجي)[١].

والمفارق: هو الذي يمكن ان ينفك عنه إذ انه ليس ذاتياً له وهو على قسمين، سريع المفارقة، مثل، صفرة الوجل، وحمرة الخجل، وبطيء المفارقة، مثل، كونه صبياً وشاباً[٢].

وكذلك هناك تقسيم **للعرضي**، إلى ما يخص موضوع، مثل، الضحاك للإنسان، ويسمى خاصاً، وإلى ما يعم غيره، كالأكل للإنسان، ويسمى عرضياً مطلقاً، وعرضياً عاماً[٣].

وهناك بعض المشاركات والمباينات بين هذه الكليات منها ثنائية ومنها ثلاثية ومنها رباعية منها خماسية، وهي كالآتي:

أولاً- فـــــي المشاركات الثنائية:

أ- مشاركة الجنس مع الفصل في كون كل منهما جزء للنوع، والتحقيق أنه جزء من حده، وبما أن النوع ليس مركباً من الجنس والفصل، بل هو الجنس الذي ذلك الجنس هو الفصل. وتتبعه خواص الجزء وهي، تقدمه في الوجودين، وعدم كونه صفة لها، وعدم قبوله الاشتداد والضعف، وعدم كونه اخفى منها، وفي كونه جزءاً محمولاً وتتبعه خواص ذلك، وهي أنه وما يحمل عليه في جواب (ما هو) أو يدخل في هذا الجواب . أو من طريق(ما هو) فهو محمول على النوع من طريق(ما هو). أو يدخل في جواب ما هو بالنسبة إليه ؛ وفي أنه أحد جزئي الحد التام[٤].

ب- يشترك الجنس مع النوع بأنهما مقولين في جواب (ما هو)[٥].

ج- يشترك الجنس والخاصة في كونهما جزئي الرسم التام[٦].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٩٩ .
(٢) الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص٤٧ .
(٣) المصدر نفسه، ص٤٨ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١٥-١١٦.
(٥) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤١ .
(٦) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١٦ .

د- الجنس والعرض كلاهما مقولان على مختلفات بالحقيقة بالوجوب[١].

هـ- الفصل والنوع يشتركان بالذاتية، والفصل أخص من الجنس[٢].

و- يشترك الفصل مع الخاصة في كونهما معرفاً، والفصل أخص جزئي المعرف التام، وهو مقولاً في جواب (أيما هو)[٣].

ز- اشتراك النوع مع الخاصة في انه قد يحمل احدهما على الأخر حملاً نظرياً[٤].

ح- مشاركة الخاصة مع العرض في كونهما عرضيين وما يتبع ذلك من التأخر وجواز المفارقة وقبول الاشتداد والضعف[٥].

ط- يشترك النوع مع العرض العام وهي نادرة، مثل الأكل بالنسبة للإنسان والفرس[٦].

ثانياً- المشاركات الثلاثية:

أ- يشترك كل من الجنس والفصل مع النوع في الذاتية وعدم التفاوت ووجوب الدوام[٧].

ب- والجنس والفصل يشاركان الخاصة في ان المعرف التام إنما يتألف منها[٨].

ج- وكذلك يشترك الجنس والفصل مع العرض في جواز انها أعم من النوع على رأي من يجوز كون الفصل جنساً للجنس[٩].

د- يشترك كل من الفصل والنوع مع الخاصة في أن كلها أخص من الجنس مطلقاً أو من وجه على رأي أخر[١٠].

هـ- اشتراك النوع والخاصة مع العرض في أنها ليست جزءاً، أما الخاصة والعرض فظاهر، وأما النوع فلأنه نفس الماهية[١١].

وهناك من الثلاثيات ما هي نادرة الاشتراك ومنها، اشتراك الجنس والنوع مع الخاصة، ومنها، مشاركة الجنس والنوع مع العرض، ومنها، اشتراك الجنس مع الخاصة والعرض، ومنها،

---

(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤١ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١٦ .
(٣) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤١ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١٦ .
(٥) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤١-٤٢ .
(٦) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١٧ .
(٧) المصدر نفسه، ص١١٧ .
(٨) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤٠ .
(٩) المصدر نفسه، ص٤٠ .
(١٠) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١٧ .
(١١) المصدر نفسه، ص١١٨ .

مشاركة الخاصة والفصل مع العرض، فهذه كلها نادرة الاشتراك[١].

ثالثاً. المشاركات الرباعية:

أ- يشترك كل من الجنس والفصل والخاصة والعرض في أنها قد يكون جنساً عالياً، وأنها مقولة على كثيرين مختلفين بالحقيقة بالإمكان العام[٢].

ب- تشترك جميعها ما عدا العرض في أنها يستحيل أن تكون جميع الموجودات في جنس واحد أو نوع واحد أو فصل واحد أو خاصة واحدة ويمكن أن تشترك بعرض واحد كالوجود[٣].

رابعاً. المشاركات الخماسية:

أ- كلها كليات.

ب- هي من مقولة المضاف.

ج- تعطي ما تحتها الاسم والحد.

د- المحمول عليها محمول على ما تحتها.

هـ- حملها على ما تحتها بالتواطؤ بالإمكان العام.

و- امكان دوامها لموضوعاتها.

ز- امكانها في نفسها.

ح- افتقارها إلى العلل، إلى النوع الحقيقي غير المضاف[٤].

اما المناسبات فيما بينها:

هذه الكليات إضافية لا تعقل إلا مضافة إلى غيرها، فليس الجنس جنساً في نفسه ولا لكل شيء بل لنوعه وكذا الفصل وباقي الخمسة، وقد تجتمع جميعها في واحد بالقياس إلى أمور متعددة[٥]، وقد تتركب هذه الكليات بعضها فوق بعض، فمثلاً جنس الفصل لا يجوز أن يكون جنساً بل يكون فصل جنس، وإلا لم ينحصر جزء الماهية في الجنس والفصل، وجنس العرض عرض وإلا لصدق أحد المتعاندين على الأخر وقد يكون عرضاً للجنس كالملون الذي هو جنس للأسود الذي هو عرض للإنسان وهو عرضي للحيوان، وقد لا يكون كالماشي الذي هو جنس للمتنقل ينقل قدميه الذي عرض للإنسان وليس عرضاً لجنسه بل هو خاصة له، وكذا الفصل، وجنس الخاصة إما خاصة كالكاتب الذي هو جنس للكاتب بالقوة والفعل وكلاهما خاصة للإنسان[٦].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١١٨ .
(٢) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤٠ .
(٣) المصدر نفسه، ص١١٨ .
(٤) المصدر نفسه، ص١١٩ .
(٥) المصدر نفسه، ص١٢٠ .
(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢١ .

المبحث الثالث

الحدود وبناء المعرفة التصورية

لما كان العلم منقسماً إلى تصور وتصديق، والتصور إنما يعرف بالحد، والتصديق إنما يعرف بالحجة، وبالتالي فأن تعريف اي شيء لابد من إعطاء صورة واضحة ومعنى شامل لذلك المعرَّف أو الموصوف بذكر الذاتيات التي تميزه من غيره وهذا التعريف للأشياء يكون في أمرين الاول في إدراك او الوصول إلى معاني المفردات العامة مثل الأسماء المفردة كالحادث والعالم والحركة والجسم وغيرها، اما الأمر الثاني في إدراك نسبة هذه الالفاظ بعضها إلى بعض بالنفي والاثبات[١]، والتعريف عند أرسطو هو ما يقصد به الحد وحده دون غيره[٢]، إذ يقول((والحد بما يقال إنه قول ما هو))[٣]، والتعريف لا يكون إلا بمعرفة جميع ماهيات او ذاتيات الشيء حتى يمكن الوصول إلى الحقيقة ولعل الشيء الذي دفع أرسطو لدراسة العقل وإمكانياته المعرفية، هو ما وجد غالبية الناس يعتقدون ان حواسهم هي وسيلتهم في المعرفة إلا ان ارسطو يرى انها قاصرة ومحدودة[٤]، فهو يؤكد أن الاشياء لا يمكن معرفتها إلا بمعرفة ماهيتها وهذه الماهية تكون بمعرفة جميع الذاتيات وعن طريق هذا نصل إلى الحد الحقيقي وهذا الحد عند أرسطو لا يمكن الوصول إليه عن طريق الحس وذلك لأن الحس إنما يدرك الجزئيات كالأشخاص الموجودة في كل زمان ومكان، والحد إنما يكون بمعرفة الأمر الكلي... وذلك لأن الكلي أشرف من الجزئي لأنه السبب القريب في وقوع العلم وهو أفضل من التصورات المفردة[٥]، وعن طريق التعريف يمكن معرفة الطبيعة الجوهرية للشيء والتي هي الماهية بواسطة الجنس والفصل، كما في المثال (الإنسان حيوان ناطق)، فالحيوان جنس والناطق فصل، فالناطق هو الذي ميز النوع الإنساني عن سائر الانواع الأخرى، وكذلك الجنس هو قريب وليس بعيداً، وعن طريق الكليات الخمسة يكون التعريف أهم وأدق، وهو ما أطلق عليه المناطقة تسمية التعريف بالحد[١]، وهذا

---

(١) الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ص٢٢ .
(٢) ريشر، تطور المنطق العربي، ص٦٢.
(٣) أرسطوطاليس، المنطق، ج٢، ص٤٤٩ .
(٤) النشار، مصطفى، نظرية المعرفة عند أرسطو، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٦ .
(٥) أبن رشد، محمد بن أحمد(ت٥٩٥هـ)، نص تلخيص منطق أرسطو، تحقيق، جيرار جهامي، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م، مج٥، كتاب البرهان، ص٤٤٥ .
(١) عبد المعطي، علي محمد، المنطق ومناهج البحث العلمي في العلوم الرياضية والطبيعية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م، ص١٠١.

الحد إنما يصنع من شرائط الماهية ومقوماتها، لا من شرائط الوجود ومقوماته، ولذلك ليس يدخل الباري تعالى في حد شيء ، وهو المفيد لوجود الأشياء[١] وعن طريق ذلك يمكن القول بأن التعريف له عدة قواعد:

القاعدة الأولى: أن يدل التعريف على الماهية لا على العرض، وينبغي أن يستبعد التعريف كل الاعراض[٢].

القاعدة الثانية: يجب أن ينطبق التعريف على كل المعرف وعليه وحده.

القاعدة الثالثة: يجب أن يكون التعريف بالجنس القريب والفصل النوعي، إذا كانت الغاية من التعريف التوصل إلى الماهية الكاملة.

القاعدة الرابعة: يجب أن يكون التعريف واضحاً وليس غامضاً[٣].

وبذلك فأن الغرض من التعريف يكون في أمرين وهما، إما طلب الحقيقة على ما هي عليه، أو طلب التمييز عن غير تلك الحقيقة[٤]، ويكون بالحد والرسم.

فالحد: هو قول دال على ماهية الشيء[٥]، إلاّ أن العلاّمة الحلّي قد أشكل على هذا التعريف في موضع لكنه عاد وارتضى به في موضع أخر، فقال:((ومن عرف الحد بأنه قول دال على ماهية الشيء، فإن اراد بالقول ما يكون مركباً ، خرج عنه التحديد بالمفردات، وحينئذٍ من الحد ما هو قول ، ومنه ما هو مفرد))[٦]، فالعلاّمة هنا بإشكاله على الشيخ الرئيس اراد ان يكون القول يشمل المفرد والمركب، وإذا كان مشتملاً فقط على المركب ففيه إشكال، وكما قلنا يعود في موضع أخر فيقول:((والحد، هو قول دال على ماهية الشيء، ولا دور لأنا نعرف الحد من حيث إنه حد يحده لا من حيث هو حد))[٧]، إضافة لذلك فأن العلاّمة يخطّأ من يقول بأن الحد قول وجيز إذ يقول((ومن عرف الحد بأنه قول وجيز فقد أخطأ فأن الوجيز إضافي ،

(١) أبن سينا ، منطق المشرقيين، ص٥٨ .
(٢) النشار، المنطق الصوري منذ ارسطو حتى عصرنا الحاضر، ص١٩٢-١٩٣.
(٣) المصدر نفسه، ص١٩٢-١٩٥ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٣٦-٢٣٧.
(٥) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٩٥.
(٦) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤٥ .
(٧) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٢٥ .

وتحديد غير الإضافيات بها، خطأ))[١]، وهذ المعرف إما يكون من مقومات الشيء او من عوارضه وله عدة أصناف وهي كالتالي:

الأول: وهو **الحد التام**، وهو الذي يشتمل على جميع الذاتيات كالجنس القريب والفصل القريب وتكون هذه بالترتيب اي يذكر الجنس ثم يقيد بالفصل[٢] مثل الإنسان حيوان ناطق فالحيوان هو الجنس والناطق هو الفصل، اما **الحد الناقص**، فهو الذي لا يشتمل على جميع بل البعض مثلاً يشتمل فقط على الفصل وحده او الجنس البعيد، مثلاً الإنسان هو الناطق، او هو الجسم الناطق[٣]، كذلك لابد ان يراعى في ذلك الترتيب اي يتقدم الجنس على الفصل وإذا ذكر الجنس القريب والفصل ولم يراعِ فيه الترتيب فكذلك يكون هو ناقص.

الثاني: وهو الرسم والذي ينقسم إلى تام، وناقص، **فالتام:** ((هو الذي يذكر فيه الجنس ثم يقيد بالخاصة))[٤] مثل، الإنسان حيوان ضاحك، واما **الرسم الناقص:** ((وهو الذي يذكر فيه الخاصة فقط مثل، إنه ضاحك، او يذكر فيه الجنس البعيد والخاصة، مثل، إنه الجسم الضاحك))[٥]، والذي يفيد التمييز الكلي يطلق عليه الرسم التام اما إذا كان تمييزه عن شيء دون شيء آخر فيسمى الرسم الناقص.

إلا ان العلّامة الحلّي قد اشكل على اتباع الطوسي للفخر الرازي في تعريف ذلك من عدة نقاط، إذ يعد الفصل وحده او الخاصة وحدها يميزان الماهية عن غيرها، هو خطأ، فالضاحك انما يدل على شيء ذي ضحك، والناطق، يدل على شيء ذي نطق من غير تقييد، ولربما يكون أعم من الإنسان او مساوٍ او مباين له، فهما وأن كانا يختصان بالإنسان إلا أنهما لا يفيدان التمييز أو إعطاء صورة الحقيقة، وعن طريق هذا يعطي العلّامة رأيه في أنه لم يقل بأن كل تعريف من معنيين إنما يدل عليهما لفظان، ثم يذكر بأنهم عدّوا التعريف من الأقوال المؤلفة[٦]، ولما كان التعريف بالجنس والفصل، قالوا بأن هناك حد الحد فمن لم يعرف الحد لم يعرف حده، إلا أن العلامة اعتبر الحدية من الأمور العارضة، وقال بأن ما لم يعرف الحد، لم

(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية ، ص٤٥.
(٢) المصدر نفسه، ص٤٤ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٣٨ .
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤٤ .
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٣٨ .
(٦) المصدر نفسه، ص٢٣٩ .

يعرف الحد من حيث هو حد، وما لم يعرف الموصوف لم يعرف الحد من حيث هو حد فتتغاير الجهتين فلا دور، والعلامة يتفق مع الطوسي في تجنب تعريف الشيء بنفسه او بمساويه او بالأخص وكذلك الاحتراز عن استعمال الالفاظ الغريبة والوحشية والمجازية[١]، وقد ذكر العلّامة بأن استاذه أراد ان يبين ان الخطأ في التعريف اما ان يكون لفظياً او معنوياً، اما المعنوي فهو التعريف بالمساوي في المعرفة والجهالة كمن يعرف الحركة بعدم السكون او يعرف الزوج بعدم الفرد وهذا يعرف بتقابل الاضداد كما يقول العلّامة، والمثال الصحيح، أن يقال مثل تعريف أحد المتضايفين بالأخر كتعريف الأب بأنه الذي له أبن، واما اللفظي، فيكون اللفظ وحشياً بالقياس إلى السامع، أو خفياً غير ظاهر الدلالة وبذلك الذي يطلب المعنى يترك المعنى ويطلب فم اللفظ[٢]،فهذه تعد من الاغلاط الحدية في التعريف وهناك أخرى، كجعل ما ليس بجنس جنساً، أو ما ليس بفصل فصلاً، أو ذكر الجنس البعيد عوض القريب، او تغير الترتيب فيقدم الفصل على الجنس[٣] وبعد أن عرفوا الحد بوساطة الجنس والفصل، أورد بعض القدماء على التعريفات، فقال، المطلوب إن كان مشعورا به استحال طلبه لأنه مجرد تحصيل حاصل، وان كان مجهولاً استحال طلبه لأن ما لا يعلم كيف تطلبه النفس وكيف تعرفه النفس انه حصل؟، فهو لا يقال إنه معلوم من وجه دون أخر وعلى رأيهم هذان متغايران فالمعلوم لا يطلب، وكذلك المجهول فيعود الالزام، وقد اجاب العلامة على هذا بأن المطلوب ليس الوجه المعلوم ولا المجهول بل المطلوب هي الماهية الموصوفة بالوجهين، والنفس في أخر الأمر تعرف ان الحاصل هو مطلوبها، عندما حصل بالتصور الناقص لها[٤].

هذا فيما يخص التعريف اما ما يخص المعرفة التصورية فأن الوصول لحقيقة الأشياء هو التصديق، وهذا التصديق يكون مسبوقاً بتصور وهذا التصور يكون هو بداية المعرفة والتي تأتي من قسمين اما ضروري وإما نظري.

فالضروري: هو الذي لا يطلب البحث بل يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب كلفظ الوجود والشيء وكثير من المحسوسات ويطلق عليه اولياً[٥] .

(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤٥ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية ، ص٢٤٠-٢٤١.
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٢٩ .
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٤٦ .
(٥) الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ص٢٣ .

والنظري: هو الذي يطلب بالبحث ولا يرتسم معناه في النفس إلا بعد نظر وتدبر وتفكير للوصول إلى معناه مثلاً كتوصيل الكهرباء او كصنع شيء يحتاج إلى تفكير، والوصول إلى المعرفة لا يحصل إلا بالحد، وهذا الحد لا يمكن الإجابة به عن كل سؤال بل على البعض، والسؤال هو عبارة عن طلب، وله مطلوب وصيغة، والصيغ والمطالب كثيرة، ولكن ما يطلق عليها امهات المطالب اربعة وهي:

اولاً: ما يطلب بصيغة (هل). ويطلب بهذه الصيغة امران، اما أصل الوجود، مثل، هل الله تعالى موجود؟

او حال الوجود ووصفه، مثل، هل الله تعالى خالق البشر؟

ثانياً: ما يطلب بصيغة (ما). ويطلق لطلب ثلاثة امور.

أ- أن يطلب لشرح اللفظ، ويطلق عليه، حدُ لفظيُ.

ب- أن يطلب لفظ محرر جامع مانع يتميز به المسؤول عنه عن غيره، حداً رسمياً.

ج- أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقته، حداً حقيقاً.

ثالثاً: ما يطلب بصيغة(لم)، وهو سؤال عن العلة.

رابعاً: ما يطلب بصيغة(أي)، وهو الذي يطلب به التمييز ما عرف جملته عما اختلط به، كما إذا قيل ما الشجر؟ فقيل: إنه جسم، فينبغي ان يقال، اي جسم هو؟ فيقال، جسم نام[1]، وبالتالي فهذه التعريفات والمطالب تقتنص بالحد وعن طريق معرفة الحد يمكن الوصول إلى العلم بالبرهان فلا يمكن معرفة المركبات إلا عن طريق معرفة المفردات.

(١) الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ص٢٤-٢٥ .

الفصل الثالث

الرأي المنطقي للعلّامة الحلّي في

القضايا وأقسامها

المبحث الاول: القضايا الحملية

المبحث الثاني: القضايا الشرطية

المبحث الثالث: القضايا الموجهة

تطرقنا إلى مباحث التصورات بما فيها من الفاظ ودلالتها على المعاني من قبيل الاسم والكلمة بما تحمل من مفاهيم العبارة والقول الشارح كالتعريف بالحد عن طريق الكليات الخمس، لأنه لابد وأن يسبق مباحث الحجة، مباحث المعرف، إذ لا يمكن دراسة التصديقات من دون البحث في التصورات، لأن القياس لا يستقيم إلا إذا تقدمته مفاهيم العبارة إذ يعتمد بالدرجة الاولى على العبارة التي هي (كلام في القول الجازم)... ((فمبحث العبارة منذ مؤسس المنطق يتعامل مع الاسم والكلمة(=الفعل) والالفاظ الدالة عليها مقرونة باللغة))[١]، لأن القضايا تتكون من تلك العبارات التي ينتقل عن طريقها الذهن من المفرد إلى النسبة او من اللفظ إلى القضية، وقبل الخوض في مفهوم القضية وتعريفها لابد من التمييز بينها وبين الحكم، وهل هي تختلف عن الحكم؟ ام انها هي نفس الحكم؟ لأنه هناك مشكلة واجهت المناطقة هل هناك قضية ام هناك حكم، وهل نتكلم منطقياً في الاحكام فقط ام في القضايا والاحكام، لأن من المناطقة من يستعمل كلمة حكم فقط، ومنهم من يستعمل كلمة قضية، فالذين يقولون بالحكم هم اصحاب المذهب السيكولوجي[٢] في المنطق، واما من يستعمل لفظة قضية فهم الذين يتجهون اما اتجاهاً لغوياً او اتجاهاً منطقياً بحتاً، لكن هل هي مشكلة لفظية فقط وليس من الضروري التطرق لها؟ وهل من الممكن إسقاط أحد الاسمين، فلنعرف الحكم إذاً ولنعرف القضية[٣].

فالحكم: هو الذي يكون بمثابة النشاط الذهني الذي ينتزع شيء من شيء وهو ما عرفه أرسطو بأنه ((إيقاع شيء على شيء أو انتزاع شيء من شيء))[٤]

اما القضية: هي ((القول الواحد الأول الجازم))[٥]، الذي ((حكم فيه بشيء على شيء أخر وأخبر فيه بشيء عن شيء أخر))[٦]، أو ((التركيب الخبري الذي يقال لقائله إنه صادق فيما قاله أو كاذب))[٧].

---

(١) جعفر آل ياسين، فيلسوف- عالم دراسة تحليلية لحياة ابن سينا وفكره الفلسفي، ط١، دار الاندلس، بيروت، ١٤٠٤هـ، ص١١٨ .

(٢) مذهب يعتمد على تفسير السلوك الإنساني الفردي، والتجربة الداخلية للفرد، ويرى بأن التجربة الداخلية الخاصة بالإنسان هي مبدأ كل سيكولوجيا، ومنهم ليبس تيودور: مؤسس المعهد السيكولوجي في جامعة ميونخ، ينظر: إيلي ألفا، موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، ج٢، ص٣٩٦.

(٣) النشار، المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص٢٢٣.

(٤) أرسطو طاليس، المنطق، ج١، ص١٠٤

(٥) المصدر نفسه، ص٦٤.

(٦) الفارابي، المنطق عند الفارابي، ج٢، كتاب القياس، ص١٣.

(٧) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٢.

فمثلاً ابن سينا عن طريق التعريف يبين على الترابط بين القضية والحكم فبمجرد ذكر القضية لابد من وجود حكم عليها[١] ويتضح للقارئ عن طريق التعريف أنهما بما يمثلان الفكر فيكون لا فرق بينهما.

وقد ذكرنا هذه المقدمة لبيان الصلة التامة والمترابطة بين القضية والحكم وانه لا فرق بينهما بل متصل أحدهما بالآخر فحينما تذكر القضية لابد وان يذكر الحكم.

وهذا ما نراه عند العلّامة الحلّي كما ذكره الأخضري فهو حينما يذكر أجزاء القضية يجعل الحكم واحداً من تلك الأجزاء إذ يقول((كل قضية لها في الذهن أربعة أجزاء أو أقسام وهي: **المحكوم عليه، والمحكوم به ، والنسبة الحكمية، والحكم**))[٢]، إضافة إلى أنهما مكمل احدهما الاخر او بمعنى أخر ينطبق احدهما على الأخر، وهذه القضية تنقسم إلى عدة تقسيمات، منها ما هي صنفية، ومنها ما هي نوعية،

فالصنفية: هي انقسام القضية إلى ذاتية وضرورية، **والنوعية:** هي انقسام القضية إلى حملية وشرطية، والحملية: هي التي تنحل إلى مفردين إذا حذفت الادوات، مثل: زيد عالم فإنها تنحل إلى زيد وهو مفرد وكذلك عالم أيضاً هو مفرد، والشرطية، تنحل إلى قضيتين إذا حذفت الأداة[٣].

(١) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٤
(٢) الأخضري، أبو زيد عبد الرحمن(ت٩٨٣هـ)، السلم في علم المنطق، تحقيق، عمر فاروق، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص٩٣.
(٣) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٥؛ والحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٤٣.

المبحث الأول

القضـــايـــا الحمليـــــــة

تعد القضية الحملية الركن الأساس في المنطق الارسطي وقد تناولها أرسطو بالبحث بما فيها من مباحث وأقسام وكذلك علاقاتها مع بعضها، إذ إنه عرفها((بالقول الجازم الذي يحتمل الصدق أو الكذب، وقد اشار اليه بالإيجاب: الذي هو حكم بشيء على شيء))[١]، وهو ما يطلق عليه بالإيجاب الحملي اي انه يكون فيه اثبات وليس نفي مثل: الإنسان حيوان فهو الحكم على هذا الإنسان الموجود في الذهن بأنه حيوان[٢]، واما السلب الذي ذكره أرسطو فهو: ((الذي حكم بنفي شيء عن شيء))[٣]، وكذلك يطلق عليه ((بالسلب الحملي مثل: الإنسان ليس بجسم))[٤] وهذه القضية قد عبر عنها أرسطو بالبسيطة التي تعبر عن أبسط الاقوال التي يحكم عليها بالصدق أو الكذب، وتتكون من عنصرين بسيطين هما الموضوع والمحمول وتوجد بينهما رابطة، وقد يكون المحمول أسماً، مثل الإنسان حيوان، وقد يكون كلمة(=فعل)، مثل الإنسان يمشي، وهذه الكلمة قد تدل على الماضي، مثل: زيد مشى، أو على الحاضر مثل: زيد يمشي، أو على المستقبل مثل: زيد سيمشي[٥].

وتكون العلاقة الاساسية في القضية هي الحمل إذ يحمل المحمول على الموضوع، و قد تعرف القضية بأنها القول الذي ((أخبر فيه بشيء عن شيء، مثل: زيد ذاهب، وعمرو يمشي، والإنسان حيوان، فالخبر يسمى المحمول والمخبر عنه يسمى الموضوع... وقد تكون موضوعاتها معانٍ كلية، مثل الإنسان حيوان، أو أشخاص، مثل: زيد حيوان))[٦]، فالإنسان هو مفهوم عام، وزيد هو شخصي، وقيل هي ((التركيب الخبري الذي يحكم فيه بأن معنى محمول على معنى أو ليس بمحمول عليه))[٧]، وكذلك عرفت بأنها((تركيب المعاني المفردة إلى اقسام

(١) أرسطوطاليس، المنطق، ج١، ص٦٤-٦٥ .
(٢) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٥.
(٣) أرسطوطاليس، المنطق، ج١، ص٦٥ .
(٤) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٥ .
(٥) الفارابي، المنطق عند الفارابي، ج٢، كتاب القياس، ص١٢.
(٦) المصدر نفسه، ص١٢-١٣ .
(٧) أبن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٤ .

يتطرق لها بالصدق والكذب))[١]، واما من جاء بعد ابن سينا من المناطقة المتأخرين فقد اكتفوا بذات التعريف للقضية الحملية، كالغزالي وأبن رشد والرازي والسهروردي والعلّامة الحلّي، إلا أن الحلّي قد أشكل على التعريف من جهة الدور بقوله:((ولا تخلو هذه التعريفات عن الدور ، فأن الصدق والكذب من الاعراض الذاتية للخبر فلا يمكن معرفتهما إلا بأخذه في حدهما))[٢]، وقد أجاب على هذا الإشكال وأوضح بأن التعريف إنما هو للخبر بقوله:((أن التعريف إنما هو للفظ الخبر، وتعريف الصادق: بأنه الخبر المطابق، تعريف له بماهية الخبر، فاختلفت جهة التوقيف، فلا دور))[٣].

أولاً- عناصر القضية الحملية:

قسم أرسطو عناصر القضية الحملية ومن جاء من بعده من المناطقة إلى ثلاثة أقسام وهي:

أ- **الموضوع:** صنف أرسطو الموجودات إلى أربعة أصناف هي:

١- موجودات تقال على موضوع وغير موجودة في موضوع، وهي كليات الأشياء.

٢- موجودات لا تقال على موضوع وموجودة في موضوع وهي جزئيات الاعراض، مثل: بياض ما.

٣- موجودات تقال على موضوع وموجودة في موضوع، وهي كليات الأعراض، كالبياض الكلي بالقياس إلى بياض ما.

٤- موجودات لا تقال على موضوع وغير موجودة في موضوع، وتسمى جواهر أول، مثل إنسان ما[٤].

ب- **المحمول:** وهو الذي يحكم به على الموضوع ويدل عليه[٥]، وهو بمنزلة الخبر الذي يخبر عن الموضوع[٦]

---

(١) الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص٥٣ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٣١.
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٤٣.
(٤) أرسطوطاليس، المنطق، كتاب المقولات، ج١، ص٣٦-٣٧ ؛ وينظر: القضية الحملية الارسطية وموقف المنطق الرمزي منها(فريجة نموذجاً)، الدكتورة هنى محمد الجزر، بحث، مجلة جامعة دمشق- المجلد٣٠- العدد٣-٤، ٢٠١٤م.
(٥) المصدر نفسه، ص١٠٤.
(٦) الفارابي، المنطق عند الفارابي، ج٢، ص١٢.

أ- **الحكم:** فالحمل المنطقي أو القضية الحملية لا تعطي المعنى إلا إذا اكتملت معاني عناصرها الثلاث في ذهن السامع أو المتلقي، فكما ذكر أرسطو بأن الحمل إيجابي وسلبي، فالموجب مؤلف من موضوع ومحمول ونسبة بينهما، والسالب مؤلف من موضوع ومحمول ورفع وجود النسبة بينهما، ولا يتحقق رفع الشيء في الذهن دون وجوده في الذهن[١]، وهذه النسبة او الرابطة لابد منها لأنه إذا تصورنا الموضوع أو المحمول من دون تلك الرابطة فلا يمكن أن يكون الحكم، ثم أنها يمكن أن يدل عليها بلفظ ظاهر أو قد يسقط في كثير من اللغات وإن كان لابد منها لكن لظهورها سقطت، واللفظ قد يرد بصورة اسم مثل:(زيد هو كاتب)، أو بصورة كلمة مثل(زيد يكون كاتباً)[٢].

وقد حدث خلاف بين المتأخرين بعد ابن سينا في مسألة أجزاء القضية الحملية، فالفخر الرازي اعترض على ابن سينا في تقسيمه لأجزاء القضية فهو يرى بأن القضايا ذات المحمول الجامد هي التي يمكن أن ترتبط برابطة أما ذات المحمول المشتق فلا ترتبط برابطة فهو ليس صحيحاً، إلا أن الشيخ الطوسي قد أعترض على الفخر الرازي ووصف رأيه واعتراضه بالسهو إذ يقول((والفاضل الشارح أعترض على الشيخ بأن قال: الكاتب يقتضي الارتباط بغيره لذاته إذ هو من الأسماء المشتقة فقوله (وحقه أن يقال زيد هو كاتب) ليس بصحيح بل إنما يصح ذلك في الأسماء الجامدة وحدها وقد سهى في هذا الاعتراض))[٣].

فالطوسي يرى أن الفعل يرتبط لذاته بفاعله وليس بغيره والفاعل لا يتقدم على الفعل في العربية ولا يرتبط لذاته باسم يتقدمه، فهو يحتاج إلى أن يرتبط بمثله[٤]، أما العلّامة الحلّي فقد خطّأ الفخر الرازي واتبع رأي استاذه الطوسي في قوله بالأجزاء الثلاثة للقضية الحملية ولابد من وجود الرابط بقوله:((أن المحمول سواء كان أسم أو كلمة أو مشتقاً فإنها تحتاج إلى ذكر الرابطة، فإن الكلمة إنما ترتبط بذاتها بفاعلها كما في صورة، قام زيد))[٥]، وقد((زعم فخر الدين أنها تكون مرتبطة لذاتها بالموضوع في القضية وهو خطأ))[٦]، إلا أن العلّامة يعود في هذا الرأي ويتخذ

(١) الساوي، البصائر النصيرية في علم المنطق، ص١٠١.
(٢) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٦.
(٣) الطوسي، شرح الإشارات والنبيهات، ج١، ص١٢٦.
(٤) ابن سينا، الإشارات والنبيهات، نقلاً عن الشارح الطوسي، ص١٢٦.
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٦.
(٦) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٤٧.

موقفاً وسطا بين الطوسي والرازي إذ يتفق في جهة مع الفخر الرازي في انه وجود قضية ثنائية محذوفة الاداة، إذ يقول:((والحاجة إلى الرابطة إنما هي للتعين، فأذن القضية إما ثلاثية تامة، وهي المربوطة برابطةٍ غير زمانية(*)، وإما ثلاثية غير تامةٍ، وهي المربوطة بالكلمات، أو كان المحمول فيها كلمة أو أسماً مشتقاً، وإما ثنائية، وهي ما حذف فيه الأداة))(١)، وهنا العلّامة يجمع يجمع بين الرأيين ويرى أن هذا النزاع هو لغوي كما يذكر ذلك هو في كتاب المراصد(٢)

ثانياً- تقسيم القضية الحملية:

ذكرنا أن القضية الحملية تعد الركن الأساس في المنطق الأرسطي وقد تناولها أرسطو بالبحث إذ انه يعد اول من قسمها من حيث الكم إلى كلية وجزئية، ومن حيث الكيف إلى موجبة وسالبة، وتكلم عن سورها بشكل عام وإن كان لم يذكر لفظة السور إلا انه ذكر الكلمات التي تدل على معناه، كـ(لا واحد- لا- كل- ليس كل)(٣)، فالسور: هو((اللفظ الذي يدل على أن المحمول حكم به على بعض الموضوع أو كله))(٤)، و لما كانت القضية الحملية قسمين، كلية أي إنها تدل على معنى كلي، وجزئية أو شخصية فأن القضية ذات المعان الكلية تنقسم إلى ماهي محصورة بأسوار، ومنها ما هي غير محصورة بأسوار وتسمى مهملة، والمحصورات بالأسوار أربعة: موجبة كلية، وسالبة كلية، وموجبة جزئية وسالبة جزئية(٥)، فالكلية كما ذكرنا حكمها عام وهي اما موجبة مثل: (كل إنسان حيوان)، واما سالبة مثل: (ليس واحد من الناس بحجر)، واما الجزئية فحكمها في البعض وهي اما موجبة مثل: (بعض الناس كاتب)، واما سالبة مثل: (ليس كل إنسان بكاتب)(٦)، وفي هذا المثال يجعل الطوسي السلب الجزئي بالالتزام، والعام لا دلالة له، إلاّ أن العلّامة الحلّي يوضح هذا بطريقة أخرى فيقول:((السالبة الجزئية: التي يحكم فيه بسلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، وسورها، ليس كل، وليس بعض، وبعض ليس، كقولنا، ليس كل حيوان إنساناً، وليس بعض الحيوان إنساناً، وبعض الحيوان ليس بإنسان،

(*) الغير زمانية: هي التي خالية من الزمان مثل: زيد هو قائم، اي تستعمل في الاسم ، والرابطة الزمانية: هي التي يكون فيها زمان مثل: كان وامثالها، وقد تستعمل فيما لا يكون زمان مثل: (كان الله غفوراً رحيما)، ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٧.

(١) الحلي، مراصد الدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٣٥.
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٥
(٣) أرسطوطاليس، المنطق، ج١، ص١٠٨-١٢١.
(٤) الفارابي، المنطق، ج٢، ص١٣-١٤.
(٥) الفارابي، المنطق، ص١٤.
(٦) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٧-١١٨.

فالفرق بين الأول والباقين، أن الاول يدل على سلب الحكم عن الكل بالمطابقة وعلى سلبه عن البعض بالالتزام، واما الباقيان فبالعكس فأنهما يدلان على سلب الحكم عن البعض بالمطابقة وعن الكل بالالتزام))[١] ،وهذه القضايا اثنان، **المحصورة**، والتي تكون مسورة كما ذكرنا، **ومهملة** اي لا سور لها مثل: (الإنسان في خسر)[٢].

وهناك القضية **الشخصية** التي تكلم عنها أرسطو في كتاب العبارة[٣]، وهي التي تصدق على شخص واحد بعينه،((والتي يكون الموضوع أمراً شخصياً واحداً بالعدد، مثل: زيد كاتب))[٤]، وهذا التقسيم الثلاثي للقضية شاع عند المناطقة بعد أرسطو حتى جاء ابن سينا وأراد توضيح أقسام القضية الحملية فزاد على الاقسام قضية الإنسان العام إذ يقول((إذا حمل أمر على الإنسان وجب أن يحمل على العام لا محالة))[٥]، وهذه القضية لم يعدها المتأخرون ومنهم الأبهري مهملة كما ذكر العلّامة الحلّي، لأن **المهملة** هي التي ((يحكم فيها على الافراد ولا تبين فيها كميتها))[٦]، بل سموها القضية **الطبيعية** والتي يكون ((الحكم فيها ليس على الافراد بل على الماهية باعتبار عروض الكلية لها، مثل: الحيوان جنس، والإنسان نوع، فأن الحيوان من حيث هو هو ليس بجنس ، وإلا لما صدق على الإنسان، وإنما تعرض له الجنسية باعتبار عروض الكلية له، وكذلك الإنسان إنما كان نوعاً باعتبار عروض الكلية له))[٧]، ولكن العلّامة الحلّي لم يتبع المناطقة في ذلك بل جعل الطبيعية قضية عامة إذ يقول((وأما ينظر إليها من حيث تقع على الكثرة وهي المأخوذة بمعنى الكلي العقلي ونحن نسميها القضية العامة، كقولنا(الإنسان نوع) و(الحيوان جنس)))[٨]، وقد أشكل على الكاتبي القزويني الذي قال:((بأن القضية إن لم تصلح لأن تصدق كلية وجزئية سميت القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس، والإنسان نوع))[١] في هذا السياق وذكر بأنه أهمل قسماً خامساً من القضايا بقوله:((وقد أهمل المصنف القسم الأخر من

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٠.
(٢) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١١٧.
(٣) أرسطوطاليس، المنطق، كتاب العبارة، ص١٢١.
(٤) أبن سينا، منطق المشرقيين، ص٧٥.
(٥) أبن سينا، الشفاء، كتاب العبارة، ص٥١.
(٦) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥١ .
(٧) المصدر نفسه، ص٢٥١ .
(٨) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٨ .
(١) الكاتبي، علي بن عمر القزويني(٦٧٥هـ)، الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، ط١، د. مط، د. ت، ص٢٣ .

القضايا وهي: التي حكم فيها على الماهية من حيث هي هي، ونحن نسمي هذه القضية القضية الطبيعية، والتي سماها المصنف الطبيعية نحن نسميها القضية العامة))[١]. وهذا القسم يعد من إبداعات العلّامة الحلّي وبالتالي فأقسام القضية الحملية عند العلّامة من حيث الموضوع هي:

أولاً. القضية المحصورة او (المسورة): وهي التي تكون مقيدة بالسور كما عرفناه، ويحكم فيها على كل الافراد مثل: (كل إنسان حيوان)، أو على بعضهم مثل: (بعض الحيوان أبيض)، وكلا القسمين فيهما إيجاب وسلب[٢].

ثانياً. القضية المهملة: وهي التي يحكم فيها على الأفراد ولكن من دون بيان كمية الافراد المحكوم عليهم[٣]، مثل: (إن الإنسان لفي خسر)[٤].

ثالثاً. القضية الشخصية: وهي ((التي يكون موضوعها شخصاً معيناً باعتبار شخصيته وهي اما موجبة، تكون نسبة المحمول للموضوع هو هو، مثل: زيد كاتب، أو سالبة، تكون النسبة ليس هو هو، مثل: زيد ليس بكاتب))[٥].

رابعاً. القضية العامة: وهي التي ينظر إليها من حيث تقع على الكثرة وهي المأخوذة بمعنى الكلي العقلي، مثل: (الإنسان نوع)، و (الحيوان جنس)[٦].

خامساً. القضية الطبيعية: وهي التي ينظر إلى تلك الطبيعة من حيث هي هي ويحكم عليها بالمحمول، مثل: الإنسان حيوان[٧].

هذه هي اقسام القضية الحملية، إضافة إلى أن هناك بعض التقسيمات وبعض المناسبات فيما بين تلك القضايا ومنها:

أ-**اعتبار القضية المهملة** في قوة الجزئية، فقد اعد ابن سينا وغيره من المناطقة كالكاتبي القزويني والشيخ الطوسي أن ((القضية المهملة في قوة الجزئية وكون القضية جزئية الصدق

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ٢٥١-٢٥٢
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٨
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥١
(٤) سورة العصر،آية٢
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٨
(٦) المصدر نفسه، ص٥٨
(٧) ينظر: الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٨؛ الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٤٨-٢٥٢

تصريحاً لا يمنع أن يكون مع ذلك كلية الصدق))[١].

وقد أشار العلّامة الحلّي إلى هذه المسألة وأوضح أن العلاقة بين المهملة والجزئية هي علاقة تلازم بقوله((المعني بقول الحكماء: إن المهملة في قوة الجزئية، أنهما متلازمتان في الصدق، وبيان تلازمهما: أن الحكم إذا صدق على زيد فقد صدق على ما صدق عليه الإنسان، فإذا قلنا: زيد كاتب، صدق قولنا: كل ما صدق عليه الإنسان فهو كاتب، وهو المعني بقولنا: الإنسان كاتب، وإذا صدق على أفراد الإنسان من حيث هو صدق على بعض أفراده، لأنه إن صدق على الجميع صدق على البعض))[٢]، فالعلّامة هنا يرى أن المهملة كالكلية، ولما كانت الكلية تصدق على جميع الافراد فهي كذلك تصدق على بعض الافراد.

ب- يرى بعض المناطقة مثل ابن سينا والفخر الرازي أن القضية العامة مهملة، إذ يقول ابن سينا((وإما على تعيين الطبيعة فكما في قولنا الإنسان نوع وعام، وقولنا الإنسان هو الضحاك وهي مهملة))[٣]، لكن العلّامة الحلّي يرى أن هذا خطأ ويوضح ذلك بقوله: ((وقد تُجعل القضية العامة من قبيل المهملات وهو خطأ؛ فأن المهملة موضوعها كلي اي لاحق به الكلية بالفعل، ليس من حيث إن الكلية مأخوذة فيها، وقد تجعل الطبيعية مهملة. وهو خطأ؛ فإن الصالح للكلية غير ما صدق عليه الكلية بالفعل أعني المهملة، فإنهم في تقاسيم القضايا يقسمون الكلي إلى المحصور والمهمل))[٤].

ج- تفرع القضية الكلية الموجبة إلى عدة تقسيمات: الحقيقية والخارجية والذهنية

١- **الحقيقة:** وهي التي يرى بعض المتأخرين[٥] أنها كل ما لو وجد وكان (ج) فهو بحيث لو وجد كان (ب)، إلا ان ابن سينا وصف هذا الرأي بالسخيف وأوضح سبب رفضه لذلك بقوله((وعلى طريقة قوم فأن لقولنا كل –ج- ب- بالوجود وغيره وجهاً أخر، وهو أن معناه كل (ج)،مما في الحال أو في الماضي فقد وصف بأنه (ب)، وقت وجوده، فهؤلاء القوم

(١) أبن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٢٠؛ الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٢ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٢ .
(٣) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١،ص١٢٠ .
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٥٨-٥٩ .
(٥) لم يذكر ابن سينا من هم إلا انه اشار إلى انهم سبقوا المعلم الاول لذلك قال (وقد ذكر فسادهم المعلم الاول)، ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٦٦ .

يجعلون الموضوع في القضايا الفعلية كل ما هو (ج)، بالفعل مما هو في الحال أو في الماضي فلا يكون ما هو عند العقل (ج)، أو ما سيكون (ج)، في المستقبل مما يمكن أن يكون (ج)، داخلاً فيه... وإذا حكموا عليه بأنه (ب)، مطلقاً فقد أرادوا أنه موصوف بـ(ب)، في وقت وجوده ذلك وهذا هو مذهب سخيف قد ذكر فساده المعلم الأول، وذلك لأن ما يوجد (ج)، وقتاً ما هو بعض ما هو (ج)، لا كله))[١]، أما العلّامة الحلّي فكذلك رفض هذا التفسير ووصفه بأنه خطأ، والسبب انهم جعلوا ملزوم (ج)، ملزوم (ب).

وقد بين أن هذا خطأ من عدة وجوه:

الأول: أن المراد بالموضوع إما كل ما لو وجد وكان (ج)[٢] بالواو العاطفية من غير اشتراط كونه ملزوماً للجيمية، فيؤدي إلى عدم انعكاس الموجبة إلى جزئية والتي هي (بعض ما لو وجد وكان مع وجوده (ب) فهو مستلزم للجيم.

أو بدون الملزومية فيكون لا فرق بين المطلقة العامة الكلية والدائمية لأنه يصير معنى المطلقة (كل ما وجوده الخارجي ملزوم لج، فوجوده ملزوم لب)، واللزوم إن ثبت في وقت ثبت دائماً، فتكون المطلقة الكلية دائمة[٣].

الثاني: أن ملزوم ((ج)) لا يجب صدق ((ج)) عليه، والمراد هو ((كل ج)) كل ما صدق عليه ((ج)) لا كل ما لو وجد لوجد ((ج))، فأن علل ((ج)) التامة لو وجدت لوجد ((ج)) ولا يصدق ((ج)) عليها[٤].

الثالث: كيف يكون أسود ما هو ممتنع أن يكون أسود، وقد انكروا على الفارابي قوله الجسم الذي لم يوصف بالسواد أصلاً لا يدخل تحت مقولة (الأسود كذا).

الرابع: يلزم ألّا تصدق قضية كلية، لا موجبة ولا سالبة[١].

---

(١) أبن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١،ص١٦٥-١٦٦ .
(٢) يشير العلامة الحلي. إلى معنى (ج)، إذ يقول((ومسمى ج يدخل تحت عنوان (كل ((ج)))، فأن أريد بقولنا ((كل ج)) كل ما يصدق عليه (ج) من الافراد الشخصية أو النوعية، خرج المسمى والمفهوم عن تحت عنوان الموضوع، وكذلك لو كان المسمى جنساً وعنينا كل ما يصدق عليه (ج) من الافراد الشخصية أو النوعية، وهذا ما اصطلح عليه الشيخ وليس المعنى الأول))، ينظر: الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٢ .
(٣) ينظر: الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٣ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٤.
(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٤ .

ثم بعد ذلك يعطي العلّامة الحلّي رأيه بالقضية الحقيقية ويعرفها بقوله ((لا نعني بقولنا (كل((ج))، كلية ((ج))، أي الكلي المنطقي، ولا الكلي العقلي، ولا الكل من حيث هو كل أي الكل المجموعي، ولا ما حقيقته حقيقة ((ج))، ولا نعني به ما هو موصوف بـ(ج)، بل نعني به ما هو أعم، بحيث يشمل ما حقيقته ((ج)) وما هو موصوف به))[١]، ثم يعطي معنى أوضح لكل ((ج)) بقوله((والحق عندنا هو أن ((كل ج)) نعني به كل واحد مما يقال عليه ((ج)) سواء كانت الجيمية ذاته أو صفة غير ذاته، موضوعه مع ذاته، وسواء كانت الصفة دائمة أو غير دائمة وقتاً معيناً أو غير معين وسواء كان موجود في الخارج أو في العقل أو في الفرض الذهني مما لا يمتنع وجوده لذاته، وحينئذ تخرج عنه الممتنعات و الممكنات التي ليست ((ج)) بالفعل))[٢]، ثم بعد ذلك يعطي توضيحاً لذلك بقوله((ونعني به كل واحد واحد مما صدق عليه (ج) بالفعل على ما هو مذهب المحصلين، سواء كان حقيقته حقيقة (ج)، أو كان موصوفاً به، فأنه (ب)[٣].

٢- **الخارجيــة:** بعد أن ذكرنا معنى الـ(ج) وما يقصد به العلّامة ب(كل ج)، من الافراد الشخصية والنوعية، تكون القضية الخارجية عند العلّامة وهي((كل(ج) في الخارج فهو (ب) في الخارج، ولا يشترط أن يكون الحكم حال وجود (ج) أو قبله أو بعده))[٤] ويطلق عليها العلّامة بالخارجية الحقيقة.

٣- **الذهنيــة:** وهي التي موضوعها ممتنع وجعل الحكم فيها الامكان اي ممكن الوجود[٥]، وبالتالي فالحقيقة هي التي تكون نفس الأمر، والخارجية التي تكون مصداقها في الخارج، والذهنية التي تكون في الذهن، ولعل القارئ يرى بأنه قد طال بنا المقام في بيان هذه القضايا الثلاث، والسبب في هذا الاسهاب هو أن العلّامة قد وجد مصنف الشمسية وبعض المتأخرين قد غلطوا في بعض موارد هذه القضايا، فأراد بيانها وتوضيحها إذ يقول:((وطوّلنا الكلام هاهنا لغلط المصنف وجماعة من المتأخرين فيه))[١]، ثم أنه إذا كانت الذهنية في

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٤٢ .
(٢) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٤ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٣ .
(٤) المصدر نفسه، ص٢٥٣.
(٥) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٥ .
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٥ .

الذهن فلا توجد مقارنة أو فرق بينها وبين الحقيقية أو الخارجية إلا أنه هناك فرق بين الحقيقية والخارجية من حيث إن كل واحدة منهما تصدق بدون الأخرى وبما ان الحقيقية هي نفس الأمر كما ذكرنا فأنه لو أخذت المربعات بما هي مربعات في حقيقتها حتى لو لم توجد في الخارج فأنها مربعات حقيقة وبذلك صدقت الحقيقية وكذبت الخارجية لأنه لا حاجة لوجودها الخارجي، أما الخارجية فلأن مناط صدقها بالخارج إذ لو فرضت انحصار الاشكال في المربعات صدقت الخارجية لأنه كل شكل في الخارج مربع في الخارج، وبهذا تكذب الحقيقية لأنه المثلث لو وجد لم يكن شكلاً لأنه ليس مربعاً[١].

أ- **تقسيم القضية إلى معدولة ومحصلة:** تكلم ابن سينا على القضية المعدولة والمحصلة وأوضح أن المعدولة هي التي يدخل فيها حرف السلب على الالفاظ المؤلفة وعلى المفردة كمن يقول ((هو زيد غير بصير))، ويقصد بغير البصير الأعمى أو معنى أعم منه، واما التي لا يوجد فيها حرف السلب فهي المحصلة[٢]، وقد تابع المتأخرون ابن سينا في تعريف المعدولة والمحصلة، اما العلّامة الحلّي فيتفق في موضع ويختلف في أخر فيعرف المعدولة التي يصير حرف السلب جزء اما من المحمول او من الموضوع، وإلا فهي محصلة إن كانت موجبة، وبسيطة إن كانت سالبة[٣]، فالمركب الذي يتكون من حرف السلب واللفظ المحصل إذا جعل جزء من القضية صح أن يكون موضوعاً وتسمى معدولة الموضوع، مثل((اللاإنسان جماد))، وأن يكون محمولاً وتسمى معدولة المحمول مثل((الإنسان لا جماد))، وأن يكون جزء منهما وتسمى معدولة الطرفين مثل ((اللا إنسان لا ناطق))[٤].

لكن قد لا يمكن التفريق بين الموجبة المعدولة وبين السالبة البسيطة لوجود حرف السلب في طرف المحمول في كلاهما لأن لفظة المعدولة يطلق على معدولة المحمول، إلا أن العلامة يفرق بينهما عن طريق اللفظ والمعنى:

فاللفظ: إذ تقدم حرف السلب على الرابط تكون القضية سالبة وخاصة الثلاثية التي يكون فيها موضوع ومحمول والرابط مثل((الإنسان ليس هو بحجر))، وإن تأخر عن الرابط فتكون

(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٥-٢٥٦ .
(٢) ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٢٣-١٢٤.
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٦ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٩٤ .

معدولة مثل((الإنسان هو ليس بحجر))، واما في الثنائية التي لا يكون فيها رابط ظاهر فالتمييز بينهما يكون بالنية والاصطلاح فتوضع (((غير)))، و(((لا))) للعدول مثل ((زيد غير عالم))، ((الإنسان لا جماد))، و(ليس) للسلب مثل ((الإنسان ليس حجراً))[١].

واما المعنى: فهو أن السلب يصدق على المعدوم دون الإيجاب؛ ولأن السلب عدم شيء عن شيء مطلقاً، والإيجاب المعدول هو عدم شيء عن شيء من شأنه أن يكون له في ذلك الوقت او قبله او بعده، ومن شأنه أو شأن نوعه أو جنسه القريب أو البعيد[٢]، وفي مسألة المعنى قد أشكل العلّامة على الذين قالوا بأن المعدولة لا تصح إلا على الموضوع الموجود، والسالبة قد يكون موضوعها معدوم، وخطّأهم بقوله((إن هذا على الاطلاق غير صحيح ، فأن الإيجاب لا يشترط فيه الوجود إلا على ما نقلناه عن بعض القدماء وأبطلناه))[٣]، ثم انه يؤكد ان الإيجاب والسلب كلاهما يستدعيان وجوداً ذهنياً حتى يصح الحكم بالإيجاب والسلب، وهذا السلب يصح في الامور العدمية كما هو في الوجودية فأن زيداً المعدوم يصدق عليه انه ليس ببصير ، واما الوجود الخارجي فتستدعيه الخارجية الإيجابية دون السالبة، وهذا الفرق يتم في خارجية الموضوع دون حقيقته[٤].

القضية المنحرفة: لما كان سور القضية والذي هو الكل او البعض وامثالهما يدخل على الموضوع في القضية فتكون القضية طبيعية وغير منحرفة، إلا أن السور إذا دخل على المحمول يغير القضية ويحرفها وقد تكلم ابن سينا عن القضية المنحرفة وقد تبعه المتأخرون في تعريفها وعرفوها بأنها هي التي يدخل فيها السور على المحمول وتنحرف عن مسارها الطبيعي وعن صدقها وتكون كاذبة، وقد قسم العلّامة المنحرفة إلى أربعة أقسام وهي:

الأول: أن يكون الطرفان شخصيين، فأن قُرن بالمحمول سور إيجابي كلي أو جزئي، كذبت، مثل: (زيد كل عالم)،(زيد بعض الكاتب)، وإذا قرن به سور السالبتين صدقت، مثل: (زيد ليس كل كاتب)،(وزيد ليس بعض العالم)، هذا مع عدم اقتران الموضوع بشيء او قرن به سور إيجابي.

---

(١) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٤٥ .
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٥-١٤٦ .
(٣) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٦ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٥٨ .

الثاني: أن يكون الشخصي محمولاً على الكلي، وحكمه كالأول.

الثالث: أن يكون الكلي محمولاً على الشخصي، فأن كان الموضوع مسوراً فكالأول، وإن لم يكن، كذبت إن قرن بالمحمول سور إيجابي كلي، فيصدق السلب الجزئي، وإن قرن به إيجاب جزئي صدقت في الواقع وكذبت في غيره، والسلب الكلي بالعكس، ولو قرن بالموضوع حرف سلب رافع للحكم فالأمر بالعكس.

الرابع: أن يكونا كليين، فأن كان الموضوع مهملاً، مثل: (الإنسان ناطق)، كذبت[١]، مع الإيجاب الكلي، فيصدق مع السلب الجزئي ومع الموجب الجزئي في الواقع. والسالب الكلي بالعكس[٢].

(١) لأن الموضوع إذا اريد به طبيعة الإنسان فهذا مستحيل أن تتصف كل ماهية بطبيعة واحدة، وإذا اريد المهملة فكذلك كذبت لاستحالة اتصاف بعض افراد الإنسان مثلاً بكل واحد واحد من افراد الحيوان.
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٣٩-١٤٠ .

المبحث الثاني

القضـــايا الشـــــرطيـــــــة

بعد أن تناولنا القضية الحملية وذكرنا أقسامها نأتي لبيان القضية الشرطية، لكن قبل أن نتطرق لها لابد من الاشارة هل كانت نشأتها على يد أرسطو؟ أم أنها نشأت بعده، فبعد البحث والاطلاع على كتب أرسطو لم نجد أن أرسطو تطرق بشكل مفصل عن القضايا الشرطية بقدر ما كانت القضية الحملية تمثل الركن الاساس في المنطق الأرسطي وهذا ما صرح به الفارابي بأنه كانت كتابات الشراح وليس أرسطو نفسه إذ قال:((وزعموا أن لأرسطو طاليس كتباً في المقاييس الشرطية، واما في كتبه في المنطق فما نعلم أنه أفرد قولاً في المقاييس الشرطية، وإنما يوجد ذلك في تفاسير المفسرين يحكونها عن ثيوفراسطس*))[١]، فقد تطرق أرسطو للقياس الحملي وكذلك الاقيسة ذوات الجهة ولعله تطرق للشرط في امثلته لكنه لم يفصل القول فيها[٢]، اما ابن سينا فقد نسب إلى أرسطو كتاباً ولعله كان يضم القضايا الشرطية وإن لم يصرح بشكل واضح فقال:((وقد كنا علمنا في هذا الباب ويقصد القضايا الشرطية في بلادنا كتاباً كبيراً مشروحاً غاب عنا في أسفارنا ومفارقتنا لأسبابنا، وكأنه موجود في البلاد التي كنا بها))[٣]، وقد تبع ابن سينا بعض الشراح المتأخرين في نسب الشرطية لأرسطو إلا أن أبي البركات البغدادي أشكل على ذلك ولم يتبع ابن سينا في ذلك وأوضح انه لم يكن لأرسطو كتاب مفصل في القضايا الشرطية إذ قال:((ولم يذكر أرسطو طاليس في كتابه في المقاييس التي تكون من القضايا الشرطية سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على مقاييس اقترانية منها صرفة ومختلطة بالحمليات والذهن السليم يعرفها مما قيل والغى ذكرها في كتابه إما لقلة فائدتها في العلوم فكره التطويل بها او لاعتماده على أن الاذهان التي عرفت الحمليات تنتهي منها إليها

---

(١) نقلاً عن عصام زكريا محمود، مفهوم اللزوم المنطقي ومشكلاته، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة، كلية الآداب قسم الفلسفة، بأشراف: محمد مهران رشوان، القاهرة، ٢٠٠١، ص٤٥ .

(٢) ينظر: إبراهيم مدكور، من مقدمة كتاب الشفاء، ابن سينا، الشفاء، كتاب القياس، ص٨.

(*)أسمه الحقيقي طيرطامس فيلسوف وكاتب يوناني ولد بين ٣٧٢و٣٦٨ ق. م، ومات بين ٢٨٨و٢٨٥، وكان ينتمي للجيل الاول من المشائين، ينظر: طرابيشي، معجم الفلاسفة، ص٢٥٢ .

(٣) أبن سينا، الشفاء، كتاب القياس، ص٣٥٦ .

فتعرفها بما عرفته من الحمليات أو لكليهما))[١]، ثم بعد ذلك يجيب أبو البركات البغدادي على من قال إن ارسطو له كتاب في الشرطيات ويعطي سبب امتناعه عن تأليف كتاب في القضية الشرطية إذ قال((وقال بعض المتأخرين أن أرسطو صنف فيها كتاباً خاصاً ولم ينقل إلى العربية، وهو تخمين لا حقيقة له فأنه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضعها هذا وليس فيها ما يستحق أن يفرد له كتاباً منقطع المبادئ والاواخر))[٢]،والسبب في ذلك ((اما لصعوبته واما لغرابته واما لأنه لا حاجة إليه وربما جميعها))[٣]، واما انه أراد الاحتراز عن الزيادة كما يرى ذلك قطب الدين الشيرازي فقال((واحترز فيه عن الزيادة على ما يجب، كلوازم المتصلات والمنفصلات والاقترانات الشرطية التي لا ينتفع بها لا في الدنيا ولا في الاخرة والتي زادها المتأخرون))[٤].

إلا أن لوكاتفيش يرى بأن أرسطو تطرق للقضايا الشرطية ولكن ليس بالشكل الذي تطرق للحملية[٥] وحسب رأي الدكتور محمد عزيز نظمي لم يكن أرسطو هو اول من كتب في القضايا الشرطية ولم يعرفها ولم يدخلها في اعتباره[٦] بل الشراح الذين جاءوا من بعده ومنهم الرواقيون إذ قاموا بتأليف مقدمات وأقيسة شرطية في صور مختلفة منها متصلة ومنفصلة وعنادية وغير عنادية حتى وصلوا حد الإسراف في ذلك[٧]،حتى أن الشراح المسلمين لم يقفوا عند أبحاث أرسطو بل أضافوا أبحاثاً أخرى متابعين الشراح اليونانيين وأهم تلك الإضافات إضافة القضايا الشرطية إلى جانب الحملية التي هي من تأسيس أرسطو، وبالتالي يكون تقسيم القضية عند المسلمين إلى حملية وشرطية والشرطية إلى متصلة ومنفصلة إذ انه كما ذكرنا أن ارسطو لم

---

(١) ابن ملكا، ابو البركات هبة الله بن علي البغدادي(ت٥٤٧هـ)، المعتبر في الحكمة، تحقيق، حيدر آباد، ط١، دائرة المعارف العثمانية، د. ع، ١٣٥٧هـ، ج١، ص١٥٥.

(٢) ابن ملكا، المعتبر في الحكمة، ص١٥٥ .

(٣) المصدر نفسه، ص١٧٣ .

(٤) الشيرازي، قطب الدين محمود بن مسعود(ت٧١٠هـ)، شرح حكمة الاشراق، تحقيق، عبدالله نوراني، ط١، مؤسسة مطالعات، طهران، ١٣٧٩هـ، ص٣٠ .

(٥) ينظر: لوكاتفيش، يان(١٨٧٨-١٩٥٦م)، نظرية المنطق الأرسطي من وجهة نظر المنطق الصوري الحديث، ترجمة، عبد الحميد صبرة، ط١، دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٦١م، ص٨٠-٨٢.

(٦) نظمي، محمد عزيز، المنطق الصوري والرياضي دراسة تحليلة لنظرية القياس وفلسفة اللغة، ط١، المكتب العربي الحديث، الأسكندرية، ١٤٢٢هـ، ص٨٦.

(٧) ابن سينا، الشفاء، كتاب القياس، نقلاً عن إبراهيم مدكور، ص١٣ المقدمة.

(*) فيلسوف ورياضي يوناني ولد نحو ٣٢٠ ق. م، درس على أرسطو، وكان صديقاً لثيوفراسطس.

يذكر الشرطية بل وجدت أولاً على يد ثيوفرسطس و اوديموس(*)، بعد ذلك ظهرت بصورتها الكاملة على يد الرواقيين وعن طريق الشراح اليونانيين انتقلت إلى العالم الإسلامي(١)، وعن طريق هذا النقل اهتم المناطقة المسلمون بالقضايا الشرطية بصورة كبيرة إذ تناولوها بالدراسة والتقسيم إلى عدة فروع وانواع والتي منها المتصلة والمنفصلة وقسموا هذه الانواع إلى فروع ومنها تقسيم المتصلة إلى مانعة الخلو ومانعة الجمع ومانعة الخلو والجمع(٢)، ويعد ابن سينا أول منطقي توسع في القضايا الشرطية، اما قول أبي البركات البغدادي بعدم فائدتها ففيه كلام لأن أغلب العلوم اليوم تعتمد على القضايا الشرطية، وبعد اتضاح أن القضية الشرطية ليست من تأسيس أرسطو وإنما ظهرت على يد شراح أرسطو، نأتي لتعريف القضية الشرطية وأقسامها.

أولاً- تعريف القضية الشرطية:

فبعد أن ذكرنا نشأة القضية الشرطية نأتي لتعريفها، حيث كانت لها تعريفات عدة، فالبداية مع الفارابي الذي حد القضية الشرطية بأنها ((وهي التي تضمنت أتصال بين المقدم والتالي))(٣)، في حين عرف أبن سينا القضية التي يكون فيها((حكماً بنسبة جزء إلى جزء))(٤)، فقد جعلها متشابهة مع القضية الحملية في أن كلتا القضيتين فيهما نسبة، وكذلك جعل الشرطية تتوافق مع الحملية إذ يقول((والقضية الشرطية توافق الحملية في أنها قول جازم موضوع لأن يصدق به أو يكذب))(٥)، إلا أن القضية الشرطية هي مركبة من قضيتين كل واحدة منهما يصح أن يقال لها صادقة أو كاذبة وبهذا توافق الحملية، أما إذا دخل عليهما حرف الشرط فيخرجهما من كون كل واحدة منهما قابلة للصدق أو الكذب وهذا قد ذكره الغزالي إذ قال((وأما الشرطية المتصلة فلها جزآن كل جزء منهما يشتمل على قضية، أما الجزء الأول: فهو (إن كانت الشمس طالعة)، فيسمى مقدماً، ولو حذفت منه حرف الشرط وهو ((إن))، بقى قولك (كانت الشمس طالعة)، وهي قضية فكان حرف الشرط أخرجها من كونها قضية قابلة للتصديق والتكذيب، واما الجزء الثاني فهو: فهو(فالكواكب خفية)، فيسمى تالياً، ولو حذفت منه حرف الجزاء وهو ((الفاء))،

---

(١) النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، ص٦٦ .
(٢) ريتشر، تطور المنطق العربي، ص٦٨-٦٩ .
(٣) الفارابي، المنطق، كتاب القياس، ص٣١.
(٤) ابن سينا، الشفاء، كتاب القياس، ص٢٣٢ .
(٥) المصدر نفسه، ص٢٣١ .

لبقي قولك(الكواكب خفية)، وهو أيضاً قضية))[١]، في حين ابن رشد لم يتطرق لتعريف القضية الشرطية لأنه كان ملخصاً لمنطق أرسطو فقط وأرسطو لم يتطرق للقضية الشرطية، أما الفخر الرازي والسهروردي فأنهم قد تابعوا السابقين في تعريف القضية[٢]، اما العلّامة الحلّي، فقد عرف القضية الشرطية بأنها((وهي القول الجازم الذي لا تكون فيه القضيتين تمثل أحداهما الاخرى، والحكم فيه إما بملازمة بعض القضايا لبعض أو بسلب الملازمة، أو بمعاندة بعضها لبعضٍ، أو بسلب المعاندة، وإلا انتفى التركيب بينها))[٣]، فالعلّامة في هذا التعريف يتفق مع السابقين ولا يختلف في ذلك، فهو عن طريق هذا التعريف يوضح تقسيم القضية الشرطية إلى قسمين، لكن قبل هذا لابد من ذكر الأجزاء التي تتكون منها القضية الشرطية بكلا قسميها المتصلة والمنفصلة.

ثانياً- أجزاء القضية الشرطية:

اتفق المناطقة على أن القضية الشرطية لها ثلاثة أجزاء وهي كالتالي:

أ- **المقدم:** وهو الذي يقرن به حرف الشرط في المتصلة، مثل(إن كانت الشمس طالعة)[٤]، ويسمى ملزوماً[٥].

ب- **التالي:** وهو الذي يقرن به حرف الجزاء في المتصلة، مثل(فالنهار موجود)[٦]، ويسمى لازماً[٧]، وههنا التفاتة من العلامة الحلي في أن المقدم والتالي قد يتشاركان في بعض الموارد وقد يتباينان، فالاشتراك يكون في

١- **الموضوع:** مثل(كلما كان الإنسان حيوان، فالإنسان جسم) و(إما أن يكون الإنسان حيواناً وإما أن لا يكون جسماً)[٨].

---

(١) الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص٥٥ .
(٢) ينظر: ابن رشد، نص تلخيص منطق أرسطو، ص٨٧-١١٦؛ السهروردي، منطق التلويحات، ص١٨؛ الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، ص١٢٩.
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٦ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٦ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٩ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٦ .
(٧) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٩.
(٨) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠١ .

٢- **المحمول:** مثل(كلما كان كل حيوان جسم، فكل إنسان جسم)[١].

٣- **موضوع المقدم محمول التالي:** مثل(كلما كان كل إنسان حيواناً، فبعض الجسم إنسان) و (إما أن يكون كل إنسان حيوان وإما أن لا يكون بعض الجسم إنساناً)[٢].

٤- **محمول المقدم موضوع التالي:** مثل (كلما كان كل إنسان حيوان، فكل حيوان حساس) و (إما أن يكون كل إنسان حيواناً وإما أن لا يكون كل حيوان حساساً)[٣].

وإما أن لا يتشاركان وقد يتباينان مثل (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)[٤].

ت- الرابطة: وهي على قسمين في المتصلة وهي أدوات الشرط كـ(إن) الشرطية، و(فاء) الجزاء، وفي المنفصلة وهي أدوات العناد كـ(إما) و(أو)[٥]، وهناك أدوات أو حروف للاتصال وهي (إذا)، و(مهما)، و(كلما)[٦].

ثالثاً- أقسام القضية الشرطية:

قسم المناطقة القضية الشرطية إلى قسمين وهما المتصلة والمنفصلة وكل واحد منهما ينقسم إلى عدة أقسام فنرى الفارابي يذكر ذلك بقوله((والقياس الشرطي ضربان: متصل ومنفصل، فالمتصل ما كانت كبراه شرطية متصلة، والمنفصل ما كانت كبراه شرطية منفصلة، والمتصل ضربان، والمنفصل ثلاث أضرب))[٧]، وقد تابعه ابن سينا والمناطقة المتأخرون في ذلك بما فيهم العلّامة الحلّي.

أ- **القضية الشرطية المتصلة:** لم يختلف المناطقة في تعريف القضية الشرطية المتصلة إذ عرفوها بأنها((التي حكم فيها بالاتصال بين نسبتين أو عدمه))[٨]، وهي التي تتألف من قضيتين حمليتين حكم بالتلازم بينهما، مثل(إن غابت الشمس طلعت النجوم).

١- **أسوار القضية الشرطية المتصلة:** كما ذكرنا أن في القضية الحملية سوراً وهو الكل

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٠ .
(٢) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠٢ .
(٣) المصدر نفسه، ص١٠٢ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٩ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٧ .
(٦) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٤.
(٧) الفارابي، المنطق، كتاب القياس، ص٣١ .
(٨) محمود، المنطق الصوري، ص١٠٤ .

والبعض وغيرهما، فكذلك في القضية الشرطية هنالك سور وهو الذي يحدد في القضية الاحوال والازمان والتي عن طريقها يمكن الحكم على التلازم او عدمه بين المقدم والتالي وهو يختلف باختلاف القضايا كما يأتي:

أ- **سور القضية الكلية الموجبة:** وهو الذي يكون فيه التلازم موجود بين المقدم والتالي في اي حالٍ ووقت، مثل: ((كلما، ومهما، ومتى))[١]، مثل: (كلما رأيت الدخان فالنار موجودة)، (متى ما طلعت الشمس فالنهار موجود).

ب-**سور القضية الكلية السالبة:** وهو عكس سور الكلية الموجبة إذ يرفع التلازم بين الطرفين في جميع الاوقات، مثل((ليس البتة))[٢]، مثل(ليس البتة إذا زرع الفلاح يكون المحصول جيداً).

ج- **سور الجزئية الموجبة:** هو اللفظ الذي يكون مشابهاً لسور الكلية الموجبة إلا انه يحكم بالتلازم في بعض الاوقات وليس في كل الاوقات، مثل((قد يكون))[٣]، مثل: (قد يكون إذا كان الجو غائماً كان المطر نازلاً).

د- **سور القضية الجزئية السالبة:** وهو اللفظ الذي يكون مشابهاً لسور الكلية السالبة إلا انه يرفع التلازم في بعض الاحوال والاوقات وليس في كل الاوقات، مثل((قد لا يكون))[٤]، مثل: (قد لا يكون إذا كان الرجل قارئاً كان عالماً).

هـ- **والمهملة:** وفيها يطلق لفظ (لو) و(إن) و(إذا)[٥].

وقد يرى القارئ أننا قد أسهبنا في ذكر آراء العلّامة الحلّي، والسبب في ذلك هو يكون من عدة جوانب وهي أن في حالة اتفاق المناطقة في مسألة ما نذكر رأي العلامة لأنه نريد أن نوضح هل العلامة قد اتفق معهم ام لا، حيث اننا نحلل آراء العلّامة في المنطق، إضافة إلى أن الحلي يمتاز بسلاسة الأسلوب وإيجاز اللفظ وامكانية إيصال المعنى بطريقة تختلف عن الاخرين.

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٥ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٥ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢١٠ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٥.
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢١٠ .

٢- **أقسام القضية الشرطية المتصلة:** ذكرنا أسوار القضية الشرطية المتصلة وهذه الاسوار لها تأثير في تحديد انواع القضايا فحينما يدخل السور على القضية يحدد نوعها، وبالتالي فالقضية الشرطية المتصلة تنقسم إلى عدة انواع من حيث الكم والكيف والاحوال والازمان.

أ-من حيث الكيف:

١- **القضية الشرطية المتصلة الموجبة: مثل**(إذا كانت الشمس طالعة فالكواكب خفية).

٢- **القضية الشرطية المتصلة السالبة**[١]**: مثل**(ليس إذا كان الطالب مهملاً لواجباته فهو ناجح).

ب-من حيث الكم:

١- **القضية الشرطية المتصلة الكلية:** وهي التي يكون التلازم فيها بين المقدم والتالي او رفعه او سلبهما في جميع الاوقات والاحوال[٢]، مثل الموجبة(كلما غسل الإنسان بالماء فهو طاهر) والسالبة(ليس البتة إن كان الطالب مجتهداً فهو ناجح)، وليس البتة هو سور السالبة الكلية[٣]

٢- **القضية الشرطية المتصلة الجزئية:** وهي تكون مشابهة للقضية المتصلة الكلية إلا أنها يكون التلازم في بعض الاوقات والاحوال وليس جميعها[٤]، مثل(قد يكون إذا كانت الغيوم متجمعة فأنه سينزل المطر) و(ليس كلما كان الطالب مجتهداً في دروسه فأنه سينجح).

أ-من حيث الاحوال والازمان:

١- **القضية الشرطية المتصلة اللزومية:** وهي التي حكم فيها بالتلازم بين الطرفين اي المقدم والتالي كالعلية والتضايف[٥] اي انه متى ما وجدت العلة وجد المعلول واللزومية مثل(إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)[١].

---

(١) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٧، بتصرف.
(٢) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠٣، بتصرف.
(٣) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٥ .
(٤) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٨٤، بتصرف .
(٥) ينظر: الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠٠.
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٦ .

٢- **القضية الشرطية المتصلة الاتفاقية:** وهي التي فيها الحكم ليس التلازم بين المقدم والتالي كما في اللزومية بل ((مجرد الصحبة والاتفاق في الصدق))[١]، مثل(إن كان الإنسان ناطق فالحمار ناهق). وكذلك الاتفاقية مثل(إن كان الإنسان موجود فالفرس موجود)[٢].

٣- **القضية الشرطية المتصلة الشخصية أو (المخصوصة):** وهي التي((حكم فيها بلزوم التالي للمقدم، او معاندته إياه على وضع معين في زمان معين أو بسلبهما))[٣]، مثل(إن جاء أخي الآن سلمت عليه) وهذه تكون القضية فيها زمن وهو الآن، ومثال آخر (إن كان الطالب قد قرأ جيداً في هذه السنة فسينجح في الامتحان) وأيضاً فيها زمن، ومثال أخر(إن جاء صديقي غاضباً فسأُهدي من روعه).

٤- **القضية الشرطية المتصلة المهملة:** وهي التي ((حكم فيها بلزوم التالي للمقدم من دون النظر إلى الاحوال والازمان مع ترك السور))[٤]، وترك السور يقصد عدم ذكر (كلما) و(مهما) و(متى) و(قد يكون)، مثل(إن كذبتني تركتك) ومثل(إن أحببتني أحببتك).

ب- **القضية الشرطية المنفصلة:** وهي القسم الثاني من الشرطية بعد المتصلة، والقضية المنفصلة هي: ((التي يحكم فيها بالتنافي بين جزأيها في الصدق والكذب معاً))[٥] مثل(هذا اللون إما أبيض وإما أسود)، وهي التي تعطي المباعدة والفصل بين المقدم والتالي، وأدواتها هي (إما) و(أو).

١- **أقسام القضية الشرطية المنفصلة:** تنقسم القضية الشرطية المنفصلة إلى عدة أقسام:

أ- **من حيث الكيف:**

١- **القضية الشرطية المنفصلة الموجبة:** مثل((العدد إما زوج وإما فرد))[٦].

٢- **القضية الشرطية المنفصلة السالبة:** مثل((ليس البتة إما أن يكون هذا إنساناً وإما أن يكون حيواناً))[١].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٣.
(٢) ابن سينا، الشفاء، كتاب القياس، ص٢٣٤ .
(٣) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠٦
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠٥-١٠٦
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٧
(٦) المصدر نفسه ، ص٢٨٨
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١١٢

ب- من حيث الاحوال والازمان:

١- **القضية الشرطية المنفصلة المخصوصة:** وهي التي حكم فيها بالانفصال او النفي في وقتٍ ما أو وضع ما مثل ((إما أن يكون زيد في هذه الساعة في البحر او لا يكون))[١].

٢- **القضية الشرطية المنفصلة المهملة:** وهي التي لا ينظر فيها إلى السور في العموم(كل) او الخصوص(بعض) بل هي خالية من ذلك، مثل((العدد إما زوج أو فرد))[٢]، وهي تكون متشابهة مع العنادية المنفصلة التي سنذكرها لاحقاً.

٣- **القضية الشرطية المنفصلة (المحصورة) وهي الكلية والجزئية:**

فالكلية: دائماً إما تكون الشمس الطالعة أو لا تكون

والجزئية: قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجود[٣].

ج- وللقضية المنفصلة تقسيمان إما بتنافي الطرفين وإما باجتماعهما أو رفعهما:

١- **باعتبار تنافي الطرفي تنقسم إلى:**

أ- **العنادية:** وهي التي يكون فيها((الانفصال لمعنى يوجب المنافاة، كالتناقض والتضاد))[٤]، ومثالها كما ذكرناه سابقاً وهو(العدد إما زوج أو فرد).

ب- **الاتفاقية:** وهي التي ((يكون التنافي لا لذاتهما، كما لو فرضنا، زيداً أسود غير كاتب))[٥]، اي أنها لا يكون فيها عناد كما لو كان زيد أسود فلابد أن يكون كاتب بل لا تعارض أن يكون زيد أسود ولا يكون كاتب، وهناك ملاحظة للعلّامة الحلّي يبين فيها أن العنادية والاتفاقية في المنفصلة تشبه اللزومية والاتفاقية في المتصلة فقال((العناد والاتفاق في المنفصلات يشبه اللزوم والاتفاق في المتصلات))[١].

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ٢٨٥
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٧ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٦ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٣ .
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٩ .
(١) المصدر نفسه، ص٢٧٩ .

٢- **باعتبار اجتماع الطرفين أو رفعهما وتنقسم إلى:**

أ- **الحقيقية:** وهي كما عرفها ابن سينا بقوله ((التي لا يخلوا الامر فيها عن أحد الوجوه))[١]، في حين العلامة الحلي عرفها بقوله((هي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقاً وكذباً))[٢]، وقد تحدث في أمرين إما القضية مع النقيض، مثل((العدد إما زوج أو لا زوج))[٣]، أو من المساوي لنقيض القضية مثل((العدد إما زوج أو فرد))[٤].

ب- **مانعة الجمع:** وهي التي ((حكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الصدق خاصة... ويمكن اجتماعهما على الكذب))[٥]، مثل((هذا الشيء إما أن يكون حجراً أو شجراً))[٦]، وقد بين العلّامة أنها تتألف من الشيء والاخص من نقيضه إذ انها حينما يذكر الحجر فنقيضه يكون اللاحجر واللاحجر متعدد لكن الاخص منه هو الشجر إذ أنه خصصه وأورد بدل اللاحجر الشجر فتكون مؤلفة من الشيء والاخص من نقيضه فتكون كما ذكرنا المثال الشيء اما حجر واما شجر.

ج- **مانعة الخلو:** وهي التي((يحكم فيها بالتنافي بينهما كذباً مع عدم المنافاة صدقاً))[٧]، مثل((زيد إما في الماء وإما أن لا يغرق))[٨]، فالقضية يمكن أن يجتمع فيها على الصدق ولا يمكن على الكذب فلا يمكن أن يكون هو ليس في البحر ويمكن أن يغرق فهذا كذب إلا أنه يمكن أن يكون في البحر ولا يمكن أن يغرق وبالتالي فأنها تحدث بين القضية وما هو أعم من نقيضها فمثلاً لا يغرق هو أعم من عد الكون في البحر[٩]، وبالتالي فالعلّامة لم يخالف السابقين في مسألة تقسيم القضية المنفصلة إلى ثلاثة أقسام والتي هي الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو وإن كانت له بعض الآراء في هذه القضايا مثل انقلاب القضية إلى غيرها فمثلاً القضية الحقيقية تنقلب إلى مانعة الجمع إذ قال:((واعلم إن الحقيقية قد

---

(١) ابن سينا، الشفاء، كتاب القياس، ص٢٤٢ .

(٢) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠٠.
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٨٤ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٧.
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٨٤ .
(٦) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٧ .
(٧) الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠٠ .
(٨) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٨٥ .
(٩) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٨ .

تنقلب إلى غيرها في مثل قولك ((كل عدد إما زوج وإما فرد))، إذا قدمت حرف الانفصال على الحصر، وقلت ((إما أن يكون كل عدد زوجاً وإما أن يكون كل عدد فرداً)) وحينئذٍ تكون مانعة الجمع))[١]، وبالتالي فبعد أن قسم القضية الشرطية كما قسمها المناطقة السابقين إلى متصلة ومنفصلة، والمتصلة إلى عدة أقسام، والمنفصلة إلى عدة أقسام كذلك، يأتي إلى تقسيم الشرطية كذلك إلى عدة أقسام من حيث التركيب فقد تتركب من حمليتين او من شرطيتين او من كلاهما.

د- أقسام القضية الشرطية من حيث التركيب:

تطرقنا للقضية الحملية وللقضية الشرطية ولكل واحدة اقسامهما، وهنا نريد أن نوضح أن في ما بين القضيتين من اتصال إذ هناك اقسام من القضايا تتركب من حمليات أو شرطيات أو كلاهما معاً، ثم أن الشرطية لما كانت منقسمة إلى متصلة ومنفصلة فتتركب القضايا من متصلتين او منفصلتين او من متصلة ومنفصلة او من حملية ومتصلة او حملية ومنفصلة وبالتالي تكون أقسام المتصلة تسعة واقسام المنفصلة ستة[٢]وهي:

أقسام المتصلة وهي:

١- **ما تتركب من حمليتين**، مثل ((إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود))[٣]، وهذه تكون مشابهة للقضية اللزومية المتصلة أو مثال أخر: كلما كان الحيوان جسم فالإنسان جسم.

٢- **ما تتركب من متصلتين**، مثل ((كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلما كان النهار معدوماً كانت الشمس غاربة))[٤].

٣- **ما تتركب من منفصلتين**، مثل ((إن كان العدد إما زوج وإما فرد، فالكواكب إما زوج وإما فرد))[٥]، وهذه تكون مشابهة للمنفصلة الاتفاقية اي ليس عنادية.

٤- **ما تتركب من حملية ومتصلة**، والحملية مقدم، مثل ((كلما كان طلوع الشمس علة لوجود

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠١ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٧ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٧ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٧ .
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٧ .

النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود))[١].

٥- **مـا تتركـب مـن حمليـة ومتصـلة، والمتصـلة مقـدم**[٢]، مثل (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فطلوع الشمس علة لوجود النهار.

٦- **ما تتركب من حملية ومنفصلة، مثل** ((إما أن تكون الشمس علة لوجود النهار؛ وإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجود))[٣].

٧- **مـا يتركـب مـن منفصـلة وحمليـة**، مثل: ((إن كان هذا العدد إما زوج وإما فرد فهو عدد))[٤].

٨- **ما يتركب من متصلة ومنفصلة**، والمتصلة هي المقدم، مثل((إن كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فأما أن تكون الشمس طالعة وإما ان لا يكون النهار موجوداً))[٥].

٩- **مـا تتركـب مـن منفصـلة ومتصـلة**، والمنفصلة مقدم، مثل((إن كان إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن لا يكون النهار موجود، فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود))[٦].

أقسام المنفصلة وهي:

١- **ما تتركب من حمليتين، مثل**((العدد إما زوج وإما فرد))[٧].

٢- **مـا تتركـب مـن متصـلتين**، وهو العناد الواقع بين المتصلة ونقيضها **مثل**((إما أن يكون إن كانـت الشـمس طالعـة فالنهـار موجـود وإمـا أن يكـون إن كانـت الشـمس طالعـة فالليـل موجود))[٨].

٣- **مـا تتركـب مـن منفصـلتين**، وهو العناد الواقع بين المنفصلة ونقيضها **مثل** ((إما أن يكون العدد إما فرداً وإما زوجاً وإما أن يكون إما زوجاً وإما منقسماً بمتساويين))[١].

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٨ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٨ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٣ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٨ .
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٨ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٨ .
(٧) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٨ .
(٨) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٣ .
(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٨ .

٤- **مـا تتركـب مـن حمليـة ومتصلـة**، مثل((إما أن لا تكون الشمس علة لوجود النهار وإما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود))[١].

٥- **مـا تتركـب مـن حمليـة ومنفصلـة**، كالعناد الواقع بين كون الشيء علة لآخر وبين معاندة أحدهما الأخر مثل ((إما أن يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار، وإما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً))[٢].

٦- **ما تتركب من متصلة ومنفصلة**، كالعناد الواقع بين ملازمة الشيء لآخر وبين العناد بينهما مثل ((إما أن يكون أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، واما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً))[٣].

وبهذا يتضح أن العلّامة الحلّي يتفق مع المناطقة السابقين كأبن سينا والشيخ الطوسي في تعريف القضية الشرطية وكذلك في التقسيم وبالتالي فبعد أن قسم القضية الشرطية كما قسمها المناطقة السابقين إلى متصلة ومنفصلة، والمتصلة إلى عدة أقسام، والمنفصلة إلى عدة أقسام كذلك، يأتي إلى تقسيم الشرطية كذلك إلى عدة أقسام من حيث التركيب فقد تتركب من حمليتين وقد تتركب من شرطيتين وقد تتركب من كلاهما، وإن كانت له بعض الآراء في هذه القضايا مثل انقلاب القضية إلى غيرها فمثلاً القضية الحقيقية تنقلب إلى مانعة الجمع إذ قال:((واعلم إن الحقيقية قد تنقلب إلى غيرها في مثل قولك ((كل عدد إما زوج وإما فرد))، إذا قدمت حرف الانفصال على الحصر، وقلت ((إما أن يكون كل عدد زوجاً وإما أن يكون كل عدد فرداً)) وحينئذٍ تكون مانعة الجمع))[٤].

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٨٨ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٠٣ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٧٩
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٠١

المبحـــث الثـــالـــث

القضـــايـــا المـــــــــوجهـــــة

يعد منطق القضايا الموجهة من المباحث المهمة التي اهتم بها المناطقة إذ انه يدرس الخصائص المنطقية للضرورة والاحتمال والاستحالة وما يربطها من علاقات فيما بينها وهذا المنطق كان واضحاً بشكل شامل عن طريق كتب أرسطو وكتاب قدماء أخرين[١]، إذ يعد ارسطو أول من تطرق للقضايا الموجهة إذ قسمها إلى أربعة اقسام في كتاب العبارة إذ قال((فقد ينبغي أن ننظر كيف حال أصناف الإيجاب والسلب بعضها عن بعض: ما كان منها فيما يمكن أن يكون، وما لا يمكن، وفيما يحتمل أن يكون، وما لا يحتمل، وما كان منها في الممتنع والضروري))[٢]، إلا أن أرسطو يعود ويقرر أن الممكن والمحتمل يلزم أحدهما عن الاخر فقال((إذا وضعت: يلزم من قولنا (ممكن أن يوجد) قولنا (محتمل أن يوجد) وهذا ينعكس على ذلك))[٣]، اما الفارابي فلم يفصل القول بالقضية الموجهة بل انه أشار اشارة اليها إذ انه تابع أرسطو في التقسيم إذ جمع بين المحتمل والممكن وجعلها ثلاثة اقسام وهي الضرورية والممتنعة والممكنة[٤]، في حين ابن سينا قد تكلم على مادة القضية وجهة القضية وفرق بينهما وقد عرف المادة بأنها الحالة التي تكون للمحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدق أو كذب أو لا دوامهما، مثل الحالة التي للحيوان بالنسبة إلى الإنسان في نفس الأمر[٥].

وقد تابع العلّامة الحلّي ابن سينا في هذا التعريف إذ قال ((وهي نسبة المحمول إلى الموضوع في الكيفيات الثلاثة وهي اما الوجوب وإما الامتناع وإما الإمكان))[٦]، اما الجهة فقد عرفها ابن سينا إذ قال((والجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد هذه المعان))[٧]، في حين أن العلامة عرف الجهة بأنها((المتعقل لنا والمدلول عليه بالعبارات يسمى الجهة))[١]، وبهذا بعد أن

(١) زكريا، مفهوم اللزوم المنطقي ومشكلاته، ص١٤٨.
(٢) أرسطوطاليس، المنطق، كتاب العبارة، ص١٢٢ .
(٣) المصدر نفسه، ص١٢٥ .
(٤) الفارابي، المنطق، كتاب القياس، ص١٦ .
(٥) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٤٢-١٤٣.
(٦) الحلي، الأسرار الخفية وفي العلوم العقلية، ص٦٨ .
(٧) ابن سينا، النجاة في المنطق، ص٦١ .
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٨ .

وضحنا سابقاً اجزاء القضية والتي هي الموضوع والمحمول والرابطة فكانت ثلاثة وهنا يكون جزءاً رابعاً وهو الجهة، وعن طريق توضيح الجهة وعدها جزء رابع من اجزاء القضية فتكون هناك قضايا ثنائية وثلاثية وبإضافة الجهة تكون هناك قضايا رباعية والتي تتكون من الموضوع والمحمول والرابطة والجهة، وبهذا يمكن القول إن هذه القضية الموجهة بجهة ما يطلق عليها مقيدة وهي التي ذكرت جهتها لفظاً أو اعدت تصوراً تسمى موجهة ومنوعة ورباعية[١] إلا أن هناك نوع أخر من القضايا يطلق عليه بالقضية المطلقة وهي التي لا تحدد بجهةٍ ما، وقد فسر العلّامة الحلّي تقسيم القدماء للقضية من حيث الوجوه الثلاث إذ قال((قيل: والسبب في هذا الاختلاف أنه في التعليم الأول ذكر أن القضايا ثلاث: إما مطلقة وإما ضرورية وإما ممكنة. وهذه القسمة تحتمل وجهين:

الاول: أن يقال القضية: إما موجهة أو غير موجهة، والثانية هي المطلقة، والاولى: إما ضرورية وإما ممكنة، وتكون المطلقة على هذه القسمة بالتفسير الأعم.

الثاني: أن يقال القضية إما أن يكون الحكم فيها بالقوة أي بالإمكان أو بالفعل، وبالفعل: إما أن يحكم فيه بالضرورة أو بعدمها. وتكون المطلقة على هذه القسمة بالتفسير الأخص))[٢].

وبالتالي فبعد أن بينا ما هي المادة وما هي الجهة وما هي المطلقة لابد من توضيح معاني هذه الجهات والتي هي الوجوب والامتناع والامكان.

الوجوب: وهو ضرورة ثبوت المحمول للموضوع وملازمته له بحيث يمتنع سلبه عنه كامتناع سلب الحيوان عن الإنسان[٣].

الامتناع: وهو عكس الوجوب إذ هو سلب او امتناع اتصاف المحمول بالموضوع مثل بالضرورة لا شيء من(ج) (ب) وهي بياناً للنسبة السلبية[٤]. وكذلك كامتناع اتصاف الإنسان بالحجر.

الامكان: وهو يشمل السلب والايجاب إذ لا يجب ثبوت المحمول للموضوع ولا يمتنع فيمكن

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٤٨.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٨.
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٠٦ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦١ .

كل واحد منهما وهو الامكان كإمكان اتصاف الإنسان بالكاتب وعدمه[١].

وهذه القضايا الموجهة تنقسم في البحث عن احكامها إلى قسمين، البسيطة والمركبة:

فالبسيطة: وهي التي لم يذكر فيها إلا كيفية أحد الطرفين[٢]، اي ان حقيقتها ايجاب فقط او سلب فقط[٣].

المركبة: وهي ((التي ذكر فيها كيفية الطرفين))[٤]، والتي حقيقتها تتركب من ايجاب وسلب[٥].

وهذه القضايا الموجهة قد اتفق اغلب المناطقة على أن البسيطة منها ستة والمركبة منها سبعة وهي كالتالي:

١- البسائط الستة:

الاولى. المطلقة العامة: وهي التي((ما حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع بالفعل مطلقاً من غير التعرض لقيد أخر))[٦]، مثل ((بالإطلاق العام كل إنسان متنفس))[٧]، وقد تفسر بمعنى أخص من هذا وهي ((التي حكم فيها بالثبوت الفعلي الخالي عن الضرورة الذاتية، وأمثلة التعليم الاول واردة بهما))[٨]، وبهذا قد تابع العلّامة ابن سينا في أن((كل قضية فهي إما مطلقة عامة الإطلاق وهي التي يبين فيها حكم من غير ضرورته أو دوامه أو غير ذلك من كونه حيناً من الاحيان أو على سبيل الامكان))[٩]، فهي التي تكون إما بالضرورة أو بالوجود الخالي عن الضرورة... وهي التي فهمها الاسكندر واتباعه، وهذه التي يسميها المتأخرون الوجودية اللاضرورية[١]، وقد أشكل العلّامة الحلّي على القدماء الذين يقولون إن الموضوع فيها ثابتُ في الحال وفي الماضي وليس في المستقبل إذ انه اتفق مع ابن سينا الذي رد عليهم ووصف هذا

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٠٦ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٨ .
(٣) الحلي القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٠ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٨ .
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٠ .
(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٨ .
(٧) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٤ .
(٨) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٨ .
(٩) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، ص١٤٣ .
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٥ .

المذهب بالسخافة، إذ يقول لا يوجد قيد لها[١].

الثانيــة. الممكنــة العامــة: وهـي ((التـي حكـم فيهـا برفـع الضـرورة عـن الجانـب المخـالف للحكم))[٢]، ويقصد بالجانب المخالف وهو السلب المخالف للإيجاب. ومثال الممكنة العامة هو ((بالإمكان العام كل نـار حـارة))[٣]، وتكون الممكنـة العامـة علـى قسمين، فإذا ((سُلب ضـرورة الايجاب فهي الممكنـة العامـة السالبة، وتشتمل علـى البـاقي من الاقسام الثلاث للجهات، وهـي ضرورة السلب، وإمكان الطرفين، وإذا سلب ضرورة السلب فهي الممكنـة العامـة الموجبـة، وشملت ضرورة الايجاب، وإمكان الطرفين))[٤].

الثالثـة. الضـرورية المطلقـة: وهـي التـي((حكـم فيهـا بضـرورة ثبوت المحمول للموضـوع أو بسلبه ما دامت ذات الموضوع موجودة))[٥]، وفي هذه القضية العلامة اختلف مع ابن سينا إذ ان ابن سينا جعل الضرورية المطلقة ما كانت أزلية وأبدية وقال بستة أوجه فيها صفة الدوام:

١- أن يكون الحمل دائماً لم يزل ولا يزال، مثل (الله تعالى عالم) اي ضرورية الدوام.

٢- أن يكون الحمل دائماً ما دام ذات الموضوع موجوداً مثل(كل إنسان بالضرورة حيوان).

٣- أن يكـون ذلـك مـا دام ذات الموضـوع موصـوفة بالصـفة التـي جعلـت موضـوعة معهـا مثـل (كل أبيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة)[٦].

٤- أن يكون ذلك ما دام الحمل موجوداً وليس له بالضــرورة بلا هذا الشــرط ، مثل(إن زيداً بالضرورة ماشٍ ما دام ماشياً) إذ ليس يكون ماشياً وقت المشي.

٥- أن يكون للضرورة وقتُ معينُ، مثل(كسوف القمر بالضرورة إلا انه ليس دائماً).

٦- كون الضرورة وقتاً ما مثل(التنفس للحيوان) اي ليس وقتاً معيناً[١]، إلا أن هذه ليست كلها دائمـة وضـرورية فقط اثنـان منهـا التـي لهـا صـفة الضـرورة والـدوام امـا الاربعـة فلهـا اوقـات معينة.

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٦٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٦٩ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ٢٦٥ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٠٨ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٠.
(٦) ابن سينا، النجاة في المنطق، ص٦٤-٦٥ .
(١) المصدر نفسه، ص٦٥-٦٨ .

وقد تابع الغزالي ابن سينا في هذا[١]

الرابعة. المشروطة العامة: وهي التي((حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه ما دام موصوفاً بالعنوان))[٢]، اي لابد من وصف الموضوع، مثل((بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً))[٣]، واعد العلّامة أن هذه القضية أعم من الضرورية المطلقة بحيث إذا صدقت الضرورية المطلقة صدقت هذه القضية المشروطة فقال((متى ما صدقت الضرورية المطلقة صدقت هذه مثل (بالضرورة كل إنسان حيوان)، يستلزم قولنا(بالضرورة كل إنسان حيوان ما دام إنساناً)، ولا ينعكس))[٤]، ويطلق عليها الضرورية الوصفية فالضرورة هنا قيدت بوصف الموضوع[٥] .

الخامسة. الدائمة المطلقة: وهي التي((حكم فيها بدوام ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه ما دامت الذات موجودة))[٦]، وفيها من الايجاب، مثل((دائماً الإنسان حيوان، والسلب، لا شيء من الإنسان بحجر دائماً))[٧]. وفي هذه القضية الدائمة المطلقة تابع العلّامة الحلّي رأي ابن سينا الذي ميز بين الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة فقد فسر ابن سينا الضرورة بالدوام وقد ذكره الطوسي في شرح الإشارات والتنبيهات ((ولسنا نعني بها أن الإنسان لم يزل ولا يزال جسماً، فأنه يدل على الضرورة المطلقة ما يكون فيها لم يزل ولا يزال وهو مفهوم الدام الازلي، بل نعني به أن ما دام موجود الذات إنساناً فهو جسم ناطق، فأنه مفهوم الدوام الذاتي))[١].

---

(١) إذ جعل الضروري المشروط ثلاثة:

أ- ما يشترط فيه دوام وجود ذات الموضوع، مثل(الإنسان حي).

ب- ما شرط فيه دوام كون الموضوع موصوفاً بعنوانه، مثل(كل متحرك متغير).والفرق بين الاولى والثانية أن الاولى وهي الحي ذات الإنسان وأما الثانية فليس الشرط هو ذات المتحرك بل ذات المتحرك بصفة تلحق الذات وهو كونه متحركاً.

ج- ما يشترط فيه وقت مخصوص معين، مثل(القمر بالضرورة منخسف) اي وقت وقوعه في ظل الارض، أو غير معين، مثل(الإنسان بالضرورة متنفس)، اي في بعض الاوقات، ينظر: الغزالي، معيار العلم في المنطق، ص٩٤-٩٥.

(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٠ .

(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٢.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٦٣ .

(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١٦.

(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٠ .

(٧) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٢ .

(١) ابن سينا، الإشارات والتنبيهات مع الشرح، ج١، ص١٤٦-١٤٧ .

السادسـة. العرفيـة العامـة: وهـي التـي ((حكم فيها بانتساب المحمول إلـى الموضـوع مـا دام موصوفاً بـالعنوان))[١]، اي بشرط أن يكون الموضوع موصوفاً، مثل الايجاب ((دائماً كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً، واما في السلب، دائماً لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً))[٢]، وهذه القضية يطلق عليها الدائمة الوصفية إذ ان الدوام هنا هو قيد الوصف اي عندما وصف بالكتابة والسبب في الاطلاق لأن المتعارف عليه في العلوم في بعض اللغات لا سيما السلب إنما يفهم منه ذلك فإنا إذا قلنا في لغة العرب **((لا شيء من ج ب))** إنما يفهم منه أنه لا شيء من **ج ب** مادام **ج** فلما نسب هذا الفهم إلى العرف سميت عرفية[٣]، فهذه البسائط الست لم يختلف العلّامة عن السابقين في تعريفها إلا أنه كان أكثر توضيحاً وسهولة في بيانها.

المركبات السبع:

أولاً. المشروطة الخاصة:

وهي ((التي حكم فيها بضرورة انتساب المحمول إلى الموضوع ما دام الوصف عنوانياً لا دائماً بحسب الذات))[٤]، اي انها في وقت خاص وليس دائماً، وفيها إيجاب وسلب، **فالموجبة** مثل **(**بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً**)**، وهذه هي المشروطة العامة، **والسلب** مثل: **(**لا دائماً كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً**)**، أي سلب حركة الاصابع عن الكاتب بالفعل، وهي المطلقة العامة السالبة**)**[٥]، وبالتالي فالقضية **المشروطة الخاصة الموجبة** تكون مركبة من قضيتين وهما المشروطة العامة والتي فيها تقييد الضرورة بوصف الموضوع وهو الكاتب بحركة أصابعه ما دام يكتب، كما يقال ضرورة حركة يد الكاتب اثناء الكتابة[١] **والمطلقة العامة السالبة** مثل((بالإطلاق العام لا شيء من الإنسان بمتنفس))[٢]، اما **القضية المشروطة الخاصة السالبة،** التي يكون فيها ضرورة سلب سكون الاصابع حينما يحرك الكاتب يده اي لا شيء من الكاتب ساكن الاصابع بالضرورة حينما يكتب لكن لا دائماً [٣]، وفيها حكمان سلبي

(١) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية.
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٣ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١٥ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .
(٥) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٦ .
(١) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١٦.
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٤ .
(٣) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية،، ص٢٦٧.

وايجابي، فالسلبي مثل((لا شيء من الكاتب بساكن اليد بالضرورة ما دام كاتباً))[١]، وهذه **المشروطة العامة السالبة**، اما الايجابي مثل((لا دائماً أن كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل))[٢]، وهذه هي **المطلقة العامة الموجبة**، وبالتالي **فالمشروطة الخاصة** تتركب من قضيتين وهما المشروطة العامة الموافقة في الكم، ومن المطلقة العامة المخالفة في الكيف، وهي أخص من المشروطة العامة، وبينها وبين العرفية العامة عموم من وجه[٣].

ثانياً. العرفية الخاصة:

وهي ((التي حكم فيها بانتساب المحمول إلى الموضوع ما دام الوصف العنواني، لا دائماً بحسب الذات))[٤]، وهي مركبة من العرفية العامة الموافقة والمطلقة العامة المخالفة[٥]، وتكون هذه القضية في حالتين موجبة وسالبة كما ذكرها العلّامة الحلّي، فالموجبة ((كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً، وهذه القضية مركبة من العرفية العامة الموجبة مثل كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً، ومن المطلقة العامة السالبة، مثل لا دائماً، اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع))[٦]، اما السالبة فهي ((لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً، وهذه بدورها ايضاً تتركب من قضيتين وهما السالبة العرفية العامة، مثل، لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً، ومن الموجبة المطلقة العامة، مثل، بالإطلاق العام الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً))[٧]، وهذه القضية بينها وبين القضايا الاخرى نوع من الاتفاق والتباين والتشابه.

إذ ان العلّامة قد زاد في تفصيل ذلك فقال ((هي أخص من العرفية العامة، وأعم من المشروطة الخاصة، وبينها وبين المشروطة العامة عموم من وجه))[١]، فهذا العموم من وجه الذي بينها وبين المشروطة العامة هو ((لصدقهما في مادة اللادوام بحسب الذات مع الضرورة

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١٦ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٧ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .
(٤) المصدر نفسه، ص٧١ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٥١ .
(٦) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٧ .
(٧) المصدر نفسه، ص٢٦٨
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .

بحسب الوصف))[١]، كما في حركة اصابع الكاتب إذ ليس لهما دوام الحركة اثناء الكتابة فقط.

ثالثاً. الوقتية:

وهي ما((حكم فيها بانتساب المحمول للموضوع بالضرورة في وقت معين لا دائماً))[٢]، وهي تكون لها حالتين في السلب والايجاب، فالموجبة مركبة من قضيتين وقتية مطلقة ومطلقة عامة مثل، ((بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس، فهذه هي الوقتية المطلقة، فقد قيدت الضرورة بالوقت المعين أخرجها عن اطلاقها وصارت وقتية[٣] والمطلقة العامة هي لا دائماً، واما السالبة فهي كذلك))[٤]، مثل، بالإطلاق العام كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائماً، وهذه الوقتية بينها وبين القضايا الاخرى علاقات فمثلاً بين الوقتية وبين الضرورية والدائمة مباينة من حيث الوقت المحدد للوقتية والدوام للدائمية والملازمة للضرورية، وبين الوقتية وبين الوصفيتين العامتين عموم من وجه، من حيث إن الوقتية هي موصوفة في الوقت المحدد،مثل (كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس)، كما توصف الموصوفة[٥] وبين الوقتية والوقتية المطلقة فرق، من حيث إن الوقتية المطلقة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت معين، مثل، (بالإطلاق العام كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس)، فهذه القضية فيها إطلاق ولكن في وقت معين، واما الوقتية هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع مع قيد اللادوام[٦]، وهذه القضية هي أعم من المشروطة الخاصة مطلقاً[١]، وهذا العموم يفسره العلّامة من حيث ((أن الحكم إذا كان ضرورياً بحسب الوصف اللادائم صدقت الوقتية، ضرورة أن الوقت حينئذ هو وقت ثبوت الوصف، ولا ينعكس، لجواز اللادوام بحسب الوصف))[٢]، وهي أعم من العرفية الخاصة من وجه[٣]، فمثال العرفية الخاصة هو (كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً)، ومثال الوقتية هو (كل قمر هو منخسف وقت حيلولة الارض

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٨ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١٦ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧١ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٥١ .
(٦) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧١ .
(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٥١.
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٢ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٥١ .

بينه وبين الشمس)، فبينهما الصدق في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم[١].

رابعاً - المنتشرة:

وهي التي حكم فيها بالانتساب بالضرورة في وقتٍ ما لا دائماً[٢]، اي انتساب المحمول للموضوع في وقتٍ ما وليس دائماً مثل ((بالضرورة كل إنسان متنفس في وقتٍ ما))[٣]، وقد اشار العلّامة إلى أن هذه القضية لها حالتان وهي في السلب والايجاب وكل حالة مركبة من قضيتين ايضاً وهما المنتشرة المطلقة والمطلقة العامة إذا قال((فالموجبة المنتشرة تتركب من المنشرة المطلقة الموجبة ومن السالبة المطلقة العامة مثل كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما لا دائماً، يشتمل على، كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما، وهو المنتشرة المطلقة، وعلى لا دائماً كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما، وكذلك السالبة))[٤]، وهذه القضية كسابقاتها بينها وبين القضايا الاخرى علاقات من حيث المشابهة والتباين، ومنها ما بين الوقتية والضرورية والدائمية مباينة[٥]، من حيث لزوم الدوام للضرورية وكذلك الدوام والملازمة للدائمية اما الوقتية فليس فيها ملازمة الدوام بل في وقتٍ ما، وكذلك بينها وبين المشروطة العامة والعرفيتين عموم من وجه، وهذا يكون من حيث ان جميعها تصدق في مادة الضرورة بحسب الوصف اللادائم بحسب الذات فمثلاً المشروطة فيها ضرورة حركة الاصابع للكاتب فقط محددة بالكتابة كما ذكرنا في مثال سابق، واما العرفية فكذلك ما كانت متعارفاً عليها من حيث اللادوام، وهذه القضية تصدق بدون المشروطة العامة والعرفية من حيث اللادوام بحسب الوصف إذ انها توصف بوقتٍ ما لا دائماً كما ذكرنا في مثالٍ سابق، وصدق القضايا بدون المنتشرة من حيث الضرورة في المشروطة، وفي مادة الدوام في العرفية العامة، حيث الدوام في العرفية واللادوام في المنتشرة، وفي مادة اللاضرورة أصلاً في العرفية الخاصة مثل كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً اي ليس فيها دوام بل في وقتٍ محدد، وهذه القضية المنتشرة هي أعم من المشروطة الخاصة وذلك لاستلزام ثبوت الحكم بالضرورة في وقت الوصف لا دائماً ثبوته بالضرورة في وقتٍ ما لا دائماً، إذ انه لما ذكر وقت حركة الاصابع كانت فقط في ذلك الوقت اما في وقتٍ ما

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٢ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١٦ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ٢٧٣ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .

حينما ذكر متنفس الإنسان في وقت أعم من ذلك المحدد في الكتابة فقط[١]، وقد جعلها العلامة أعم من الوقتية بهذا البيان الذي ذكره، ثم بعد ذلك جعلها أخص من الوجودية اللا دائمة، لاستلزام ثبوت الحكم بالضرورة في وقت ما لا دائماً ثبوته بالفعل في وقتٍ ما لا دائماً، فمثال المنتشرة هو (بالضرورة كل إنسان متنفس في وقتٍ ما) واما مثال الوجودية اللا دائمة هو (كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً)، فالتنفس بالضرورة ثابت للإنسان وإن كان في وقتٍ ما فيكون أخص من الضاحك، وهي بالتالي أخص من الوجودية اللاضرورية من حيث إن المنتشرة ضرورية والوجودية غير ضرورية[٢].

خامساً . الوجودية اللاضرورية :

وهي التي((حكم فيها بالانتساب لا بالضرورة))[٣]، وقد جعلها العلّامة كالمطلقة العامة لكن مع قيد اللاضرورة بحسب الذات، فمثال الوجودية اللاضرورية هو (كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة)، واما مثال القضية المطلقة العامة هو (بالإطلاق العام كل إنسان متنفس)، فكما كل إنسان هو ضاحك فكذلك هو متنفس وبذلك فهي أي الوجودية اللاضرورية كالمطلقة العامة، والوجودية اللاضرورية لها حكمان إيجاب وسلب وكل واحدة منها تتركب من قضيتين فمثلاً الإيجابية وهي مثل ((كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، تتركب من موجبة مطلقة عامة، وهي: كل إنسان ضاحك بالفعل، ومن ممكنة عامة سالبة، وهي لا بالضرورة ومعناها لا شيء من الإنسان بضاحك، بالإمكان العام، وكذلك تُقسّم السالبة))[٤] مثل هذا التقسيم، وقد جعلها العلّامة أعم من اللادائمة؛ لأن الضرورة أخص فنقيضها أعم؛ فهي أعم من غيرها من المركبات[١]، فمثلاً المشروطة التي فيها شرط الكتابة بحركة الاصابع، والتي مثلها العرفية العامة، واما الوجودية اللادائمة مثل كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً ، واما الوجودية اللاضرورية فمثالها كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة، فوجود الضاحك فيها أعم من وجود الضاحك في الوجودية اللادائمة، إضافة إلى ذلك فأنها مباينة للضرورية، وبين هذه القضية

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٣.
(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٣ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٢ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٩ .
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٢ .

والدائمة عموم من وجه، لصدقهما في مادة الدوام اللاضروري[١]، فمثلاً الدائمة، دائماً الإنسان حيوان، والوجودية اللاضرورية مثل كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة.

سادساً - الوجودية اللا دائمة:

وهي التي((حكم فيها بالانتساب لا دائماً))[٢]، اي هي التي حكم فيها ((بثبوت المحمول للموضوع أو بسلبه عنه لا دائماً))[٣] وقد وصفها العلّامة الحلّي بأنها كالمطلقة العامة لكن مع قيد اللا دوام بحسب الذات وفيها حكم موجب وحكم سالب وكل حكم يتركب من قضيتين، فمثال الموجبة كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً، وبهذا فهي ((تتركب من قضيتين مطلقة عامة موجبة وهي كل إنسان ضاحك بالفعل، ومن مطلقة عامة سالبة وهي لا دائماً اي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل، اما مثال السالبة فهو لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل لا دائماً، وبهذا فهي مركبة من قضيتين مطلقة عامة سالبة وهي لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل، ومن مطلقة عامة موجبة وهي لا دائماً اي كل الإنسان ضاحك))[٤]، وقد تابع العلّامة الحلّي استاذه في جعلها أخص من المطلقة العامة وذلك؛ لأن المطلقة العامة تشتمل على الوجودية اللا دائمة[٥]، فمثال المطلقة العامة هو (بالإطلاق العام كل إنسان متنفس)، وأما مثال الوجودية اللا دائمة هو (كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً)، فالمطلقة العامة فيها عموم من حيث تنفس الإنسان بشكل عام فهي عامة، اما الوجودية فهي تعد مخصوصة من حيث انها وقت الضحك وليس دائماً، وهذه الوجودية بينها وبين العرفية العامة والمشروطة العامة عموم من وجه، من حيث صدق العرفية والمشروطة في مادة الدوام من دون الوجودية وقد ذكرنا امثلتهما كمثال الكاتب وحركة الاصابع، وصدق الوجودية من دونهما من حيث اللا دوام في مادة الوصف، وصدق الجميع في مادة الضرورة[١]، ثم قال إن هذه الوجودية اللا دائمة هي مباينة للضرورية والدائمة[٢]، من حيث دوام الضرورية ودوام الدائمة واما الوجودية فهي ليس دائماً، فمثال الضرورية هو (بالضرورة كل إنسان حيوان)، ومثال الدائمة (دائماً كل إنسان حيوان) ومثال الوجودية اللا دائمة هو (كل

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٩ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١١ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٩-٢٧٠ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١١١ .
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٠ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧١ .

إنسان ضاحك بالفعل لا دائماً) فترى الحيوانية دائمة وضرورية للإنسان في القضية الدائمة والضرورية أما الضاحك للإنسان فهو لا دائماً، هذا من جانب ومن جانب آخر من حيث المباينة فالضرورية تشمل الواجب والممتنع كما ذكر العلّامة الحلّي مثل (بالضرورة كل إنسان حيوان) هذا هو الواجب وهو بيان للنسبة الايجابية، اما الممتنع فهو (بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر) وهو بيان للنسبة السلبية، واما المباينة مع الدائمة فأن الشيء إذا كان ضرورياً لغيره كان دائماً له ما دامت الضرورة ثابتة، اما الوجودية فليس كذلك فالضاحك للإنسان وإن افترضنا الضرورة للإنسان فهو ليس دائماً لغيره مثل الحيوان[١]، إضافة إلى ذلك فأن الوجودية هي أعم من الخاصيتين والوقتيتين مطلقاً[٢]، فمثلاً الخاصيتين وهما المشروطة والعرفية يكون الحكم فيهما في وقتٍ خاص ومثالها حركة الاصابع في الكتابة، اما الوجودية فهي وإن كانت غير دائمة إلا أنها موجودة كما ذكرنا في مثال الضاحك، الذي يطلقون عليه العرضي الخاص، واما الوقتيتان فالمثال القمر الذي يكون منخسفاً في وقتٍ خاص اما الوجودية فليس محددة في وقتٍ خاص بل هي موجودة ولكن ليس دائمة.

سابعاً - الممكنة الخاصة:

وهي التي ((يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعاً))[٣]، اي انها لا يمكن القول بالوجوب او الامتناع بل هو الامكان، وهذه القضية هي مركبة من ممكنتين عامتين متخالفتين في الكيف لا في الكم[٤]، اي إذا كانت احداهما موجبة فالأخرى سالبة مثل (بالإمكان العام كل نار حارة) وهذه هي الموجبة، اما السالبة فهي (بالإمكان العام لا شيء من الحار ببارد)[١]، وفي هاتين القضيتين سلب الضرورة عن الطرفين، وهذه الممكنة الخاصة أعم من المركبات الست[٢]، وقد علل العلّامة ذلك بقوله((لأن نفي الضرورة أعم من نفي الدوام؛ والثبوت الفعلي أخص من إمكان الثبوت))[٣]، فإمكانية الثبوت تكون بوجه عام كما يقال انه من الممكن كذا، وليس كما يثبت الحكم فعلياً للشيء والذي يختص به ويلازمه وهو خالٍ من

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٠ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٥٢ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٣ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٥٢ .
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٦٥ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٢ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٥٢ .

الضرورة[١]، ثم بعد ذلك بين الممكنة الخاصة وبين العامتين والدائمة عموم من وجه[٢]، لصدق تلك القضايا بدون الممكنة من حيث مادة الضرورة وصدق الممكنة بدون تلك القضايا في مادة الإمكان غير الواقع الذي ليس له الوجوب او الامتناع بل هو ممكن ولكن غير واقع[٣]، وقد أشكل العلامة على الفخر الرازي[٤] واستاذه الطوسي في هذه القضية الممكنة إذ يرى العلّامة أنهما جعلوا الممكنة الخاصة تختص بالزمان الماضي والحال، وهو يرى انها تختص بالزمان المستقبل بقوله:((وذهب القوم الذين خصوا المطلقة بما وُجد الحكم فيها في زماني الماضي والحال إلى أن الممكنة ما تختص بالزمان المستقبل، وهؤلاء قد جعلوا الجهات بحسب الاسوار لا بحسب انتساب المحمولات إلى الموضوعات في أنفسها فغفلوا عن فوائد كثيرة))[٥]، وقد أجاب العلّامة الحلّي على هذا الاشكال عن طريق افتراض بقوله:((انا نفرض وقتاً لا يوجد فيه إنسان اسود فيصدق كل إنسان موجود في ذلك الوقت، فهو ابيض بالإطلاق... لأن بعض ما هو الإنسان في العقل او في الوجود وقتاً اخر ليس بأبيض دائماً، وقيل ذلك الوقت يصدق هذا الحكم الإطلاقي بالإمكان، فجعلوا الإمكان والإطلاق عائداً إلى الاسوار لا إلى طبائع المحمولات))[٦]، وفي نفس هذه القضية فقد خالف العلّامة الفخر الرازي والطوسي وصاحب البصائر النصيرية وخطأهم في مسألة اشتراطهم للعدم في الحال في الممكن الاستقبالي بقولهم إن الموجود واجب وهو ينافي الإمكان، إذ يرى أن هذا خطأ في ثلاثة امور وهي:

أولاً: لأن الوجود لا ينافي الإمكان بجميع الاعتبارات، إضافة إلى أن الوجوب اللاحق للوجود لا ينافي الإمكان الملحوظ بالنظر للماهية، باعتبار أن الماهية هي ممكنة بالنسبة لواجب الوجود[١].

ثانياً: فلأن الوجود الحالي لا ينافي العدم الاستقبالي، فلأن لا ينافي امكانه اولى.

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٤ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٢ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٤ .
(٤) إذ يقول الفخر الرازي: أن قوماً جعلوا الممكن ما يكون الحكم فيه على ما سيوجد في المستقبل... فهذه القضايا صادقة بحسب السور وكاذبة بحسب الحمل، ولما كان المطلوب من القضايا حال حملها لا غير زعم الشيخ أن هذا الاعتبار غير مناسب، ينظر: الرازي، فخر الدين(ت٦٠٦هـ)، شرح الإشارات والتنبيهات، تحقيق، علي رضا نجف، ط١، مؤسسة انتشارات انجمن اثار ومفاخر فرهنكي، طهران، ١٣٨٤هـ، مج١، ص٢٠٣-٢٠٤ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٢ .
(٦) المصدر نفسه، ص٧٢ .
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٣ .

ثالثاً: إن هذا الممكن الوجود هو نفسه ممكن العدم، فإذا اخرجه الوجوب إلى الوجود فإن العدم يخرجه للامتناع[١]، وقد اجاب العلّامة الحلّي في موضع اخر على من يشكك في الممكنة الخاصة وخاصة الفخر الرازي الذي جعل الشيء الموجود واجب والعدم ممتنع فالواجب مع علته والممتنع مع عدمها وهذا في رأي العلامة الحلّي غلط إذ قال((وهذا الغلط نشأ فيه من أخذ الشيء منضماً إلى غيره مكان أخذه منفرداً عن ذلك الغير))[٢] وقد ختم العلّامة مبحث القضايا الموجهة بضابطة وضح فيها مختصر للقضايا المركبة إذ جعل اللادوام اطلاق عام وجعل اللاضرورة امكان عام وقد مثل لذلك بقوله((كالوجودية اللا دائمة فأنها مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتي الكيفية متوافقتي الكمية، وكالممكنة الخاصة، فأنها مركبة من ممكنتين عامتين متخالفتي الكيفية متوافقتي الكمية، لكون القضية المقيدة بأحدهما موافقة لأصل القضية المركبة في الكيف واحدهما يكون مخالفاً لها))[٣]، وبالتالي بعد هذا التوضيح لمباحث القضايا يمكن القول بأن العلّامة قد توسع توسعاً تفصيلياً في بعض القضايا وخاصة القضايا الشرطية والموجهة وهذا يمكن ان يعد توسعاً في نظام ارسطو الاستنتاجي او بعبارة اخرى المنطق الارسطي ومنها ما ذكر من تلازم بين الشرطيات والموجهات بحيث يمكن ان تكون القضية مركبة من قضيتين كما ذكرنا، ويمكن ان تتشابه وتتفق بعض القضايا من ناحية الخصوص او يكون بينها وبين قضية اخرى عموم من وجه، إلى غير ذلك من التلازم والاتفاق والتشابه بين تلك القضايا.

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٣ .
(٢) المصدر نفسه، ص٧٣ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٧٥ .

الفصل الرابع

الاســـــتدلال في منطق العلّامة الحلّي

المبحث الاول: الاستدلال المباشر (التناقض-عكس المستوي-عكس النقيض).

المبحث الثاني: الاستدلال غير المباشر (القياس- الاستقراء – التمثيل)

المبحث الثالث: تكوين العلم البرهاني.

مفهوم الإستدلال وبيان صوره:

يعد مبحث الاستدلال من المباحث المهمة في المنطق إذ تعد المباحث المنطقية الاخرى كبداية للوصول إلى الاستدلال فمثلاً مباحث التصورات وما فيها من تعريف للحدود نصل إلى القضايا وعن طريق القضايا نصل إلى الاستدلال، إذ ان في المنطق هو كيف نستنتج قضية من قضية اخرى، او كيف ننتقل من شيء إلى شيء آخر يلزم عنه،

وعُرِّف الاستدلال اصطلاحاً: وتعريفه عند طائفتين هما: **المتكلمون:** وهو النظر في الدليل للوصول إلى المدلول، و**الفلاسفة:** وهو((قول معبر عن لزوم شيء من شيء وهذا القول مؤلف من مقدم وتال وأداة اللزوم الرابطة بين المقدم والتالي))[١]، وقد ذكر علي سامي النشار أن أرسطو عرف الاستدلال بأنه (سير العقل من المعلوم إلى المجهول)[٢].

وقد ميز ارسطو بين ثلاثة انواع من الاستدلال وهي:

اولاً. الاستدلال البرهاني: وهو الاستدلال الذي يقوم على مقدمات يقينية برهانية وحقيقية ومثال على ذلك: **كل إنسان ناطق.**

وزيد إنسان

إذن زيد ناطق

ثانياً. الاستدلال الجدلي: وهو الاستدلال الذي يقوم على مقدمات ظنية احتمالية حسنة[٣] ومثال على ذلك: **الحرارة تطرد البرودة.**

البرودة تطرد الحرارة

إذن الحرارة هي البرودة

(١) وهبه، مراد، المعجم الفلسفي، ط١، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٥٠-٥١ .

(٢) النشار، المنطق الصوري منذ ارسطو حتى عصورنا الحالية، ص٣١١ .

(٣) ارسطوطاليس، المنطق ، ص٢٩٤ .

ثالثـاً. الاسـتدلال السفسـطائي: وهو الذي يقوم علـى مقدمات كاذبـة وتزييـف الحقائق ويمكن ان تكون النتائج صادقة[١] مثل: **كل مشاء إنسان**

بعض الإنسان حي

كل مشاء حي

ويذكر أرسطو في موضع اخر انه يمكن الوصول إلى معرفة الاشياء كلها وتصديقنا بها يكون اما بالقياس واما بالاستقراء[٢]، ولما كان القياس هو قول مؤلف من قضايا إذا سلمت لزم لذاتها قول أخر معين اضطراراً[٣] مثل: (العالم متغير – وكل متغير حادث – إذاً العالم حادث)، واما الاستقراء فهو: هو بيان الطرف الاكبر بالطرف الاصغر[٤]، اي الانتقال من الجزئي على الكلي، والقياس الذي ذكرناه هو بعبارة اخرى استنتاج وهذا الاستنتاج يكون على قسمين استنتاج غير مباشر اي بواسطة ويكون من مقدمتين اي يبين وجود الطرف الاكبر في الاصغر[٥]، كما في المثال ((العالم متغير، وكل متغير محدث، إذاً العالم محدث))[٦]، واستنتاج مباشر يكون من دون واسطة فقط مقدمة واحدة كما لو قلنا (كل فاكهة لذيذة إذاً التفاح لذيذ) وهذا من مقدمة واحدة وهو يكون بلا واسطة كالاستقراء، ولهذا الاستدلال او الاستنتاج المباشر انواع منها مربع المتضادات او يطلق عليه (تقابل القضايا)، والعكس والعدول وعكس المعكوس[٧]، وسنتطرق لتقابل القضايا في المنطق الارسطي والتي تطرق لها ارسطو، وهذا التقابل يكون بين القضايا التي يكون فيها الموضوع والمحمول واحداً إلا انها تختلف فيما بينها بالكم او الكيف او الكم والكيف معاً.

وعن طريق هذا الاختلاف يمكن إذا وضعت قضية صادقة أو كاذبة يمكن أن يستنتج صدق او كذب القضايا الاخرى استنتاجاً ضرورياً، وهذا التقابل يكون في اربع حالات وهي

(١) ارسطوطاليس، المنطق، ص٢٦٣

(٢) المصدر نفسه، ص٣٠٧
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٣٦
(٤) ارسطوطاليس، المنطق، ص٣٠٨
(٥) المصدر نفسه، ص٣٠٧
(٦) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٣٧
(٧) ضاهر، جمال، مدخل إلى علم المنطق اساسيات وتطبيقات، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٤، ص٦٣

التناقض، والتضاد، والدخول تحت التضاد، والتداخل[١]، وقبل ان نوضح كل واحدة منها لابد من توضيح القضايا التي يرتكز عليها المنطق الارسطي والتي تشكل الحجر الاساس فيه والتي يكون فيها التقابل ويطلق عليها البديهيات الاولية والتي كما ذكرناها سابقاً حينما ذكرنا تقسيم ارسطو للقضايا وهي الكلية والجزئية وكل واحدة منهما تنقسم إلى موجبة وسالبة فتكون القضايا اربع ويرمز لكل واحدة رمز خاص وهي كالآتي: الكلية الموجبة يرمز لها(A)، والكلية السالبة (E)، والجزئية الموجبة (I)، والجزئية السالبة (O).

اما تعريف كل واحد منها فيكون:

١- **التناقض:** يكون بين قضيتين مختلفتين كماً وكيفاً

٢- **التضاد:** يكون بين قضيتين مختلفتين كماً ومتفقتين كيفاً

٣- **الدخول تحت التضاد:** يكون بين قضيتين مختلفتين كماً ومتفقتين كيفاً

٤- **التداخل:** يكون بين قضيتين مختلفتين كماً ومتفقتين كيفاً[٢]، وهذا ما يطلق عليه المربع الأرسطي وقد تابعه المناطقة الذين جاءوا بعده في هذا التقسيم

ولهذه القضايا قوانين خاصة بها وبالتالي تكون قوانين التقابل كالآتي:

قوانين التقابل:

أ- **قانون التناقض:** إذا كانت احدى القضيتين المتناقضتين صادقة تكون الاخرى كاذبة بالضرورة والعكس صحيح، مثلاً إذا كانت كم صادقة فأن جس كاذبة بالضرورة، بمعنى اخر ان القضيتين المتناقضتين لا تصدقان معاً ولا تكذبان معاً، مثل: كل إنسان فانٍ، فهذه صادقة فالقضية المتناقضة معها تكون بعض الناس ليسوا خالدين[٣].

ب- **قوانين التداخل:** إذا كانت كم صادقة تكون جم صادقة وكذلك إذا كانت الكلية السالبة صادقة فتكون الجزئية السالبة صادقة اما إذا كانت كم كاذبة فتكون الجزئية الموجبة

(١) الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب، طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والاصوليين، ط٢، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٢٢هـ، ص٢١٥

(٢) ينظر: أرسطو طاليس، المنطق، ص١٠٥-١٣٣

(٣) محمد، حمود علي محمد، المنطق الصوري القديم بين الأصالة والتبعية قضايا واشكاليات، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠١٣م، ص٦١

مجهولة وكذلك الكلية السالبة إذا كانت كاذبة فتكون الجزئية السالبة مجهولة، وإذا كانت ج موجبة صادقة تكون ك موجبة مجهولة، وإذا كانت ج سالبة صادقة تكون الكلية السالبة مجهولة، وإذا كانت ج موجبة كاذبة كانت ك موجبة كاذبة وكذلك إذا كانت ج سالبة كاذبة تكون الكلية السالبة كاذبة ايضاً.

ج- **قوانين التضاد:** إذ كانت A صادقة، كانت E كاذبة، وإذا كانت Eصادقة، كانت A كاذبة، وإذا كانت A كاذبة، كانت E مجهولة، وإذا كانت E كاذبة، كانت A مجهولة

د- **الدخول تحت التضاد:** إذا كانت I صادقة، فتكون O مجهولة، وإذا كانت O صادقة فأن I مجهولة، وإذا كانت I كاذبة فأن O صادقة والعكس صحيح[١]، وبالتالي فأن المراد من معنى التقابل هوان تبقى الحدود على حالها ويكون التغيير في الكم والكيف اي اما تتغير الكلية إلى جزئية او بالعكس واما تتغير الموجبة إلى سالبة او بالعكس او فيهما معاً اي الكم والكيف، او بمعنى اخر أنه إذا كانت لدينا احدى القضايا الحملية الاربع التي ذكرناها وهي الكلية الموجبة او الكلية السالبة او الجزئية الموجبة او الجزئية السالبة وكانت هذه القضية صادقة فعن طريق قانون او موضوع التقابل نريد ان نعرف ان القضية المقابلة لها سواء كانت في قانون التناقض او التضاد او التداخل او الدخول تحت التضاد هل هي صادقة كالقضية الاصلية أم إنها كاذبة بمعنى اخر فأن موضوع التقابل يهدف إلى وضع احكام الصدق او الكذب بالنسبة للقضايا المتقابلة[٢].

(١) نقلاً عن مصطفى قشوح مقال بعنوان مدخل للمنطق المحمولي: الاستدلال المباشر في المنطق التقليدي ج١، نشر على موقع انفاس، ٢٠١٦/٤/٨ ص٤-٥

(٢) محمد، المنطق الصوري القديم بين الأصالة والتبعية قضايا واشكاليات، ص٦١-٦٢

المبحث الاول

الاستدلال المباشر (التناقض – عكس المستوي – عكس النقيض)

اولاً . التناقض:

-تعريف التناقض:

لغة: هي من نقض، نقض العهد، وناقض قوله الثاني الاول، وفي كلامه تناقض، وهذا نقيض ذاك اي مناقضه، وتناقض القولين والشاعرين، وناقض احدهما الاخر[١].

اصطلاحاً: هو ((اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الاخرى، مثل، زيد إنسان، وزيد ليس بإنسان))[٢].

اما تناقض المفردين: فهو اختلافهما بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل احدهما وعدم حمل الاخر[٣].

ولما كان هذا التناقض بين القضيتين يجب ان يكون فيه اختلاف كما في التعريف فأنه لابد له من شروط حتى يتحقق هذا التناقض، وهي الشروط التي اطلق عليها الوحدات الثمان إذ لا ينبغي أن يخرج عنها التناقض والتي هي عدم اختلاف الموضوع وعدم اختلاف المحمول وعدم اختلاف الزمان وعدم اختلاف المكان وعدم اختلاف القوة والفعل وعدم اختلاف الكل والجزء وعدم اختلاف الشرط وعدم اختلاف الإضافة[٤].

وفي هذه المسألة كان خلاف بين بعض المناطقة ومنهم الفخر الرازي والطوسي حيث إن الرازي يرى أن هذه الوحدات الثمان ترجع إلى الموضوع والمحمول، وهذا ما ذكره قطب الدين الرازي إذ يقول ((فهذه ثمانية شروط ذكرها القدماء لتحقق التناقض وردها المتأخرون إلى وحدتين

---

(١) الزمخشري، جار الله ابو القاسم محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ)، أساس البلاغة، ط١، دار احياء التراث، بيروت، ١٤٢٢هـ، ص٧٧٤ .
(٢) الجرجاني، التعريفات، ص٦١ .
(٣) التهانوي، كشاف اصطلاح الفنون، ج١، ص٥١٤ .
(٤) النشار، المنطق الصوري منذ ارسطو حتى عصورنا الحالية، ص٣١٥-٣١٦ .

وحدة الموضوع ووحدة المحمول))[١]، إذ قال ((فظهر ان كل الشروط عند التحقيق عائد إلى اعتبار وحدة الموضوع والمحمول))[٢]، إلا ان الفخر الرازي يتراجع عن هذا الرأي ويقول بأن هذه الوحدات تعول إلى الموضوع والمحمول ويضيف لها الزمان إذ يعد الزمان مختلفاً وبالتالي يجعل شروط التناقض ثلاثة فيقول:((نعم وحدة الزمان مغايرة لوحدة الموضوع ووحدة المحمول ولابد منه))[٣]، اما العلّامة الحلّي فيرفض هذا الرأي من الرازي ويرى ان هذا التخصيص للموضوع والمحمول لا وجه له، فهو في الاسرار الخفية يتبع في ذلك رأي الطوسي[٤] ويذكره بالتفصيل، إذ يقول:((قال بعض المحققين: هذه الامور قد تقع بحيث تتعلق بالمفردات، وحينئذ تتعلق إما بالموضوع وحده، أو بالمحمول وحده، إلا أن المفردات التي تختلف باختلاف هذه الامور قد تصلح للوضع وللحمل، فالتخصيص بأحدهما دون الاخر لا وجه له))[٥]، وفي الجوهر ذلك يتفق مع الطوسي في إرجاع التناقض إلى الوحدات الثمانية[٦]، في حين انه يشكل على الكاتبي القزويني الذي يتفق مع الفخر الرازي في جعل الوحدات الثمانية شرطين ولا يتفق معه في هذا الرأي فقال((هذا ما ذكره المصنف متابعة للفخر الرازي، والحق أن هذه الاشياء تكون للموضوع والمحمول، فتخصيص البعض بالمحمول والبعض الاخر بالموضوع تحكم محض))[٧] إذ انه يقول يمكن ان تلحق هذه الاشياء بالموضوع او المحمول ولكن دون تخصيص لأحدٍ منهما اي يمكن ان تكون للموضوع او تكون للمحمول، اما في المراصد فالعلّامة يرى أن شرط التناقض هو واحد وهو الاتحاد في النسبة الحكمية فقال((شرط التناقض، الاتحاد في النسبة الحكمية، إلا في الكيف، ويتم بأمور ثمانية: وحدة الطرفين، والمكان، والزمان، والإضافة، والقوة او الفعل، والشرط، والكل او الجزء، لإمكان الجمع بين المختلفين عند فقد أحدهما))[٨]، ولتوضيح هذه الشروط الثمانية نأتي لذكر تلك الامثلة حتى يتضح للقارئ ما هو الاختلاف الذي يؤدي إلى التناقض وهي كالتالي:

---

(١) الرازي، قطب الدين(ت٧٦٦هـ)، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، تحقيق، محسن بيدارفر، ط٢، شريعت، قم، ١٣٨٤هـ، ص٣٢٧ .
(٢) الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات، ص٢٢٠ .
(٣) الرازي، فخر الدين(ت٦٠٦هـ)، منطق الملخص، تحقيق، احد فرامرز قراملكي، ط١، انتشارات داشنكاه امام صادق(ع)، طهران، ص١٧٩ .
(٤) الطوسي، شرح الإشارات والتنبيهات لأبن سينا، ص١٨٠ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٦.
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٢٤ .
(٧) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩١ .
(٨) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٢ .

١- **الاتحاد في الموضوع:** مثل: زيد عالم – زيد ليس بعالم، فهذه قضية متناقضة لأنه لا يمكن أن يكون في نفس الوقت زيد عالم وليس بعالم، هذا من جانب ثم من جانب اخر يوجد اتحاد في الموضوع وهو زيد في كلتا القضيتين وهو من شروط التناقض الثمانية[١]، اما إذا قلنا زيد عالم – وعمرو ليس بعالم، فهذا ليس تناقض من عدة امور وهي اختلاف الموضوع حيث إن الموضوع في القضية الاولى هو زيد، وفي الثانية عمرو، الامر الثاني، هو صدقهما، فإذا اختلف الموضوع او المحمول في القضيتين لا يمكن ان يكون تناقض[٢].

٢- **الاتحاد في المحمول:** مثل: زيد عالم – زيد ليس بعالم، فهذا فيه تناقض لأنه اتحاد في المحمول وهو عالم، اما لو قلنا، زيد عالم – وزيد ليس ضاحكاً، فلا يوجد تناقض، لأنها مختلفان في المحمول وهو في القضية الاولى عالم، وفي الثانية ضاحك، ثم انه يمكن أن تصدق كلتاهما او تكذب كلتاهما، فيمكن ان يكون عالماً وليس ضاحكاً والعكس صحيح أن يكون ضاحكاً وليس عالماً، وبالتالي لابد من شروط التناقض وهي الاتحاد في المحمول كما ذكرنا في المثال السابق[٣].

٣- **الاتحاد في الشرط:** مثل: (الأسود قابض للبصر – والاسود ليس بقابض للبصر)، فهنا يمكن القول بأنه لا يوجد تناقض والسبب هو أن السواد حينما اطلق عليه قابضاً للبصر اشترط فيه السواد، اما في القضية الثانية حينما قيل ان الاسود ليس بقابض للبصر اشترط فيه زوال السواد فاختلف الشرط، وكما ذكرنا انه لا يكون التناقض إذا اختلف احد الوحدات الثمانية ومنها الشرط فلا يكون تناقض[٤] اما إذا قلنا (الطالب ناجح إذا كان مجتهداً – والطالب ليس بناجح إذ كان مجتهداً)، فهذا تناقض لأن القضية الاولى صادقة، والقضية الثانية كاذبة وهو التناقض الذي يكون فيه القضية الصادقة تتحول إلى قضية كاذبة، وكذلك الشرط هو واحد في القضيتين وهو الاجتهاد وهو لابد منه اي الاتحاد في الشرط.

٤- **الاتحاد في الإضافة:** مثل: (زيد أب لعمرو – وزيد ليس بأب لعمرو)، فهذا يكون تناقض

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٠
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٢٤
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٠-٢٩١
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٢٤

لأن الإضافة هي واحدة وهي ابوة عمرو، اما لو قيل (زيد أب لعمرو – وزيد ليس بأب لخالد) فهذا لا يكون فيه تناقض وذلك لأن في القضية الاولى ابوة عمرو وهي المحمول ويقصد بها الإضافة اختلفت عن المحمول والإضافة في القضية الثانية والتي هي أبوة خالد، ولا يمكن أن يكون التناقض، إذا اختلفت الإضافة[١].

٥- **الاتحاد في الزمان:** مثل: (الشمس مشرقة صباحاً – الشمس ليس مشرقة صباحاً)، فهذا تناقض، لأنه الزمان هو واحد وهو صباحاً، اما إذا قيل(زيد موجود – وزيد ليس بموجود)، فهنا لا يمكن أن يكون تناقض والسبب هو اختلاف الزمان وأن من شروط التناقض كما ذكرنا هي لابد من الاتحاد في الزمان، فالقضية الاولى زيد موجود، ويقصد به الآن، اما القضية الثانية، فهي ليس بموجود ويقصد به انه ليس بموجود اي الامس، وهنا اختلف الزمان فلا تناقض[٢].

٦- **الاتحاد في المكان:** مثل: (زيد جالس في الدار – وزيد ليس بجالس في الدار)، فهذا تناقض لأنه اتحاد في المكان اي انه المكان واحد وهو الدار وهو من الشروط الثمانية للتناقض، اما لو قيل (زيد جالس في السوق – وزيد ليس بجالس في الدار)، فهذا لا يمكن ان يقال له تناقض، والسبب في ذلك عدة امور وهي انه يمكن ان تكون كل من القضيتين صادقة، وهذا خلف في التناقض إذ لابد من صدق احداهما وكذب الأخرى، والامر الثاني هو اختلاف المكان، إذ انه في القضية الاولى المكان هو السوق، وفي القضية الثانية هو الدار، ولا يمكن ان يكون تناقض مع اختلاف المكان، إذ لابد من الاتحاد في المكان وهو من شروط التناقض[٣].

٧- **الاتحاد في الكل والجزء:** مثل: (وجه الزنجي اسود – ووجه الزنجي ليس بأسود)، فهذا تناقض لاتحادهما في الجزء، اما لو قيل(الزنجي أسود – والزنجي ليس بأسود)، فهذا لا يمكن ان يكون تناقض، والسبب الاختلاف في الكل والجزء، ففي القضية الاولى يقصد أسود ببشرته، أما في الثانية فيقصد ليس بأسود اي ليس كل اجزائه كذلك[٤].

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩١
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٢٥
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩١
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٢٥ .

٨- **الاتحاد في القوة والفعل:** مثل: (محمد ميت بالفعل – محمد ليس بميت بالفعل)، فهذا يكون تناقض لاتحاد القضيتين في الفعل، اما إذا قيل (الخمر مسكر بالقوة – والخمر ليس بمسكر بالفعل)، فلا يكون تناقض وذلك بسبب اختلافهما في القوة والفعل، فالمحمول في القضية الاولى هو الاسكار بالقوة، وفي القضية الثانية هو الاسكار بالفعل، وهذا لا يمكن ان يكون تناقض إذ لابد من الاتحاد في القوة والفعل[١]، وإذا اردنا ان نوضح هذه الشروط لأي من القضايا المتناقضة فأنها تكون خاصة للقضايا الشخصية او المخصوصة.

اما القضايا المحصورة: والمحصورة هي كما ذكرنا سابقاً هي ما كانت محصورة بسور القضية (الكل – البعض)، فشروط التناقض فيها هو الاختلاف في الكم، اي لابد أن تكون واحدة كلية والاخرى جزئية، وذلك لكذب الكليتين، وصدق الجزئيتين في المحمول الأخص، ويقصد بالأخص اي ان الموضوع اعم منه [٢]، فمثلاً لو قيل (بعض الحيوان إنسان – وبعضه ليس بإنسان)، فأنهما يصدقان، وفي هذه الحالة لا يمكن ان يكون تناقض لأنه كما ذكرنا لابد في التناقض من صدق قضية وكذب الاخرى، كذلك إذ قيل (كل حيوان إنسان – ولا شيء من الحيوان بإنسان)، فأنهما يكذبان وهو كذلك لا يمكن تناقضهما كما ذكرنا سابقاً، بل إذا اردنا حصول التناقض فيمكن القول(بعض الحيوان إنسان – ولا شيء من الحيوان بإنسان)، فلا يمكن هنا اجتماعهما على الصدق او الكذب لا واحدة صادقة والاخرى كاذبة وهو التناقض[٣].

اما القضايا الموجهة: ذكر العلّامة متبعاً رأي معلمه الطوسي أن تناقض القضايا الموجهة هو يكون برفع تلك الجهة وسلبها، او بذكر المساوي لنقيضها، مثلا، الضرورية نقيضها سلب الضرورة او الإمكان العام ، فلو قيل: (كل إنسان حيوان بالضرورة)، كان نقيضها (ليس بالضرورة كل إنسان حيوان)، ويلزمه: (بعض الإنسان ليس حيوان بالإمكان العام)،لأن الإمكان العام هو رفع الضرورة عن الجانب المخالف له، ولما كان داخلاً على السلب كان معناه رفع ضرورة الإيجاب، وبين إثبات ضرورة الإيجاب وسلبها تناقض قطعاً[٤].

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩١ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٢ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٢ .
(٤) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ١٢٨ .

واما انواع الموجهات ونقيضها فهي كالآتي:

أ-نقائض القضايا الموجهة البسيطة:

١- **الضرورية المطلقة، نقيضها، الممكنة العامة**[١]، لما كانت القضايا ثلاثة هي ضرورية الثبوت وضرورية السلب وممكنة الثبوت والسلب، فلو قيل (كل إنسان حيوان)، فأن نقيضه (ليس بالضرورة كل إنسان حيوان)، اي في قوة الإمكان العام (بعض الإنسان ليس حيوان)، وكذلك مثل: (بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر)، فنقيضه(ليس بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر)، وهو في قوة(بالإمكان العام بعض الإنسان حجر)[٢]، ذكرنا هنا الامثلة بدل (ج – ب).

٢- **الدائمة نقيضها المطلقة العامة:** مثل إذا قيل(كل إنسان ناطق دائماً)، فنقيضه (ليس كل إنسان ناطق دائماً)، ويلزمه (بعض الإنسان ليس ناطق مطلقاً)، لأن سلب داوم الإيجاب إطلاق عام سلبي[٣].

٣- **المشروطة العامة نقيضها الممكنة:** فالضرورية المشروطة بشرط يجب أن يكون نقيضها ممكنة مشروطة بذلك الشرط، وهذا يكون من الوحدات الثمانية وهو اتحاد الشرط، فلو قيل (كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً)، فنقيضها (بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالإمكان ما دام كاتباً)، اي رفع الضرورة عن القضية الاخرى عند اتصافها بنفس الوصف[٤].

٤- **العرفية العامة نقيضها المطّلقة العامة**[٥] **الوصفية او الحينية:** فمثلاً لو قيل (كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتباً)، فأن نقيضها هي(بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع ما دام كاتباً)، إذ ان العرفية هي التي ثبت فيها المحمول للموضوع بالدوام لكن لا مطلقاً بل بالوصف وهنا الوصف هو الكتابة اي ما دام كاتباً، فكذلك المطّلقة التي هي نقيض العرفية تكون مشروطة بذلك الوصف[١].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٣
(٢) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٣
(٣) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٢٩
(٤) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمية، ص٢٩٤
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٤
(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٥

٥- **الضرورية الوقتية نقيضها الممكنة العامة:** فالضرورية التي كانت مقيدة بوقت كما ذكرنا في مثال حركة الاصابع في وقت الكتابة فأن نقيض الضرورية الوقتية هو رفع الضرورة في ذلك الوقت بعينه كما في المثال (كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت معين) فأن نقيضها هو (ليس بعض الإنسان متنفساً بالإمكان العام في ذلك الوقت)[١].

٦- **الضرورية المنتشرة نقيضها الممكنة العامة الدائمة:** في هذه القضية المنتشرة حكم بثبوت المحمول للموضوع في وقت غير معين مثل (كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما لا دائماً) فأن نقيضها يكون(ليس بعض الإنسان متنفس بالإمكان العام دائماً)[٢].

اما فيما يخص القضايا المطّلقة فلا تناقض فيها حتى أن العلّامة قد اشكل على ابن سينا في قوله ان هذه القضايا تتناقض[٣] إذ قال((أفتى قوم من القدماء أن المطلقات تتناقض في جنسها، وهو خطأ... وتمسك الشيخ بحيلتين، احديهما جعل المطلقة عرفية، والاخرى تقييد الموضوع بزمان معين، وهما فاسدتان؛ فإن المطّلقات العرفية لا تتناقض وذلك لكذب(كل إنسان كاتب بالفعل ما دام إنساناً)، وكذا (بعض الإنسان ليس بكاتب بالفعل ما دام إنساناً)، وكذا المطلقات العامة مع العرفيات))[٤].

إلا أن العلّامة قد استثنى المطّلقة الوقتية فقط هي من تتناقض مع نفسها، وبما أن المطلقة هي التي ثبت فيها المحمول للموضوع في وقتٍ معين فيكون نقيضها هو رفع ذلك الحكم في ذلك الوقت فمثلاً (كل كاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة)، فنقيضها هو (ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع وقت الكتابة)[٥].

ب - نقائض القضايا الموجهة المركبة فهي لا تخلو إما أن تكون كلية او جزئية، فإن كانت كلية فنقيضها أحد نقيضي الجزأين، وهذا يكون بعد معرفة الاجزاء ونقائضها(٦)، اي انه بما ان القضايا الموجهة المركبة تتركب من قضيتين فنقيضها هو نقيض أحد القضيتين لا على التعيين.

---

(١) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٠ .
(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٠ .
(٣) أبن سينا، الإشارات والتنبيهات، ص٢٠٩-٢١٠ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٦ .
(٥) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٠ .
(٦) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٥ .

١- **المشروطة الخاصة:** مركبة من المشروطة العامة الموافقة والمطّلقة العامة المخالفة كما ذكرنا سابقاً، فنقيضها يكون بين الممكنة الحينية المخالفة والدائمة الموافقة، مع الاختلاف بالكم[١]، فمثلاً لو قيل (كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً)، فنقيضها يكون إما (بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالإمكان حين هو كاتب)، او يكون نقيضها (بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً)[٢].

٢- **العرفية الخاصة نقيضها الحينية المخالفة او الدائمة الموافقة**[٣]، فمثلاً لو قيل (كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً)، فنقيضها هو (بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع حين هو كاتب)، او (بعض الكاتب متحرك الاصابع دائماً)[٤].

٣- **الوقتية نقيضها الممكنة الوقتية المخالفة او الدائمة الموافقة**[٥]، لما كانت الوقتية مركبة من وقتية مطّلقة ومطّلقة عامة فيكون نقيضها اما الوقتية الممكنة او الدائمة فمثلاً (كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت معين لا دائماً) فيكون نقيضها اما (بعض الإنسان ليس متنفساً بالإمكان في ذلك الوقت)، او (بعض الإنسان متنفس دائماً)[٦].

٤- **المنتشرة نقيضها الممكنة الدائمة الموافقة او الدائمة الموافقة**[٧]، لما كانت المنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة فنقيضها هو الممكنة الدائمة او الدائمة مثل (كل إنسان متنفس بالضرورة في وقت ما لا دائماً)، فنقيضها اما (بعض الإنسان متنفس ليس بالإمكان دائماً)،أو (بعض الإنسان متنفس دائماً)[٨].

٥- **الوجودية اللا دائمة نقيضها إحدى الدائمتين**[٩]، لما كانت الوجودية مركبة من مطلقتين عامتين فلو قيل (كل حيوان إنسان لا دائماً)، فنقيضها هو اما (بعض الحيوان إنسان دائماً)، او (بعض الحيوان ليس إنسان دائماً)، إذ في هذه القضية يمكن ان تصدق كلا

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٤.
(٢) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٤ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٤ .
(٤) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٦ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٤ .
(٦) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٦ .
(٧) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٤ .
(٨) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٦ .
(٩) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٤ .

القضيتين الدائمتين[١].

٦- **الوجودية اللا ضرورية نقيضها الدائمة المخالفة أو الضرورية**[٢]، لما كانت الوجودية مركبة من مطلقة عامة و ممكنة عامة، فنقيضها هواما دائمة او ضرورية، مثل (كل إنسان ضاحك لا بالضرورة)، فنقيضها هو اما (بعض الإنسان ليس ضاحك دائماً)، او (بعض الإنسان ضاحك بالضرورة)[٣].

٧- **الممكنة الخاصة نقيضها احدى الضرورتين هذا إذا كانت كلية**[٤]، لما كانت الممكنة الخاصة مركبة من الممكنتين العامتين، فنقيضها إحدى الضرورتين، مثل (كل إنسان كاتب بالإمكان الخاص)، فنقيضها أما (بعض الإنسان ليس بكاتب بالضرورة)، او (بعض الإنسان كاتب بالضرورة)[٥]، اما لو كانت جزئية فلا يمكن أن يكون كما في الكلية لأنه يكذب القول(بعض الحيوان إنسان لا دائماً)، وكذلك قول(إما كل حيوان إنسان دائماً او لا شيء من الحيوان بإنسان دائماً)[٦]، بل لابد أن يردد بين نقيضي الجزأين لكل واحد واحد من افراد الموضوع فيقال في نقيض (بعض الجسم حيوان لا دائماً)، (كل جسم إما حيوان دائماً او ليس بحيوان دائماً)، وهذا يشمل ثلاثة معاني:

احدها: أن يكون كل جسم حيواناً دائماً.

الثاني: أن لا يكون شيء من الجسم بحيوان دائماً.

الثالث: أن يكون البعض منه حيوان والبعض الاخر ليس بحيوان دائماً[٧]، هذه القضايا التي ذكرناها هي القضايا المركبة الحملية.

(١) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٢ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٤ .
(٣) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٦ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٨ .
(٥) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٦.
(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٧٨ .
(٧) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية،ص٢٩٧ .

اما فيما **يخص القضايا المركبة الشرطية فهي** كالآتي:

القضايا الشرطية يشترط في تناقضها الاختلاف كيفاً وكماً، اي إذا كانت موجبة فنقيضها سالبة، وإلا لم يحصل التناقض[١]، فمثلاً نقيض الكلية منها الجزئية الموافقة في الجنس، اي يقصد بالجنس الاتصال والانفصال والمخالفة في الكيفية، كما لو قيل (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، فنقيضها هو (ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)[٢]، وبعد ذلك يضيف العلامة شرطاً ثالثاً لكل قضية من الشرطيات وهي كالآتي:

١- **المتصلة اللزومية الموجبة** :- يشترط في نقيضها أن تكون متصلة سالبة، اي سالبة اللزوم، وليس لازمة السلب، مثل لو قيل (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، فيكون نقيضها هو (ليس كلما طلعت الشمس فالنهار موجود)[٣].

٢- **المتصلة الاتفاقية الموجبة:** نقيضها المتصلة الاتفاقية الموجبة التي حكم فيها بسلب الاتفاق لا باتفاق السلب، مثل (كلما كان الإنسان ناطق فالحمار ناهق)، فنقيضها هو (قد لا يكون إذا كان الإنسان ناطق فالحمار ناهق)[٤].

٣- **المنفصلة الحقيقية:** لما كانت القضية المنفصلة مفهومها مركب من امرين: هما منع الجمع بينهما، ومنع الخلو منهما او عنهما فيكون النقيض كالتالي:

أ- **مانعة الجمع بينهما ومانعة الخلو عنهما:**- مثل (دائماً إما ان يكون العدد زوج او فرد)، فيكون نقيضها هو (ليس دائماً إما أن يكون العدد زوجاً او فرداً)[٥].

ب- **مانعة الجمع:** وهي التي حكم فيها امتناع اجتماع جزءَيها على الصدق، فأن نقيضها هو سلب ذلك الامتناع اي إمكان اجتماع جزءَيها على الصدق، مثل(هذا الشيء إما أن يكون حجراً او شجراً)، ونقيضها هو (ليس هذا الشي إما أن يكون حجراً أو شجراً)[١].

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٥ .
(٢) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٧-٢٩٨.
(٣) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٥ .
(٤) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٨ .
(٥) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٦ .
(١) ينظر: المصدر نفسه، ص١٣٦ .

ج- **مانعة الخلو:** وهي التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الكذب، فأن نقيضها هو سلب ذلك الامتناع، اي يمكن اجتماع جزأيها على الكذب، مثل(زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق)، ونقيضها هو (ليس إما أن يكون زيد في البحر واما أن لا يغرق)[١].

ثانياً- العكس المستوي:

تعريف العكس المستوي: وهو ((عبارة عن جعل المحكوم عليه محكوماً به، والمحكوم به محكوماً عليه مع الموافقة في الكيف والصدق))[٢]، ويقصد بذلك هو تبديل طرفي القضية الاصلية اي جعل المحمول موضوع وجعل الموضوع محمول، ولكن ذلك يكون بشرطين هما: الكيف، اي إذا كانت القضية الاصلية موجبة فيجب أن تكون القضية المعكوسة موجبة، وكذلك إذا كانت الاصلية سالبة فالمعكوسة سالبة، واما الشرط الثاني هو، الصدق: فإذا كانت القضية الاصلية صادقة فلابد أن تكون القضية المعكوسة صادقة، اما إذا كانت القضية الأصلية كاذبة فلا يمكن لأن القضية المعكوسة تكون صادقة، وهذا خلاف شرط العكس المستوي وهذا قد أكد عليه العلّامة الحلّي بحيث خطأ من يقول إن القضية الكاذبة تبقى على كذبها ومنهم ابن سينا الذي قال((العكس أن يجعل المحمول من القية موضوعاً، والموضوع محمولاً مع حفظ الكيفية وبقاء الصدق والكذب بحاله))[٣]، وكذلك الفخر الرازي الذي تابع ابن سينا في التعريف في مسألة ابقاء الكذب بحاله[٤]، إذ قال العلّامة:((ومن زاد (في الكذب) أخطأ لأن اللازم قد يكون أعم، ولصدق(بعض الإنسان حيوان)، في عكس(كل حيوان إنسان))[٥].

أ. عكس المحصورات الاربعة:

يرى العلّامة أن الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة، والجزئية الموجبة تنعكس أيضاً جزئية موجبة، واما الكلية السالبة فعكسها كلية سالبة، اما الجزئية السالبة فلا عكس لها فقال((لما وجب في حمل الإيجاب اتحاد الذاتين صدق العكس في الايجاب، ولما جاز صدق الوصف على

(١) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٣٦ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٨١ .
(٣) ابن سينا، الاشارات والتنبيهات، ج١، ص١٩٦ .
(٤) الفخر الرازي، منطق الملخص، ص١٨٥ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٧.

ذاتين متباينتين لم تحفظ الكلية في الكم، ولما وجب تباين الذاتين في السالبة الكلية صدق العكس موافقاً في الكيف والكم، ولما وجب صدق العام في غير صورة الخاص، واستلزام الخاص العام، صدق السلب الجزئي مع كذب عكسه كلياً وجزئياً))[١]، والعلّامة الحلّي لم يتطرق للقضايا المحصورة بصورة مفصلة من حيث الامثلة في اي من الكتب الاربعة، كالأسرار الخفية ومراصد التدقيق والجوهر النضيد والقواعد الجلية بقدر ما تطرق للقضايا الموجهة، وبالتالي لابد من بيان تفصيلي لتلك القضايا مع الامثلة، وهي كالتالي:

١- **الكلية الموجبة تنعكس جزئية موجبة:** ولا تنعكس كلية موجبة لأن ذلك يخالف أحد الشرطين للعكس المستوي، ومثال ذلك:(كل العرب احرار)، فإذا قلنا عكسها كلية موجبة مثل(كل الاحرار عرب)، لا يمكن لأن الاحرار هنا في المعكوسة مستغرق إلا انه في الاصلية غير مستغرق، وبالتالي لابد أن يكون عكسها جزئية موجبة فتكون القضية المعكوسة هي (بعض الاحرار عرب)، حتى يكون العكس المستوي مستوفي الشرطين في القضية المعكوسة[٢].

٢- **الجزئية الموجبة تنعكس جزئية موجبة:** ولا تنعكس كلية موجبة، مثل (بعض ح ب)، فعكسها(بعض ب ح)، لا (كل ب ح)[٣]، مثل(بعض العراقيين علماء)، فإذا قلنا (كل العلماء عراقيين)، لا يمكن، اما إذا قلنا(بعض العلماء عراقيين)، فيكون العكس المستوي قد استوفى الشروط.

٣- **الكلية السالبة تنعكس كلية سالبة:** ولا تنعكس جزئية سالبة، مثل(كل شريف لا يخون وطنه)، فعكسها هو(كل من يخون وطنه ليس شريف)، فالعكس هنا مستوفي الشروط من حيث الكيف متشابهتان والاستغراق كلاهما الاصل والعكس فيهما الموضوع والمحمول مستغرقان في القضيتين[٤].

٤- **السالبة الجزئية لا عكس لها:** لأنه لا يجوز ان يكون موضوعها أعم من محمولها والاخص لا يجوز سلب الأعم عنه بحال من الاحوال كلياً ولا جزئياً، مثل:(بعض الحيوان

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٧٨ .
(٢) السيد طه، عزمي، مدخل إلى علم المنطق، ط١، عالم الكتب الحديث، أربد، ٢٠١٥م، ص١٣٨ .
(٣) ترابي، اكبر، تلخيص المنطق، ط١، جامعة الزهراء، قم، ١٣٦٥هـ، ص٦٤ .
(٤) طه، مدخل إلى علم المنطق، ص١٣٩ .

ليس بإنسان)[١]، فإذا قلنا (بعض الإنسان ليس بحيوان)، لا يجوز، وإذا قلنا (كل إنسان ليس بحيوان)، كذلك لا يجوز.

ب. **عكس الموجهات:** في البداية لابد من ملاحظة مهمة وهي أنه في العكس المستوي لا تحفظ الكمية، اي يمكن أن تتغير القضية من الكلية إلى الجزئية، وبالعكس، ولا الجهة، اي يمكن أن يكون الشيء ضرورياً لما هو ممكن[٢]، ولبيان هذه القضايا نبدأ بالسالبة منها لأن اغلب المناطقة يذكرونها في البداية كما ذكر الحلي[٣].

١- **السالبة الكلية:** إذا كانت إحدى القضايا السبع وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة، فلا عكس لها[٤]، لأنه بما أن الوقتية هي أخص هذه القضايا فهي لا تنعكس ولما كان الأخص لا ينعكس فبالتالي الأعم لا ينعكس، وقد ذكر ذلك بقوله((وقد ذكرنا ذلك فيما مضى وهي لا تنعكس، وإذا لم ينعكس الأخص لم ينعكس الأعم، وبيان ذلك، أنه يصدق قولنا: بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بين النيرين لا دائماً، ويكذب عكسه وهو: بعض المنخسف ليس بقمر، بأعم الجهات وهو الإمكان العام، لأن كل منخسف فهو قمر بالضرورة، واما عدم انعكاس البواقي فلأنها أعم من الوقتية، فلو انعكست لانعكست الوقتية، لأن لازم العام لازم الخاص))[٥]، إلا أن العلّامة يتفق مع رأي سراج الدين الآرموي في جعل هذه السوالب تنعكس إلى جزئية دائمة،

فمثلاً لو صدق: لا شيء من (ج) (ب) بالإطلاق، صدقت مقدمتان:

أحداهما: كل ما هو(ب) دائماً فهو (ب) بالجملة وهذه ضرورية الصدق

الثانية: لا شيء من(ب) دائماً بـ(ج) دائماً،

وإلا لصدق نقيضها وهو(بعض ب دائماً ج بالإطلاق)، لينتج من الأول(بعض ب دائماً ليس ب بالإطلاق)، وهو محال، وإذا صدقت المقدمتان انتجتا من الثالث (بعض ب ليس ج دائماً)، وهو المطلوب، وهذا في حال أخذ موضوع القضية الحقيقية على وجه يدخل فيه

(١) ترابي، تلخيص المنطق، ص٦٥ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٤٥.
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٢٩٩ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ١٧٨ .
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٠٠ .

الممتنع، وبالتالي بهذا التفسير الممتنع لم يرد النقض المذكور لصدق: (بعض المنخسف ليس بقمر)، لأن المنخسف الذي ليس بقمر وإن كان محالاً فهو بحيث لو وجد لم يكن قمراً، وهذا التفسير يراه العلّامة حق إلاّ انه مخالف لما عليه الاصطلاح[١].

٢- **السالبة الكلية الضرورية:** اختلف المناطقة في انعكاس هذه القضية فالبعض منهم يرى انها تنعكس دائمة وهو الكاتبي القزويني، والبعض الأخر يرى انها تنعكس كنفسها كالطوسي، اما العلّامة الحلّي فيتبع رأي معلمه فهو يرى انها تنعكس كنفسها، فيرد على الكاتبي بقوله:

إذا صدق الأصل وهو: بالضرورة أو دائماً لا شيء من(ج)(ب).

صدق: دائماً لا شيء من(ب)(ج).

وإلا لصدق نقيضه وهو: بعض(ب)(ج) بالإطلاق، ويعد هذه صغرى لأصل القضية.

أصل القضية هو لا شيء من(ج)(ب)بالضرورة.

لينتج: بعض(ب) ليس (ب) بالضرورة من الأول[٢].

اما ما يخص الخواجة فتابعه العلّامة في انها تنعكس نفسها بقوله:((والدليل عليه: انا إذا قلنا (لا شيء من **((ج))** **((ب))** بالضرورة) فقد حكمنا بأن كل ذات يقال عليها ج الموضوع- يمتنع اتصافها بالمحمول -ب- وذلك يقتضي امتناع اتصاف كل ذات يقال عليها -**ب**- المحمول بصفة -**ج**- الموضوع فيصدق (لا شيء من **((ب))** **((ج))** بالضرورة))[٣]، وبالتالي فيكون عكس الضرورية نفسها.

٣- **السالبة الكلية الدائمة:** كذلك تنعكس نفسها لأنها دائمة التباين بين ذات المحمول وذات الموضوع في جميع الاوقات مثل (لا شيء من ج ب دائماً)، وبهذا لا يمكن ان يكون شيء من ب ج، بل عكسها هو (لا شيء من ب ج دائماً)، وهذا العكس إذا نقضناه يكون (بعض ب ج بالإمكان العام)، وهذا نضمه للأصل فيصدق(بعض ب ليس ب بالضرورة)،

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٠٠-٣٠١ .
(٢) المصدر نفسه، ص٣٠١ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٤٩ .

وهو محال[١].

٤- **السالبة الكلية المشروطة والعرفية العامة:** يرى الكاتبي القزويني أنهما تنعكسان إلى عرفية عامة كلية، إلا أن العلّامة يرى بأن هذا مخالف للمناطقة السابقين، ورد عليه العلّامة بقوله: ((إذا صدق بالضرورة أو دائماً لا شيء من(ج)(ب) ما دام(ج)، صدق: دائماً لا شيء من (ب) (ج) ما دام(ب)، وإلا فبعض (ب)(ج) حين هو (ب)، لأنه نقيض العكس، وهي الصغرى، والقضية الأصل كبرى فيقال: بعض (ب)(ج) حين هو(ب) – ولا شيء من(ج)(ب) مادام (ج) بالضرورة او دائماً فينتج: بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب) وهو محال، فيكون نقيض العكس محال، والعكس حق))[٢]، فكلتاهما اقصد (القضيتين) تنعكس كنفسها، وينطبق عليهما مثل الكلية الدائمة في الصدق والنقض والبرهان كما يرى العلّامة[٣].

٥- **المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة:** فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة للبعض، فإذا صدق (لا شيء من(ج) (ب) ما دام (ج) لا دائماً)، او (لا شيء من(ج) (ب) بالضرورة ما دام(ج) لا دائماً)، صدق (لا شيء من(ب) (ج) ما دام(ب) لا دائماً في بعض افراد (ب)،بمعنى انه يصدق بعض(ب) (ج) بالإطلاق العام،فالجزء الاول من العكس والذي هو (لا شيء من(ب) (ج) ما دام(ب)، فهو لازمُ للعرفية العامة والمشروطة العامة، اللتين بدورهما تلزمان القضية المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، ولما كان لازم اللازم لازماً، فيكون هذا العكس لازماً لهاتين القضيتين، فيكون قد استدل من العام على الخاص[٤]، واما قيد اللا دوام في البعض فقد ذكرنا صدق (بعض (ب) (ج) بالإطلاق)، لأنه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو(لا شيء من(ب) (ج) دائماً)، وينعكس إلى(لا شيء من(ج) (ب) دائماً)، وهو كاذب، لأن القضية الاصلية اشتملت على أن (كل (ج) (ب) بالإطلاق)[١]،

٦- **السالبة الجزئية:** يرى العلّامة الحلّي أن السالبة الجزئية لا عكس لها فقط الخاصتين، وذلك

---

(١) ينظر: الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٨٢؛ الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٨٢-١٨٣ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٠٢ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٨٤ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٠٤ .
(١) المصدر نفسه، ص٣٠٤ .

لأن الضرورية والتي هي اخص البسائط لا تنعكس فكيف بالأعم، ومثال ذلك (بعض الحيوان ليس إنسان بالضرورة)، فيكون عكسها (بعض الإنسان ليس بحيوان)، وهو كذب، وكذلك لما كانت الوقتية هي أخص من المركبات الخمس الباقية من حيث أنها في وقتٍ ما مثل (كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائماً)، فهي كذلك يرى العلّامة انها لا عكس لها[١].

اما في القضيتين الخاصيتين وكيفية انعكاسهما فالعلّامة يتبع استاذه الطوسي والكاتبي القزويني في انعكاس المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة وهذا ما ذكره الحلّي بقوله ((قدماء المنطقين حكموا على الإطلاق أن السالبة الجزئية لا تنعكس، وهو حق فيما عدا الخاصيتين، أما المشروطة الخاصة، والعرفية الخاصة، فأنهما تنعكس كأنفسهما، مثلاً إذا صدق: (بعض(ج) ليس(ب) ما دام (ج) لا دائماً)، اقتضى ذلك تنافي وصفي (ج) و(ب) الصادقين على ذات(ج) ووجود كل واحد من الوصفين في وقتٍ، اما (ج) فلأنه عنوان الموضوع، اما (ب) فلأنا حكمنا بلا دوام السلب، فيلزم ثبوت الإيجاب، وإذا تنافيا في تلك الذات وصدق كل واحد منهما عليها، صدق سلب كل واحد منهما عليها في وقتٍ أخر، فإذا صدق الأصل صدق العكس، فيصدق (بعض (ب) ليس(ج) ما دام(ب) لا دائماً وهو المطلوب[٢]، إلا أن العلّامة الحلّي يوافق الكاتبي القزويني في القواعد الجلية بعدم انعكاس السالبة الجزئية من دون ذكر الخاصتين إذ قال((السالبة الجزئية لا تنعكس لأنه يصدق(قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنسان)، مع كذب (قد لا يكون إذا كان هذا إنساناً فهو حيوان)، لأنه كلما كان إنساناً فهو حيوان))[٣]

٧- **الموجبة الكلية:** قبل بيان الموجبة الكلية لابد من ذكر ملاحظة مهمة وهي أن العلّامة الحلّي يرى أن الموجبات سواء كلية كانت ام جزئية لا تنعكس إلا جزئية، والسبب في ذلك هو احتمال كون المحمول أعم، وامتناع حمل الخاص على كل افراد العام[٤]، هذا من ناحية الكم اما من ناحية الجهة، فالضرورية، والدائمة، والمشروطة العامة، والعرفية العامة، تنعكس حينية مطلقة، فمثلاً لو صدق (كل (ج) (ب) بالضرورة)، صدق: (بعض (ب) (ج) حين هو(ب)، وإلا لصدق نقيضه وهو (لا شيء من(ب) (ج) ما دام (ب)، وهذا في نظر

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٨٦
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٥٦
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣١٤؛ كذلك ينظر:
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٨٣

العلامة يجعله كبرى، واما اصل القضية صغرى فيكون كالآتي:

(كل (ج) (ب) بالضرورة)، (لا شيء من(ب) (ج) ما دام(ب) فينتج (لا شيء من(ج) (ج) دائماً)، هذا عندما جعلت الصغرى وهي الاصل ضرورية،اما إذا جعلت احدى العامتين فينتج، (لا شيء من(ج) (ج) ما دام (ج)، وكلاهما محال، فنقض العكس محال، والعكس هو الحق[١].

٨- **الموجبة المطلقة تنعكس مطلقة:** مثلاً (كل (ج) (ب) – او بعض(ج) (ب) بالإطلاق) ينعكس إلى (بعض(ب) (ج) بالإطلاق)، والدليل على انعكاسها جزئية لأنه لابد في الأصل من موضوع يقال عليه ج و ب، حتى يصدق القول عليها بـ(كل او بعض ج ب)، فذلك الشيء الذي يقال عنه (ج) ذا اتصف بالمحمول (ب) كان هو بعينه المقول عليه(ب) متصفاً بالموضوع(ج)، وإذا كان الذات واحدة وصدق عليه وصفاً(ج) و(ب) صدق أن ما يصدق عليه(ب) وهو الذات، يصدق عليه(ج) فبعض(ب) (ج) وهو المطلوب[٢].

٩- **المشروطة والعرفية الخاصتان الموجبتان تنعكسان إلى الجزئية الموجبة الحينية اللا دائمة:** فكلاهما يمكن أن يكون تارة كلية وتارة جزئية، فمثلاً إذا قيل(كل(ج) (ب) ما دام(ج) لا دائماً)، صدق عكسها(بعض(ب) (ج) حين هو (ب) لا دائماً)، ولبيان جزأي المعكوسة: اما صدق الجزء الاول من العكس وهو: (بعض(ب) (ج) حين هو(ب)، فلكونه لازماً للعامتين، واما صدق الجزء الثاني وهو: (بعض(ب) ليس(ج)، والمعبر عنه لا دائماً)، لأنه لو كذب لصدق نقيضه وهو: (كل (ب) (ج) دائماً)، فصدق كلاهما في الكلي والجزئي، فالكلي هو (كل(ج) (ب) مادام(ج) لا دائماً)، والجزئي هو(بعض(ب) (ج) حين هو(ب) لا دائماً)[٣].

١٠ -**الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة فتنعكس مطلقة عامة:** فمثلاً كما ذكرنا في الوقتية (بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس لا دائماً)، فيكون عكسها هو(بعض المنخسف قمر بالإطلاق العام)، وإلا لصدق نقيضها وهو(لا شيء من المنخسف قمر دائماً)، وهذا يخص الوقتية اما الجهات الاربع البواقي فينطبق

(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٠٨ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد ف شرح منطق التجريد، ص١٤٢ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٠٩-٣١٠ .

عليها ما ينطبق على الوقتية مع اختلاف الجهة[١].

١١ – **الممكنتان تنعكسان ممكنة عامة:** وهذه الممكنة سواء كانت عامة او خاصة، كلية او جزئية فأنها كما ذكرنا تنعكس ممكنة عامة جزئية، فمثلاً (كل ج ب) او (بعض ج ب – بالإمكان العام أو الخاص)، فالذات التي يطلق عليها (ج)، وهي الموضوع يمكن أن يقال عليه المحمول وتتصف بالموضوع، وحيث لم يمتنع أن يصير ذلك الشيء مقولاً عليه المحمول بالفعل، فلا يمتنع أن يتصف هذا المحمول بالموضوع، وبالتالي عد الامتناع يعني الإمكان العام، وبهذا تصدق الممكنة العامة في العكس، مثل: (كل نار حارة بالإمكان)، فيكون عكسها هو (بعض الحار نار بالإمكان العام) [٢].

١٢ – **الوصفية تنعكس وصفية:** يرى العلّامة أن الوصفية يكون عكسها ايضاً وصفية وهو بذلك يتفق مع الطوسي؛ إذ يرى أن(كل ج ب ما دام ج أو حين هو ج)، يصدق عكسه(بعض ب ج حين هو ب)، لأن الاصل دل على اتصاف الذات بالمحمول وهي حالة اتصافها بالموضوع، فإذا فرض اتصافها بالمحمول علم اتصافها بالموضوع ايضاً في تلك الحال[٣].

ثالثاً- عكس النقيض:

تعريف عكس النقيض: يتابع العلّامة الحلّي ابن سينا في تعريف عكس النقيض فيعرفه بأنه عبارة عن((جعل نقيض المحكوم عليه محكوماً به، ونقيض المحكوم به محكوماً عليه مع الموافقة في الكيف والصدق))[٤]، وهو بذلك يخالف المتأخرين ومنهم بهمنيار بن المرزبان الذي يرى أن عكس النقيض هو جعل نقيض المحكوم به محكوماً عليه، والمحكوم عليه محكوماً به، فقال((وههنا نوع أخر من العكس يسمى عكس النقيض وهو أن يجعل نقيض المحمول موضوعاً ونقيض الموضوع محمولاً؛ فيقال: إذا قلنا (كل ج ب)، لزم منه أن (ما ليس ب ليس ج)، وإلا فليكن (ما ليس ب ج)، فينعكس (بعض ما هو ج ليس ب)، لأن الموجبة الجزئية تنعكس

(١) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٨٨ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٤٢-١٤٣ .
(٣) المصدر نفسه، ص١٤٤-١٤٥ .
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٩٥؛ وينظر: ابن سينا، الشفاء، القياس، ص٩٣ .

جزئية))[١]، ويقسم عكس النقيض إلى قسمين وهما:

أ- **عكس النقيض المخالف:** وهو تحويل القضية إلى أخرى يكون موضوعها نقيض محمول القضية الأصلية، ومحمولها عين موضوع القضية الأصلية مع بقاء الصدق دون الكيف، وهذا ما قال به الكاتبي القزويني[٢].

ب - **عكس النقيض الموافق:** وهو تحويل أو تبديل القضية إلى أخرى يكون موضوعها هو نقيض محمول القضية الأصلية، ومحمولها هو نقيض موضوع القضية الأصلية مع البقاء على الصدق والكيف، وهذا ما ذكرناه في تعريف العلّامة الحلّي لعكس النقيض وموافقته لأبن سينا، وهذا العكس الموافق قد تناوله العلّامة في انعكاس القضايا وهي كالآتي:

أولاً- الموجبات الكلية:

أ- **القضايا التي لا عكس لها:** في انعكاس القضايا الموجهة فأن منها سبعاً لا تنعكس، وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة العامة، والدليل على عدم انعكاس هذه القضايا في نظر العلّامة هو أنه لما كان الأخص لا ينعكس فبالتالي الأعم منه لا ينعكس، ولما كانت الوقتية اي في وقت محدد هي أخص تلك القضايا ولا تنعكس، فكذلك القضايا الأعم منها كالمطّلقة العامة، والممكنتان والوجوديتان لا تنعكسان لأن الأعم لازم الأخص، كما في المثال الذي وضح فيه صدق (كل قمر فهو ير منخسف وقت التربيع بالضرورة لا دائماً)، اما العكس فلا يصدق القول (بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان)، وبالتالي هذه أخص القضايا وهي الوقتية لا تنعكس، وعدم انعكاس الأخص يستلزم عدم انعكاس الأعم[٣]، وهذه القضايا الكلية في عكس النقيض هي التي لا تنعكس سوالبها في العكس المستوي كما يقول العلّامة الحلّي فحكم السوالب في العكس المستوي هو نفس حكم الموجبات في عكس النقيض[١].

ب - **القضايا التي تنعكس نفسها وهي الستة الباقية:** فهي تنعكس كنفسها في اغلب القضايا،

---

(١) بهمنيار، ابو الحسن بن المرزبان(ت٤٥٨هـ)، التحصيل، تحقيق، مرتضى مطهري، ط١، انتشارات دشنكاه، طهران، ١٣٧٥هـ، ص٩٠-٩١؛ وينظر: ابن سينا، الشفاء، القياس، ص٩٣.

(٢) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣١٥؛ ينظر: الكاتبي، الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، ص٣٩.

(٣) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٢ .

(١) ينظر: الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٩٥ .

وهي كالآتي:

١- **الضرورية والدائمة الموجبتان الكليتان تنعكسان دائمة كلية:** والدليل على ذلك انه إذا صدق(كل ج ب بالضرورة او دائماً).

صدق عكس نقيضه وهو(لا شيء مما ليس(ب) (ج)، في هذه القضية يكون العلّامة قد تابع الكاتبي القزويني في عكس النقيض المخالف[١]، اما إذا اردنا عكسها في العكس النقيض الموافق فتكون مثلاً (كل إنسان حيوان بالضرورة)، فيكون عكس النقيض هو (كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان بالضرورة)[٢].

٢- **المشروطة والعرفية العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية:** وذلك لأنه إذا صدق(بالضرورة او دائماً كل(ج) (ب) ما دام(ج)، فيكون عكس النقيض هو(دائماً لا شيء مما ليس(ب) (ج) ما دام ليس(ب)، كذلك في هذه القضية وعكسها يتبع العلّامة الكاتبي القزويني في عكس النقيض المخالف، اما في عكس النقيض الموافق فيتبع رأي استاذه الطوسي كما في المثال(كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتباً)، فيكون عكسها(بالضرورة كل ما ليس متحرك الاصابع ليس كاتباً ما دام ليس متحرك الاصابع)[٣].

٣- **اما الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض:** ومثال ذلك(كل ج ب ما دام ج لا دائماً)، فيكون عكس النقيض هو(كل ما ليس(ب) ليس(ج) ما دام ليس(ب)، كما لو قلنا: (كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتباً لا دائما)، فيكون عكس النقيض هو(كل ما ليس متحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس متحرك الاصابع)[٤].

ثانياً- الموجبات الجزئية:

أ- **المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة فتنعكسان عرفية خاصة:** ومثال ذلك إذا صدق (بالضرورة أو دائماً بعض(ج) (ب) ما دام(ج) لا دائماً) فيكون عكسها (ليس بعض ما ليس(ب) (ج) ما دام ليس(ب) لا دائماً)، وهنا العلّامة يتبع الكاتبي القزويني وهو عكس

(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣١٧ .
(٢) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٥٩.
(٣) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣١٩ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٣ .

النقيض المخالف[١]، اما العكس الموافق فهو كالآتي: (بعض ما ليس ب فهو ليس ج ما دام ليس ب لا دائماً)[٢]، اما القضايا الإحدى عشر الباقية من الموجبات الجزئية فلا عكس لها، لأن أخص البسائط هي الضرورية، وأخص المركبات هي الوقتية وهما لا تنعكسان، لا ومثال الضرورية فأنه يصدق(بعض الحيوان هو ليس بإنسان بالضرورة)، ولا يصدق عكس نقيضه،(ليس بعض الإنسان بحيوان بالإمكان العام)[٣].

ثالثاً- السوالب الكلية والجزئية:

القضايا السالبة كلية كانت او جزئية فأنها لا تنعكس كلية؛ لاحتمال كون نقيض المحمول أعم من نقيض الموضوع من وجه، وامتناع سلب العام من وجه عن جميع أفراد الخاص؛ كما يصدق (لا شيء من الحجر بإنسان بالضرورة) أو (لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً)، ولا يصدق (لا شيء مما ليس بإنسان ليس بحجر)[٤]، ولكن يمكن أن تنعكس جزئية، مثل: (لا شيء من الإنسان بضاحك بالفعل)، فإذا كان عكس النقيض إلى كلية امتنع وهو(لا شيء مما ليس بضاحك بالفعل ليس بإنسان)، بل يمكن أن يكون (بعض ما ليس بضاحك بالفعل ليس بإنسان)، وهذه جزئية[٥]،

أ- **الوقتيتان والوجوديتان تنعكسان مطلقة عامة:** وهي كالآتي: إذا صدق(لا شيء من(ج) (ب) بإحدى الجهات الاربع، فيكون عكس النقيض هو(بعض ما ليس(ب) (ج) بالإطلاق العام، وهذا هو عكس النقيض المخالف، ولتوضيح ذلك إذا قيل: (لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً)، فيكون نقيضها هو(بعض ما ليس بمنخسف قمر بالإطلاق العام)[٦]، واما عكس النقيض الموافق فهو(بالإطلاق العام لا شيء من(ج) (ب)، او (بالإطلاق ليس بعض(ج) (ب)، فيكون عكس نقيضه هو(ليس بعض ما ليس(ب) ليس(ج) بالإطلاق)[١].

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٢١ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٤ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٢١-٣٢٢ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٤ .
(٥) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٩٧ .
(٦) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٢٤.
(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٥ .

ب- **الخاصتان وهما الضرورية والدائمة تنعكسان حينية مطلقة:** لما كانت الضرورة كالدوام فعكس النقيض هو واحد مثلاً: (بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر ما دام إنسان)، فيكون عكس النقيض هو(بعض ما ليس بحجر إنسان حين هو ليس بحجر)[١]، هذا يكون عكس النقيض المخالف، اما عكس النقيض الموافق فهو إذا صدق(لا شيء من (ج) (ب) دائماً)، فيصدق عكس النقيض وهو(ليس بعض ما ليس(ب) ليس(ج) حين هو(ب)[٢]، وهذا العكس يكون للضرورية والعامتين اي فقط تغير الجهة للأصل ويصدق عكس النقيض عليها.

ج- **عكس نقيض الشرطيات:** القضايا الشرطية متصلة كانت او منفصلة، والمتصلة موجبة كلية او جزئية، وسالبة كلية او جزئية

فالمتصلة الموجبة سواء كانت كلية او جزئية فهي تنعكس جزئية موجبة لزومية إن كان الأصل لزومياً، وإلا فاتفاقية وهي مثل: (كلما كان إنسان فهو حيوان بالضرورة)، فيكون عكس النقيض هو(بعض الحيوان فهو إنسان بالضرورة)[٣]، إلا أن العلّامة في الأسرار الخفية يرى أن عكس نقيض المتصلة الموجبة الكلية هو كنفسها كلية، اي عكس ما قال استاذه الطوسي في الجوهر النضيد بأن عكسها جزئي، فقال((وتنعكس المتصلة الموجبة الكلية كنفسها سواء كانت لزومية او اتفاقية، لأنه إذا صدق(كلما كان (أ) (ب) فـ (ج) (د)، صدق (كلما لم يكن (ج) (د)، لم يكن(أ) (ب))[٤].

واما السالبة الجزئية فلا عكس لها لأنه يصدق(قد لا يكون إذا كان زيد حيواناً فهو إنسان)، ولكن لا يصدق(قد لا يكون إذا كان زيد إنساناً فهو حيوان) لأن كل إنسان هو حيوان بالضرورة[٥]، إلا أن العلّامة يخالف هذا الرأي ويرى بأن السالبة تنعكس جزئية حتى وإن كان الاصل جزئي، فيقول:((لأنه إذا صدق ليس البتة او قد لا يكون إذا كان أ ب فـ ج د، فقد لا يكون إذا لم يكن ج د لم يكن أ ب))[١]، واما القضايا الشرطية المنفصلة فلا عكس لها والسبب

(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٢٣ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص١٩٥ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٠-١٦١ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٩٨؛ وينظر: الطوسي، نصير الدين(٦٧٢هـ)، تجريد المنطق، ط١، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١٤٠٨هـ، ص٢٩ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٠-١٦١ .
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٩٩ .

في ذلك هو عدم تمايز أجزائها بالطبع في الترتيب، فإن المقدم إنما يتميز عن التالي في كونه مقدماً وكون التالي تالياً بالوضع[١]،وبهذا يكون العلّامة الحلّي قد انتهى من الاستدلال المباشر وخاصة عكس القضايا فهو قد اهتم بعكس القضايا اهتماماً بالغاً وخاصة عكس المستوي وعكس النقيض حيث بحثهما بحثاً تفصيلياً، فقد تبع ابن سينا والشيخ الطوسي في اغلب تفاصيل عكس النقيض، إلا انه وقد يلاحظ القارئ قد زاد على القدماء في بعض العكوس بالنسبة للقضايا وكذلك قد جمع بين نوعين من عكس النقيض وهما عكس النقيض الموافق وعكس النقيض المخالف، فالكاتبي القزويني كان يتبع عكس النقيض المخالف اما الطوسي فكان يتبع عكس النقيض الموافق، إلا ان العلّامة بحث في كلا النوعين إضافة لبعض العكوس التي خالف بها القدماء ومنها المتصلة الموجبة الكلية والسالبة الجزئية حيث كان له رأي يخالف القدماء في عكسهما.

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦١ .

المبحث الثاني

الاستدلال غير المباشر (القياس – الاستقراء – والتمثيل)

اولاً- القيـــــــــــــاس:

القياس من المباحث المهمة في المنطق إذ ان أغلب المناطقة قد توسعوا به بشكل كبير مقارنة بالمباحث الاخرى فقد افرد ارسطو للقياس مباحث وفصولاً؛ كذلك العلّامة الحلّي الذي فصل القول بالقياس، ويعد ارسطو اول من وضع نظرية القياس.

تعريف القياس: وهو((قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها))[١].

ويقصد بالأشياء الاكثر من واحد هي المقدمتين الصغرى والكبرى واما الشيء الاخر الذي يلزم من المقدمتين هي "النتيجة" التي تلزم منهما، وقد تابع المناطقة[٢] ارسطو في تعريف القياس ومنهم العلّامة، إلا ان الأخير كانت له إضافة على التعبير بقوله:((هو قول مؤلف من قضايا متى سلّمت لزم عنها لذاتها قول أخر))[٣]، وقد اوضح العلّامة لماذا ذكر أنه مؤلف من قضايا ولم يقل من مقدمات، حتى لا يلزم الدور لأن المقدمة جعلت جزءاً من القياس، وهذه القضايا لا يشترط فيها أن تكون مسلمة بل متى ما سلمت لزم عنها قول، واما قوله لذاته اي لذات ذلك القول لا لغيره والسبب؛ لأن بعض القضايا تكون فيها مقدمات محذوفة كقياس المساواة، مثل لو قيل(أ مساوٍ لب، وب مساوٍ لج، ينتج منه أ مساوٍ لج)، لكن هذا يكون بواسطة مقدمة محذوفة وهي مساوي المساوي مساوٍ، إضافة إلى أن بعض القضايا يذكر فيها بدل القضية كأن يكون عكس النقيض مثل(جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر، وما ليس بجوهر لا يرتفع بارتفاعه الجوهر، ينتج جزء الجوهر جوهر) وهذا يكون بعكس نقيض الكبرى[١].

---

(١) ارسطوطاليس، المنطق، ج١، القياس، ص١٤٢ .
(٢) كالفارابي في كتاب المنطق، ينظر: المنطق، ج٢، كتاب القياس، ص١٩؛ وابن سينا في كتاب الإشارات والتنبيهات، ينظر: الإشارات والتنبيهات، ج١، ص٢٣٣؛ والطوسي في تجريد المنطق، ينظر: الطوسي، تجريد المنطق، ص٣٠ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١١٧ .
(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٣٦-٢٣٧ .

إضافة لذلك فالعلّامة يذكر أن من خاصية صحة الصورة هو ان يلزم منها شيئاً على تقدير التسليم وإن كانت المادة كاذبة مثل (كل سواد بياض)، وكل بياض جوهر، لزم منهما (كل سواد جوهر)، فكل سواد ليس بياض، لكن صورة المقدمتين اي وضعها فلا يشترط صدق المقدمات بالفعل بل كونها بحيث لو صدقت لزم منه المطلوب حيث تؤدي إلى نتيجة فيمكن ذلك[١]، اما مع فساد الصورة فلا يلزم شيئاً وإن صدقت المادة مثل(كل إنسان حيوان)، (وبعض الحيوان فرس)، فلا يلزم شيئاً وإن كانت القضيتان صحيحتين[٢].

اما اقسام القياس فقد قسموه المناطقة إلى قسمين وهما: **الاقتراني والاستثنائي**، وقد جعلوا الاقتراني مختص بالقضايا الحملية، والاستثنائي مختص بالقضايا الشرطية، إلا أن العلّامة قد اعترض على التقسيم بقوله:((قدماء المنطقيين قسموا القياس المؤلف من الحمليات والشرطيات، وجعلوا الاول الاقتراني والثاني الاستثنائي، وسبب غلطهم في ذلك عدم وقوفهم على الشرطيات الاقترانية، ولما استخرجها الشيخ من القوة إلى الفعل انقسم القياس بالقسمة الاولى إلى الاقتراني والاستثنائي، على ما قسمه المصنف، والاقترانيات قد تكون من حمليات وقد تكون من شرطيات وقد تكون من القسمين))[٣]، وسنتطرق لتعريفهما وهما كما يأتي،

١- **القياس الاستثنائي:** وهو القياس الذي يشتمل على نوع المطلوب أو نقيضه، مثل: ((كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود))[٤].

٢- **القياس الاقتراني:** وهو القياس الذي لا يشتمل على نوع المطلوب أو نقيضه اي عكس الاستثنائي، مثل: (كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، ينتج كل جسم حادث)، فليس هو ولا نقيضه مذكوراً فيه[٥]، وهذا القياس الاقتراني ينقسم إلى قسمين: **اقتراني حملي**، وهو الذي يتألف من حمليات، مثل: (كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم)، **واقتراني شرطي**، وهو الذي يتألف من شرطيات اومنها ومن حمليات، مثل:

(كلما كان الإنسان صادقاً كان محترماً)،

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٣ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١١٨ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٤ .
(٤) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١١٩ .
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٤ .

(وكلما كان محترماً احبه الاخرون)،

فينتج (كلما كان الإنسان صادقاً احبه الاخرون)[١].

والقياس الاقتراني بشكله العام، مركب من مقدمتين:

إحداهما مشتملة على موضوع المطلوب أو شبهه، وتسمى الصغرى.

والثانية تشتمل على محمول المطلوب أو شبهه، وتسمى الكبرى، ومثال على ذلك إذا قيل:

(كل إنسان حيوان، وكل حيوان جسم)، فالإنسان أصغر لخصوصه، والجسم أكبر لعمومه، والحيوان اوسط[٢]، وهذا القياس هو قياس اقتراني حملي، ونتيجته هي (كل إنسان جسم)، وهذه النتيجة تشارك المقدمة الاولى في الإنسان، والثانية في الجسم، فهي تشارك كل واحدة من المقدمتين بجزء، وكذلك كل واحدة من المقدمتين يشارك النتيجة بالجزء الذي تشاركهما فيه، ويسمى **موضوع النتيجة**، وهو الإنسان – **(حداً أصغر)**، لأنه جزئي بالنسبة إلى محمولها، ويسمى المقدمة التي تشاركها فيه **(صغرى)**،وهي (كل إنسان حيوان)، ويسمى **محمولها** ، **(حداً أكبر)**، والمقدمة التي تشاركها فيه **(كبرى)**، وهي(كل حيوان جسم)، **والمشترك** بين المقدمتين، وهو **الحيوان**، يسمى **(حداً أوسط)**، وهو الذي يجمع الحدين، اي **الاصغر والاكبر** نتيجة، وهي (كل إنسان جسم)، اي انتساب الحد الاصغر إلى الحد الاكبر اي انتساب الإنسان وهو الاصغر، إلى الجسم وهو الاكبر[٣]، وسنتطرق لكلا قسمي الاقتراني، وهما الحملي والشرطي، واقسام كل واحد منهما، ولكن البداية ستكون من الاقتراني الحملي.

١. القياس الحملي وأشكاله:

أ–**تعريف القياس الحملي:** وهو قياس يتألف من ثلاثة اقوال(قضايا) حملية، تكون على هيئة مقدمتين ونتيجة، وبهذا التعريف يكون القياس الحملي مؤلفاً من الأجزاء التالية:

١– **مقدمتان:** احدهما (المقدمة الصغرى)، والاخرى (المقدمة الكبرى).

٢– **النتيجة:** وهي التي تحصل من المقدمتين.

---

(١) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٦ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١١٩
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٧

٣- **ثلاثة حدود:** الحد الاصغر، والحد الاوسط، والحد الأكبر،

ومثال على ذلك: **(كل إنسان حيوان)**

(وكل حيوان جسم)

كل إنسان جسم

فهذا القياس يتكون من ثلاث مقدمات او ثلاث قضايا، فالقضية الاولى هي(كل إنسان حيوان)، هي الصغرى، لأن الحد الاصغر فيها وهو الإنسان الذي يكون مستغرقاً في الحيوان الذي هو أعم منه ومستغرقاً كذلك بالجسم الذي هو ايضاً أعم منه، واما القضية (كل حيوان جسم)، فهي الكبرى، لأن الحد الاكبر فيها وهو الحيوان الذي هو أعم من الإنسان، وفي القضيتين هناك حدٌّ متشابهٌ وهو الحد الاوسط وهو (الحيوان)، ولولا هذا الحد الاوسط لما كان هناك قياس، لأنه له نسبة إلى كلا الطرفين، اي في كلاهما موجود، واما القضية (كل إنسان جسم)، فهي النتيجة التي تشترك مع كل واحدة من القضايا بجزء، وبالتالي فمجموع القضايا يسمى (قياس)، وصورة التركيب (شكل)، والحاصل(النتيجة)[١].

شروط القياس الاقتراني الحملي الصحيح والمنتج:

أ- أن يكون القياس يشتمل على ثلاثة حدود، وهي، الحد الاصغر، والحد الاوسط، والحد الاكبر، لأنه إذا حذف احد الحدود لم يكن قياس، وبالأخص الحد الاوسط لأنه باقترانه مع الحدين يسمى شكلاً[٢].

ب- أن يكون في القياس ثلاث قضايا او ما يطلق عليها مقدمتان ونتيجة، اي إذا كان لدينا اكثر من مقدمتين، فهو غير القياس الحملي الاقتراني، وكذلك إذا كانت اقل من مقدمتين، فهو كذلك غير الحملي الاقتراني، مثل: زيد يطوف بالليل فهو سارق، او لما كانت الشمس طالعة كان النهار موجود[١].

---

(١) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٤٣

(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٧

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٣

ج- إذا كانت احدى المقدمتين كلية، والاخرى جزئية، فأن النتيجة تكون جزئية، لأن النتيجة تتبع أخص المقدمتين كماً وكيفاً[١].

أشكال القياس الاقتراني الحملي:

تعريف الشكل: وهو الهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط في مقدمتي القياس[٢].

أ- **الشكل الأول:** وهو الذي يكون فيه الحد الاوسط محمولاً في الصغرى، وموضوعاً في الكبرى[٣]، وهو افضل الاشكال واوضحها، ويشترط فيه شرطان وهما:

١- أن تكون الصغرى موجبة وإلا لم يتلاق الاوسط والاصغر، اي لم يندرج الاصغر تحت الاوسط كما في المثال: (لا شيء من الحجر بإنسان- وكل إنسان جسم- فتكون النتيجة لا شيء من الحجر بجسم)، وهذه النتيجة السالبة كاذبة، اما لو قيل في الكبرى (كل إنسان حيوان)، فيكون القياس: (لا شيء من الحجر بإنسان- وكل إنسان حيوان- فتكون النتيجة، كل حجر حيوان، وهو غير منتج[٤].

٢- أن تكون الكبرى كلية، لأنه لو كانت جزئية جاز أن يكون البعض المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الأصغر، فلا يتلاقى الوسط، كما لو قيل: (كل إنسان حيوان - وبعض الحيوان فرس- فتكون النتيجة بعض الإنسان فرس، وهذا غير منتج[٥].

ب - **الشكل الثاني:** وهو الذي يكون فيه الحد الأوسط محمولاً في القضيتين الصغرى والكبرى[٦]، وهذا الشكل فيه شرطان وهما:

١- اختلاف مقدمتيه بالكيف اي إذا كانت الصغرى موجبة، تكون الكبرى سالبة، واما إذا كانت الصغرى سالبة، تكون الكبرى موجبة، فإنهما لو اتفقتا لم يحصل الجزم، إلا نادراً مثلاً إذا كانتا موجبتين كما لو قيل: (كل إنسان حيوان - وكل ناطق حيوان - فينتج، كل إنسان ناطق)، وكذلك إذا كانتا سالبتين كما لو قيل: (لا شيء من الإنسان بحجر - ولا شيء من

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ٢٤٤
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٥ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٨ .
(٤) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٧ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧٥-١٧٦ .
(٦) المصدر نفسه، ص١٦٨ .

الفرس بحجر – فينتج، لا شيء من الإنسان بفرس)[١].

٢- الكبرى كلية، لأنها لو كانت جزئية لم يحصل الجزم بالإنتاج[٢]، كما لو قيل: (كل إنسان ناطق- وليس كل فرس بناطق، فينتج، ليس كل إنسان بفرس، وإذا بدلت الكبرى بـ(ليس كل حيوان بناطق- فيكون القياس،(كل إنسان ناطق- وليس كل حيوان بناطق، فينتج، كل إنسان حيوان)[٣].

ج-**الشكل الثالث:** وهو الذي فيه الاوسط موضوعاً في القضيتين[٤]، وشروطه:

١- أن تكون الصغرى موجبة لأنه لو كانت سالبة وكانت الكبرى أيضاً سالبة، فأنها تصدق مرة وتكذب مرة اخرى كما لو قيل: (لا شيء من الإنسان بحجر – ولا شيء من الإنسان بفرس، فأنه ينتج، لا شيء من الحجر بفرس)، وهذا صدق، اما لو بدلت الكبرى إلى (لا شيء من الإنسان بجماد)، فالقياس يكون كالآتي: (لا شيء من الإنسان بحجر – ولا شيء من الإنسان بجماد، فلا ينتج، لأنه يكون لا شيء من الحجر بجماد)، وهو كذب[٥].

٢- أن تكون احدى القضيتين كلية، لأنه مع جزئيتهما لا يحصل الالتقاء[٦]، والحد الاوسط مستغرقاً في احدى المقدمتين على الاقل وهذا لا يكون في الجزئيات كـ(بعض الحيوان إنسان، وبعض الحيوان فرس، فيكون، بعض الإنسان فرس)، كذب[٧].

د- **الشكل الرابع:** وهو الشكل الذي يكون فيه الحد الاوسط موضوعاً للصغرى ومحمولاً للكبرى[٨]، وهذا الشكل كذلك له شروط وهي:

١- يكون في امرين هما إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، بمعنى انه كلتا المقدمتين موجبة والصغرى كلية، أو اختلافهما كيفاً مع شرط كلية احديهما، اي انه إذا كانت الصغرى موجبة تكون الكبرى سالبة، وإذا كانت الصغرى سالبة تكون الكبرى موجبة،

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٩ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٤٥ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٩ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٠ .
(٥) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤٣-٣٤٤.
(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٣ .
(٧) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤٤ .
(٨) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٦٨ .

إضافة إلى اما الصغرى كلية، او الكبرى كلية[١].

٢- أن لا تكون الصغرى سالبة بسيطة، والكبرى جزئية، كما لو قيل (لا شيء من الإنسان بحجر، وبعض الجسم إنسان، فيكون لا شيء من الحجر بجسم)[٢]،

٣- عدم اجتماع الخاصتين في المقدمتين، إلا إذا كانت الصغرى موجبة الجزئية، كما لو قيل: (بعض الحيوان إنسان، لا شيء من الحجر بحيوان، فينتج، لا شيء من الإنسان بحجر)[٣].

الضروب المنتجة في كل شكل من الاشكال الاربعة:

ذكرنا أن كل شكل يتركب من المحصورات الاربعة والتي هي الكلية الموجبة والكلية السالبة والجزئية الموجبة والجزئية السالبة، ولما كانت المقدمة الصغرى هي احدى هذه الاربع والكلية كذلك احدى هذه الاربع وإذا ضرب العدد اربعة في نفسه يكون ستة عشر ضرباً وهو عدد ضروب كل شكل[٤] إلا انها ليست كلها منتجة، فالمنتجة بحسب البسائط في الشكل الاول تكون اربعة، وكذلك الشكل الثاني، اما الشكل الثالث فالمنتجة منه ستة، واما الشكل الرابع فالمنتجة منه خمسة، واما بحسب التركيب فالأول تكون المنتجة ثمانية وكذلك بالنسبة للثاني، واما الثالث والرابع فالضروب المنتجة فيهما اثنى عشر ضرباً[٥]. وسوف نتناول المنتجة منها بالتفصيل اما غير المنتجة سنذكرها فقط بجدول لمعرفة المنتج من غير المنتج من الضروب وهي كالآتي:

(١) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٤٥ .
(٢) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧٠ .
(٣) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٤ .
(٤) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٧.
(٥) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧١ .

أولاً- ضروب الشكل الاول وهي أربعة :

١- من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية: مثل:

كل إنسان ناطق

<u>وكل ناطق حيوان</u>

كل إنسان حيوان وهي موجبة كلية[١].

٢- من كليتين والصغرى موجبة والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية: مثل

كل إنسان حيوان

<u>لا شيء من الحيوان بحجر</u>

لا شيء من الإنسان بحجر)[٢].

٣- من موجبتين، الصغرى جزئية والكبرى كلية، فينتج موجبة جزئية: مثل

بعض الحيوان ناطق

<u>كل ناطق إنسان</u>

بعض الحيوان إنسان)[٣].

٤- من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى، فينتج جزئية سالبة: مثل

بعض الحيوان إنسان

<u>لا شيء من الإنسان بحجر</u>

ليس بعض الحيوان بحجر[٤].

اما الضروب غير المنتجة في الشكل الاول فهي كالآتي:

١- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية.

٢- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية.

٣- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية.

---

(١) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٠ .
(٢) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٣٨.
(٣) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٤٧.
(٤) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢١ .

٤- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

٥- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية.

٦- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية.

٧- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية.

٨- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

٩- الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية.

١٠- الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

١١- الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية.

١٢- الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية[١].

هذا فيما يخص الشكل الاول بالنسبة للمحصورات اما إذا كانت تتركب فتزداد الضروب بحسب الجهة إلا انها كذلك لهذا الشكل او الاشكال الاخرى شروط في الضروب المنتجة وهي كالآتي:

الشكل الاول والضروب المنتجة بحسب الجهة وايضاً له شروط:

أ- الشرط في الشكل الاول هو فعلية الصغرى بمعنى ان ((تكون الصغرى هي احدى القضايا الأحد عشر التي هي غير الممكنتين، لأن محمول الكبرى إنما يصدق على ما هو أوسط بالفعل على ما تقرر في تحقيق المحصورات، والأصغر ليس بأوسط بالفعل فلا يجب التعدي من الاوسط إليه))[٢]، إلا ان العلّامة اجاب على شرط المتأخرين كأستاذه الطوسي، وقطب الدين الرازي بفعلية الصغرى، واشكالهم بأن الضربان الاولان عقيمان فقال((بأن ذات الاصغر هي ذات الاوسط، وإلا لامتنع الحمل))[٣]

ب- **السالبة الصغرى الكلية جهتها إحدى الخاصيتين اي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة، والكبرى الموجبة الجزئية جهتها الضرورة او الدوام بحسب الذات او بحسب**

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧١
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٥٦
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٦٠

الوصف، كما لو قيل: (لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتباً لا دائماً، وبعض المتحرك الاصابع كاتباً ما دام متحرك)، ينتج (بعض ساكن الاصابع ليس متحرك ما دام ساكناً لا دائماً)[١].

ج- **الصغرى السالبة، كالعرفية الخاصة والمشروطة الخاصة والوجوديات**، تستعمل كصغريات في الشكل الاول، فإذا كانت مع الموجبة الكبرى الضرورية، تنتج موجبة كلية، لأن الانتاج بقوة ما تنتجه الموجبة، مثل: (لا شيء من ج ب ما دام ج لا دائماً، وكل ب أ بالضرورة، ينتج، كل ج أ بالضرورة)[٢].

د- الكبرى إذا كانت إحدى الوصفيات الاربع، اي المشروطتين العامة والخاصة والعرفيتين، ايضاً العامة والخاصة، فأن النتيجة تكون تابعة للصغرى، إلا في عدم الدوام، وعدم الضرورة، وثبوت الضرورة المختص بها، هذا إذا كانت الكبرى احدى العامتين، اي العرفية العامة والمشروطة العامة، اما إذا كانت إحدى الخاصتين ضممت قيد اللا دوام إلى المذكور، ويكون المجموع هو جهة النتيجة، فالضرورية الصغرى مع المشروطة العامة الكبرى تنتج ضرورية وذلك بثبوت الضرورة للصغرى وكذلك لثبوت وصف الاكبر للأوسط الثابت بدوره لذات الأصغر فيكون الأكبر ثابتاً بالضرورة للأصغر، لأن الضروري للضروري ضروري[٣].

هـ- والصغرى الضرورية مع العرفية الخاصة تنتج دائمة، ولا تجب الضرورة، لأنه لما كان الضرورة كالدوام، فيكون لاحتمال دوام الاكبر لوصف الوسط دواماً غير ضروري[٤]، اما الضروب المتبقية من الشكل الاول التي تنتج من الصغرى الضرورية مع الكبرى في مختلف جهاتها فقد ذكرها العلّامة الحلّي من غير التطرق لأمثلتها مجرد البيان فقط[٥].

---

(١) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٦
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧٨ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٥٧-٣٥٨ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٩-١٣٠.
(٥) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٥٨-٣٦٠؛ والحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٣٠-١٣١ .

ثانياً: ضروب الشكل الثاني المنتجة وهي أربعة:

أ- من كلية موجبة وهي الصغرى وكلية سالبة هي الكبرى ينتج سالبة كلية: مثل

كل إنسان حيوان

لا شيء من الحجر بحيوان

لا شيء من الإنسان بحجر[١].

إلا أن العلّامة يرى في القواعد ان انتاج هذا الضرب إما بالخلف او العكس، إذ قال((لو لم يصدق لا شيء من (ج أ) لصدق نقيضه وهو بعض (ج أ) وهذا يكون صغرى، والكبرى هي (لا شيء من إ ب)، فينتج، من الاول (بعض ج ليس ب)، وهو يناقض الصغرى، فأذن نقيض النتيجة كاذب، فالنتيجة حقة))[٢].

ب-**من صغرى سالبة كلية مع كبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية: مثل**

لا شيء من الحجر بحيوان

كل إنسان حيوان

لا شيء من الإنسان بحجر[٣]،

وكما ذكرنا في الضرب الاول يتبع العلّامة طريق الخلف والعكس في القواعد الجلية ليصل إلى نفس النتيجة المذكورة[٤].

ج- من صغرى جزئية موجبة مع كبرى كلية سالبة ينتج سالبة جزئية: مثل

بعض الجسم حجر

ولا شيء من الإنسان بحجر

بعض الجسم ليس بحجر[١].

---

(١) ينظر: الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٢ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤٠.
(٣) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٩٢ .
(٤) ينظر: العلامة الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤١.
(١) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٢ .

د- **من صغرى سالبة جزئية مع كبرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية: مثل**

بعض الحيوان ليس بضاحك

وكل إنسان ضاحك

بعض الحيوان ليس بإنسان[١].

هذه ضروب الشكل الثاني، إلا إن العلّامة الحلّي في القواعد الجلية والجوهر النضيد يرى بأنها غير واضحة البيان اي ليس كالشكل الاول، لما كانت قرائنه غير واضحة الإنتاج فأن هناك طرق لبيان ذلك وهي ثلاثة (**العكس – والخلف – والافتراض**):

فأن الضرب الاول والثالث يرتدان إلى الاول بعكس كبراهما، وينتجان ما ينتجه الاول، فيكون هكذا، (كل إنسان ضاحك، لا شيء من الضاحك بفرس، وبهذا تكون النتيجة كالضرب الأول وهي (لا شيء من الإنسان بفرس)، اما الضرب الثاني فبعكس صغراه ثم قلب المقدمتين اي تكون الصغرى كبرى والكبرى صغرى، فينتج ما ينتجه الاول ثم تعكس النتيجة، وهي كالآتي: (لا شيء من الفرس بضاحك، وكل إنسان ضاحك، فنعكس الصغرى مع قلب المقدمتين فيكون هكذا، (كل إنسان ضاحك، ولا شيء من الضاحك بفرس)، فتكون النتيجة (لا شيء من الإنسان بفرس)، وبعكسها تكون (لا شيء من الفرس بإنسان)[٢]، إلا ان بعض ضروب الشكل الثاني لا يمكن ان تنتج بالعكس، بل بالخلف والافتراض، إذ ان العلّامة يرى بأن الضرب الرابع من الشكل الثاني لا يمكن ان ينتج بالعكس بل بالخلف والافتراض، إذ يرى أن السالبة الجزئية لا عكس لها، والموجبة الكلية تنعكس جزئية فلا عكس بين جزئيتين، بل يكون ذلك بالخلف، فيقال إذا لم يصدق: (بعض ج ليس أ)، صدق (كل ج أ)، فيضم إلى الكبرى ليكون (كل ج أ – كل إ ب، فينتج (كل ج ب)، إلا ان هذا مناقض للصغرى التي هي (بعض ج ليس ب)، فيكون منتج بواسطة الافتراض إذ يتابع العلّامة الحلّي القدماء في هذا الافتراض، فقدر فرضوا ذلك البعض الذي في الصغرى هو (د)، والذي هو ليس (ب)، فيصدق (لا شيء من د ب)، وهو الصغرى، والكبرى (كل أ ب)، فينتج (لا شيء من د أ)، ثم البعض الاخر من الصغرى يكون (بعض ج د)، وهي الصغرى، مع النتيجة والتي هي (لا شيء من د أ)، فينتج (بعض ج ليس أ)، وهو المطلوب، إلا ان الكاتبي القزويني لم يذكره لأن الافتراض عنده

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٩٣ .
(٢) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٩٣-١٩٤ .

يستدعي وجود الموضوع، والسالبة يجوز أن يكون موضوعها معدوماً[١].

اما الضروب غير المنتجة في الشكل الثاني فهي:

١- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية.

٢- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية.

٣- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

٤- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية.

٥- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية.

٦- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

٧- الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية.

٨- الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية.

٩- الصغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

١٠- الصغرى الموجة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية.

١١ - الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية.

١٢ - الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية[٢].

الضروب المنتجة في الشكل الثاني بحسب الجهات:

١- إذا كانت احدى المقدمتين ضرورية والاخرى خاصة سواء كانت ممكنة او مطلقة او عرفية او مشروطة، كانت النتيجة ضرورية مع الاتفاق في الكيف او الاختلاف، مثل:

إذا صدق (كل ج ب بالإطلاق الخاص)، (ولا شيء من أ ب بالضرورة)، فينتج،(لا شيء من ج أ بالضرورة)، وبعكس الكبرى، فيكون، (كل ج ب بالإطلاق الخاص)،(كل أ ب بالضرورة)، فينتج (لا شيء ج أ بالضرورة)، لأن الصغرى دلت على ثبوت (ب) لكل (ج)، لا بالضرورة وكذلك الكبرى دلت على ثبوت (ب) لكل (أ) بالضرورة فضرورية الاوسط ثابتة لأحد

(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤٢-٣٤٣ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧١ .

الطرفين، ومنتفية عن الاخر فبينهما بائنة ضرورية[١].

٢- **إذا كانت احدى المقدمتين دائمة تكون النتيجة دائمة:** وهذه الاختلاطات او الضروب حاصلة من الضرورية والثلاثة عشرة وهي الدائمة والعشرة الفعلية التي هي غير الضرورية والممكنتين، هذا إن كانت احدى المقدمتين دائمة أما إذا لم تكن إحدى المقدمتين دائمة فهي كالآتي:

الصغرى من الفعليات والكبرى من الوصفيات النتيجة مطلقة عامة.

الصغرى إحدى الوقتيتين والكبرى من الوصفيات النتيجة مطلقة وقتية.

الصغرى إحدى الوصفيات والكبرى إحداهن فالنتيجة عرفية عامة.

الصغرى احدى الممكنتين والكبرى إحدى المشروطتين النتيجة ممكنة عامة.

والبرهان على هذه النتائج بالخلف و بالعكس و بالافتراض، واما بقية الاختلاطات فيرى العلّامة بأنها عقيمة[٢].

ثالثاً- ضروب الشكل الثالث المنتجة وهي ستة:

١- **من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية:** مثل

كل إنسان ناطق

كل إنسان حيوان

بعض الحيوان ناطق[٣].

٢- **من صغرى موجبة كلية مع كبرى سالبة كلية، فينتج سالبة جزئية: مثل**

كل إنسان حيوان

لا شيء من الإنسان بحجر

ليس بعض الحيوان حجر[٤].

٣- **من صغرى موجبة جزئية مع كبرى موجبة كلية، فينتج موجبة جزئية: مثل**

بعض الحيوان إنسان

كل حيوان جسم

بعض الجسم إنسان[١].

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٩٨ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٦٠ – ٣٦٣ .
(٣) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٣ .
(٤) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٥٣ .
(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤٥ .

٤- من صغرى موجبة كلية مع كبرى موجبة جزئية، فينتج موجبة جزئية: مثل

كل حيوان حساس

<u>بعض الحيوان إنسان</u>

بعض الحساس إنسان[١].

٥- من صغرى موجبة جزئية مع كبرى سالبة كلية، فينتج، سالبة جزئية: مثل

بعض الحيوان إنسان

<u>لا شيء من الحيوان بحجر</u>

ليس بعض الإنسان حجر[٢].

٦- من صغرى موجبة كلية مع كبرى سالبة جزئية، فينتج سالبة جزئية: مثل

كل إنسان حيوان

<u>ليس بعض الإنسان حجر</u>

ليس بعض الحيوان بحجر[٣].

وهذا الشكل الثالث يكون كالشكل الثاني في ردهما إلى الشكل الاول حيث تكون رد ضروبه عن طريق العكس والخلف والافتراض، كما في الشكل الثاني، فمثلاً طريقة العكس في الضرب الاول والثاني والثالث والسادس، فإذا عكسنا صغرى الاول صارت القرينة من الشكل الاول فإنه يصدق (بعض الحيوان إنسان)، في عكس (كل إنسان حيوان)، ونضمه إلى الكبرى فتصير القرينة من الشكل الاول وينتج ما ينتجه، فيكون هكذا.

بعض الحيوان إنسان

<u>كل حيوان جسم</u>

بعض الجسم إنسان

وهي موجبة جزئية كنتيجة الضرب الاول[١]، وهكذا بقية الضروب، إلا الضرب السادس فأنه لا يمكن بالعكس، لأن الصغرى موجبة كلية وهي تنعكس جزئية، ولا قياس عن جزئيتين، وكذلك

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٠٩ .
(٢) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٤ .
(٣) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٥٤ .
(١) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢١٠ .

الكبرى لا تنعكس لأنها سالبة جزئية، بل إنما يتبين بالخلف[١].

اما الضروب غير المنتجة في الشكل الثالث هي:

١- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الكلية.

٢- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى السالبة الجزئية.

٣- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلية.

٤- الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

٥- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية.

٦- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية.

٧- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية.

٨- الصغرى السالبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية.

٩- الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الجزئية.

١٠ - الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية[٢].

الضروب المنتجة في الشكل الثالث بحسب الجهة:

تابع العلّامة المناطقة السابقين كأبن سينا والطوسي في شرط انتاج الشكل الثالث، وهو فعلية الصغرى، وهو كشرط الشكل الاول، لأن الاصغر إذا كان ممكناً للأوسط والاكبر ثابتاً لم يلزم ثبوت الاكبر للأصغر، ويرى العلّامة أن الضروب المنتجة هي كما قال بها ابن سينا وهي كالتالي:

أ- من الممكنتين ينتج ممكنة

ب-من الممكنة والمطلقة تنتج ممكنة

ج- الكبرى الممكنة والضرورية تنتج ممكنة، وإلا فضرورية[١]، لأنها تتبع الكبرى إن كانت غير

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤٧ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧١.
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ٣٦٣-٣٦٤ .

الوصفيات الاربع، بالخلف وعكس الصغرى ليرجع إلى الاول[١].

د- وإن كانت إحدى الوصفيات الأربع، فأن كانت إحدى العامتين فالنتيجة تابعة لعكس الصغرى بعد حذف اللا دوام، وإن كانت إحدى الخاصتين فكذلك النتيجة تابعة لعكس الصغرى، لكن بعد ضم اللا دوام إليه[٢].

هـ- الصغرى الدائمة أو الضرورية مع الكبرى العرفية أو المشروطة الخاصتين، ينتج وجودية، مثل: (كل نائم حيوان بالضرورة، وكل نائم ساكن ما دام نائماً- لا دائماً، فينتج (بعض الحيوان ساكن لا دائماً)[٣]، وهذه الضروب والنتائج في الشكل الثالث يكون بيانها بالعكس والخلف والافتراض[٤]، ولما كانت الاشكال كلها ترجع إلى الشكل الاول فأن حكم الشكل الثالث هو كحكم الشكل الاول إلا في موضعين وهما: اولاً: الضرب الذي ينتج الوجودية من الضرورية او الدائمة مع العرفية او المشروطة الخاصتين، وثانياً: الضرب الذي ينتج الوصفية المطلقة من العرفيات والمشروطات مع بعضها[٥]، لأن في الشكل الاول إذ كانت إحدى المقدمتين وصفية إما الصغرى او الكبرى سقط اعتبار الوصف في النتيجة، فيصدق:

كل متحرك متغير ما دام متحركاً

<u>وكل متغير جسم</u>

كل متحرك جسم، فهو غير مقيد بالوصف، وكذلك لو قيل

(كل إنسان نائم)، (كل نائم ساكن ما دام نائماً)، كل إنسان ساكن.

وهذا من غير اعتبار الوصف، لأن الوصف متعلق بالأوسط، ولما كان الأوسط يسقط في النتيجة، فبالتالي يسقط كل ما يتعلق به من الوصف[٦].

رابعاً: الضروب المنتجة في الشكل الرابع وهي خمسة وهي كالآتي:

١- من موجبتين كليتين، مثل:

كل إنسان حيوان

<u>وكل ناطق إنسان</u>

بعض الحيوان ناطق[١].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٧٢ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٦٤ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢١٤ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٣٨ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢١٤ .
(٦) المصدر نفسه، ص١٨٤ .
(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢١٧.

٢- **من صغرى موجبة كلية مع كبرى موجبة جزئية، ينتج موجبة جزئية، مثل:**

كل إنسان ناطق

<u>بعض الحيوان إنسان</u>

بعض الحيوان ناطق[١].

٣- من صغرى سالبة كلية مع كبرى موجبة كلية، ينتج، سالبة كلية، مثل:

لا شيء من الإنسان بحجر

<u>وكل ناطق إنسان</u>

لا شيء من الحجر بناطق[٢].

٤- من صغرى موجبة كلية مع كبرى سالبة كلية، ينتج، سالبة جزئية، مثل:

كل إنسان جسم

<u>لا شيء من الحجر بإنسان</u>

بعض الجسم ليس بحجر[٣].

٥- من صغرى موجبة جزئية مع كبرى سالبة كلية، ينتج، سالبة جزئية، مثل:

بعض الحيوان ناطق

<u>لا شيء من الحجر بحيوان</u>

ليس بعض الحجر ناطق[٤].

هذه الضروب الخمسة من البسائط، ومع تركبها تزداد فإضافة لهذه الضروب فأن العلّامة الحلّي يتفق مع المتأخرين ومنهم استاذه الطوسي في أن هذا الشكل ينتج ثلاثة أضرب أخرى، ويرى إن هذا الشكل ينتج ما عدا الموجب الكلي لا ينتجه[٥].

٦- من صغرى سالبة جزئية وهي إحدى الخاصتين، مع كبرى موجبة كلية وهي إما الضرورية او الدائمة المطلقتين او بحسب الوصف، فينتج سالبة جزئية، مثل:

---

(١) ينظر، الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٥٦ .
(٢) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٤٩.
(٣) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٥ .
(٤) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢١٨ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٥٨ .

بعض المتحرك الاصابع ليس كاتباً ما دام متحرك لا دائماً

<u>كل إنسان متحرك</u>

بعض الإنسان ليس بكاتب[١].

٧- من صغرى موجبة كلية، اما مشروطة خاصة او عرفية خاصة، مع كبرى سالبة جزئية، اما ضرورية او دائمة، اوعرفيتين او مشروطتين ينتج سالبة جزئية، مثل:

كل إنسان جسم

<u>بعض الحيوان ليس إنسان</u>

بعض الجسم ليس بحيوان[٢].

٨- **من صغرى سالبة كلية مع كبرى موجبة جزئية، ينتج سالبة جزئية، مثل:**

لا شيء من الإنسان بحجر
<u>بعض الحيوان إنسان</u>

بعض الحيوان ليس بحجر[٣].

ويرى العلّامة أن صور الإنتاج في الشكل الرابع هي بأمور أربعة وهي:

أ- **قلب المقدمتين:** اي جعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى، وهذا يكون منتج في الضروب الثلاثة الاولى والضرب الثامن.

ب- **دليل العكس:** وهو عكس إحدى المقدمتين او كلاهما، وهذا ينتج في الضرب الاول بشرط عكس الكبرى، وفي الضربين الثاني والثالث، إلا بعكس الصغرى، وينتج في الرابع والخامس، واما السادس فينتج بعكس الكبرى، والسابع بعكس الصغرى السالبة الجزئية، واما الضرب الثامن فلا ينتج بالعكس، بل بقلب المقدمتين.

ج- **دليل الافتراض:** وهو مختص بما يكون فيه مقدمة جزئية، وقد مر ذكره.

د- **دليل الخلف:** ويرى العلامة انه انفع الطرق وهو الطريق للجميع[٤].

---

(١) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٢٥-١٢٦.
(٢) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٥٧ .
(٣) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٥١ .
(٤) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٢٠-٢٢٣ .

اما الضروب غير المنتجة في الشكل الرابع فهي كالآتي:

١- سالبتان كليتان، وسالبتان جزئيتان.

٢- صغرى سالبة كلية مع كبرى سالبة جزئية.

٣- صغرى سالبة جزئية مع كبرى سالبة كلية.

٤- صغرى سالبة جزئية مع كبرى موجبة جزئية.

٥- صغرى موجبة جزئية مع كبرى سالبة جزئية.

٦- صغرى موجبة جزئية مع كبرى موجبة كلية.

٧- موجبتان جزئيتان[١].

الضروب المنتجة في الشكل الرابع بحسب الجهة وفيه شروط وهي:

١- كون القياس فيه من الفعليات اي اما الصغرى واما الكبرى[٢]

٢- عدم استعمال الممكنة في هذا الشكل سواء كانت صغرى او كبرى لأنها اما ان تكون موجبة او سالبة، وكلاهما باطلان[٣].

٣- انعكاس السالبة المستعملة فيه، فالسالبة الغير المنعكسة إما ان تقع صغرى أو كبرى والقسمان عاقران، فإذا كانت صغرى، فلعقم الوقتية مع الضرورية، والتي هي أخص البسائط، وكذلك عقم الوقتية مع المشروطة الخاصة التي هي أخص المركبات، فالوقتية الصغرى مع الضرورية، يصدق:

لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة لا دائماً

<u>كل ناطق إنسان بالضرورة</u>

لا شيء من الناطق بكاتب، وهذا كذب السلب.

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص١٧١ .

(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٦٥ .

(٣) لأنها إن كانت سالبة فلا يجوز، وإن كانت موجبة فلا تقع كبرى لأنه في الفرض المذكور في الشكل الثالث يصدق((كل ما صدق عليه خاصة ج، فهو ج بالضرورة، وكل د فله خاصة ج بالإمكان مع امتناع صدق بعض ج د، ولا تقع صغرى فأنه يصدق (كل ما صدق عليه فصل د صدق عليه خاصة ج بالإمكان، وكل ما صدق عليه د صدق عليه فصله بالضرورة، مع امتناع الإيجاب، ولو قيل في الكبرى (لا شيء مما صدق عليه د، يصدق عليه ج)، امتنع السلب، ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٣٨ .

واما الوقتية الكبرى مع الضرورية، يصدق:

بالضرورة كل كاتب إنسان

لا شيء من الإنسان بكاتب بالضرورة الوقتية

فلا يمكن القول لا شيء من الإنسان بإنسان، مع امتناع سلب الإنسان عن نفسه، ويرى العلّامة بأن عدم الإنتاج مع أخص البسائط والمركبات، هو كذلك عدم انتاجها مع البواقي التي هي أعم من الخاصة[١]، وبالتالي لابد من انعكاس السالبة فيه.

٤- الصغرى السالبة دائمة او كبراها منعكسة وإلا لكانت الصغرى إحدى الاربع، والكبرى إحدى السبع، واخصها المشروطة الخاصة مع العرفية، وهو عقيم، فيصدق:

لا شيء من الضاحك بباكٍ بالضرورة ما دام ضاحكاً لا دائماً

كل إنسان ضاحك بالضرورة الوقتية

لا شيء من الإنسان بباكٍ، وهذا غير منتج، لأن الصغرى غير دائمة، وغير ضرورية[٢].

٥- تركب الضرب الخامس من صغرى سالبة كلية، وهي إحدى الخاصتين، مع كبرى موجبة جزئية، وهي ما يصدق عليها العرف العام، وهذا ينتج بقلب المقدمتين[٣].

ويرى العلّامة أن هذه الضروب في الشكل الرابع، منها ما يرجع إلى الشكل الاول، كالضربين الرابع والخامس، بعد قلب المقدمتين، ومنها ما يرجع إلى الشكل الثاني كالضرب الثاني والثالث والسادس والثامن، بعد عكس الصغرى، ومنها ما يرجع إلى الشكل الثالث كالضرب الاول والثاني والرابع والخامس والسادس، بعد عكس الكبرى، والضروب الاول والثاني والثالث والثامن التي فيهم الصغرى مشروطة او عرفية خاصتين، مع كبرى ضرورية او دائمة، فيها تناقض كما في الشكل الاول، وفي الضروب الاول والثالث والرابع والخامس والسابع، النتيجة تكون مطلقة عامة سالبة، إذا كانت الكبرى مشروطة او عرفية خاصتين، مع اي صغرى، إضافة لذلك فأن العلّامة يرى ان الضرب نتيجته هو ذلك الشكل الذي انتج منه اما لو لم ينتج في شكل اخر فلا تكون فيه نتيجة بل نتيجته ذلك الشكل الذي انتج فيه، اما لو انتج في

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٦٦-٣٦٧ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٣٩ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٦٩.

شكلين رد اليهما وبينهما عموم وخصوص فيكون الاعتبار للأخص[١].

فيتضح مما تقدم أن العلّامة يتفق مع المناطقة السابقين في قضية رد الاشكال الثاني والثالث والرابع إلى الشكل الاول، وتختلف ضروبها في الرد إلى الاول، فتارة بطريق القلب او تبديل المقدمتين، وتارة بطريق العكس، وتارة بطريق الافتراض، وتارة بطريق الخلف، وقد بينا ذلك سابقاً، إضافة لذلك فأن الشكل الاول ينتج المحصورات الاربعة، اي الموجبة الكلية، والسالبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية، فهو عام الإنتاج، اما الشكل الثاني، فينتج فقط السالبتين، اي السالبة الكلية، والسالبة الجزئية، اما الشكل الثالث، فينتج الجزئيتين فقط، اي الموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية، والشكل الرابع، ينتج المحصورات الثلاثة وهي السالبة الكلية والموجبة الجزئية والسالبة الجزئية[٢].

ثانياً- القياس الشرطي واشكاله: وهو اما يتركب متصلات او منفصلات او من خلط منهما او من إحداهما مع الحملية[٣]:

اقسام القياس الشرطي باعتبار المشترك جزءاً تاماً او غير تام إلى:

١- أن تكون الشركة في جزء تام فيهما.

٢- أن تكون الشركة في جزء غير تام فيهما.

٣- أن تكون الشركة في جزء تام واخرى غير تام[٤].

أولاً - ما يتركب من المتصلات:

أ-ما يتركب من المتصلات وهو على أشكال باشتراكها في الجزء التام وهو المشترك:

١- **الشكل الاول:** وهو الذي يكون فيه الجزء التام وهو(الحد الاوسط)، تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى، مثل:(كلما كان أ ب فـ ج د، وكلما كان ج د هـ ز)[٥].

٢- **الشكل الثاني:** وهو الذي يكون فيه الجزء التام(الحد الاوسط)، تالياً في الصغرى والكبرى

(١) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٢٤-٢٣١
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٥٨
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٠
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٣٢
(٥) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٧١

مثل: (كلما كان أ ب فـ ج د، وليس إذا كان هـ ز فـ ج د)[١].

٣- **الشكل الثالث:** وهو الذي يكون فيه المشترك(الحد الاوسط)، مقدماً في المقدمتين، مثل: (كلما كان أ ب فـ ج د، وكلما كان أ ب، فـ هـ ز)[٢].

٤- **الشكل الرابع:** وهو الذي يكون فيه المشتر(الحد الاوسط)، مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى، مثل: (كلما كان أ ب فـ ج د، وكلما كان هـ ز فـ أ ب)، وشروط الإنتاج، وعدد الضروب، والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحمليات من غير فرق [٣]، فمثلاً شرائط الشكل، كإيجاب الصغرى وكلية الكبرى هي في القياس الشرطي كما في القياس الحملي[٤].

ما يتركب من متصلتين لزوميتين: فينتج لزومية، لأن لازم اللازم لازم، إلا انه قد ورد في هذه اللزومية ادعاء وهو أن القياسات المؤلفة من المتصلات اللزومية لا تنتج، وهو لما كان صدق الكبرى على تقدير مقدم الصغرى، فيقال (كلما كان أ ب، فـ ج د، وكلما كان ج د، فـ هـ ز)، فيكون ج د مستلزما لـ هـ ز، في نفس الامر لا على تقدير مقدم الصغرى، وبالتالي فالنتيجة تحصل من الثاني، وهذا ممنوع، فأنه يصدق (كلما كان هذا اللون سواداً وبياضاً فهو سواد، وكلما كان سواداً، لم يكن بياضاً)، فأجاب العلّامة عليه بأن لزوم الانتاج هو ان يقع الاوسط بمعنى واحد بين المقدمتين وإلا فلا يكون مشترك كالمثال السابق لأنه مختلف في كلامها ففي الكبرى مضاد، وفي الصغرى بمعنى مجامع له، فلم تبقَ ملازمة الكبرى على تقدير الصغرى[٥].

اما إذا كانت إحداهما اتفاقية فتكون له نتائج كالآتي:

اما الشكل الاول: إذا كانت الصغرى اتفاقية، والكبرى موجبة لزومية، انتج اتفاقية، لأنه لابد من وجود لازم الملزوم معه، ولاحتمال خفاء وجود الاكبر مع الاصغر، فمع العلم بالملزوم علم اللازم، واما إذا كانت اتفاقية، بحيث يكون من اتفاقيات صرفة، فالعلّامة في الجوهر النضيد يرى بأن هناك من يمنع قياسيتها[١]، اما في الاسرار فيثبت بأن الحق هو ليس بقياس

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٧٧ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٣٣ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٧٢ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٣٣ .
(٥) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤١.
(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٣٣ .

لأنـه لا يفيد شيئاً[١]، امـا إذا كانـت الكبـرى سـالبة لزوميـة، فيكـون عقيمـاً، امـا إذا كانـت الكبـرى اتفاقية، فينتج اتفاقية[٢]

امـا الشـكل الثـاني: إذا كانـت الصـغرى اتفاقيـة، والكبـرى موجبـة كليـة لزوميـة، فالنتيجـة اتفاقية، لأن اللازم إذا لم يجامع غيره في الصدق، لم يجامعه الملزوم، وإن كانت الكبرى سالبة، كان عقيماً[٣].

امـا الشـكل الثالـث: إذا كانـت الصـغرى اتفاقيـة، والكبـرى موجبـة سـواء كانـت اتفاقيـة او لزومية فالنتيجة تكون اتفاقية[٤].

امـا الشـكل الرابـع: فالضـرب الاول والثـاني، ينتجـان اتفاقيـة، إذا كانـت الصـغرى لزوميـة، والكبرى اتفاقية، وإذا كانت الصغرى اتفاقية كان عقيماً، مثل:

كلما كان الفرس جسماً كان صهالاً، اتفاقية

وكلما كان الفرس حماراً كان جسماً، لزومياً

قد يكون إذا كان الفرس صهالاً كان حماراً، لزومياً واتفاقياً فهو كذب[٥].

واما الضـرب الثالـث إذا كانـت الصـغرى اتفاقيـة، والكبـرى لزوميـة، فالنتيجـة اتفاقيـة[٦]، وإن كانت الصغرى لزومية، كان عقيماً، مثل:

ليس البتة إذا كان السواد لوناً، كان الفرس حساساً – لزومياً

وكلما كان الفرس حيواناً، كان السواد لوناً – اتفاقية

ليس البتة كلما كان الفرس حساساً كان حيواناً – النتيجة كاذبة[٧].

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٣ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٧٨ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٤ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٣٩ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٧٩.
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٣٩ .
(٧) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٥ .

اما ما هو عقيم من هذه الاشكال فهي كالآتي:

الشكل الاول:

١- الصغرى الموجبة اللزومية مع الكبرى الموجبة الاتفاقية.

٢- الصغرى الموجبة الاتفاقية مع الكبرى السالبة اللزومية[١].

الشكل الثاني:

١- الصغرى الموجبة الاتفاقية مع الكبرى السالبة اللزومية.

٢- الصغرى السالبة اللزومية مع الكبرى الموجبة الاتفاقية[٢].

الشكل الثالث:

١- الصغرى الموجبة الاتفاقية مع الكبرى السالبة اللزومية.

٢- الصغرى الموجبة اللزومية مع الكبرى السالبة الاتفاقية[٣].

الشكل الرابع:

١- الصغرى الموجبة الكلية الاتفاقية مع الكبرى الموجبة الكلية اللزومية.

٢- الصغرى الموجبة الجزئية لاتفاقية مع الكبرى الموجبة الكلية اللزومية.

٣- الصغرى السالبة الكلية اللزومية مع الكبرى الموجبة الكلية الاتفاقية.

٤- الصغرى موجبة كلية اتفاقية مع كبرى سالبة كلية لزومية.

٥- صغرى موجبة كلية لزومية مع كبرى سالبة كلية اتفاقية.

٦- صغرى موجبة كلية اتفاقية مع كبرى سالبة جزئية لزومية.

٧- صغرى موجبة جزئية اتفاقية مع كبرى سالبة كلية لزومية[١].

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٠.
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٤ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٧٩ .
(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٠ .

ب – ما يتركب من المتصلات فهو على أشكال تشتراك في الجزء غير التام وهو المشترك:

قد ذكرنا أن الاشكال التي تشترك في الجزء التام هي اربعة وتكون مشابهة للأشكال الاربعة في القضايا الحملية وكذلك ذكرنا ما ينتج من ضروبها وما لا ينتج منها، فكذلك هناك اشكال اربعة تشترك في الجزء غير التام، والاشتراك يكون اما بين المقدمين، او بين التالين، او بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى، او بين مقدم الصغرى وتالي الكبرى[١].

شروط انتاج الشكل الأول:

١– إيجاب المقدمتين معاً

٢– كلية إحداهما[٢]

ولما كان الشرط كلية إحدى المقدمتين جاز أن تكون إحداهما جزئية، فيحصل في كل شكل ثلاثة اضعاف ما في الحمليات وينتج متصلة مقدمها مقدم الصغرى، وتاليها متصلة مقدمها مقدم الكبرى، وتاليها نتيجة التأليف بين التالين، مثل:

كلما كان أ ب فكل ج د.

وكلما كان هـ ز فكل د ط فينتج:

كلما كان أ ب فأن كان هـ ز فكل ج ط، لأنه.

كلما كان أ ب فأن كان هـ ز فكل ج د، وكل د ط.

وكلما كان كل ج د وكل د ط فكل ج ط وهو المطلوب[٣].

فهذا القياس من موجبتين، فيكون المنتج من هذا القياس ضربان وهما الموجبتان الكليتان والموجبتان مع جزئية صغراهما[٤]

شروط الشكل الثاني: هو أن يكون الاشتراك بين المقدمتين، بأن يكون نقيضهما، اي الجزأين المشتملين على المشترك– على تأليف منتج من الاشكال الاربعة، مثل:

(كلما كان ليس كل أ ب فج د)،

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٥ .
(٢) المصدر نفسه، ص١٤٥ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٣.
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٦ .

(وكلما كان ليس كل ب هـ فج ط)، فينتج

(كلما كان ليس ج د فأن كان ليس ج ط فكل أ هـ)

لانعكاس الصغرى بعكس النقيض إلى (كلما كان ليس ج د فكل أ ب)، وانعكاس الكبرى إلى (كلما كان ليس ج ط فكل ب هـ)، فيرجع هذا إلى القسم الاول وينتج نتيجة متصلة، مقدمها يكون نقيض تالي الصغرى، وتاليها متصلة مقدمها نقيض تالي الكبرى، وتاليها نتيجة نقيضي المقدمين [١].

شروط الثالث والرابع:

اما الشرط في الثالث: فهو أن يكون الاشتراك بين تالي الصغرى ومقدم الكبرى، بمعنى أن يكون عين الواقع في التالي مع عين الواقـــع في المقدم أو مع نقيـــضه، على هيئة منتجة كالأشكال الاربعة، لتعكس المقدمة المشاركة للمقدمة الاخرى في المقدم **العكس المستوي**، إن كانت المشاركة بين عين تالي الصغرى وعين مقدم الكبـــرى، **وعكس النقيض** إن كانت المشاركة بين عين تالي الصغرى ونقيض مقدم الكبرى[٢]، مثل:

الضرب الأول:

كلما كان كل د ج فـ أ ب، وكلما كان كل د ط فـ هـ ز

فقد يكون إذا كان أ ب، فأن كان كل ج ط فـ هـ ز [٣]،

الضـرب الثـاني: أن تكون الصغرى بحالها، وكذلك الكبرى، إلا أن مقدمها سالب كلي، فينتج، موجبة جزئية مقدمها تالي الصغرى، ومقدم تاليها سالبة كلية، مثل:

كلما كان كل ج د، فـ أ ب، وكلما كان لا شيء من د ط، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فأن كان لا شيء من ج ط، فـ هـ ز [١].

الضرب الثالث: الصغرى بحالها والمقدم في الكبرى موجب جزئي، مثل:

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٤٥ .

(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٨٦ .

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٨ .

كلما كان كل د ج، فـ أ ب، وكلما كان بعض د ط، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان كل ج ط، فـ هـ ز[١].

الضرب الرابع: الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالب جزئي، فينتج موجبة جزئية، مثل:

كلما كان كل د ج، فـ أ ب، وكلما كان ليس بعض د ط، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان لا شيء من ج ط، فـ هـ ز[٢].

الضرب الخامس: مقدم الصغرى والكبرى موجبتان جزئيتان، فينتج كالضرب الاول، مثل:

كلما كان بعض د ج، فـ أ ب، وكلما كان بعض د ط، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان كل ج ط، فـ هـ ز[٣].

الضرب السادس:

مقدم الصغرى موجب جزئي، ومقدم الكبرى سالب جزئي، فينتج موجبة جزئية، مثل:

كلما كان بعض د ج، فـ أ ب، وكلما كان ليس بعض د ظ، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان لا شيء من ج ط، فـ هـ ز[٤].

اما الشرط في الشكل الرابع: فهو أن يكون عين الواقع في مقدم الصغرى مع عين الواقع في تالي الكبرى او مع نقيضه، على هيأة منتجة واقعة على احد الاشكال الاربعة، لتنعكس المقدمة اما **عكس المستوي** او **عكس النقيض**[٥]، **مثل:**

الضرب الأول:

كلما كان كل د ج فـ أ ب، وكلما كان بعض ط د، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان كل ج ط، فـ هـ ز[١].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ٢٨٦ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٨ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٨٦ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٨ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ٢٤٥.
(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٨٦

الضرب الثاني: مقدم الصغرى موجب جزئي، ومقدم الكبرى بحاله، فينتج، موجبة كلية، مثل:

كلما كان بعض دج، فـ أ ب، وكلما كان ط د، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان كل ج ط، فـ هـ ز[١].

الضرب الثالث: مقدم الصغرى والكبرى سالبتان كليتان، فينتج، كلية موجبة، مثل:

كلما كان لا شيء من د ج، فـ أ ب، وكلما كان لا شيء من ط د، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان كل أ ب، فإن كان كل ط ج، فـ هـ ز[٢].

الضرب الرابع: الصغرى بحالها، ومقدم الكبرى سالب جزئي، فينتج موجبة كلية، مثل:

كلما كان د ج، فـ أ ب، وكلما كان ليس بعض ط د، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان كل أ ب، فإن كان كل ط ج، فـ هـ ز[٣].

الضرب الخامس: مقدم الصغرى موجب كلي، ومقدم الكبرى سالب كلي، فينتج موجبة جزئية، مثل:

كلما كان كل د ج، فـ أ ب، وكلما كان لا شيء من ط د، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان لا شيء من ج ط، فـ هـ ز[٤].

الضرب السادس: الصغرى بحالها ومقدم الكبرى سالب جزئي، فينتج، موجبة جزئية، مثل:

كلما كان كل د ج، فـ أ ب، وكلما كان ليس بعض ط د، فـ هـ ز، فينتج

قد يكون إذا كان أ ب، فإن كان ليس بعض ط ج، فـ هـ ز[٥].

ت – ما يتركب من المتصلات المشتركة في جزء تام في إحداهما وغير تام في الاخرى، ويكون ذات التام بسيطة والاخرى مركبة:

وهذا القسم يتحقق بشرط: وهو ((أن تكون إحدى المقدمتين شرطية مركبة من جزأين

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٨

(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٨٧ .

(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٤٩ .

(٤) المصدر نفسه، ص١٤٩ .

(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٨٧ .

أحدهما شرطي والاخر البسيط منها، مثلاً تكون البسيطة من حمليتين، والاخرى من مقدم حملية وتالٍ متصلة، ليكون المشترك جزءً تاماً من المقدمة الاولى، وغير تام من الاخرى، مثل: كلما كان أ ب فكلما كان ج د فـ هـ ز، وكلما كان هـ ز فـ ج ط، فينتج، كلما كان أ ب فكلما كان ج د فـ ج ط))[١].

واقسام هذه يكون ثمانية لأن الشرطية اما متصلة او منفصلة، وهي اما تالي الشرطية الكبرى او مقدمها او تالي الشرطية الصغرى او مقدمها[٢]، وامثالها كالآتي:

١- **إذا كانت المقدمتان كليتين، والجزء المشارك من المتصلة الشرطية الجزء هو التالي،** والشرطية التي جزؤها شرطية موجبة، والأخرى جزئية، فالنتيجة كلية، مثل:

كلما كان ج د، فكلما كان أ ب، فـ هـ ط، وكلما كان هـ ط، فـ هـ ز، فينتج

كلما كان ج د، فكلما كان أ ب، فـ هـ ز[٣].

٢- **متصلة الجزء والشركة مع المقدم،** مثل:

كلما كان كلما كان أ ب، فـ ج د، فـ هـ ز، وكلما كان ج د، فـ ح ط، فينتج

قد يكون إذا كان هـ ز فكلما كان أ ب، فـ ح ط[٤].

٣- **منفصلة الجزء والشركة مع التالي،** مثل:

كلما كان هـ ز فدائماً اما أ ب، او ج د، وكلما كان ج د، فـ س ط، ينتج

كلما كان هـ ز فكلما لم يكن أ ب، فـ س ط[٥].

٤- **منفصلة الجزء والشركة مع المقدم،** مثل:

كلما كان دائماً إما أ ب، أو ج د، فـ هـ ز، وكلما كان ج د، فـ ج ط، فينتج

قد يكون إذا كان هـ ز، فكلما لم يكن أ ب، فـ ج ط[١].

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٧ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٨٩ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٥٢ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٨٩ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٨ .
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٥٣ .

٥- **الشرطية المتصلة السالبة والشركة مع التالي**، مثل:

كلما كان أ ب، ف ج د، وليس البتة إذا كان ح ط، فكلما كان ج د، ف هـ ز، فينتج قد لا يكون إذا كان كلما كان أ ب، ف هـ ز، ف ح ط[١].

٦- **الشرطية المتصلة السالبة والشركة مع المقدم**، مثل:

كلما كان أ ب، ف ج د، وليس البتة إذا كان إما ج د، او هـ ز، ف ج ط، فينتج قد لا يكون إذا كان قد يكون إذا لم يكن أ ب، ف هـ ز، ف ج ط[٢].

اما القضية الشرطية المنفصلة السالبة، سواء كانت الشركة مع التالي او المقدم فلم يذكرها العلّامة الحلّي مع هذه القضايا.

ثانياً- ما يتركب من المنفصلات: وينقسم إلى ثلاثة اقسام كما في المتصلة وهي:

١- أن تكون الشركة بين المقدمتين في جزء تام منهما.

٢- أن يكون الاشتراك بينهما في جزء تام في احداهما وغير تام في الاخرى.

٣- أن يكون الاشتراك بينهما في جزء غير تام منهما[٣].

ويرى العلامة الحلي، أن شروط جميع الاشكال الاربعة هي:

أ- إيجاب المقدمتين: لأن السالبتين عقيمتان، فمثلاً

يذكر الحلّي بقوله ((ليس البتة إما أن يكون هذا الشيء إنساناً او حيواناً، وليس البتة إما أن يكون حيواناً او ناطقاً، هذا في التلازم، وليس البتة إما أن يكون هذا الشيء إنساناً او حيواناً، وليس البتة إما أن يكون حيواناً او فرساً))، هذا في التعاند[٤].

إلا ان هذا الشرط قبل العلّامة الحلّي، رفضه ابن سينا ولا يرى فيه قياس فقال:((لا يكون من موجبتين وفيها جزئية قياس))[١].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٩٠ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٥٣ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٧٤ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٩.
(١) ابن سينا، الشفاء، القياس، ص٣١٩ .

إلا ان العلّامة رد على قول الشيخ الرئيس فقال((لعل الشيخ إنما نفى القياس لاشتراط اللزوم الذاتي في حد القياس))[١] .

ب-وكلية إحداهما: لأنه لا يمكن أن يكون القياس من جزئيتين[٢].

ج- أن لا تكونا مانعة الجمع، لأنه يحصل التلازم تارة والتعاند تارة، فمثلاً.

(إما أن يكون هذا الشيء إنساناً أو حجراً، وإما أن يكون حجراً او ناطقاً)، تلازم، ولو بدلنا الكبرى بالقول (إما أن يكون حجراً او فرساً)، ثبت التعاند[٣]، إلا ان العلّامة يرى بأنه يمكن استنتاج من مانعتي الجمع، وتكون النتيجة متصلة جزئية، من نقيضي الطرفين ومقدمها أيهما كان، لاستلزام الاوسط نقيض كل واحد من الطرفين[٤].

أولاً - من المنفصلات ما يكون الجزء تاماً من المقدمتين، واقسامه ستة:

١- **ما يتألف من منفصلتين حقيقتين:**- يرى ابن سينا انه لا يكون فيها قياس، لأنه لا يوجد قسم ثالث وهو الحد الاوسط الذي يجعل الاصغر والاكبر يتحدا ، فإن كان نقيضهما اتحدا[٥]، إلاّ ان العلّامة يتبع استاذه الطوسي في انه يستنتج منهما الحقيقية المؤلفة من عين أحد الطرفين ونقيض الاخر مثل: (العدد إما زوج او فرد، وإما أن يكون فرداً او منقسماً بمتساويين، فينتج، إما أن يكون زوجاً أو غير منقسم بمتساويين)، وينتج ايضاً: (إما ان لا يكون زوجاً، أو يكون منقسماً بمتساويين)[٦].

٢- **ما يتألف من مانعتي خلو، فينتج، متصلة جزئية موجبة:** وتكون من الطرفين مقدمها اي طرف كان منهما، إن كانتا موجبتين، لاستلزام نقيض الاوسط كل واحد من الطرفين المنتجين، مثل: (قد يكون إما أ ب، او ج د، وإما أن يكون ج د، او هـ ز، فينتج، إذ كان بعض أ ب فـ هـ ز)[١]، إلاّ أن العلّامة في الجوهر يتبع معلمه الطوسي في أن المنفصلتين الكليتين مانعتي الخلو تكون النتيجة اما مانعة الخلو او مانعة الجمع، مثل: (دائماً إما أ ب

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٥٤ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٤٩ .
(٣) المصدر نفسه، ص٢٥٠ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٩٣ .
(٥) ابن سينا، الشفاء، القياس، ص٣١٩ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٥٢-٢٥٣ .
(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٩٣ .

او ج د، ودائماً إما ج د او هـ ز، فينتج، (قد يكون إما ليس أ ب او هـ ز)،مانعة الخلو او مانعة الجمع، وقد يكون إما أ ب، او ليس هـ ز)[١].

٣- **ما يتألف من مانعتي الجمع، فينتج متصلة موجبة جزئية:** ويكون من نقيض الطرفين، إن كانتا موجبتين، وإن كانت إحداهما سالبة، فالنتيجة سالبة جزئية متصلة، من عين الطرفين مقدمها طرف السالبة، مثل: (ليس البتة إما أ ب او ج د، ودائما إما ج د او هـ ز)، فينتج، (ليس كلما كان أ ب، فـ هـ ز)[٢].

٤- **اما الثلاثة الباقيات والتي تتألف من مانعة الجمع والحقيقية، ومانعة الخلو والحقيقية، ومن مانعة الجمع ومانعة الخلو:** فأنها تنتج نتيجة واحدة: وهي منفصلتان إحداهما مانعة الجمع من عين جزء مانعة الجمع ونقيض جزء الاخرى؛ والثانية مانعة الخلو من نقيض جزء مانعة الجمع وعين جزء الاخرى، مثل: (دائماً إما أ ب، او ج د)، مانعة جمع، و(دائماً إما ج د او هـ ز)، مانعة خلو، فينتج، (دائماً إما أ ب، او ليس هـ ز)، مانعة الجمع، و(دائماً إما ليس أ ب، او هـ ز)، مانعة الخلو[٣]، واما إن كانت إحداهما سالبة فإن كانت الجزئية، فلا ينتج يكون عقيماً، واما إذا كانت مانعة الخلو فالنتيجة سالبة جزئية ومقدمها طرف مانعة الجمع، مثل: (قد يكون إما أ ب، او ج د)، مانعة الجمع، (وليس البتة إما ج د او هـ ز)، فينتج، (قد لا يكون إذا كان أ ب، فـ هـ ز)، وإذا كانت مانعة الجمع هي السالبة انتج سالبة جزئية، من نقيضي الطرفين ومقدمهما نقيض طرف مانعة الخلو، وهي مثل: (دائما او قد يكون إما أ ب او ج د)، مانعة الخلو، و(ليس البتة إما ج د أو هـ ز)، مانعة الجمع، فينتج، (قد لا يكون إذا لم يكن أ ب لم يكن هـ ز)[١]، ويرى العلّامة انها إن كانت إحداهما حقيقية، والاخرى مانعة الجمع او مانعة الخلو، فتكون نتيجة واحدة، كلية إن كانت

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٥٤ .

(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٥٦ .

(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٥٣ .

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٩٧ .

المقدمتان كليتان، وجزئية إن كانت إحدى المقدمتين جزئية[١].

ثانياً – ما يتركب من جزء غير تام بين المقدمتين وفيه شروط وهي:

أ- إيجاب المقدمتين

ب – وأن تكونا حقيقتين او مانعتي الخلو

ت – وأن تكون إحداهما كلية[٢].

وهذا هو القسم الثاني من اقسام المنفصلات وهذا يكون الاشتراك في جزء غير تام وهو على خمسة اقسام وهي:

١- وهو مشاركة جزء واحد من إحدى المقدمتين مع جزء واحد من الاخرى فقط، والنتيجة منفصلة مانعة الخلو موجبة مركبة من ثلاثة اجزاء وهي النتيجة والجزآن الاخران، مثل: (إما أن يكون كل أ ب او كل ج د، وام ان يكون كل ج د او كل هـ د)، فينتج، (دائماً إما كل أ ب او كل أ د او كل هـ د)[٣].

٢- وهو مشاركة جزء واحد من إحدى المقدمتين كل واحد من جزئي الاخرى، مثل: (دائماً إما كل أ ب او كل ج د، ودائماً إما ان يكون كل د ط، او يكون كل د هـ)، فينتــج، (دائماً إما كل أ ب وكل د ط، وإما كل أ ب وكل د هـ، وإما كل ج ط، واما كل ج هـ)[٤].

٣- أن يشارك أحد جزئي إحدى المقدمتين أحد جزئي الاخرى، والجزء الاخر من الاولى للجزء الاخر من الثانية، فينتج، منفصلتين موجبتين مانعتي الخلو، إحداهما من نتيجة إحدى التأليفين والجزأين الآخرين للتأليف الاخر، والاخرى من نتيجة التأليف الاخر ومقدمتي التأليف الأول، مثل: (دائماً اما كل أ ب او كل أ ج، ودائماً اما كل ب هـ او كل ج هـ)، فينتج، (دائماً اما كل أ هـ او كل أ ج او كل ج هـ)، وينتج ايضاً (دائماً ام كل أ هـ او كل أ ب او كل ب هـ)[١].

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٥٣ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦٠ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٢٩٧-٢٩٨ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٥٥-٢٥٦ .
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦١ .

٤- أن يشارك كل واحد من جزئي كل واحدة من المقدمتين كل واحدة من جزئي الاخرى: وهذا القياس يشتمل على اربع تأليفات، وينتج منفصلة موجبة من اربعة أجزاء هي نتائج التأليفات لصدق احد التأليفات جزماً، مثل: (دائماً اما كل أ ب او كل ج ب)، (ودائماً اما كل ب د او كل ب هـ)، فينتج، (دائماً اما كل أ د او كل أ هـ)، (واما كل ج د او ج هـ)، وكذلك (دائماً اما كل أ ب او كل ب ج، ودائماً اما كل ج أ او كل ب د)، فينتج، (دائماً اما بعض ب ج او كل أ د او كل ب أ او بعض ج د)، وكذلك مثل (دائماً اما كل أ ب او كل ج د، ودائماً اما كل د أ او كل ب ج، فينتج(دائماً اما بعض ب د او كل أ ج، او كل ج أ او بعض د ب)[١].

٥- أن يشارك أحد جزئي إحدى المقدمتين كل واحد من جزئي الاخرى والجزء الاخر لأحدهما فقط، فينتج منفصلتين موجبتين مانعتي الخلو كل واحدة منهما ذات ثلاثة أجزاء وهي الجزء المشارك لأحد جزئي الاخرى فقط، ومن نتيجتي التأليفين من الجزء المشارك لكليهما، لكن إحداهما من احدى المقدمتين والاخرى من الاخرى، مثل: (دائماً اما كل أ ب او كل ج د، ودائماً اما كل د هـ او كل د أ)، فينتج، (دائماً اما كل أ ب او كل ج هـ او كل ج أ)، وينتج، (دائماً اما كل ج أ او بعض ب د او كل د هـ)[٢].

ثالثاً - ما يتركب من المنفصلات من جزء تام وأخر غير تام:

وهذا القسم ينتج مانعة الخلو من الجزء غير المشارك ومن نتيجة التأليف بين المقدمة الشرطية والاخرى البسيطة[٣]، وهذا التأليف على رأي العلّامة لابد من اشتماله على منفصلة، تشتمل على شرطية اما متصلة او منفصلة، ويكون على قسمين: أحدهما ان يكون الجزء من المنفصلة هو متصلة ونتيجته تشبه المركب من المنفصل والمتصل، مثل: (دائماً اما كل أ ب او كلما كان ج د، فـ هـ ز، ودائماً اما هـ ز او ج ط) مانعة الخلو، فينتج، (دائماً اما أ ب، وإما قد يكون إذا لم يكن ج د، فـ ج ط)، لما يأتي من انتاج المتصلة مع المنفصلة[١]، والثاني منفصلة، والنتيجة كتركيب منفصلتين، (دائماً اما أ ب، واما ان يكون اما ج د او هـ ز)، مانعة الخلو، (ودائماً اما هـ ز او ج ط)، مانعة الجمع، فينتج، (دائماً اما أ ب، وإما ان يكون ج د او

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٠٠ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦١.
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٠١ .
(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦١-١٦٢ .

ليس ج ط)[١].

ثالثاً -ما يتركب من الحمليات والشرطيات:

أولاً. من الحملية والمتصلة: وهي اربعة اصناف: وكلها نتيجتها متصلة ذات جزأين، احدهما الجزء الخالي من الاشتراك، والثاني نتيجة التأليف بين الجزء المشارك والحملية:

١- أن تكون الحملية صغرى والشركة مع التالي: وهي اربعة اشكال، لأن المتصلة باعتبارها كلية وجزئية:

الأول:(كل ج ب، وكلما كان هـ ز فكل ب أ)، فينتج، (كلما كان هـ ز فكل ج أ)[٢].

الثاني: (كل ج ب، وكلما كان هـ ز، فلا شيء من أ ب)، فينتج، (كلما كان هـ ز، فلا شيء من ج أ)[٣].

الثالث: (كل ج ب، وكلما كان هـ ز، فكل ج أ)، فينتج،(كلما كان هـ ز، فبعض ج أ)[٤].

الرابع: (كل ج ب، وكلما كان هـ ز فكل أ ب)، فينتج،(كلما كان هـ ز فبعض ج أ)[٥]، وهذه الاشكال والضروب تقاس عليها بقية الاقسام، الثاني والثالث والرابع.

٢- أن تكون الحملية كبرى والشركة مع التالي: مثل:

(كلما كان أ ب فكل ج د، وكل د هـ)، فينتج، (كلما كان أ ب فكل ج هـ)[٦]، وفي هذا القياس يشكل العلّامة الحلّي على ابن سينا الذي يرى احتمال كذب الحملية على تقدير مقدم المتصلة، وصادقة في ذاتها كما قال:((ولا شيء مما يقوم بذاته بعد، فتكون صادقة في قوة مناقض التالي، وجوابه على وجهين، احدهما ان لنا ان نحصي الكلام بالقرينة التي يصدقان فيها معاً، والثاني ان اللازم عن المقدمتين حق، فأنه ذا كان الخلاء موجوداً لزم ان يكون البعد

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦٢.
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٦٧-٢٦٨ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٠٢ .
(٤) الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦٢ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٠٢ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٦٨ .

غير بعد لزوم الخلف، وإن كان التالي لا يصادق الحملية))[١]، فيرد عليه بأجوبة منها ((أن اجتماع المقدمتين على الصدق ليس شرطاً في الإنتاج، ولو كان كذلك لما انعقد قياس الخلف ولا القياسات الالتزامية، بل كون المقدمتين بحيث لو سلمتا لزمت النتيجة ولا يشترط صدقهما بالفعل))[٢].

٣- أن تكون الحملية كبرى والشركة مع المقدم:

الشكل الاول: ويشترط فيه امران **وهما:** إيجاب الحملية او موافقتها للمقدم في الكيف، مع كلية المقدمتين، والثاني، كلية الكبرى او مقدمها، والنتيجة متصلة مقدمها نتيجة التأليف من المتشاركين، وتاليها تالي المتصلة، ومقدم النتيجة جاز ان يكون كلياً وجزئياً إلا إذا كانت الحملية موجبة جزئية، فيكون تابعاً للنتيجة في الكم، والنتيجة للمتصلة في الكيف، وإذا كان مقدم المتصلة إحدى الكليتين، فالنتيجة جزئية، مثل: (كل ج ب، وكلما كان كل ب أ، فـ هـ ز)، فينتج (قد يكون إذا كان كل ج أ فـ هـ ز)[٣].

اما الشكل الثاني: وفيه شرطان:

كلية الكبرى او مقدمها، والثاني، اختلاف الحملية ومقدم المتصلة في الكيف او كون المتصلة كلية مقدمها موافق للحملية في الكيف

واما الشكل الثالث: وكذلك له شرطان:

كلية إحدى المقدمتين او كلية المقدم، والثاني، كلية المتصلة إذا كانت الحملية سالبة ولا يكون مقدمها اشرف من الحملية في الكم والكيف

اما الشكل الرابع: وشروطه ثلاثة:

اولاً، إيجاب الحملية او كليتها، وثانياً، ان لا تكون المتصلة جزئية إلا إذا كانت الحملية موجبة كلية، او مقدمها كلي مخالف للحملية في الكيف، وثالثاً، ان لا يكون المقدم موجباً كلياً والحملية جزئية، ولا سالباً جزئياً والمتصلة جزئية[١]، وقس عليها الضروب المنتجة بهذه الشروط.

---

(١) ابن سينا، الشفاء، القياس، ج٢، ص٣٢٦ .

(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٠٣ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٦٤ .
(١) المصدر نفسه، ص١٦٦-١٧٢ .

٤- أن تكون الحملية صغرى والشركة مع المقدم: وفيه شرطان وهما:

احدهما، صدق مقدم المتصلة، والثاني: اما انتاج الحملية مع مقدم المتصلة مقدم النتيجة، او انتاج الحملية مع مقدم النتيجة مقدم المتصلة ويكون على هيأة احد ضروب الاشكال في الحمليات[١].

في هذه الاشكال المتركبة من الحملية والمتصلة ذكرها العلّامة في كتبه الاربعة، وفصل فيها القول والضروب، إلاّ إنه في كتابه القواعد الجلية قد اتفق مع الكاتبي في ان ثلاثة منها بعيدة عن الطبع ولم يفصل فيها القول، وبذلك اكتفى في نوع واحد وهو الحملية الكبرى مع تالي المتصلة[٢].

رابعاً. ما يتركب من الحملية والمنفصلة: وهو على اقسام: لأن الحملية اما صغرى او كبرى والاشتراك اما مع احد جزئي المنفصلة او معهما، وبذلك تكون على اقسام وهي:

أ- القياس المقسم: وهو((أن تشترك الحمليات بأسرها في احد طرفي النتيجة واجزاء الانفصال في الطرف الاخر))[٣]

١- الحملية كبرى والمنفصلة صغرى: مثل:

(اما ان يكون كل أ ب او كل أ د، وكل ب ج، وكل د ج). فينتج،(كل أ ج)، لامتناع خلو الواقع عن احد أجزاء الانفصال، وعن الحملية[٤]،

وهذا القياس المقسم من وجهة نظر الحلّي أنه في قوة القياس الحملي والشروط التي في القياس المقسم تكون مشابهة للقياس الحملي، من جهة انه في القياس الحملي يكون الحد الاوسط في الشكل الاول مخالفاً للشكل الرابع، وكذلك كان الحد الاوسط في الشكل الثاني محمولاً وفي الشكل الثالث موضوعاً، ومثاله في الشكل الاول (كل عدد اما زوج او فرد، وكل زوج مؤلف من آحاد، وكل فرد مؤلف من آحاد)، فينتج، (كل عدد مؤلف من آحاد)، فالمنفصلة وقعت صغرى، واجزاء الاشتراك محمولات في المنفصلة وموضوعات في الحملية، ويكون

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧١ .
(٢) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٧٦ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧٧ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٧٨ .

عكسها الشكل الرابع[١]، اما إذا كانت المنفصلة كبرى، مثل: (كل أ ب، وكل أ ج، واما ان يكون كل ب هـ او كل ج هـ)، فينتج، (كل أ هـ)، فهنا الاجزاء المشتركة كانت محمولات في الحمليات، وموضوعات في المنفصلة، وكذلك هو الشكل الاول ويكون عكسه الرابع[٢]، واما في الشكل الثاني فأجزاء الاشتراك محمولات فيهما سواء كانت المنفصلة صغرى او كبرى، وفي الشكل الثالث موضوعات فيهما سواء كانت صغرى ا وكبرى، وعلى هذا القياس تكون بقية ضروب الشكل الاول، وضروب الاشكال الثلاثة البقية[٣]،

أ- أن يكون عدد الحمليات مثل أجزاء الانفصال، ويشارك كل واحدة من الحمليات جزءاً واحداً من اجزاء الانفصال لكن الحمليات لا تشترك في حد هو غير الحد الاوسط من الحدين الاخيرين، ولا اجزاء الانفصال فيه، وينتج منفصلة مانعة الخلو من نتائج التأليفات، مثل: (اما ان يكون كل أ ب او كل ج ب، وكل ب هـ، وكل ب ط)، فينتج، (اما ان يكون كل أ هـ او كل ج ط)، هذا على رأي المناطقة السابقين للعلّامة الحلّي، إلا انه يضيف نتيجة اخرى من هذا التأليف، وهي منفصلة نتيجة التأليف الاخر وهي: اما كل أ ط، او ج هـ)[٤]

ب- **أن يكون عدد الحمليات اكثر من اجزاء الانفصال:** وفيه تشترك الاجزاء المنفصلة مع الحمليات، فكل جزء يشارك الحملية يشارك اخرى، فيكون قياسان، وتنتج تأليفات منها، مثل: (دائماً اما كل أ ب، او كل أ د، وكل ب ج، ولا شيء من ب هـ، ولا شيء من د ط)، فالقياس باعتبار مشاركة كل أ ب، لكل ب ج)، فينتج، (اما كل أ ج، او لا شيء من أ ط)، وباعتبار مشاركة كل أ ب، لقولنا (لا شيء من ب هـ)، فينتج: (اما لا شيء من أ هـ، او لا شيء من أ ط)، وباعتبار المشاركين ينتج، (اما كل أ ج، او لا شيء من أ هـ، او لا شيء من أ ط)[٥].

ج- أن تكون الحمليات بعدد اجزاء الانفصال، ويشارك كل واحدة منها واحداً من اجزاء الانفصال، لكن اجزاء الانفصال فقط او الحمليات فقط تشترك في حد هو غير الحد الاوسط من الحدين الاخرين، مثل: (اما ان يكون كل أ ب، او كل أ د، وكل ب هـ، وكل د

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧٧.
(٢) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٧٨ .
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧٧ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٧٩ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٢٢-٣٢٣ .

ط)، فينتج: (اما كل أ هـ، او كل أ ط)[١].

د- ان يكون عدد الاجزاء كعدد الحمليات ويشترك كل جزء مع واحدة من الحمليات، واجزاء الانفصال تشترك في احد الحدين اللذين هما غير الاوسط، والحمليات في الحد الاخر، لكن لا تشترك التأليفات في نتيجة واحدة مثل: (اما ان يكون كل أ ب، او كل أ د، وكل ب هـ، ولا شيء من هـ د)، فينتج: (اما كل أ هـ، او لا شيء من أ هـ)[٢].

هـ- أن يكون عدد الحمليات اقل من الاجزاء المنفصلة: وتكون النتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجزء غير المشارك من المنفصلة، ونتيجة التأليف بين الحملية والجزء المشارك، مثل: (اما كل أ ب، او كل أ ج، وكل ج د)، فينتج: (اما كل أ ب، او كل أ د)، ومثل:(اما كل أ ب، او كل ج د، وكل د هـ)، فينتج: (اما كل أ ب، او كل ج هـ)[٣]، وإن شاركت الحملية الجزأين، فتكون مانعة الخلو، مثل: (اما ان يكون كل أ ب، او كل ج ب، وكل ب د)، فينتج: (اما كل أ د اوكل ج د)[٤].

خامساً. ما يتألف من المتصل والمنفصل: وهو على ثلاثة اقسام:

أ- ان تكون الشركة في جزءٍ تام منهما .

ب-ان تكون الشركة في جزءٍ غير تام منهما.

ج- ان يكون الاوسط جزءاً تاماً في واحدة وغير تام في الاخرى[٥].

وكل واحد من هذه الاقسام له تفاصيل في ما يخص صغرى المتصلة او كبرها وهي كالآتي:

أولاً - أن يكون الاوسط تاماً فيهما: فإن كانت المتصلة صغرى، فلا يمكن التمييز بين الاول والثالث ولا بين الثالث والرابع، اما إذا كانت المتصلة كبرى فلا يمكن التمييز بين الاول والثالث ولا بين الثاني والرابع، والسبب هو عدم الامتياز في اجزاء المنفصلة، وهذا القسم يشتمل على اربعة اقسام[١].

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، مصدر سابق ص١٧٩ .
(٢) المصدر نفسه، ص١٧٩-١٨٠ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، مصدر سابق ص٣٢٣ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، مصدر سابق ص١٨٠ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، مصدر سابق ص٣٢٤-٣٢٩.
(١) ينظر،الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، مصدر سابق ص١٨٠-١٨١ .

أ- **أن تكـون المتصـلة صـغرى والشـركة مـع التـالي،** فـإن كانـت المقدمتان كليتين مـوجبتين والمنفصلة مانعة جمع، فالقياس ينتج، موجبة كلية مانعة الجمع، لاستلزام امتناع الجمع بين الشيء واللازم امتناعه بينه وبين الملزوم، وإن كانت مانعة الخلو فالنتيجة متصلة جزئية من نقيض الاصغر وعين الاكبر مثل: (كلما كان أ ب، فـ ج د)،(ودائماً اما ج د او هـ ز)، فينتج، (قد يكون إذا لم يكن أ ب فـ هـ ز)، لاستلزام الصغرى: (كلما لم يكن ج د لك يكن أ ب)، والكبرى: (كلما لم يكن ج د فـ هـ ز)[١]، وإن كانت إحداهما سالبة فإن كانت المنفصلة وكانت مانعة الخلو والمقدمتان كليتين، فالنتيجة سالبة مانعة الخلو كلية، مثل: (كلما كان أ ب، فـ ج د)، وليس البتة اما ج د او هـ ز)، ينتج، (ليس البتة اما أ ب او هـ ز)[٢]، فالنتيجة تتبع المنفصلة سواء كانت مانعة الجمع او الخلو.

وإن كانت جزئية متصلة فيكون القياس عقيماً، مثل: (قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً، فهو حجر، ودائماً اما ان يكون حجراً او حساساً)، مع صدق(كلما كان حيواناً كان حساساً)، ويصدق(قد لا يكون إذا كان هذا حيواناً فهو إنساناً)، و (دائماً اما ان يكون إنساناً او لا حيواناً)، مع صدق(اما ان يكون حيواناً او لا حيواناً)[٣].

ب- **أن تكون المتصلة صغرى والشركة مع المقدم:** وهذا القسم ايضاً فيه النتيجة تتبع المنفصلة سواء كانت مانعة الجمع او الخلو، وكذلك تتبع السالبة فيهما والجزئية إن كانت إحداهما جزئية، اما إذا كانتا كليتين او احداهما جزئية والمنفصلة مانعة الجمع فتكون كلية، مثل: (كلما كان ج د، فـ أ ب، ودائماً اما ج د او هـ ز)، فينتج: (قد يكون إذا كان أ ب، فليس هـ ز)، لاستلزام المنفصلة، (كلما كان ج د، فليس هـ ز)[٤]، وإن كانت المتصلة هي السالبة، وكانت المنفصلة مانعة خلو والمقدمتان كليتين، فالنتيجة تكون منفصلتين سالبتين كليتين مانعة جمع ومانعة خلو، مثل: (ليس البتة إذا كان أ ب، فـ ج د، ودائماً اما أ ب او هـ ز)، فلو لم يصدق (ليس البتة اما ج د او هـ ز)، مانعة الجمع، لصدق نقيضه ويلزمه،(قد يكون إذا كان ج د، فليس هـ ز)، فيجعل صغرى، لـ(كلما لم يكن هـ ز، فـ أ ب)، اللازم للمنفصلة، وينتج ما ينعكس إلى نقيض الصغرى، ولو لم يصدق مانعة الخلو لصدق نقيضها، (إما ج

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٢٤ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨١ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٢٥-٣٢٦ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨٢-١٨٣ .

د، او هـ ز)، ويلزمه (قد يكون ذا لم يكن هـ ز، فـ ج د)، فإذا جعل كبرى، لـ(كلما لم يكن هـ ز، فـ أ ب)، اللازم للمنفصلة، انتج من الثالث، (قد يكون إذا كان أ ب، فـ ج د)، وهو يناقض الصغرى[١].

ج- **ان تكون المتصلة كبرى والشركة مع التالي:** وهذا القسم يكون حكمه حكم الاول، إلا ان المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة من القياس المذكور، المركبة من عين احد الطرفين ونقيض الاخر، تكون هنا كما في القسم الثاني، اي عقيم[٢].

د- **ان تكون المتصلة كبرى والشركة مع المقدم:** وهذا القسم حكمه حكم الثاني، إلا أن المتصلة الجزئية الموجبة اللازمة من القياس المذكور المركبة من عين أحد الطرفين ونقيض الاخر فإنها كما في الاول[٣].

ثانياً- أن تكون الشركة في جزء غير تام منهما: وينتج هذا القسم نتيجتين وهما:

أ- متصلة مقدمها الطرف الاخر غير المشارك مع المتصلة، وتاليها عناد نتيجة التأليف للآخر من المنفصلة.

ب – منفصلة من الطرف غير المشارك من المنفصلة، واستلزام مقدم المتصلة لنتيجة التأليف، مثل: (كلما كان هـ ز، فكل ج ب، ودائماً اما كل أ ب او ز هـ)، فينتج: (كلما كان هـ ز، فإما كل ج أ او ز هـ)، وينتج ايضاً، (اما ز هـ وإما كلما كان هـ ز، وكل ج أ)[٤].

ثالثاً- أن يكون الاوسط جزءاً تاماً في إحدى المقدمتين وغير تام في الاخرى:

ويشترط فيه أن يكون طرف إحدى المقدمتين شرطية لتشارك المقدمة الاخرى بجزءٍ تام منهما، وهذا الجزء التام إن كان من المتصلة فيحكم عليه حكم المركب من الحملي والمنفصلة، ويكون المتصل هنا مكان الحملي هناك، مثل:(كلما كان أ ب، فـ ج د)، و(دائماً إما كلما كان ج د، فـ هـ ز، او ح ط)، فينتج: (اما كلما كان أ ب، فـ هـ ز او ح ط)[١]، وإن كان الجزء التام من المنفصلة، فحكمه هو حكم القياس المؤلف من الحملي والمتصل، مثل: (دائماً اما ان يكون أ

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٢٧ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨٤.
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٢٨ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨٥ .
(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٢٩ .

ب او ج د، وكلما كان كلما كان ج د، فـ هـ ز، فـ ج ط)، فينتج: (قد يكون إذا كان ج ط فإما أ ب، او هـ ز)[١]، فـي هـذه التأليفـات التـي بـين الشـرطيات سـواء كانـت متصـلة او منفصـلة والحمليات فصل العلّامة القول فيها وبالخصوص في كتابيه (الاسرار الخفية) و(المراصد)، إلا انـه فـي (القواعد الجلية) و(الجوهر النضيد) نراه قد اكتفى بمتابعة الكاتبي القزويني والطوسي، فمثلاً في مبحث ما يتألف من المتصلات والاجزاء الثلاثة المشتركة ما هو تام فيهما، وغير تام فيهما، وتام في واحدة وغير تام في اخرى، فالكاتبي القزويني، بحث في القسم الاول وحذف القسم الثاني والثالث، وقد تابعه العلّامة في ذلك بقوله انهما بعيدان عن الطبع، في حين انه فصل القول بهما في (الاسرار الخفية) و(المراصد).

ثانياً- القياس الاستثنائي:

تعريف القياس الاستثنائي: وهو القياس الذي يشتمل على نوع المطلوب او نقيضه، مثل: (كلما كان أ ب، فـ ج د، لكن كان أ ب، فـ ج د)، او ليس ج د، فليس أ ب)[٢].

ويتركب هذا القياس من مقدمتين:

إحداهما: شرطية.

الاخرى: استثنائية:

(وهي وضع لأحد جزأيها او رفعه، ليلزم وضع الأخر او رفعه)[٣]، ولما كانت الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة، وكل واحدة منها يشترك مع المقدمة الاخرى وهي الاستثنائية، فيكون القياس الاستثنائي نوعين وهما القياس الاستثنائي المتصل، والقياس الاستثنائي المنفصل، وقد سمي بالاستثنائي؛ لأنه يشتمل على اداة الاستثناء (لكن)، كما في المثال الآتي: (إن كان زيد يكتب فيده يتحرك) ثم نستثني، (لكنه يكتب)، فينتج: (فيده تتحرك)[٤].

أ- **القياس الاستثنائي المتصل:** وهو القياس الذي يتألف من مقدمة شرطية متصلة كبرى واخرى حملية استثنائية صغرى، وتكون النتيجة فيه قضية حملية اما مثبتة للتالي في

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨٥ .
(٢) المصدر نفسه، ص١١٩ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٢ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧٩ .

القضية الشرطية إذا كانت القضية الاستثنائية مثبتة للمقدم، او قضية حملية نافية للمقدم في القضية الشرطية إذا كانت القضية الاستثنائية نافية للتالي، مثل:

إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكن الشمس طالعة

فالنهار موجود

هذا هو اثبات التالي في القضية الشرطية بعد ان اثبتت القضية الاستثنائية المقدم للقضية الشرطية، اما نفي المقدم للشرطية فيكون كالآتي:

إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكن النهار ليس بموجود

فالشمس ليست طالعة[١].

وفي هذا القياس يتابع العلّامة استاذه الطوسي في شروط القضية الشرطية المتصلة، وهي أن تكون كلية لأن الجزئية غير منتجة، وكذلك ان تكون لزومية لأن الاتفاقية وضعها ورفعها معلوماً فلا فائدة من القياس، وكذلك إيجاب الشرطية، اي لابد من انها موجبة فالسالبة تنتج بالرد إلى الموجبة[٢]، وإذا كانت هذه الشروط كان الاستثناء هو استثناء المقدم فينتج عين التالي، وذلك استدلالا بوجود الملزوم على وجود اللازم، واستثناء نقيض التالي يوجب نقيض المقدم، استدلالا بعدم اللازم على عدم الملزوم[٣]، كما ذكرنا في المثال السابق، الذي يخص المتصلة الموجبة، اما المتصلة السالبة، فتستلزم قضية موجبة كلية موافقة لها في المقدم، ومناقضة لها في التالي، فهي تنتج بالرد إلى الموجبة ما تنتج الموجبة، اي تنتج باستثناء عين اي جزء كان نقيض الاخر، مثل: (ليس البتة إذا كان زيد كاتباً فيده ساكنة، فإنه يستلزم: (كلما كان زيد كاتباً فيده ليست ساكنة)، فلو قيل (لكنه كاتب)، فقد استثنينا عين مقدم الموجبة اللازمة، فتنتج عين تاليها الذي هو نقيض الجزء من السالبة، وهو (ان يده ليست بساكنة)، ولو قيل: (لكن يده ساكنة)، فقد استثني نقيض تالي المتصلة الموجبة اللازمة، فينتج، (إنه ليس بكاتب)،

---

(١) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٣ .
(٢) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧٨-٢٧٩؛ الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٢-٣٨٣.
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٨٦ .

وهو نقيض مقدم الموجبة، ونقيض الجزء الاخر من السالبة[١]، اما في المتصلة الجزئية فيشكل العلّامة الحلّي على استاذه الطوسي الذي يرى ان الجزئيتين لا تنتج، لأنه يرى ان اختلاف الزمان بين الاستثناء والاتصال، اي ان زمان الاستثناء غير زمان الاتصال واللزوم، فالاختلاف في الوقتين لم يلزم الإنتاج، إلاّ إن العلّامة يرى أن هذا غير جيد لأنه لو تعيّن الوقتان واتحدا يحصل الإنتاج[٢].

ب – **القياس الاستثنائي المنفصل:**– وهو القياس الذي يتألف من مقدمة شرطية منفصلة كبرى ومقدمة استثنائية صغرى، فإذا كانت المنفصلة حقيقية فهي تنتج اربع نتائج، اثنان باستثناء العين، واثنان باستثناء النقيض، مثل: (دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً)، فالنتائج اربعة وهي:

لو قيل لكنه زوج فينتج ليس بفرد

ولو قيل لكنه فرد ينتج ليس بزوج

ولو قيل لكنه ليس بزوج فينتج انه فرد

ولو قيل لكنه ليس بفرد فينتج نه زوج،

فالأولان استحال الجمع بينهما والاخريان استحال الخلو عنهما[٣]، اما لو كانت مانعة الجمع او مانعة الخلو فالنتيجة كأنهما متعاكستان، **فمانعة الخلو** كما ذكرنا تعريفها سابقاً بأنها التي حكم فيها بامتناع اجتماع جزأيها على الكذب، وجواز اجتماعهما على الصدق، اما في الاستثناء، فاستثناء نقيض اي جزء كان منها ينتج عين الباقي، وذلك لامتناع الخلو عنها، واستثناء عين اي جزء كان لا ينتج شيء، لجواز اجتماعهما على الصدق، كما لو قيل: (اما ان يكون أ ب، او ج د، لكنه ليس أ ب، فينتج، انه ج د، لكن ليس ج د، فينتج، أ ب[٤]، اما إذا كانت **مانعة الجمع**، فكما ذكرنا تعريفها بانها التي حكم فيها بامتناع اجتماعهما على الصدق وجواز اجتماعهما على الكذب، اما في الاستثناء، فاستثناء عين اي جزء كان منهما ينتج نقيض الاخر، وإلا لجاز الجمع بينهما، واستثناء نقيض اي جزء كان منهما لا ينتج عين الاخر.

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٧٩-٢٨٠ .
(٢) المصدر نفسه، ص٢٨٠ .
(٣) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٥ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٨٢.

وإلا انقلبت حقيقية، ولا نقيضه، لجواز اجتماعهما على الكذب، كما لو قيل: (إما ان يكون الشيء شجراً او حجراً، لكنه شجراً، انتج، ليس بحجر، لكنه حجراً، انتج، ليس بشجر، لامتناع الاجتماع بين الجزأين[١].

القياس المركب: وهو الذي يلزم منه المطلوب باعتبار قياسين او يزيد، وهو مفصول وموصول فالمفصول: تتركب المقدمات وتحذف النتائج إلا المطلوب، مثلاً لو كان المطلوب، (كل إنسان جسم)، وستدللنا عليه بأن (كل إنسان حيوان، وكل حيوان نامٍ، وكل نامٍ جسم)، ينتج،(كل إنسان جسم).

والموصول: هو ذكر النتيجة مرتين، إحداهما ان تكون نتيجة، والثاني تكون جزءاً من القياس، مثل: (كل إنسان حيوان، وكل حيوان نامٍ)، فينتج، (كل إنسان نامٍ)، فتجعل صغرى، ويقال،(كل إنسان نامٍ، وكل نامٍ جسم)، فينتج، (كل إنسان جسم)[٢].

ثانياً- الاستقراء:

وهو من المباحث المهمة في المنطق واول من تطرق له ارسطو فقد قال أنه يعارض القياس، اي بمعنى آخر انه بالعكس من القياس وهو اول من استعمل لفظة الاستقراء وقد عرفه بأنه البرهنة بأحد الطرفين أن الطرف الاخر بالواسطة موجود، والاستقراء بجميع جزئيات الشيء يبين النتيجة، اي عن طريق الامثلة الجزئية تبين القضية العامة[٣]، وقد اتفق اغلب المناطقة كأبن سينا والطوسي على تعريفه ومنهم العلّامة الحلّي.

تعريف الاستقراء: هو ((الحكم على الكلي بما وجد في جزئياته))[٤]، اي ان هذا الحكم هو موجود في كل تلك الجزئيات، مثلاً لو قيل: (كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ، لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، إلا ان هذا لا يفيد اليقين، لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح)[١] وهو على نوعين الاستقراء التام، والاستقراء الناقص:

---

(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٦ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٨٣ .
(٣) ارسطوطاليس، المنطق، ج١، ص٣٠٧ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٩٦ .
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٨ .

اولاً . الاستقراء التام: وهو الاستدلال بثبوت الحكم للجزئيات على ثبوته لكليها بشرط ان يستوفي الاقسام، وهو يفيد اليقين ويستعمل في البراهين، مثل: (كل شكل اما كري واما مضلع، وكل كري وكل مضلع متناه)[١]، وهو ما يسمى بالقياس المقسم وقد تطرقنا له.

ثانياً. الاستقراء الناقص: وهو الذي يدعى فيه الاشتمال اي اشتمال ثبوت الحكم للجزئيات على ثبوته للكليات، وهو ليس كذلك، وهو لا يفيد العلم باليقين بل يفيد الظن، ولا يستعمل في البراهين، بل يستعمل في القياسات الجدلية، اي يستعمله الجدليون الذين لا يريدون اليقين، مثل: (كل حيوان اما إنسان او حمار او فرس او طائر، وكلها تحرك فكها الاسفل عند المضغ)، وهذا يفيد اليقين لأن بعضها كالتمساح يحرك فكه الاعلى[٢].

ويرى العلّامة في أن الاستقراء هو شبيه بالقياس من حيث ان الاوسط في الاستقراء هي الجزئيات وفي القياس يكون الاوسط هو الكلي، إلا انه يكون من ناحية عكسية، فالقياس من العام على الخاص، والاستقراء من الخاص على العام[٣]، فالعلّامة في مبحث الاستقراء اكتفى بذلك ولم يتوسع فيه كما في القياس، والمباحث المنطقية الاخرى، فنرى في الاسرار الخفية يجعله في مبحث واحد مع التمثيل، وكذلك لم يقدم إضافات في ذلك كما كانت له في بعض المباحث المنطقية.

(١) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥١؛ الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ٢٩٦-٢٩٧.
(٢) ينظر: الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٨؛ الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٩٧.
(٣) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٩٦-٢٩٧ .

ثالثاً. التمثيل: يعد التمثيل من مباحث الاستدلال المهمة والتي استخدمها الفلاسفة والمتكلمون والفقهاء، ويعد ارسطو اول من تكلم به وقال انه الذي حكم به كجزء إلى جزء[١]، ثم بعد ذلك تابع المناطقة ارسطو في بيان التمثيل ومنهم الغزالي إذ قال:((واما التمثيل فهو الذي يسميه الفقهاء والمتكلمون قياساً، وهو الحكم من جزئي إلى جزئي اخر لأنه يماثله في امرٍ من الامور))[٢]، اما العلّامة الحلّي، فقد عرفه بأنه ((الاستدلال بثبوت الحكم في جزئي على ثبوته في آخر، لمشاركة بينهما وهو القياس في عرف الفقهاء، واركانه اربعة: الاصل والفرع والجامع وهو العلة والحكم، مثل: الخمر حرام فالنبيذ كذلك لاشتراكهما في الاسكار))[٣]، فإذا اردنا توضيح هذا المثال وتقسيمه إلى الاركان الاربعة للتمثيل فهي كالآتي:

١- الخمر هو الاصل وهو المشبه به.

٢- النبيذ هو الفرع والجزء الاخر الذي نطلب الحكم عليه.

٣- الجامع وهو وجه الشبه القائم بينهما وهو المسكر.

٤- الحكم وهو الحرام فيهما.

وهذا التمثيل يقسم إلى قسمين هما، ناقص اي غير مشتمل على ما يشترك به الأمران، وتام وهو الذي يشتمل على الاشتراك[٤]، ويرى العلّامة الحلّي، ان هذا الاشتراك يبينونه بالدوران والسبر والتقسيم، فمثلاً يقال، (العلة في حدوث البيت هو التأليف، والعالم مؤلف، فيكون حادث)، فتثبيت العلية للمشترك وهو التأليف كما ذكرنا بعدة امور منها:

أ- **الدوران:** وهو أن يقال، ثبت الحدوث مع التأليف وانتفى عند انتفائه، فيكون علة له، اما الاول فلثبوته في البيت مع التأليف، وانتفائه في الواجب تعالى مع انتفاء التأليف، واما الثاني فلأن دوران الأمر مع غيره مما يغلب على الظن علية المدار للدائر[١].

---

(١) ارسطو، منطق ارسطو، ج١، ص٣٠٩ .
(٢) الغزالي، مقاصد الفلاسفة، ص٩٠ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥١ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٩٦ .
(١) الحلي، القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، ص٣٨٩ .

ب – **السبر والتقسيم:** وهو مثلاً لو قيل (الخمر حرام فالنبيذ كذلك لاشتراكهما في الإسكار)، فالسبر والتقسيم يقال، سبرنا الاوصاف فوجدناها إما الجسمية او الميعان او اللون او الاسكار ولم نجد وصفاً آخر، والكل باطل سوى الاسكار، وكلاهما باطل[١]، ويرى العلّامة الحلّي ان التمثيل يشبه القياس لولا الأصل من حيث إن الجامع وقع وسطاً بين الاصغر والاكبر[٢]، وبهذا البيان يتضح أن العلّامة الحلّي لم يتوسع في مباحث الاستقراء والتمثيل بقدر ما توسع في مباحث القياس.

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥١ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٢٩٨ .

المبحث الثالث

تكـــويـــــن العلـــم البرهـــانـــي

اولاً -مرتبة البرهان:

يعد مبحث البرهان من المباحث المهمة في المنطق والتي ربما اغلب المناطقة يجعلونه بالمرتبة الاولى في ترتيب مباحث المنطق من الأهمية لأن تلك المباحث والتي تبدأ بالتصور وما يشمل من الفاظ وحدود وبعدها التصديق وما فيه من القضايا والقياس ما هي إلا طريق للوصول إلى البرهان او اليقين، فمثلاً من الطبيعي ان يكون ترتيب البسيط قبل المركب، واللفظ قبل القضية، وهكذا يكون ترتيب تلك الفنون، فمثلاً ارسطو يجعله النتيجة والحقيقة التي يصل إليها من قضايا صادقة(١)، اما ابن سينا فكان فلا مانع لديه من جعل الجدل يتقدم على البرهان وقد استحسن ذلك(٢)، إلاّ إن العلّامة لا يوافق ابن سينا في ذلك، والسبب لأنه إذا كان الجدل يفيد الارتياض ودفع الحق، والخطابة تفيد الظن، والسفسطة لبيان وجه الاغاليط، والشعر للتخيل والتأثير في النفس، فإن البرهان يفيد الحقيقة واليقين وهو مبتغى كل منطقي، فكانت مرتبة البرهان هي سابقة على مراتب البواقي(٣).

ثانياً - تعريف البرهان ومنفعته وفائدته:

البرهان: وهو قياس مؤلف من مقدمات او قضايا يقينية تنتج يقينياً بالذات اضطراراً والتصديق بها يكون ضرورياً(٤)، اما منفعته وفائدته، فهي الوصول للحقيقية اليقينية واكتساب الحدود التامة(٥).

ثالثاً- العلم او اليقين ينقسم إلى - ضروري وكسبي:

فالضروري: سواء كان تصوراً او تصديقاً، فلا يحتاج إلى طلب وكسب في الحكم.

اما الكسبي: فسواء كان تصوراً او تصديقاً فهو يحتاج إلى طلب وكسب ونظر، وكلاهما

---

(١) ارسطوطاليس، المنطق، ج٢، البرهان، ص٣٣٣ .
(٢) ابن سينا، الشفاء، ج٣، كتاب البرهان، ص٥٤-٥٥ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٤ .
(٤) الحلي، الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠١ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٣-٣٥٤ .

الضروري والكسبي يكتسب بالبديهي او ما ينتهي إليه، لأنه لولا البديهي لكانت العلوم كلها كسبية ويلزم بذلك الدور والتسلسل، لأن الكاسب يحتاج بدوره إلى كاسب أخر إن لم يكن بديهياً[١]، وهذا اليقين او العلم بالحقيقة او البرهان لابد من الوصول إليه عن طريق مقدمات اي بمعنى آخر ان هذا البرهان كما ذكرناه يتألف من قضايا او مقدمات، وهي التي تؤثر تصديقاً وهذه تكون على اقسام وهي كالآتي.

رابعاً- أقسام المقدمات:

أ- **البديهيات:** وهي التي لا يحتاج العقل أن يستعين بغيره في معرفتها إذ بمجرد تصور طرفيها يصل إلى معرفتها، مثل الحكم على أن الكل أعظم من الجزء[٢]، وفي الجوهر النضيد يطلق عليها الأوليات والتي يوجبها العقل الصريح بذاته من غير سبب خارجي[٣].

ب- **المشاهدات:** وهي التي يحكم بها العقل بتوسط القوى الظاهرة، كالحكم بإضاءة الشمس، وإحراق النار، او بتوسط القوى الباطنة (الوجداني)، كالحكم بأن لنا خوفاً وغضباً[٤]، وهذه يطلق عليها العلامة بالمحسوسات اي التي تأتي عن طريق الحس للعقل، إذ لولا الحس لا يستطيع العقل ان يحكم بمثل هذه القضايا[٥].

ج- **المجربات:** وهي القضايا التي تتبع المشاهدة والتي كلما تتكرر تُحصل التذكار واليقين ويحكم بها العقل من التجربة اتفاقياً وليس دائمياً[٦].

د- **الحدسيات:** وهي القضايا التي حكم بها العقل بواسطة حدس النفس كالحكم باستضاءة نور القمر من الشمس، وهذا يختلف عن التجربة، إذ ان الحدس لا يحتاج إلى تجربة متكررة لكي يحكم بها العقل، بخلاف التجربة التي لابد من تكرارها حتى تسكن في النفس[١].

هـ- **فطرية القياس:** وهي التي حكم بها العقل لوسائط لا يخلو الذهن عنها فهي تشابه الضروريات وذلك لعدم انفكاك العقل عنها في حينٍ من الاحيان، كالعلم بأن الاثنين هي

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٠١ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٩٧ .
(٣) الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٠ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٩٧ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١١ .
(٦) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٩٧؛ الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١١ .
(١) المصدر نفسه، ص١٩٨ .

نصف الاربعة، فهو حكم عقلي، وهذا الحكم بوسط أن الاثنين هو عدد انقسمت إليه الاربعة وإلى مساويه، فهو نصف ذلك العدد، وبالتالي فالاثنين نصف الاربعة[١]، وهذه الاقسام الستة كان فيها نوع من الخلاف في انها ليست كلها حجة على الغير بل فقط البديهيات وفطرية القياس، اما البواقي فليست حجة وذلك لعدم المشاركة والاتفاق بينهم، إلا ان العلّامة الحلّي يرى بأن هذا الاختلاف قد يعود حتى على الاول وهو البديهيات والتي قد لا تشترك بين الكافة، لوجود السبب والذي هو التصور عند قوم دون آخرين[٢]، فالعلّامة في هذا الاختلاف في التصور بين المناطقة يتفق مع الطوسي الذي يرى ان كثير من التصديقات البديهية هي مجردة عن التصورات[٣].

و- **المشهورات:** وهي القضايا التي يكون التصديق بها هو عموم الاعتراف، وهي كأنما من العرف المشهور، وهي الآراء المحمودة وهي لها عدة صفات منها:

١- لو خلي الإنسان ولم يؤدب، ولم يحصل له انفعال كرحمة او خجل، لم يحكم العقل بها، مثلاً لم يحكم بأن الظلم قبيح، والعدل حسن، بخلاف الحكم بأن الكل أعظم من جزئه، فهذا لا يتغير.

٢- الشهرة تكون إما حقية الشيء كـ(الضدان لا يجتمعان)، او القيد (كحكم الشيء حكم شبيه)، او لمصلحة النظام (كحسن العدل)، او اقتضاء الاخلاق والانفعالات لها، (كالذب عن الحرم واجب)، او لحصول الاستقراء، (كالعلم بالمتقابلات)، وهذه المشهورات اما أن تكون عند الكل كـ(الإحسان إلى الاباء حسن)،وقد يكون عند الاكثرين مثل (الاله واحد)، وهذا الآراء المحمودة هي التي تكون من المشهورات[٤]، وهذه القضايا يتفق فيها العلّامة مع استاذه الطوسي في جعلها من المعتقدات المسلمات الواجب قبولها[١].

ز- **الوهميات:** وهي القضايا الكاذبة التي يقضي بها الإنسان لمجرد وهمه قضاءً شديد القوة

---

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٣ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٩٨ .
(٣) الطوسي، نصير الدين(٦٧٢هـ)، تلخيص المحصل، تحقيق، عبد الله نوراني، ط١، مؤسسة مطالعات إسلامي، طهران، ١٣٥٩هـ، ص١٠ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص١٩٩ .
(١) ينظر: الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٠ .

وهذا القسم يكون قريباً من المحسوسات وبعيداً عن المعقولات، والوهم يساعد العقل في انتاج ما يناقض حكمه، وهذه القضايا اقوى من المشهورات التي ليست بأولية، فأن اكثر تصرفات العالم إنما تصدر عن هذه القوة، ولولا مخالفتها للسنن والقوانين الشرعية والعقل لكانت من المشهورات[١]، وهذه الاقسام الثمانية يرى العلّامة الحلّي انها يطلق عليها اسم المعتقدات، والتي هي ثلاثة اقسام الوهميات والمشهورات والواجب قبولها[٢].

ح- **المأخوذات:** فمنها المقبولات، وهي الآراء المأخوذة عن جماعة يحسن الظن بهم كنبي او إمام[٣]، وهذه القضايا هي نوع من انواع المسلمات التي تؤخذ من اشخاص لهم مقبولية في الكلام[٤].

ط- **التقريرات:** وهي المأخوذة بحسب تسليم المخاطب وهي التي يُصدّر بها العلوم، فإن كانت مع استنكار، فهي مصادرات، وإلا فهي الاصول الموضوعة[٥].

ي- **المظنونات:** وهي التي لا يبلغ الاعتقاد بها مرحلة الجزم، حتى وإن استعملها صاحبها ليجزم بها، فهو ظن[٦]، ويرى العلّامة ان السبب في الترجيح الظني هو قد تكون لشهرة غير حقيقية، كما قيل انصر أخاك ظالماً او مظلوماً[٧].

ك- **المتواترات:** وهي القضايا التي يحكم بها العقل عن طريق الشهادات المتواترة التي يزول الشك عن العقل بها ويحصل الجزم، كالعلم بوجود مكة[٨].

ل- **المشبهات:** وهي القضايا التي تشبه الاوليات وما معها او المشهورات[٩].

خامساً - شرائط المقدمات:

١- يجب ان تكون يقينية فإن اليقين إنما يستفاد من امثاله[١].

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٠ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٠ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٠ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٠ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٠ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٠ .
(٧) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٠ .
(٨) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٢ .
(٩) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٠ .
(١) المصدر نفسه، ص٢٠٢ .

٢- ان تكون اقدم من نتائجها بالطبع لأنها عللها[١].

٣- ان تكون اقدم من نتائجها عند العقل، بمعنى انها تكون اعرف منها لتكون علاً لتصديق بها[٢].

٤- ان تكون مناسبة لنتائجها، بأن تكون محمولاتها ذاتية لموضوعاتها بمعنى المقوم والعرضي الذاتي، فإن الغريب لا يفيد علماً بما لا يناسبه[٣]، وهذا يعني ان الاعراض الذاتية غير الخاصة بالنوع الذي وجدت له إنما كانت اعراضاً ذاتية له، لأن جنسه يؤخذ في حدها، وهي اعراض ذاتية لجنسه، لأنه بنفسه يؤخذ في حدها، وجنس العرض الذاتي قد يكون عرضاً ذاتياً للموضوع فقط كالزوج الذي هو جنس لزوج الزوج، وكل واحد منهما عرض ذاتي للعدد[٤].

٥- يجب ان تكون المقدمات ضرورية، اما بحسب الذات او بحسب الوصف، يعني تكون مشروطة عامة وهو مختص المطالب الضرورية[٥].

٦- يجب ان تكون كلية، ويراد بها هنا الحمل على جميع الاشخاص في جميع الاوقات حملاً اولياً، اي لا بحسب امر اعم من الموضوع ولا اخص، مثل: الحساس على الإنسان، فإنه إنما يحمل عليه بواسطة الحيوان، ولا اخص كالناطق على الحيوان، فإنه إنما يحمل عليه بواسطة كونه إنساناً، فيكون محمولاً على بعضه لا على كله[٦].

وبالتالي لما كان البرهان هو قياس مؤلف من قضايا او مقدمات فنتائج البرهان متعلقة بتلك المقدمات فإذا كانت تلك المقدمات هي يقينية وضرورية وكلية، وتكون بمثابة العلل التي تؤدي إلى النتيجة المطلوبة، وتكون مناسبة لنتائجها، فستؤدي إلى الوصول إلى العلم البرهاني المطلوب او الحقيقة المطلوبة، وبعد هذا التوضيح لتعريف البرهان، ومقدمات البرهان، وشروط تلك المقدمات، نأتي لبيان اقسام البرهان.

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٨ .
(٢) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٣.
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٩ .
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٤ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٩ .
(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٤ .

سادساً - أقسام البرهان:

يعد أرسطو أول من قسم البرهان إلى قسمين وهما (لم)، (أنه)[١]، ثم جاء بعده الفارابي واطلق عليها اقسام العلم اليقيني وأضاف قسماً ثالثاً إذ جعل برهان (إن) هو العلم بالشيء وبرهان (لم) هو سبب وجود الشيء واما القسم الثالث فهو اليقين بهما جميعاً[٢].

اما ابن سينا فقد اتفق مع الفارابي وارسطو في التقسيم والمعنى للعلية والوجود[٣]، وكذلك الطوسي لم يختلف عنهما[٤]

١- **برهان (لم)، او كما يطلق عليه البرهان اللمي:** وهو الاستدلال بالعلة على المعلول، وتقطن العلية في نفس الامر وعند الذهن معاً، بمعنى انه يعطي العلة للوجود والتصديق معاً، مثل: (هذه الخشبة مستها النار فهي محترقة)[٥]، وفي هذا البرهان لا يشترط العلّامة أن يكون الاوسط علة لوجود الاكبر مطلقاً، بل لوجود الاكبر في الاصغر، وبينهما فرق في ذلك، فإنه يمكن ان يكون الاوسط معلولاً للأكبر او الاصغر، وهو مع ذلك علة لوجود الاكبر في الاصغر، كما قيل: (الإنسان حيوان، وكل حيوان فهو جسم)، فالحيوان معلول للإنسان في الخارج وعلة لثبوت الجسم له[٦]. وفي هذا الثبوت إشكال يقدمه ابن سينا، ويتفق معه العلّامة الحلّي، على الذين يثبتون الحيوانية سبباً لجسمية الإنسان، إذ يقولون ان الاخص علة لوجود الأعم، فيمكن ان يكون الحيوان سبباً لكون الإنسان جسماً وحساساً، إلا ان العلامة كما ابن سينا يشكل على ذلك فيقول:((فإنه ما لم يكن الإنسان جسماً وحساساً لم يكن حيواناً، فإن الجسمية والحساسية سبباً لوجود الحيوانية))[٧].

٢- **برهان (إن)، او كما يطلق عليه البرهان الإني:** وهو الاستدلال بالمعلول على العلة او بأحد المعلولين على الاخر[١]، وهذا البرهان ينقسم إلى ما يكون الاوسط معلولاً لوجود الاكبر في الاصغر ويسمى الدليل، وهو كما ذكرنا في مثال برهان لم بأن الحيوان وهو

---

(١) ينظر: أرسطو، المنطق، ج٢، مصدر سابق، ص٣٥٠
(٢) ينظر: الفارابي، المنطق، ج٤، كتاب البرهان، ص٢٥
(٣) ينظر: ابن سينا، الإشارات والتنبيهات، ج١، مصدر سابق، ص٣٠٦
(٤) ينظر: الطوسي، تجريد المنطق، مصدر سابق، ص٥٢-٥٣
(٥) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٤؛ الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٣ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٤.
(٧) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٦ .
(١) المصدر نفسه، ص٣٥٤ .

الاوسط كان علة لثبوت الجسم للإنسان، وإلى ما لا يكون وهو عكس برهان لم[١]، ويرى العلّامة الحلّي، ان علة وجود الاكبر إنما تكون علة لوجوده في الاصغر تكون في موضعين وهما:

أ-أن لا يكون للأكبر وجود إلا في الاصغر، كما في مثال الخسوف والقمر، فالخسوف لا يوجد إلاّ في القمر، فعلته علة وجوده في القمر.

ب - أن تكون على الاكبر علة له أينما وجد[٢].

وبالتالي فإن هذه العلل إذا توقف عليها وجود الشيء فهي علة تامة وإلا فهي ناقصة، وهي تكون على اربعة اقسام، لأن وجود الشيء المركب يحصل بحصول أجزائه وفاعله وغايته، فإذا حصلت هذه الاشياء وجد الشيء؛ لأنه لا يتوقف على غيرها، والاجزاء إما مادية وهي التي يحصل بها الشيء بالقوة، كالخشب للسرير، وإما صورية وهي التي يحصل بها الشيء بالفعل كالصورة السريرية، والفاعل هو المفيد للوجود، والغاية هي ما لأجله الشيء.

وقد تابع العلّامة الحلّي استاذه الطوسي في الإشارة لكل نوع منها، وهي انه اشار للمادية بقوله (ما فيه)، وإلى الصورية بقوله (ما به)، وإلى الفاعلية بقوله (ما منه)، وإلى الغائية بقوله (ما له)[٣]، وكل واحدة من هذه العلل يصلح أن يقع وسطاً في البرهان، فمثلاً العلة الفاعلية وقعت وسطاً كما في المثال: (القمر منخسف لأن الارض وقعت مقاطرة للنيرين)، فمقاطرة الارض علة فاعلية للكسوف، اما العلة الغائية فهي كذلك وقعت وسطاً كما في المثال: (إن الطواحن إنما عرّضت لجودة المضغ وحدّت الأسنان لجودة القطع)[٤].

وبالتالي من لا علة له فلا يقين له، وهذا ما يصدق على العلم التجريبي، إذ ان الامور التجريبية قد تقترن بأحوال وأزمنة وأمكنة تؤثر في الحكم وجوداً وعدماً، وقد لا تكون كذلك، فالتي تقترن يحصل اليقين فيها، إذا قيد الحكم بتلك الشرائط والاحوال، وذلك مثل: (كل مولود يولد في الزنج فهو اسود)، وهذا دل على الاقتران في المكان، فلا يمكن القول ان كل مولود اسود،

(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٤ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٤-٣٥٥ .
(٣) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٧-٣١٨ .
(٤) المصدر نفسه، ص٣١٨-٣١٩ .

وبالتالي فإن الحكم المجرب إذا كان مقيداً بشرائط وجد عندها ولا يوجد بدونها[١]، اما العلم الحاصل بالحواس فيكون رأياً جزئياً، فمثلاً (كل نار حارة)، هذا يكون حكم عقلي، لا حسي، فإن الحس إنما يفيد أن هذه النار المحسوسة حارة، (اما كل نار حارة)، فهو حكم عقلي، وبالتالي فإن الاحساس هو إدراك الشيء المقترن بمادة معينة بشرط حضوره عند المدرك، وعن طريق تلك الحواس من يدرك الجزئي استعد لإدراك الكلي، لذلك قيل من فقد حساً فقد فقدَ علماً يؤدي إلى ذلك الحس، لزوال الاستعداد الذي هو شرط العلم[٢].

سابعاً - انواع المطالب:

تنقسم المطالب إلى عدة اقسام فمنها ما يخص التصور ومنها ما يخص التصديق، ولما كان التصور سبق التصديق فالمجهول اولاً مجهول التصور ثم مجهول التصديق، وهذه المطالب بدورها تقسم إلى اصول وفروع.

فالأصول: هي التي يطلق عليها امهات المطالب وهي كلية فيستغنى بها عن الجزئية، وهي ثلاثة مطالب وهي (ما – هل – لم)[٣]، وفي المطلب الرابع (اي)، رأي فتارة العلّامة يجعله من الاصول فتكون اربعة وقد ذكر هذا في الجوهر النضيد، إذ قال ((وفروع المطالب كثيرة منها مطلب (اي)، والطالب به يسأل عن تمييز الشيء عن غيره، إما تمييزاً ذاتياً او تمييزاً عرضياً، وقد يضاف إلى الاصول فتكون مطالب التصور اثنين هما (ما – اي)، ومطالب التصديق اثنين هما (هل – لم))[٤]، وتارة يجعله من الفروع إذ قال ((ومن المطالب الجزئية هي كيف – وأين – ومتى – ومن – وأي، ويستغنى عنها بمطلب هل المركب وما))[٥].

والفروع: وهي التي تكون جزئية وهي كثيرة منها، (أين الشيء، ومتى الشيء، وكيف الشيء)، وكما ذكرنا يقوم مقامها (هل)، المركبة[١]، وهذه المطالب وبالأخص الكلية تكون ستة بالقوة لاشتمالها على بسيط ومركب، فمثلاً مطلب (هل)، منه بسيط يطلب به نسبة الوجود إلى

---

(١) ينظر: الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٦ بتصرف؛ الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٦ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣١٦-٣١٧
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٧
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٠٦
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٧
(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٧

الماهية، مثل: (هل الحركة موجودة)، ومنه مركب تطلب به نسبة وجود الشيء لها، مثل: (هل الحركة دائمة او لا)[١]، اما ما يعنى بكل مطلب من هذه المطالب فهي كالآتي،

أقسام المطالب:

١- مطلب (ما)، إما ان يطلب به شرح الاسم، مثل: (ما العنقاء؟)، وإما يطلب به ماهية المسمى مثل: (ما الحركة؟)[٢].

٢- مطلب (هل)، منه بسيط يطلب به نسبة الوجود إلى الماهية، مثل: (هل الحركة موجودة)، ومنه مركب تطلب به نسبة وجود الشيء لها، مثل: (هل الحركة دائمة او لا)[٣].

٣- مطلب (لم)، ويطلب به إما علة التصديق فقط، مثل: (لم كان العالم محَدثاً؟)، او علته وعلة الوجود، مثل: (لم يجذب المغناطيس الحديد؟)[٤].

٤- مطلب (اي)، ويطلب به تمييز الشيء عن غيره[٥].

٥- اما المطالب الفرعية والتي كما ذكرنا هي جزئية ويستغنى عنها بـ(هل)، المركبة، و(ما)[٦]، فمثلاً: (كم الشيء، يسأل عن مقداره)، فإذا قيل،(هل مقداره كذا)، قامت (هل) مقام (كم الشيء)، وكذلك (كيف الشيء، يسأل عن حاله)، فإذا قيل،(هل هو حال كذا)، قامت (هل)، مقام، (كيف الشيء)، وكذلك (أين الشيء، يسأل عن مكانه)، فإذا قيل، (هل زيد في الدار)، قامت (هل)، مقام (أين هو)، وكذلك بقية الفروع، إلا ان (هل)، المركبة تقوم مقام تلك الفروع، إذا عرف المطلب ويسأل عن تعيينه، وإذا لم يعلم فلا تقوم مقامها، فإذا لم يعرف من في الدار، مثلاً، فلا يصح ان يقال، (هل زيد في الدار؟)، بل يسأل بأين، وقد اتفق العلّامة الحلّي مع استاذه الطوسي عندما قال في بعض الاحوال وليس في كل الاحوال تقوم (هل)، مقام تلك الفروع[١]، إضافة إلى أن هذه المطالب البرهانية لا تشتمل على المقومات، إذ ان الماهية لا تُعلم إلا بعد معرفة أجزائها، إلا في موضعين وهما:

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٧
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٧ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٧ .
(٤) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٥٨ .
(٥) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٠٦.
(٦) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٧ .
(١) ينظر: الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٠٦-٣٠٧.

أ- أن تكون الماهية غير معلومة بالحقيقة، بل باعتبار عارض كما تُطلب الجوهرية للنفس.

ب - أن يكون المطلوب إثبات علية الذاتي لذاتي آخر مثل: (الإنسان حيوان، والحيوان جسم)، فأن المطلوب هاهنا هو بيان علة ثبوت الجسمية للإنسان[١].

ثامناً - ترتيب المطالب:

لم يخرج الحلّي عن رأي الطوسي في تقديم مطلب (هل)، على مطلب (لم)، لأنه لما كان مطلب (لم)، يطلب به علة وجود الشيء نفسه، او علة وجوده بحال كذا، وكان مطلبُ (هل)، يطلب به إما وجود الشيء في نفسه، او وجوده بحال كذا، فمثلاً لو قيل (هل كذا موجود؟)، فإذا قيل نعم، قيل (لم هو موجود؟)، وكذلك في (هل)، المركبة ما لم يوجد الشيء لا تطلب علته بل لابد من وجود الشيء ثم بعدها السؤال على علته[٢]، اما مطلب (ما)، لما كان له قسمين أحدهما بسيط وهو تابع لـ(هل)، فإنه يتأخر عن مطلب (هل)، والمركب فإنه يتقدم على مطلب(هل)[٣]، وهو من الآراء الخاصة بالعلّامة، حيث ناقش فيها الطوسي ورفض ان يكون مطلب (هل)، متقدماً على مطلب (ما)، المركب، وهذا ما ذكره في الجوهر النضيد إذ قال ((وعندي فيه نظر، لأنا إذا قلنا (ما الحركة؟)، طالبين حقيقتها - فلا ريب في تأخر هذا المطلب عن مطلب (هل)، البسيطة، اما عن هل المركبة أعني (هل الحركة دائمة؟)، مثلاً فلا؛ نعم طلب دوام الحركة بـ(ما الذاتية)، متأخر عن طلب (هل) المركبة للحركة، لكن الطلبان مختلفان، ودليل المصنف إنما يدل على الثاني، اما على الاول فلا))[٤].

تاسعاً- أجزاء العلوم:

كل علم من العلوم يتألف من أجزاء منها (موضوع ومبادٍ ومسائل)، وهي كالآتي:

١. **الموضــوع:** تختلف العلوم وتتمايز بسبب اختلاف موضوعاتها، وهذا الاختلاف تارة يكون بالحقيقة وتارة بالعوارض، وهذا الموضوع قد يكون شيئاً واحداً على الاطلاق كالعدد للحساب، وقد يكون واحداً باعتبار عارضٍ، إما ذاتي كالجسم المتغير للطبيعي، او بعرض

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٦ .
(٢) ينظر: الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٠٧ .
(٣) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٧ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٠٨ .

غريب كالكرة المتحركة لعلم الأكر المتحركة، او قد يكون أشياء كثيرة لكنها مشتركة لعلم واحد وهي إما في ذاتي مثل، الخط، والسطح والجسم التعليمي، المتشاركة في المقدار إذ جعلت موضوعات الهندسة(١)، وإما في عرضي مثلما جعل موضوع الطب بدن الإنسان وأجزاءه واحواله والادوية والاغذية، لتشاركها في كونها منسوبة إلى الصحة التي هي الغاية، او مبدأً واحداً كاشتراك موضوعات علم الكلام في نسبتها إلى مبدأٍ واحدٍ، وهو كونها إلهية(٢)، إضافة إلى ذلك فإن العلّامة الحلّي يرى انه قد يكون موضوع علمٍ اعم من موضوع آخر تحقيقاً بأن يكون الأعم جنساً كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة، فإنه جنس للجسم التعليمي الذي هو موضوع المجسمات، والذي موضوعه خاص بهذا المعنى، خاص بالنسبة إلى العلم الاول وجزء منه(٣).

او تقديراً وليس تحقيقاً بأن يكون العموم بأمر عرضي وهو ثلاثة اقسام:

١- أن يكون الموضوع في العلمين واحداً، لكنه وضُع مطلقاً في العام ومقيداً بعرض في الخاص، كالأكر مطلقاً لعلمها، والأكر المتحركة لعلمها.

٢- أن يكون الموضوع شيئين، لكن موضوع العام عرض عام لموضوع الخاص، كالوجود الذي هو موضوع الإلهيات، والمقدار الذي هو موضوع الهندسة.

٣- ان يكون الموضوع العام جنساً لموضوع الخاص، وقيد موضوع الخاص بقيدٍ عارض، فيجتمع فيه العمومان التحقيقي والتقديري، كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة، وهو جنس للخطوط المفروضة في سطح مخروط(٤).

وقد لا يكون وهو في خمسة اقسام:

أ- موضوع واحد مع قيدين مغايرين، مثل: اجرام العالم من حيث الشكل موضوعة للهيئة ومن حيث الطبيعة موضوعة للسماء والعالم من الطبيعي.

ب-الموضوع شيئان لكن بينهما اشتراك، مثل: الطب والاخلاق فهما يبحثان عن القوى الإنسانية بجهتين مختلفتين.

ج- لا يتشاركان في شيء لكنهما يندرجان تحت ثالث، مثل: كالهندسة والحساب المندرج

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٧-٢٠٨ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٦١ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٨ .
(٤) المصدر نفسه، ص٢٠٨ .

موضوعهما تحت الكم.

د- ان لا يكون بينهما اشتراك، لكن دخول احدهما تحت الاخر كدخول الموسيقى تحت الحساب، من حيث عروض نسب عددية مقتضية للتأليف.

هـ- لا يوجد اشتراك بل تباين بينهما كالطبيعي والحساب[١].

٢. المبـــادئ: وهي الاشياء التي يبتني عليها العلم ذو المبادئ، وهي اما تصورات وإما تصديقات[٢]، فالتصورات: هي حدود الموضوع إن كان مركباً، وحدود أجزائه وجزئياته وأعراضه الذاتية، فالحدود هي إما لموضوع العلم مثل: في الطبيعي (الجسم هو الجوهر القابل للأبعاد)، وإما لجزئه مثل: (الهيولى جوهر قابل)، وإما لجزئي تحته مثل: (الجسم البسيط هو الذي له طبيعة واحدة)، وهنا العلّامة اتفق مع أرسطو في تعريف الجسم بأنه يحد بالأبعاد الثلاثة وهي الطول والعرض والعمق[٣] وإما لعرض ذاتي مثلاً: (الحركة كمال أول لما بالقوة من حيث هو بالقوة)[٤]؛ وإما التصديقات: فهي تلك المقدمات التي يتوقف عليها ذلك العلم وهي القضايا، وهي إما أولية لا تفتقر إلى بيان ولا وسط لها مطلقاً[٥]، وإما غير أولية لكن يجب تسليمها ليبتني عليها، ومن شأنها أن يبين في علم آخر فلا وسط لها في ذلك العلم التي هي مبادئ فيه، فهي مبادئ بالقياس إلى العلم المبتنى عليها، فهي تتبين في علم آخر إن لم تكن ضرورية[٦].

وهذه المبادئ في العلوم جزئية فهي تتبين في العلوم الكلية، وقد تتبين بعض مبادئ العلم الكلي في العلم الجزئي ولكن بشرط أن لا تكون المسألة في السفلي متوقفة على ما يبين بها في الفوقاني، ولهذا امتنع تأليف الجسم من الجوهر، فإنه مسألة من الطبيعي، ومبدأ المسألة في الإلهي هي إثبات الهيولى، وقد يكون العلم متوسطاً بين فوقاني وسفلاني كالطبيعي الذي هو فوق الطب وتحت الفلسفة، وبالتالي لابد من الانتهاء إلى علم كلي لا يعلوه علم غيره، يكون

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢٠٩ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٢٨ .
(٣) ينظر: أرسطو، طاليس(ت٣٢٢ ق. م)، الطبيعة، تحقيق، عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٩٨٤م، ج١، ص٢٧٨
(٤) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢١٠ .
(٥) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٦٠ .
(٦) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ٣٢٨ .

موضوعه أعم الاشياء كالإلهي[١].

إضافة إلى ان المبادئ قد تكون عامة تستعمل في جميع العلوم مثل: (الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية)، فهذا وإن استعمل في الرياضات فقط لا غير ومع انه ما يفتتح به العلم يجب تخصصه بذلك العلم، إلا انه يمكن في غيره مثل: (المقادير المساوية لشيء واحد متساوية)، فإن المتساوية المقدارية غير المتساوية العددية، وقد يتخصصان معاً[٢]، وقد يكون المبدأ مختصاً لأن العلّامة يرفض ان تكون المبادئ مشتركة، لأن الاشتراك في نظره هو على سبيل المجاز، ويرى ان التصديق بمثل هذه المبادئ قبيح، لأنه لابد من تخصيص تزول معه الشركة[٣].

٣. **المسائل:** وهي القضايا الخاصة بذلك العلم التي يشك او يطلب انتساب محمولاتها إلى موضوعاتها ويطلب في ذلك العلم البرهان عليها إن لم تكن بينة[٤]، لأن تلك المحمولات هي عوارض ذاتية للموضوع او لأنواعه او لأعراضه، فموضوع المسألة قد يكون موضوع العلم مثل: (الجسم ينقسم إلى ما لا يتناهى)، وقد يكون نوعه، مثل: (الثلاثة فرد)، اوقد يكون عرضاً ذاتياً له مثل: (الحركة غير مؤلفة من الاجزاء)، وقد يكون عرضاً ذاتياً لنوع الموضوع مثل: (حركة السماء علة للزمان)[٥].

عاشراً - تناسب او تعاون العلوم:

أن يكون مبدأ أحدهما مسألة للآخر وذلك على وجوه، فإن تناسب وتشارك العلوم يكون في موضوعاتها:

١- الموضوعات إما يكون بينها عموم وخصوص، أو لا يكون فإن كان فإما على وجه التحقيق ويكون بأمر ذاتي، بأن يكون العام جنساً للخاص، كالمقدار الذي هو موضوع الهندسة، والجسم التعليمي الذي هو موضوع المجسمات، والعلم الذي موضوعه أخص داخل تحت العلم الذي موضوعه أعم وجزء منه[١]، او على غير التحقيق فيكون بأمر عرضي، فقد

---

(١) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢١٠ .
(٢) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٦٢ .
(٣) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢١١ .
(٤) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٢٩ .
(٥) الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢١٢.
(١) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ٣٣٣-٣٣٤ .

يكون الموضوع واحداً لكن أخذ في احدهما مطلقاً وفي الآخر مقيداً بحالة خاصة، كالأكر المطلقة لعلمها والأكر المتحركة لعلمها، وقد يتعاير الموضوعان ويكون موضوع العام عرضاً عاماً لموضوع الخاص، كالوجود الذي هو موضوع الإلهي، والعدد الذي هو موضوع الحساب[١].

أحد عشر- نقل البرهان من علم لأخر: يكون نقل البرهان على معنيين:

١- أن تكون المسألة من علم ما والبرهان عليها يكون في علم آخر، وسبب نقلها لبيان تلك المسألة كمسألة المناظر والموسيقى، فإن من حق براهينهما أن تكون من علمي الهندسة والحساب، لأن تلك المسائل لو جردت عن نور البصر وعن النغم لكانت بعينها مسائل من الهندسة والحساب، وبذلك الاقتران يتغير أحوالهما[٢].

٢ – أن يكون شيء مأخوذاً في علم وبرهانه في آخر، على أحد الوجوه المذكورة في تعاون وتناسب العلوم، فيتسلم في ذلك العلم، وينقل برهانه إلى الآخر اي يحال به عليه[٣].

اثنتا عشر- مشاركة الحد والبرهان: يشترك الحد مع البرهان، في انه لابد من ذكر الاوسط والاكبر، ولتوضيح ذلك، ذكرنا في ترتيب المطالب أن مطلبي (ما – ولم)، يأتيان بعد مطلب (هل)، فلما كان مطلب (لم)، للعلة الذاتية وهي مقومة للشيء فهي داخلة في الحد فإذا اردنا اعتبارها جزء من البرهان، فمثلاً يقال (لم انكسف القمر)، فالجواب (لتوسط الارض بينه وبين الشمس)، ثم يأتي السؤال عن حقيقة هذا الكسوف فيقال(ما الكسوف)، فالجواب (هو انمحاء نور القمر لتوسط الارض)، وهذا هو الجزء الثاني من البرهان وبالتالي يوجد حدين وليس واحداً، اي جزأين من مقدمات البرهان، فالمحمول اولاً منهما على الموضوع في البرهان وهو الاوسط يكون في الحد محمولاً بعد الاول، ومثاله بجمع المثالين السابقين فيقال(إن القمر قد توسط الارض بينه وبين الشمس)، (وكل مستضيء من الشمس توسطت الارض بينهما انمحى ضوؤه)، فالنتيجة هي (ان القمر انمحى ضوؤه)، ثم يقال (والمنمحي ضوؤه منكسف)، (فالقمر منكسف)، فقد حملت التوسط اولاً ثم الانمحاء، وفي الحد التام يعكس ذلك، ويقال(انكساف القمر هو انمحاء ضوئه للتوسط)[١].

---

(١) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٦٤ .
(٢) الحلي، الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، ص٣٣٦ .
(٣) الحلي، مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، ص٣٦٦ .
(١) ينظر: الحلي، الاسرار الخفية في العلوم العقلية، ص٢١٢-٢١٣ بتصرف.

الخاتمـــــة

وأهم ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة المنطق عند العلّامة الحلّي دراسة تحليلية هي كالآتي:

١- من أهم الاسباب التي جعلت العلّامة الحلّي يؤلف في المنطق هو لخلوصه من التقليد ولأهميته بالنسبة لأغلب العلوم إذ جعله كالميزان الذي به توزن العلوم كما جعله المناطقة السابقين فهو يتفق معهم في ذلك، كذلك لم يختلف العلّامة الحلّي عن السابقين في تعريف المنطق وتابعهم في ذلك على انه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطأ.

٢- اتبع الحلّي في كتبه المنطقية منهجاً كان مقسم بين المنطق ذي القسمين اي المعرف والحجة والمنطق ذي الاقسام التسعة وقسم اخر كان مزجي بين الثنائي والتساعي.

٣- أكثر إبداعات الحلّي المنطقية في كتابي الاسرار الخفية ومراصد التدقيق، اما كتاب الجوهر النضيد فهو شرح لكتاب منطق التجريد للطوسي، وكذلك القواعد الجلية فهو أيضاً شرح للرسالة الشمسية للقزويني، وتوضيح ما فيهما من غموض، إذ أن الحلّي كان في كتاباته سلس العبارة لين المنهج واضح المعنى ليس فيه اي غموض معتمداً الإيجاز والاختصار.

٤- القصد من الالفاظ في رأي الحلّي هو الثاني اي المعقولات وليس الأول من اللفظ ولو امكن إيصال ما في الذهن إلى الغير بغير اللفظ لاستغنى عن اللفظ مطلقاً، كما يرى الحلّي أنه من الواجب وضع اللفظ لما تكثر الحاجة إلى التعبير عنه فهو لا يتفق مع من يقول إن اللغة توقيفية وكذلك مع من يقول إنها اصطلاحية لأن وضع لفظ لكل معنى يلزم عدم تناهي.

٥- في نظر الحلّي أن لفظ الكلي لا يدل على الكثرة كما في لفظة الإنسان وبهذا الرأي خالف ابن سينا ووصف هذا الرأي بأنه لا يخلو من الرداءة، وكذلك في تعريف الحد يختلف الحلّي مع ابن سينا في موضع لكنه عاد وارتضى به في موضع آخر لأنه في بداية الامر يرى أن ابن سينا اراد القول بالمركبات والخروج عن المفردات، فالعلّامة هنا بإشكاله على ابن سينا اراد ان يكون القول يشمل المفرد والمركب، وإذا كان مشتملاً فقط على المركب ففيه إشكال، وكما قلنا يعود في موضع أخر، إضافة لذلك فأن العلامة يخطّأ من يقول بأن الحد قول وجيز إذ يقول ومن عرف الحد بأنه قول وجيز فقد أخطأ فأن الوجيز إضافي ، وتحديد غير

الإضافيات بها، خطأ وهذ المعرف إما يكون من مقومات الشيء او من عوارضه.

٦- لفظة الرجل الواحد هي ليست جزئية كما يرى الحلّي لأن الرجل والواحد كليان وتقييد الكلي بالكلي لا يقتضي الجزئية وكذلك يرى انه لابد من إشارة تلفت نظر السامع في لفظة هذا إنسان لتكون جزئية.

٧- يرى الحلّي أن الدلالة الالتزامية ليست مهجورة كما يصفها الفخر الرازي وبذلك لا يتفق معه ويصفه بالخطأ، بل يرى مهجوريتها في جواب ما هو، أما في تعريف المفرد فيتبع العلّامة الحلّي أستاذه الطوسي ويشكل على الفخر الرازي إذ يرتضي تعريف ارسطو للمفرد ويقول هذا خطأ فأن الدلالة تابعة للقصد والإرادة، وفي نص اخر يؤكد أنه نفس هذا اللفظ يكون مفرد إذ لا يدل جزئه على معنى وهو من غير قصد فيقول وإما ان لا يقصد كالإنسان فأن ال(إن) من لفظة الإنسان لما لم يقصد به الدلالة على جزء معناه سمي مفرداً، أما في مسألة (جواب ما هو الواقع في طريق ما هو)، فكذلك يتبع رأي أستاذه الطوسي ويخالف تفسير الرازي لأنه يرى انه تغيير بلا فائدة وهو ظن منه.

٨- في مسالة الرسم التام، و**الرسم الناقص** يختلف الحلّي مع استاذه الطوسي بسبب إتباعه للفخر الرازي في تعريف ذلك من عدة نقاط، إذ يعد الفصل وحده او الخاصة وحدها يميزان الماهية عن غيرها، هو خطأ، فالضاحك انما يدل على شيء ذي ضحك، والناطق، يدل على شيء ذي نطق من غير تقييد، ولربما يكون أعم من الإنسان او مساوياً او مباين له، فهما وأن كانا يختصان بالإنسان إلا أنهما لا يفيدان التمييز أو إعطاء صورة الحقيقة، وعن طريق هذا يعطي العلّامة رأيه في أنه لم يقل بأن كل تعريف من معنيين إنما يدل عليهما لفظان، ثم يذكر بأنهم عدّوا التعريف من الأقوال المؤلفة.

٩- يتبع الحلّي رأي استاذه الطوسي في قوله بالأجزاء الثلاثة للقضية الحملية ولابد من وجود الرابط، ويختلف مع الفخر الرازي، إلا أنه يعود في هذا الرأي ويتخذ موقفاً وسطا بين الطوسي والرازي إذ يتفق في جهة مع الفخر الرازي في انه وجود قضية ثنائية محذوفة الاداة، ويرى بأن القضية إما ثلاثية تامة، وهي المربوطة برابطةٍ غير زمانية وإما ثلاثية غير تامةٍ، وهي المربوطة بالكلمات، أو كان المحمول فيها كلمة أو أسماً مشتقاً، وإما ثنائية، وهي ما حذف فيه الأداة.

١٠- يضيف الحلّي القضية العامة للقضايا الاربعة فتصبح القضايا خمسة

١١- توسع العلّامة الحلّي في القضية الموجبة الكلية على أنها عام الإطلاق وإضافة ثلاثة تصورات خاطئة على تصورات ابن سينا في هذه المسألة.

١٢- فصل الحلّي القول في القضية الكلية وما تنقسم إليه من حقيقية وخارجية وذهنية وتوسع فيها وقال بخطأ من يفسر بأن كل (ج)، الموجود في (كل ج ب)، بأنه الجيمات الموجودة في الخارج فقط ولا يصح بأن كل ما لو وجد كان (ج) مفاد القضية الحقيقية.

١٣- يرى العلّامة الحلّي خطأ بعض المناطقة مثل ابن سينا والفخر الرازي في أن القضية العامة مهملة، إذ يرى أن موضوع القضية المهملة كلي أي لاحق به الكلية بالفعل.

١٤- القضية الممكنة في القضايا الموجهة المركبة في نظر الحلّي هي تختص بالزمان المستقبل على عكس ما يراه الفخر الرازي والطوسي فإنهما جعلوا الممكنة الخاصة تختص بالزمان الماضي والحال، ويرى أنهم غفلوا عن فوائد كثيرة، وقد أجاب العلّامة على هذا الاشكال عن طريق الافتراض، وفي نفس هذه القضية فقد خالف العلامة الفخر الرازي والطوسي وصاحب البصائر النصيرية وخطأهم في مسألة اشتراطهم للعدم في الحال في الممكن الاستقبالي بقولهم إن الموجود واجب وهو ينافي الإمكان إذ قال وهذا خطأ لأن الوجوب لا ينافي الامكان بجميع الاعتبارات؛ فإن الوجوب الحاصل بالنظر إلى الوجود وجوب لاحق، وهو لا ينافي الإمكان الملحوظ بالنظر إلى الماهية، وكذلك لأن الوجود الحالي لا ينافي العدم الاستقبالي، فلأن لا ينافي امكانه اولى.

١٥- يرفض العلّامة الحلّي رأي الفخر الرازي في إرجاع شروط التناقض إلى المحمول والموضوع ويرى أن هذا التخصيص للموضوع والمحمول لا وجه له، فهو في الاسرار الخفية يتبع في ذلك رأي الخواجة ويذكره بالتفصيل، وفي الجوهر كذلك يتفق مع الخواجة في إرجاع التناقض إلى الوحدات الثمانية، في حين أنه يشكل على الكاتبي القزويني الذي يتفق مع الفخر الرازي في جعل الوحدات الثمانية في شرطين ولا يتفق معه في هذا الرأي إذ انه يقول يمكن ان تلحق هذه الاشياء بالموضوع او المحمول ولكن دون تخصيص لأحدٍ منهما اي يمكن ان تكون للموضوع او تكون للمحمول، اما في المراصد فالعلامة يرى أن شرط التناقض هو واحد وهو الاتحاد في النسبة الحكمية فقال وشرط التناقض،

الاتحاد في النسبة الحكمية، إلا في الكيف، ويتم بأمور ثمانية.

١٦- يعطي العلّامة الحلّي اهتماماً بالغاً لعكس القضايا وبالخصوص عكس المستوي وعكس النقيض ويبحث بهما بحثاً تفصيلياً موسعاً، وفي عكس النقيض يأخذ تفسير ابن سينا ويترك تفسير المتأخرين.

١٧- توسع العلّامة الحلّي في مبحث القياس بشكل مفصل بعكس مباحث الاستقراء والتمثيل.

١٨- اتفاق العلّامة مع استاذه الطوسي في الشكل الرابع من القياس الاقتراني وإنتاجه ثمانية ضروب بعد أن كانت خمسة.

١٩- رأي العلّامة في مطلب (أي) فتارة يجعله من الاصول ويتفق مع ابن سينا وتارة يجعله من الفروع.

٢٠- في مسألة ترتيب المطالب يخالف العلّامة الحلّي استاذه الطوسي الذي يرى بأن (هل) المركبة متقدمة على (ما) الحقيقية فالعلامة يرفض ذلك ويوضح ذلك بالتفصيل.

٢١- اتفاق العلّامة الحلّي مع استاذه الطوسي في ماهية البرهان الإني في الدليل.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية :

-القران الكريم .

الكتاب المقدس، العهد القديم، سفر التكوين، الإصحاح الثاني، ١٨-١٩-٢٠

المصادر والمراجع :

الأخضري، أبو زيد عبد الرحمن(ت٩٨٣هـ)،

١- السلم في علم المنطق، تحقيق، عمر فاروق، ط١، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٢٠هـ

ارسطو(ت ٣٢٢ق.م)،

٢- المنطق، تحقيق، عبد الرحمن بدوي، ط١، دار القلم، بيروت، ١٩٨٠م،

الأرموي، سراج الدين محمود بن أبي بكر(ت٦٨٢هـ)،

٣- التحصيل من المحصول، تحقيق، عبد الحميد علي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م

الأعسم، عبد الأمير،

٤- الفيلسوف نصير الدين الطوسي مؤسس المنهج الفلسفي في علم الكلام الإسلامي، ط١، دار الاندلس، بيروت، ١٩٧٥

الأندلسي، ابي محمد عبد الحق بن سبعين(ت٦٦٩هـ)،

٥- رسائل ابن سبعين، تحقيق، عبد الرحمن بدوي، ط١، الدار المصرية، القاهرة، د. ت

إيلي ألفا،

٦-موسوعة أعلام الفلسفة العرب والأجانب، تحقيق، شارل حلو، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ

الباحسين، يعقوب بن عبد الوهاب،

٧- طرق الاستدلال ومقدماتها عند المناطقة والاصوليين، ط٢، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٢٢هـ

بدوي، عبد الرحمن(ت٢٠٠٢م)،

٨- المنطق الصوري والرياضي، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٨م

٩- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية دراسات لكبار المستشرقين، ط١، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٠م

البزاز، ابي حفص عمر بن علي الحافظ(ت٧٤٩هـ)،

١٠- الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق، صلاح الدين المنجد، ط١، در الكتاب الجديد، بيروت، ١٣٩٦هـ

بلانشي، روبير(ت١٩٧٥)،

١١- المنطق وتاريخه من ارسطو حتى راسل، ترجمة، خليل احمد، ط١، المؤسسة الجامعية، لبنان، د. ت.

البهائي، محمد بن الحسين(١٠٣٢هـ)،

١٢- الحبل المتين في إحكام أحكام الدين، ط١، دار الهادي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ص٥، المقدمة.

بهمنيار، ابو الحسن بن المرزبان(ت٤٥٨هـ)،

١٣- التحصيل، تحقيق، مرتضى مطهري، ط١، انتشارات دشنكاه، طهران، ١٣٧٥هـ

ترابي، اكبر،

١٤- تلخيص المنطق، ط١، جامعة الزهراء، قم، ١٣٦٥هـ

التهانوي، محمد علي بن القاضي(١١٥٨هـ)،

١٥- كشاف اصطلاح الفنون، ط١، د. مط، د. ت

التواب، رمضان عبد(ت٢٠٠١م)،

١٦- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

التوحيدي، ابي حيان علي بن محمد بن العباس(ت٤١٤هـ-١٠٢٣م)،

١٧- المقابسات، تحقيق، حسن السندوبي، ط٢، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٢.

١٨- الإمتاع والمؤانسة، تحقيق، هيثم خليفة، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ،

ابن تيمية، تقي الدين ابو العباس أحمد بن شهاب(ت٧٢٨هـ)،

١٩- نقض المنطق، تحقيق، محمد بن عبد الرزاق، ط١، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، د. ت

٢٠- الرد على المنطقيين، ط١، د. مط، د. ت

الجرجاني، علي بن محمد(٨١٦هـ)،

٢١- معجم التعريفات، تحقيق، محمد صديق المنشاوي، ط١، دار الفضيلة، القاهرة، د. ت

٢٢- التعريفات، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٤هـ

جعفر آل ياسين،

٢٣- فيلسوف- عالم دراسة تحليلية لحياة ابن سينا وفكره الفلسفي، ط١، دار الاندلس، بيروت، ١٤٠٤هـ

ابن جني، ابي الفتح عثمان(ت٣٩٢هـ)،

٢٤- الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، ط١، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩١٣م

حاج خليفة، مصطفى بن عبدالله(ت١٠٦٨هـ)،

٢٥- كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت

ابن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)،

٢٦- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ط١، دار إحياء التراث، بيروت، د. ت.

الحلي، الحسن بن يوسف بن المطهر (ت٧٢٦هـ)،

٢٧- مراصد التدقيق ومقاصد التحقيق، تحقيق، محمد غفوري، ط١، دار الكفيل، كربلاء، ١٤٣٨هـ،

٢٨- نهاية الوصول إلى علم الاصول، تحقيق، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، ط١، ستارة، قم، ١٤٣١هـ،

٢٩- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، عبد الحسين محمد، ط٢، دار الاضواء، بيروت، ١٤٠٦هـ

٣٠- اجوبة المسائل المهناية، ط١، مطبعة الخيام، قم، ١٤٠١هـ

٣١- إرشاد الأذهان إلى احكام الإيمان، تحقيق، فارس الحسون، مؤسسة النشر الإسلامية، قم، ١٤١٠هـ

٣٢- خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، تحقيق، جواد القيومي، نشر الفقاهة، قم، ١٤٣١هـ

٣٣- القواعد الجلية في شرح الرسالة الشمسية، تحقيق، فارس الحسون، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٢هـ

٣٤- الجوهر النضيد في شرح منطق التجريد، تحقيق، محسن بيدارفر، ط١، شريعة، قم، ١٤٣٠هـ

٣٥- الأسرار الخفية في العلوم العقلية، ط٢، مؤسسة بستان، طهران، ١٣٨٧هـ

٣٦- مبادئ الوصول إلى علم الأصول، تحقيق، عبد الحسين محمد، ط٢، دار الاضواء، بيروت، ١٤٠٦هـ

حماد، أحمد عبد الرحيم،

٣٧- العلاقة بين اللغة والفكر دراسة للعلاقة اللزومية بين الفكر والعقل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٥م

الحموي، ياقوت(ت١٢٢٩م)،

٣٨- معجم البلدان، ط١، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ

خليل، ياسين(ت ١٩٨٦م)،

٣٩- المنطـق وفلسفة العلـوم فـي التـراث الغربـي، تحقيـق، مشـهد العـلاف، ط١، دار نينـوى، دمشق، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م

٤٠- نظريـة ارسـطو المنطقيـة دراسـة تحليليـة لنظريـة ارسـطو فـي اللغـة والمربـع المنطقـي والقياس الحملي وقياس الجهات، ط١، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٤م

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان(ت٧٤٨هـ)،

٤١- سير أعـلام النبلاء، تحقيـق، محيـي هـلال السرحان، ط١١، مؤسسـة الرسـالة، بيـروت، ١٤١٧هـ،

الرازي، فخر الدين(ت٦٠٦هـ)،

٤٢- شرح الإشارات والتنبيهات، تحقيق، علـي رضـا نجف، ط١، مؤسسـة انتشارات انجمن اثار ومفاخر فرهنكي، طهران، ١٣٨٤هـ

٤٣- منطق الملخص، تحقيق، احد فرامرز قراملكي، ط١، انتشارات داشنكاه امام صـادق(ع)، طهران،

الرازي، قطب الدين(ت٧٦٦هـ)،

٤٤- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، تحقيق، محسن بيدارفر، ط٢، شريعت، قم، ١٣٨٤هـ

٤٥- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ط٢، شريعة، قم، ١٤٢٦هـ

أبن رشد، محمد بن أحمد(ت٥٩٥هـ)،

٤٦- نص تلخيص منطق أرسطو، تحقيق، جيرار جهامي، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م، مج٥، كتاب البرهان

ريشر، نيقولا،

٤٧- تطور المنطق العربي، تر، محمد مهران، ط١، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

الزركلي، خير الدين(ت١٣٩٣هـ)،

٤٨- الاعلام، ط٧، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٦

الزمخشري، جار الله ابو القاسم محمود بن عمر(ت٥٣٨هـ)،

٤٩- أساس البلاغة، ط١، دار احياء التراث، بيروت، ١٤٢٢هـ

الزين، محمد حسني،

٥٠- منطق ابن تيمية ومنهجه الفكري، ط١، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ

الساوي، زين الدين عمر بن سهلان(ت٥٤٠هـ)،

٥١- البصائر النصيرية في علم المنطق، تحقيق، رفيق العجم، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٣م.

سركيس، يوسف أليان(١٣٥١هـ)،

٥٢- معجم المطبوعات العربية والمعربة، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، د. ت

السعران، محمود

٥٣- اللغة والمجتمع رأى ومنهج، ط٢، د. مط، الاسكندرية، ١٩٦٣

سكيدلسكي، روبرت، جون مينارد كينز

٥٤- مقدمة قصيرة جداً، تحقيق، مصطفى محمد، ط١، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٥م

ابن سينا، ابو علي الحسين بن عبد الله(ت٤٢٧هـ-١٠٣٧م)،

٥٥- منطق المشرقيين، تحقيق، احمد فريد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١١م

٥٦- النجاة في المنطق والطبيعيات والإلهيات، تحقيق، محمد عثمان، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م

٥٧- الإشارات والتنبيهات، تحقيق، نصير الدين الطوسي، ط٢، النشر البلاغة، قم، ١٤٣٥هـ.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين(ت٩١١هـ)،

٥٨- المزهر في علوم اللغة وانواعها، تحقيق، محمد ابو الفضل واخرين، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م

الشيرازي، قطب الدين محمود بن مسعود(ت٧١٠هـ)،

٥٩- شرح حكمة الاشراق، تحقيق، عبدالله نوراني، ط١، مؤسسة مطالعات، طهران، ١٣٧٩هـ

صالح، حسن بشير،

٦٠- علاقة المنطق باللغة عند الفلاسفة المسلمين، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠٣م

الصفدي، صلاح الدين خليل(ت٧٦٤هـ)،

٦١- الوافي بالوفيات، تحقيق، تركي مصطفى، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ

ابن الصلاح، تقي الدين أبو عمرو عثمان (ت٦٤٣هـ)،

٦٢- فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، تحقيق، عبد المعطي أمين، ط١، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ

صليبا، جميل(ت١٩٧٦م)،

٦٣- المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانكليزية واللاتينية، ط١، دار الكتب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م،

طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى(ت٩٦٨هـ)،

٦٤- مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م

الطباطبائي، عبد العزيز(ت١٤١٦هـ)،

٦٥- مكتبة العلامة الحلي، تحقيق، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، ط١، مطبعة سيد الشهداء، قم، ١٤١٦هـ.

طرابيشي، جورج(٢٠١٦م)،

٦٦- معجم الفلاسفة،ط٣، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٦م.

الطريحي، فخر الدين(ت١٠٨٥م)،

٦٧- مجمع البحرين، تحقيق، أحمد الحسيني، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٤٢٨هـ،

طه، عزمي،

٦٨- مدخل إلى علم المنطق، ط١، عالم الكتب الحديث، أربد، ٢٠١٥م

الطوسي، نصير الدين(٦٧٢هـ)،

٦٩- تجريد المنطق، ط١، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١٤٠٨هـ

٧٠- تلخيص المحصل، تحقيق، عبد الله نوراني، ط١، مؤسسة مطالعات إسلامي، طهران، ١٣٥٩هـ

٧١- أساس الاقتباس، تحقيق، حسن الشافعي، ط١، مكتبة الاسكندرية، القاهرة، ٢٠٠٤

طوقان، قدري حافظ(ت١٩٧١هـ)،

٧٢- تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك، ط١، د. مط، نابلس، ١٣٦٠هـ

ظاهر، جمال،

٧٣- مدخل إلى علم المنطق اساسيات وتطبيقات، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٤

عبد المعطي، علي محمد،

٧٤- المنطق ومناهج البحث العلمي في العلوم الرياضية والطبيعية، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٤م

علي، محمد صنقور،

٧٥- أساسيات المنطق، ط١، دار جواد الائمة، بيروت، ١٤٣٥هـ

الغزالي، ابي حامد محمد بن محمد(ت٥٠٥هـ)،

٧٦- معيار العلم في المنطق، تحقيق، احمد شمس الدين،ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٣

٧٧- المستصفى من علم الاصول، تحقيق، أحمد زكي، ط١، د. مط، د. ت،

٧٨- مقاصد الفلاسفة، تحقيق، سليمان دنيا، ط١، دار المعارف، مصر، ١٩٦١

الفارابي، ابو نصر محمد بن محمد(ت٣٣٩هـ-٩٥٠م)،

٧٩- المنطقيات، تحقيق، محمد تقي دانش، ط٢، مكتبة السيد محمود المرعشي النجفي، قم، ١٤٣٣هـ،

٨٠- الالفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق، محسن مهدي، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م

٨١- الجمع بين رأيي الحكيمين، تحقيق، ألبير نصري، ط٢، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٦م

٨٢- إحصاء العلوم، ط١، مركز الأنهاء القومي، بيروت، ١٩٩١

٨٣- المنطق، تحقيق، رفيق العجم، ط١، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٥

ابن فارس، ابي الحسين احمد(ت٣٩٥هـ-١٠٠٥م)،

٨٤- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق، احمد حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م

٨٥- معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد، ط١، مكتب الاعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٤هـ،

فضل الله، مهدي(ت١٩٩١م)،

٨٦- الشمسية في القواعد المنطقية، ط١، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨م

فندريس، جوزيف(١٩٦٠م)،

٨٧- اللغة، تحقيق، فاطمة خليل، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م.

فؤاد، عبد الفتاح أحمد،

٨٨- ابن تيمية وموقفه من الفكر الفلسفي، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠٠١

القضاعي، محمد بن سلامة(ت١٠٦٢م)،

٨٩- دستور معالم الحكم ومأثور مكارم الشيم، تحقيق، طاهرة قطب الدين، ط١، المكتبة العربية، د، ت

القمي، عباس(ت١٣٥٩هـ)،

٩٠- الكنى والالقاب، ط١، مكتبة، مكتبة طهران، د.ت

الكاتبي، علي بن عمر القزويني(٦٧٥هـ)،

٩١- الرسالة الشمسية في القواعد المنطقية، ط١، د. مط، د. ت،

الكاتي، حسام الدين حسن(ت٧٦٠هـ)،

٩٢- شرح متن الإيساغوجي في المنطق، تعليق، قاسم بن نعيم الحنفي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٣٦هـ

كحالة، عمر(١٤٠٨هـ)،

٩٣- معجم المؤلفين، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت.

ابن كثير، ابو الفداء الحافظ(ت٧٧٤هـ)،

٩٤- البداية والنهاية، ط٧، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٨هـ

الكليني، محمد بن يعقوب(ت٣٢٩هـ)،

٩٥- أصول الكافي، ط١، منشورات الفجر، بيروت، ١٤٣٥هـ

ابن كمونة، سعد بن منصور(ت٦٨٣هـ)،

٩٦- الجديد في الحكمة، تحقيق، حميد مرعيد، ط١، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٤٠٢هـ

كورباليس، مايكل،

٩٧- في نشأة اللغة من إشارة اليد إلى نطق الفم، ط١، شركة مطابع المجموعة الدولية، الكويت، ١٤٢٧هـ.

لالاند، اندريه(ت١٩٦٣)،

٩٨- موسوعة لالاند الفلسفية، تحقيق، احمد عويدات، ط٢، منشورات عويدات، بيروت، ٢٠٠١م،

المجلسي، محمد باقر(١١١٠هـ)،

٩٩- بحار الانوار الجامعة لدرر اخبار الائمة الاطهار، ط١، إحياء الكتب الإسلامية، قم، ١٤٢٧هـ،

محمد، حمود علي محمد،

١٠٠-المنطق الصوري القديم بين الأصالة والتبعية قضايا واشكاليات، ط١، دار الوفاء، الاسكندرية، ٢٠١٣م،

المشكيني، إبراهيم،

١٠١-أصحاب الإجماع وثلاثون من فطاحل العلماء، ط١، مؤسسة الإمام الحسين، قم، ١٤١٣هـ

ابن ملكا، ابو البركات هبة الله بن علي البغدادي(ت٥٤٧هـ)،

١٠٢-المعتبر في الحكمة، تحقيق، حيدر آباد، ط١، دائرة المعارف العثمانية، د. ع، ١٣٥٧هـ

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(ت٧١١هـ- ١٣١١م)،

١٠٣-لسان العرب، تحقيق، أمين محمد عبد الوهاب، ط١، دار احياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٦هـ،

مهران، محمد(ت٢٠٠٥م)،

١٠٤-مدخل إلى المنطق الصوري، ط١، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٩٤

النشار، مصطفى،

١٠٥-نظرية المعرفة عند أرسطو، ط٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٥

النشار، علي سامي(١٩٨٠م)،

١٠٦-المنطق الصوري منذ ارسطو حتى عصرنا الحاضر، ط٤، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦م.

١٠٧- مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م

نظمي، محمد عزيز،

١٠٨- تاريخ المنطق عند العرب، ط١، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٣م

نعمة، عبدالله،

١٠٩- فلاسفة الشيعة حياتهم وآراؤهم، تعليق، محمد جواد مغنية، ط١، دار الكتاب الإسلامي، قم، ١٩٨٧هـ

هاشم، صالح مهدي،

١١٠- المشهد الفلسفي في القرن السابع الهجري دراسة في فكر العلامة ابن مطهر الحلي ورجال عصره، ط١، مكتبة الثقافة لدينية، القاهرة، ١٤٢٦هـ

وهبه، مراد،

١١١- المعجم الفلسفي، ط١، دار قباء الحديثة، القاهرة، ٢٠٠٧م

يوسف، جمعة،

١١٢- سيكولوجية اللغة والمرض العقلي، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٩٠م

المخطوطات:

١١٣- الحلـي، الحسـن بـن يوسـف بـن المطهـر (ت٧٢٦هـ)، المحاكمـات بـين شـراح الإشارات، مخطوطة في خزانة مسجد الكوفة.

المجلات والبحوث:

١١٤-بورشان، إبراهيم ، هل كان الكندي ارسطياً، بحث محكم منشور في مجلة الحكمة، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، ٢٠١٥/٩/٢٩

١١٥- هنـى محمد الجـزر، القضـية الحمليـة الارسـطية وموقـف المنطـق الرمـزي منها(فريجـة نموذجاً)، بحث، مجلة جامعة دمشق- المجلد٣٠- العدد٣-٤، ٢٠١٤م

١١٦-مصطفى قشوح مقال بعنوان مدخل للمنطق المحمولي: الاستدلال المباشر في المنطق التقليدي ج١، نشر على موقع انفاس، ٢٠١٦/٤/٨ .

١١٧-مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، مقالة بعنوان، قطب الدين الشيرازي حياته ومصنفاته العلمية، المجلد،١٥، العدد-٣، سنة، ٢٠١٩، ١١٢٣.

الرسائل والأطاريح:

١١٨- عصام زكريا محمود، مفهوم اللزوم المنطقي ومشكلاته، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة، كلية الآداب قسم الفلسفة، بأشراف: محمد مهران رشوان، القاهرة، ٢٠٠١.

١١٩- رويدة جاسم، منطق المشرقيين لابن سينا دراسة مقارنة مع مؤلفاته المنطقية، أطروحة قدمتها إلى مجلس كلية الآداب جامعة الكوفة، بأشراف الدكتور نعمة محمد إبراهيم، مخطوطة، ١٤٣٩هـ

REPUBLIC OF IRAQ

MINISTERS COUNCIL OFFICE

IMAM AL-KADHUM UNIVERSITY COLLEGE

FOR ISLAMIC SCIENCE.

DEPARTMENT OF ISLAMIC THOUGHT AND BELIVE

THE LOGIC AT AL-HALIYU ALEALLAMA

(AN ANALYTICAL STUDY)

A THESIS SUBMITTED TO THE COUNCIL OF Al-IMMAM AL-KADHUM UNIVERSITY COLLEGE FOR ISLAMIC SCIENC IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENTS FOR THE DEGREE OF MASTER OF ISLAMIC THOUGHT AND BELIVE.

BY

KARRAR MAHDY ABDEL-SAHIB

SUPERVISED BY

ASSISTANT PROFESSOR DR.AHMAD ABDEL-SADAH ZWER

2020 AD **1442AH**

Abstract

I dealt with my thesis that I called it" The Logic in Allamah Al-Hilli",The Logic in one of the most popular characters in philosophy and theology and he is Allamah Al-Hilli and he has great impact in the more sciences as well as mental sciences or transportation Sciences. In the beginning of the thesis I began to explain the important and the aim of the Subject, and what are the results that made Allamh Al-Hilli focusing on the logic and how to make others have different ideas about religion idea, and to make it as scale to balance in it the religion believes.

What are the hypothesis and how to find a solutions for the problems, also the first chapter deals with (Allamh Al-Hilli and the Logic)and the logic in period of Al-Hilli as well as I mentioned the role of the significant of Allamh Al-Hilli and who was agree and disagree about his idea in logic.

The second chapter deals with Al-Hilli's logic works and the most important books that got popularity in logic, those which are published, unpublished or even lost.
The third chapter deals with definition of logic according to Al-Hilli and how he agreed about the idea of previous logician and how he believes that logic can use in diffident science as Jurisprudence, fundamentals of Islamic jurisprudence and Islamic Theology.

In chapter three I focused on results and their kinds,so I addressed in the first chapter that specialized with results issue and their kinds and how Allamh Al-Hilli adds fifth issues and the general issues.

The second chapter deals with conditional issues and their kinds as related and none related and the branches that are includes as a kinds of related and none related.

In the chapter three fuscous on directed issues and their kinds as simple and compound.

In the chapter four we deal with Reasons, so I focus on direct reason and its kind and it has contradiction, opposite level and opposite the contradiction.

In the second chapter has indirect contradiction and its kinds and it has measurement, induction and representation.

On the chapter three focusing on Sciences proof, and it focuses on the definition of Proof and its kinds.

In the conclusion of my thesis I mentioned so many results that I found them in my thesis about Al-Hilli's Innovations as well as problems and those who are spoken before him and then Bibliographies and References.